المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الشركات العسكرية الخاصة والنزاعات الداخلية في إفريقيا

دراسة حالة سيراليون- (1991-2002)

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص الدراسات الإفريقية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

اسمهان خالف **د.علي لراري**

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د محمد كريم خيدر	**رئيسا**
د. علي لراري	**مشرفا ومقررا**
أ.د تسعديت مسيح الدين	**مناقشة**
د. مصطفى خواص	**مناقشا**
د. مصطفى ريحي	**مناقشا**
د. موسى العيدي	**مناقشا**

السنة الجامعية 2020-2021

شكر وعرفان

يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والثناء

لأستاذي المشرف الدكتور علي لراري تقديرا وامتنانا لما قدمه لنا

من نصح وتوجيه وإرشاد وتشجيع في كل مرحلة من مراحل إنجاز هذه الأطروحة.

ولا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة الموقرة على إثراء هذا العمل بملاحظاتهم القيمة.

كما أتقدم بشكر خاص إلى الدكتور هجرس من جامعة روان

على تعاونه معنا في دعمنا بالمادة العلمية

التي استفدنا منها بشكل كبير في عملنا هذا

والتي لم يكن بإمكاننا الحصول عليها لولا مساعدته.

إهداء

إلى والدتي

التي لها أكبر فضل في وصولنا إلى هذه المرحلة

إلى والدي وأختي

إلى كل من دعمني وشجعني ولو بكلمة...

أهدي هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات:

فهرس الجداول 8

فهرس الرسومات البيانية والخرائط..... 9

مقدمة..... 12

الفصل الأول: الشركات العسكرية الخاصة: مقاربة نظرية:..... 22

المبحث الأول : المقاربات المفسرة للعلاقة بين الحرب والربح : 24

المطلب الأول: القانون الحديدي للحرب: استفادة الدول الصناعية من الحرب 26

المطلب الثاني : الحرب كخيار اقتصادي عقلاني 29

المطلب الثالث: نظرية المنشأة وجدلية الحرب والربح 35

المبحث الثاني: الشركات العسكرية الخاصة والعنف اللادولتي الربحي: بين الاستمرارية والقطيعة: 49

المطلب الأول: تاريخ احتكار الدولة للعنف: 50

المطلب الثاني: الشركات العسكرية الخاصة بين المعايير الدولية وشبهة الارتزاق:..... 57

المطلب الثالث: المقاولة العسكرية : نموذج العنف اللادولتي الربحي الممأسس: 71

استنتاجات الفصل الأول..... 81

الفصل الثاني: سوق الخدمات العسكرية الخاصة في القارة الإفريقية: 84

المبحث الأول: بنية سوق الخدمات العسكرية وأداء الشركات العسكرية الخاصة : مقاربة تحليل التنظيم الصناعي..... 87

المطلب الأول : بنية عرض الخدمات العسكرية الخاصة 88

المطلب الثاني : بنية الطلب في سوق الخدمات العسكرية الخاصة : 115

المبحث الثاني: بنية سوق الخدمات العسكرية وأداء الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا:..... 128

المطلب الأول: بنية عرض الخدمات العسكرية الخاصة في إفريقيا:..... 128

المطلب الثاني: بنية الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا: 135

استنتاجات الفصل الثاني: 148

الفصل الثالث: النزاع السيراليوني : محاولة تفسيرية للنشوب والحدة والاستمرار..... 153
المبحث الأول: عوامل نشوب النزاع السيراليوني: 156
المطلب الأول: النزاع السراليوني بين الجشع ودفع المظالم: 157
المطلب الثاني: سيراليون: ضحية الاقتصاد الموازي، الشباب الراديكالي والجوار الإقليمي..... 172
المبحث الثاني: عوامل حدة النزاع..... 182
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على قتلى المعارك *BATTLE-DEATHS* 193
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على العنف ضد المدنيين *VIOLENCE AGAINST CIVILIANS (VAC)* 204
المبحث الثالث: عوامل استمرار النزاع السيراليوني 221
المطلب الأول: العوامل الجغرافية:..... 223
المطلب الثاني: العوامل السياسية:..... 229
المطلب الثالث: العوامل المتعلقة بالقوة النسبية..... 234
استنتاجات الفصل الثالث:..... 239
الفصل الرابع: تقييم تجربة الشركات العسكرية الخاصة في الحرب الأهلية السيراليونية:..... 243
المبحث الأول: سوق الخدمات العسكرية الخاصة في سيراليون: 246
المبحث الثاني: تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على حدة ومدة النزاع السيراليوني: 258
المطلب الأول: تأثير الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة على فعالية الجيش السيراليوني:... 258
المطلب الثاني: تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على المدنيين: 273
المطلب الثالث: تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على مدة النزاع السيراليوني 281
المبحث الثالث: قراءة في جدل تدخل الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون:..... 287
استنتاجات الفصل الرابع:..... 295
الخاتمة: 298
قائمة المراجع: 302

قائمة الاختصارات: 315

ملخص..... 316

فهرس الجداول

1 نسب البطالة قبل وبعد النزاعات الداخلية 30
2 منهجية هاريس لتقييم سمعة المنشآت 42
3 مقارنة بين الارتزاق الفردي، المقاولة العسكرية، الشركات العسكرية الخاصة 80
4 مقارنة بين مؤشر السلم الشامل وبين مؤشر العسكرة في العالم 139
5 الانقلابات العسكرية في أفريقيا 142
6 الإنتاج الوطني للألماس وواردات بورصة أنتريوب من سيراليون 163
7 الكثافة السكانية على مستوى المقاطعات السيراليونية سنة 1985 164
8 ظاهرة تهريب الألماس أثناء الحكم الاستعماري 165
9 نسبة الأفراد فوق الخمس سنوات الذين لم يلتحقوا بالمدرسة 168
10 مؤشر وفيات الأطفال على مستوى المقاطعات السيراليونية لسنة 1985 170
11 نسبة الوصول إلى شبكات المياه على مستوى المقاطعات السيراليونية سنة 1985 171
12 مهنة المستجوبين لحظة انضمامهم إلى الجبهة الثورية المتحدة 176
13 مقارنة بين الألماس المنتجة من قبل ليبيريا والألماس الواردة إلى بورصة أنتريوب من ليبيريا .. 180
14حصيلة قتلى المعارك 185
15 قتلى المعارك وقتلى الحرب الأهلية في سيراليون وفي دول أفريقية أخرى 189
16 قائمة الانتهاكات المختلفة ضد المدنيين 191
17 موارد الحكومة وموارد الجماعات المتمردة 199
18 نسبة أحداث العنف من جانب واحد المسجلة في كل منطقة حسب كل فاعل 209
19 الوعود المقدمة للمنضمين إلى الجبهة الثورية المتحدة والكاماجور مقابل انضمامهم 215
20 متوسط مدة النزاعات على مستوى مناطق العالم 222
21 تكلفة ونتائج تدخل كل فاعل 252
22 التدخلات العسكرية والاقتصادية غير المحايدة 262

فهرس الرسومات البيانية والخرائط

1 دول منشأ/أصل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المنضمة إلى الجمعية العالمية لقواعد سلوك الشركات الأمنية الخاصة *ICOC* سنة 2018 89

2 دول منشأ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الناشطة بين 1990 و2004 93

3 مقارنة قيمة بعض قطاعات الخدمات بقيمة قطاع الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة سنة 2007 بالمليار دولار..... 96

4 نسبة الموظفين ذوي الخبرة العسكرية السابقة حسب الفرع العسكري 99

5 التنوع والتخصص في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية، البريطانية والجنوب إفريقية الناشطة بين1990 و2004 106

6 التنوع والتخصص في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مقارنة بين الشركات الأمريكية والبريطانية والجنوب إفريقية الناشطة بين 1990 و2004..... 108

7 مخطط كريستوف كينسي الموضح لأنواع الخدمات المقدمة من قبل الشركات العسكرية الخاصة . 110

8 نموذج رأس الرمح لبيتر سينجر يوضح أنواع الخدمات العسكرية الخاصة..... 111

9 الخدمات العسكرية والأمنية المعروضة بين 1990 و2004..... 113

10 مقارنة بين الخدمات المعروضة من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية، البريطانية والجنوب إفريقية الناشطة بين 1990 و2004..... 114

11 زبائن شركة *L3* الأمريكية سنة 2018..... 117

12 حجم الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في العالم 118

13 مكاتب شركة *CONSTELLIS* في العالم وأماكن نشاطها 120

14 إنفاق الحكومات على القطاعين العسكري والأمني سنة 2017 121

15 خريطة المخاطر الأمنية والسياسية في العالم 122

16 زبائن شركة *G4S* سنة 2017..... 123

17 أصل موظفي شركة *G4S* البريطانية..... 129

18 تطور القطاع الأمني الخاص في جنوب أفريقيا من 2001 إلى 2018..... 132

19 الدول الإفريقية كمنتجة للخدمات العسكرية والأمنية الخاصة 135

20 مؤشر السلم في مناطق القارة الأفريقية..... 136

21 مؤشر السلم الشامل في مناطق العالم لسنة 2019 137

22 أماكن تواجد الموارد الأولية في سيراليون 159
23 خريطة توضح تحركات الجبهة الثورية المتحدة 162
24 موقع المواجهات المسلحة من أحداث الحرب الأخرى 1991–2001 186
25 مقارنة بين حصيلة قتلى المعارك وحصيلة قتلى العنف من جانب واحد 188
26 الدخل الفردي وحصيلة قتلى المعارك..... 195
27 العلاقة بين الدخل الفردي قياسا إلى القدرة الشرائية والتضخم و الجودة العسكرية وبين حصيلة قتلى المعارك 197
28 المواجهات العسكرية بين الحكومة ومختلف أطراف الحرب 204
29 نسب الفقر ونسب أحداث العنف ضد المدنيين على مستوى المقاطعات 207

30 الانتماء الإثني لأطراف النزاع 208
31 نسبة المعارك بين مختلف الأطراف على مستوى كل مقاطعة 211
32 نسب أحداث العنف ضد المدنيين حسب كل فصيلة 213
33 العنف من جانب واحد بين الحكومات والفواعل اللادولتية..... 214
34 علاقة المجندين بمن جندهم..... 216
35 أسباب الانضمام إلى الفصيلة 217
36 هل كان عندك أعضاء من عائلتك منضمين إلى الفصيلة قبل انضمامك؟ إجابات المستجوبين .. 217
37 هل كانت الفصيلة توفر لك المخدرات؟ إجابات المستجوبين..... 219
38 المواجهات العسكرية بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة..... 225
39 خريطة توبوغرافية لسيراليون 228
40 الأنظمة البيئية في سيراليون..... 228
41 التدخلات الأجنبية المحايدة وحصيلة قتلى المعارك 265
42 متوسط قتلى المعارك شهريا في فترات عدم تواجد شركات عسكرية خاصة..... 267
43 متوسط قتلى المعارك شهريا أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة 268
44 الخسائر البشرية للأطراف المتحاربة أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة 270
45 الخسائر البشرية للأطراف المتحاربة في فترة غياب الشركات العسكرية الخاصة..... 271
46 العنف من جانب واحد المرتكب من قبل الجيش أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة..... 275
47 العنف من جانب واحد المرتكب من قبل الجيش في فترة غياب الشركات العسكرية الخاصة... 277

48 العنف من جانب واحد المرتكب من قبل المتمردين أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة .. 279
49 العنف من جانب واحد المرتكب من طرف المتمردين في فترة غياب الشركات العسكرية الخاصة . 280

مقدمة

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تفاقما لما اصطُلح على تسميته ب "النزاعات قليلة الحدة" الذي يشير إلى جميع أشكال المواجهات المسلحة غير التقليدية، والتي عادة ما تتميز بانخفاض عدد القتلى في المواجهات العسكرية المباشرة. ولقد كانت ولا تزال الدول الإفريقية أكثر مناطق العالم عرضةً لهذا النوع من النزاعات. وأمام تراجع الدعم الخارجي وتردد الجيوش النظامية الأجنبية والبعثات الأممية في التدخل العسكري المباشر، يبدو أن الدول الإفريقية المهددة من قبل مختلف الجماعات المسلحة المتمردة لم تجد سوى حل التعاقد مع شركات عسكرية خاصة تسمح لها باستعادة سيطرتها ومنع تلك الجماعات المسلحة من الاستيلاء على العواصم بل ومنعها من السيطرة على مناطق تواجد المواد الأولية والثروات المنجمية التي تشكل في هذه الحالات "عصب الحرب" وضامن البقاء والانتصار للطرف المسيطر عليها.

إن تدخل شركات كهذه في مجال يفترضه النموذج الواستفالي حكرا على الدولة يطرح عدة إشكاليات سواء على مستوى دور الدولة الداخلي كمحتكر وحيد للقوة الشرعية أو على مستوى دورها الخارجي في العلاقات الدولية، حيث لم تعد تتقاسم أدوارها الاقتصادية فحسب بل حتى السياسية والعسكرية. من جهة ثانية، فإن هذه الشركات يمكنها التعاقد مع مختلف الأطراف سواء منها الدول أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية أو المنظمات الإجرامية. وإن اختلاف الأطراف المتعاقدة والحالات التي تتطلب هذا التدخل يفرض على الطرف المتعاقد اختيار نوع من أنواع الشركات العسكرية التي تضمن له تحقيق الأهداف المسطرة.

لكن يبقى الإشكال الأكثر إلحاحا متعلقا بالدوافع الحقيقية للشركات العسكرية الخاصة وحول ما إذا كان الهدف الربحي عائقا أمام أهداف الطرف المتعاقد أم خادما لها، إذ تمثل الشركات العسكرية الخاصة تجسيدا لتلك العلاقة الجدلية بين الربح والحرب، والرهان ههنا بالنسبة للأطراف المتحاربة –بما فيها الشركات العسكرية الخاصة– هو ضمان عدم تأثر مداخيلها الاقتصادية سلبا بنهاية الحرب. هذا إلى جانب الإشكالية

القانونية في التعامل مع الشركات العسكرية الخاصة في ظل غياب قوانين فعلية ضابطة لأنشطتها وعدم اعتبارها شخصا من أشخاص القانون الدولي الإنساني.

وفي هذا الصدد، تمثل حالة سيراليون النموذج النمطي للدولة الريعية الضعيفة التي تعرضت لإحدى أكثر الحروب دمويةً وامتدادًا على مستوى القارة الإفريقية، والتي يمكن من خلالها ملاحظة مختلف الإشكاليات المطروحة عند التعاقد مع الشركات العسكرية الخاصة سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو القانونية أو الإنسانية. لا سيما وأنها تعاقدت رسميا مع عدد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأن قوات الإكوموج ذاتها تم تدعيم تدخلها في سيراليون ماليا ولوجيستيكيا من قبل الشركة العسكرية الخاصة المسماة بساندلاين International Sandline.

الإشكالية:

تجد الدول الإفريقية الضعيفة نفسها، منذ نهاية الحرب الباردة أمام مفارقة متمثلة في تراجع النفقات العسكرية الحكومية في مقابل زيادة الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية لا سيما في حال نشوب نزاعات داخلية تعجز عن إيقافها، فضلا عن معالجة أسبابها العميقة. وعلى غرار أغلب الدول الإفريقية التي واجهت تهديدا وشيكا، لجأت حكومات سيراليون المتعاقبة منذ سنة 1995 إلى التعاقد مع العديد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وإن تعاقد الحكومة السيراليونية مع شركات كهذه يطرح إشكالا أساسيا حول اختلاف أهداف المتعاقدين النابع عن اختلاف كُنه الطرفين، إذ يُفترض أن تمثل الحكومة فاعلا عاما يعمل على تحقيق المصلحة العامة، بينما تمثل الشركة العسكرية الخاصة فاعلا خاصا محركا بدوافع ربحية تجارية. وجدير بالذكر أن النقاش حول اختلاف الأهداف مبدئيا بين الفاعل العام والفاعل الخاص نقاش قديم متجدد، إذ لم تخلُ كتابات فلاسفة النهضة والعصر الحديث من مقارنات بين أداء الجيوش النظامية وبين أداء المرتزقة والفواعل العسكرية الخاصة، اعتمادا على معيار الاختلاف في دوافع كل منهما. واعتمادا

على نفس الحجج التي أوردها هؤلاء الفلاسفة في انتقاد ظاهرة الاستعانة بفواعل خاصة، يُشكِل اليوم العديد من الباحثين على ظاهرة التعاقد مع الشركات العسكرية الخاصة بناءً على الاختلاف المبدئي بين أهداف هذه الشركات وبين أهداف المتعاقدين معها، في إطار ما تصوره نظرية الرئيس والوكيل في علم الاقتصاد والعلاقات الدولية. غير أنه يَحدُث في حالات عديدة أن تمتثل الشركات تماما لأوامر الطرف المتعاقد وتحقق بذلك المهام التي كُلِّفت بها بما قد يعطي انطباعا أن للشركات العسكرية الخاصة دورا إيجابيا فعليا لا يمكن تجاهله، وبالتالي يمكن القبول بهذا الفاعل الجديد كفاعل مساهم في تحقيق الأمن والاستقرار على عكس الفواعل الربحية العنيفة الأخرى التي ظهرت عبر التاريخ كالمرتزقة مثلا، ولكن حتى في هذه الحالات تُطرح إشكالية المسؤولية الاجتماعية للشركات العسكرية الخاصة تجاه السكان المحليين ولا سيما المدنيين.فعملية تقييم الأداء العام للشركات العسكرية الخاصة لا يخضع لمعيار الفاعلية فحسب بل لمعايير أخرى متعددة.

وعليه نطرح التساؤل التالي: **كيف يمكن تقييم أداء مختلف الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة في النزاع الداخلي في سيراليون؟**

تساؤل عام يمكن تفكيكه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. إلى أي مدى يمكن تشبيه الشركات العسكرية الخاصة في كنهها وأدائها بغيرها من الفواعل العسكرية الخاصة كالمرتزقة والمقاولين العسكريين؟
2. ما هي المتغيرات الأكثر تأثيرا على أداء الشركات العسكرية الخاصة؟
3. ما هي أهم العوامل –مع استثناء الشركات العسكرية الخاصة– المؤثرة على نشوب وحدة ومدة النزاع السيراليوني؟

4. كيف أثرت الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة على حدة ومدة النزاع السيراليوني؟ وهل تمكنت هذه الشركات العسكرية الخاصة من تحقيق الأهداف التي سطرها الطرف المتعاقد؟

كإجابة مؤقتة عن الإشكالية المطروحة، نقترح الفرضيات التالية:

- كلما التزمت الشركة العسكرية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وبالفعالية كلما كان تقييم أدائها إيجابيا؛
- اختلاف السياق الزماني والمكاني الذي ظهرت فيه الشركات العسكرية الخاصة يجعلها فاعلا متميزا عن غيره من الفواعل العسكرية الخاصة، وإن تشابهت معها في بعض خصائصها؛
- تؤثر بنية سوق الخدمات العسكرية مباشرة على أداء الشركات العسكرية الخاصة؛
- هناك علاقة سببية بين القوة النسبية للطرفين، العامل الجغرافي، العامل الاقتصادي، العامل الخارجي من جهة وبين نشوب وحدة وامتداد النزاع السيراليوني من جهة أخرى؛
- أدى تدخل الشركات العسكرية الخاصة التي شاركت مباشرة في العمليات العسكرية إلى ارتفاع في حدة النزاع وكان لها دور إيجابي في إنهاء النزاع في ظرف أقصر، والشركات التي بنت سمعتها على معيار فعالية الأداء effectiveness هي التي تمكنت من تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الحكومة السيراليونية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تسعى هذه الأطروحة إلى رصد تطورات النزاع الداخلي في سيراليون منذ اندلاعه سنة 1991 إلى الإعلان الرسمي عن نهاية الحرب سنة 2002.

2. الحدود المكانية: تغطي الأطروحة المجال المكاني المتمثل في دولة سيراليون كنموذج للدراسة، والقارة الإفريقية عامة على اعتبار الظاهرة المعالجة ترتبط بالمتغير التابع المتمثل في النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية.

المناهج والاقترابات:

في إطار دراستنا للنزاع الداخلي في سيراليون سنقوم باستخدام **منهج دراسة الحالة** الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواءً أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، من خلال التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها.[1] فبالنسبة لأطروحتنا اخترنا حالة تدخل الشركات العسكرية الخاصة في النزاع الداخلي في سيراليون كحالة من حالات ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة والنزاعات الداخلية في إفريقيا، ذلك عن طريق جمع كل البيانات المتوفرة حول الحالة من سنة 1991 إلى سنة 2002 ووصفها كما وكيفا لا بهدف التعميم على جميع حالات الظاهرة كون ظروف تعاقد سيراليون مع الشركات العسكرية الخاصة وطبيعة النزاع الداخلي وسيرورته تختلف عن الدول الإفريقية الأخرى التي تعاقدت حتى مع نفس الشركات العسكرية.

وفي جمعنا للبيانات المتعلقة بالنزاع السيراليوني من حيث عدد قتلى المعارك وضحايا العنف من جانب واحد والفواعل الخارجية المتدخلة، اعتمدنا حصرا على قواعد البيانات التي يوفرها برنامج UCDP التابع لقسم الأبحاث في السلم و النزاعات بجامعة اوبسالا UPPSALA.

وبما أننا سنهتم بدراسة تدخل الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات الداخلية في إفريقيا كفاعل تجاري ذي دوافع ربحية، فسندرس علاقة الربح بالحرب من خلال **مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي** التي –خلافا للمقاربات الليبرالية التي تفصل مجال العلاقات السياسية باعتباره ميدانا ل"جنون الرجال" بتعبير آدم سميث عن مجال العلاقات الاقتصادية القائم على العقلانية والاختيارات الرشيدة ومنه ابتعادها عن الحرب بوصفها خيارا لاعقلانيا– ترى أن بإمكان "اللاعقلانية" المؤدية إلى الحروب أن تخدم "العقلانية الاقتصادية" وذلك عن طريق دراسة الفرص التي توفرها الحرب لمختلف الفواعل الاقتصادية بما فيها الشركات العسكرية الخاصة.

وفي إطار محاولة فهمنا لسلوك الشركات العسكرية الخاصة والمنطق الذي تقوم عليه، سنستعين ب**نظرية المنشأة** The Theory of the Firm التي نرى فيها مدخلا مناسبا لفهم آلية سير الشركات العسكرية الخاصة على اعتبارها نوعا من أنواع المنشآت التي لا تختلف في منطقها عن مثيلاتها رغم اختلافها في نوعية الخدمات التي تقدمها لزبائنها.

وبما أننا افترضنا أن بنية سوق الخدمات العسكرية الخاصة يؤثر مباشرة على أداء الشركات العسكرية الخاصة، فإننا سنستعين ب**مقاربة تحليل التنظيم الصناعي** Industrial Organization Analysis ل**إدوارد ميزون** Mason Edward و**جوزيف باين** Bain Joseph التي تقيم علاقة سببية بين بنية السوق وسلوك الفاعل الاقتصادي وأدائه.

أدبيات الدراسة:

يعد كتاب الباحث الأمريكي **بيتر سينجر** Singer Peter.W المعنون ب " **المحاربون الكوربوراتيون** Warriors Corporate " الصادر سنة 2003 بمثابة دراسة مرجعية في ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة. إذ تناول الظاهرة انطلاقا من مقاربات مختلفة كمقاربة نظرية الأمن الدولي، نظرية المنشأة، الاقتصاد السياسي، والسلوك التنظيمي، وذلك من أجل التعرف على كيفية نشأتها، وتنظيمها الداخلي، وتبعات تدخلها على مختلف المستويات. كما قام بتمييز الأطراف المختلفة التي يمكن أن تتعاقد معها وربطها بنوع الشركات التي يمكن أن تتعاقد معه. وفي هذا الصدد رأى أن الشركات العسكرية الخاصة "من النوع 1" –التي تقترح خدمات عسكرية مباشرة تشارك من خلالها في ساحات القتال بطريقة مباشرة– عادة ما تتعاقد مع حكومات هشة تواجه تهديدا وشيكا لا يمكنها دفعه. ورأينا أن هذه الحالة يمكن إسقاطها على نموذج سيراليون سواءً خلال تعاقدها مع شركة Outcomes Executive أو مع شركة ساندلاين.

كما يمثل كتاب الباحثة **ديبورا أفنت** Avant Deborah المعنون ب" **السوق من أجل القوة** The Market for force" (2005 (من أولى الدراسات الأكاديمية التي تناولت تداعيات خصخصة الخدمات الأمنية والعسكرية على الدولة مميزة بين تداعياتها على الدول الديمقراطية من حيث إشكالية الشفافية والمحاسبة التي تطرحها، وعلى الدول الهشة من حيث إضعافها أكثر وعرقلة مسار تطورها واكتمالها. وإن كنا نتفق مع الباحثة على أن تداعيات الظاهرة تختلف من دولة إلى دولة أخرى، غير أننا لا نعتقد أن الشركات العسكرية الخاصة تعد من عوامل إضعاف الدول إلا إذا تعاقدت مع فواعل مناوئة لها، بل وإننا نقول أن تدخل الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون كان حلا مؤقتا يهدف إلى درء الخطر الوشيك لا إلى معالجة الأسباب البنيوية للنزاع التي لا تعد مهمة من اختصاص هذا النوع من الشركات العسكرية الخاصة ولا كانت ضمن الأهداف المسطرة من قبل الحكومات السيراليونية.

كما سنعتمد على دراسة **سيدين أكسيناروغلو** Akcinaroglu Seden و**إليزابيت رادزيسيفسكي** Radziszewski Elizabeth المعنونة ب "**الشركات العسكرية الخاصة، الفرص وإنهاء الحروب الأهلية في أفريقيا** Military Companies , Opportunities and Termination of Civil Private Africa Wars in " المنشورة في العدد الخامس من "**مجلة حل النزاعات** Journal of Conflict Resolution » سنة 2012، حيث تعتبر أول دراسة إمبريقية تقيم دور الشركات العسكرية الخاصة في إنهاء الحروب الأهلية بناءً على عاملي بنية السوق وآليات الدفع، اللذين يعتبران في هذه الدراسة المتغيرين المستقلين اللذين يجعلان الشركات العسكرية الخاصة إما تستفيد من استمرار الحرب فلا تعمل على إنهائها وإما تستفيد من إنهاء الحرب فتساهم في إيقافها في ظرف أقصر. وفي إطار دراستنا يمكننا الاستفادة من المقاربة الإمبريقية التي اعتمدتها الباحثتان والتي تعد سابقة في مجال دراسة دور الشركات العسكرية الخاصة. كما أنها تخدم المقاربات التحليلية التي اعتمدناها المتمثلة في مقاربة تحليل التنظيم الصناعي. كما يمكن إسقاطها على الحالة السيراليونية، لا سيما وأن آلية الدفع كانت بمنح امتيازات للشركات العسكرية الخاصة في قطاع الألماس.

وعلى نفس النحو، قام الباحث **أولريخ بيترسون** Petersohn Ulrich في دراسته "**البنية الاجتماعية لسوق القوة** Social Structure of the Market for force The and conflict Cooperation » المنشورة في مجلة "**التعاون والنزاع** » سنة 2014، بربط بنية السوق بمدى فعالية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بحيث ميز بين البنية الائتلافية التعاونية ونموجها سيراليون، البنية التنافسية النيوكلاسيكية ونموذجها العراق، البنية العدائية الابتزازية ونموذجها أفعانستان. حيث يقدم الباحث ثلاثة حالات شهدت تدخل شركات عسكرية خاصة في نزاعاتها الداخلية، غير أن النتيجة كانت مختلفة نظرا لاختلاف بنية السوق. وبما أننا ندرس الحالة السيراليونية في عملنا هذا، فمن المهم التعرف على كيفية تقييم الباحثين الآخرين لدور الشركات العسكرية الخاصة في النزاع السيراليوني، حيث وصفه الباحث ههنا

بالإيجابي، بناءً على فعالية الشركات في إنهاء الحرب، غير أنه أغفل معيار المسؤولية الاجتماعية، حيث يُشكل غيره من الباحثين على قلة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية لصالح التركيز المفرط على الفعالية.

خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، سنقسم الأطروحة إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول الشركات العسكرية الخاصة كفاعل لادولتي ربحي وعلاقته بغيره من الفواعل اللادولتية الربحية. أما الفصل الثاني فسنتناول فيه العوامل المؤثرة على أداء الشركات العسكرية الخاصة بناء على مقاربة تحليل التنظيم الصناعي، وسنسقط هذا التحليل على سوق الخدمات العسكرية الخاصة في إفريقيا من حيث العرض والطلب. بينما سنخصص الفصل الثالث للنزاع الداخلي في سيراليون من حيث طبيعته والعوامل المؤثرة على نشوبه، حدته، ومدته. أما الفصل الرابع فسنترطق فيه إلى تدخل الشركات العسكرية الخاصة في النزاع الداخلي في سيراليون من حيث نوع الشركات المتدخلة وتفاصيل تعاقدها وتدخلها وأثرها على حدة ومدة النزاع، ثم تقييم لنتائج ذلك التدخل على ضوء معياري "جودة الخدمات المقدمة" في إطار مقارنة النتائج بالأهداف المسطرة، و"المسؤولية الاجتماعية"، ثم تقديم قراءة في الاعتراضات ضد تدخل الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون من أجل تقييمها ورصد مدى تأثير البعد القيمي/المعياري عليها.

الفصل الأول:

الشركات العسكرية الخاصة: مقاربة نظرية

الفصل الأول: الشركات العسكرية الخاصة: مقاربة نظرية:

تعد الشركات العسكرية الخاصة من الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية سواءً إذا اعتبرناها فاعلا عسكريا أو فاعلا اقتصاديا أو كليهما معا بحكم نوع الخدمات التي يقدمها من جهة وبحكم الدافع الأساسي لوجوده من جهة أخرى. وإن ظهور هذا النوع من الفواعل والدور المتنامي الذي يلعبه أحيى نقاشات نظرية عديدة متعلقة بجدلية الحرب والربح والفائدة الربحية للحرب، التي عولجت من وجهة نظر اقتصادية محضة من خلال دراسة مدى إمكانية استفادة الفواعل الاقتصادية –بما فيها الدول– من الحرب من الناحية الاقتصادية، وكذا من وجهة نظر معيارية أخلاقية بحكم اعتبار الحرب مأساة إنسانية والتكسب من خلالها عملا منافيا للأخلاق.

كما أثار ظهور الشركات العسكرية الخاصة جدلا حول علاقتها بالارتزاق وبالتالي مدى إمكانية تطبيق الاتفاقيات الدولية المجرمة للارتزاق على الشركات العسكرية الخاصة، بحكم كونها فاعل اقتصادي لا يتدخل في الحروب إلا لغرض ربحي تجاري. غير أن البنية المؤسسية للشركات العسكرية الخاصة وانخراطها الكبير في السوق الدولية يجعل عددا من الباحثين لا يتساهلون في المطابقة بين الشركات العسكرية الخاصة وبين الارتزاق المجرَّم. إذ أن لبنية السوق دورا كبيرا في ضبط سلوك الشركات العسكرية الخاصة ومنع وقوعها في الانحرافات التي وقع فيها الارتزاق والمقاولة العسكرية في العصور السابقة.

وبالتالي، سنحاول من خلال هذا الفصل العودة إلى مناقشة العلاقة الجدلية بين الحرب والربح والحالات التي يمكن أن تكون فيها الحرب مفيدة اقتصاديا بالنسبة لمختلف الفواعل الاقتصادية بما فيها الشركات العسكرية الخاصة. ثم سنتطرق إلى مقارنة الشركات العسكرية الخاصة بغيرها من أنواع العنف اللادولتي الربحي المتمثلة في الارتزاق والمقاولة العسكرية. بحيث سنلاحظ مدى عرقلة الأهداف الربحية للشركات العسكرية الخاصة لأهداف الطرف المتعاقد على غرار ما تطرحه معضلة الرئيس والوكيل، إذ

يصبح المتقاعد هو التابع لأهداف الشركة وليس العكس، مما يجعل نتائج توظيف هذا النوع من الشركات مشابها لنتائج توظيف المرتزقة والمقاولين العسكريين في العصور السابقة من حيث سيطرة الفواعل اللادولتية الربحية على استخدام العنف وخروجها عن سيطرة الحكام المتعاقدين معها.

المبحث الأول : المقاربات المفسرة للعلاقة بين الحرب والربح :

لعل من المهم عند دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة أن يعي الباحث أنه يتعامل في واقع الحال مع شركات لا تختلف في منطقها عن منطق سائر الشركات التي تقدم خدمات من نوع آخر. فالخدمات العسكرية التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة لا تجعل منها كيانا مختلفا عن باقي الشركات من حيث جوهرها وأهدافها، فمنطق الربح التجاري حاضر وضابط لسلوك الشركات بغض النظر عن نوع الخدمات التي تقدمها. غير أن الربط المبدئي بين الغرض الربحي وبين تقديم خدمات عسكرية يضعنا أمام الإشكالية التي تطرحها العلاقة بين المشاركة في الحرب –كوسيلة– وبين الربح المالي –كغاية.

وإن الحديث عن علاقة الحرب بالربح المالي يحيلنا إلى الأطر النظرية التي رأت أنه لا مجال للفصل بين الميدان الاقتصادي والميدان السياسي، سواءً من الناحية النظرية العلمية أو من الناحية العملية الميدانية.

فإذا كانت النظريات الكلاسيكية الرأسمالية تحرص على فصل الاقتصاد بوصفه مجالا للسلوك العقلاني عن السياسية بوصفها مجالا للجنون الإنساني –بتعبير آدم سميث– مؤكدة على استحالة ازدهار الاقتصاد من خلال الحرب، فإن مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي، ومنها مقاربة الاقتصاد الحربي أكدت على وجود حالات معنية تكون فيها الحرب مفيدة اقتصاديا بالنسبة للدولة بوصفها فاعل اقتصادي ، فسعت بذلك إلى إعادة بناء الجسر بين الدراسات السياسية والدراسات الاقتصادية.

أما النظريات التي تناولت دور العامل الاقتصادي في ظهور النزاع الداخلي، فمنها ما أكد على كون الحرب مفيدة اقتصاديا لبعض الفواعل، على اعتبار أن الفواعل اللادولتية لا تقل عقلانيةً عن الدول. لذلك، من المهم في إطار دراستنا لظاهرة الشركات العسكرية الخاصة أن ننطلق من علاقة الحرب بالربح

الاقتصادي، خاصة إذا علمنا أن الشركات العسكرية الخاصة كفاعل اقتصادي ذي أهداف ربحية وكإفراز من إفرازات النظام الرأسمالي يستفيد في مداخيله بطريقة مباشرة من وجود نزاعات.

وبالتالي، سنحاول من خلال هذا المبحث عرض النظريات التي توضح الحالات التي تكون فيها الحرب مفيدة اقتصاديا من جهة، والفواعل التي تستفيد من وجودها في كل حالة من جهة ثانية، وذلك دحضا للفرضية النافية للفائدة الربحية للحرب.

المطلب الأول: القانون الحديدي للحرب: استفادة الدول الصناعية من الحرب:

ينطلق القانون الحديدي للحرب من فرضية كون الحرب مفيدة اقتصاديا بالنسبة للدول الصناعية بناءً على مثال نمو الاقتصاد الأمريكي ما بين الحربين العالميتين. إذ يقوم منطق هذا القانون على أنه من أجل شن حرب، ينبغي على الدولة تقوية جيشها وإنتاج أسلحة. وهاتان المهمتان تخلقان فرصا للعمل إما بطريقة مباشرة في الجيش وإما بطريقة غير مباشرة في مصانع الأسلحة.

ولشرح هذه العلاقة، يضع أنصار هذا الاتجاه المعادلة التالية:[1]

$$Y = C + I + G + (X-M)$$

بحيث يرمز Y إلى الناتج الوطني الإجمالي، C إلى الاستهلاك، I إلى الاستثمار، G إلى النفقات العمومية، و (X-M) إلى الصادرات.

ومن الناحية السيكولوجية، تثير الحرب مخاوف الناس والمستثمرين وهو ما يعبر عليه بتراجع الثقة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تباطؤ سوق البورصات. و بتعبير أدق، يؤثر الخوف على حجم الإنفاق، وبالتالي على حجم الاستهلاك C ، ومنه على حجم استثمارات الشركات I. وعلى فرض عدم حدوث تغير في قيمتي الإنفاق العام G والصادرات (X-M) ، فإن حدوث الحرب سيتسبب حتما في تراجع قيمة الدخل الوطني Y.

غير أن تأثير الحرب على الإنفاق والاستهلاك والاستثمار عادة ما يتراجع بعد مرور من 6 إلى 12 شهرا من اندلاع الحرب لأحد السببين : قد يكون النزاع آيلا إلى الحل، وقد يكون المجتمع قد تعود على حالة النزاع فيعود إلى نمط حياته العادي رغم استمرار النزاع.

[1] *Paul Poast,* **Principes d'économie militaire** *(Paris: Economica, 2008).p.4*

وبالنسبة للشركات والمستثمرين، فيكونون أمام خيارين، إما المغادرة وإما البقاء رغم الظروف الأمنية الخطيرة. لكن لو اختارت جميع الشركات الفرار من المناطق غير الآمنة لما بقي أمامها سوى عدد قليل من الدول التي يعد مناخ الاستثمار فيها مشجعا. إذ يفيد تقرير كونترول ريسك أن 87 دولة تعاني من أوضاع أمنية غير مستقرة تتراوح من أخطار متوسطة إلى قصوى.[1] وكما أشار إليه **دوني بابيسيسو** Denis Babusiceux، فإن الحذر المفرط هو الآخر يمكن أن يتحول إلى تهديد بالنسبة للمستثمر حيث تضيع منه الفرص التي يستأثر عليها المنافسون الأكثر اندفاعا.[2]

أما من ناحية التأثير الواقعي للحرب على اقتصاد الدولة، فتؤدي الحرب إلى ارتفاع ملحوظ في حجم النفقات العسكرية، إضافة إلى تجنيد الموارد المادية واليد العاملة، بما يؤدي على المدى الطويل إلى زيادة حجم النفقات العسكرية ومنه الإنفاق العمومي، كما يؤدي تجنيد الموارد المادية واليد العاملة إلى زيادة حجم النفقات العمومية ومنه زيادة قيمة الدخل الوطني. إذ حسب المعادلة المذكورة أعلاه، يمكن أن يرتفع الناتج الوطني في الحالات التالية: زيادة الاستهلاك، زيادة الاستثمار الخاص، زيادة النفقات العمومية، زيادة حجم الصادرات. ففي حال ضعف الثقة الاقتصادية، وبالتالي تراجع الاستهلاك والاستثمار، لا يبقى أمام الدولة سوى زيادة الإنفاق العمومي عن طريق تمويل مشاريع بناء أو أشغال عمومية على الطريقة الكينزية، كما يمكن للدولة زيادة نفقاتها العسكرية مبررة ذلك بدخولها في حرب على الطريقة الكينزية العسكرية Kynésianisme Militaire.[3]

لكن استفادة الدولة من الدخول في الحرب مرهون بمجموعة من الشروط من بينها أن تحدث الحرب بعيدا عن إقليم الدولة المستفيدة، فالدولة التي تتعرض إلى حرب على إقليمها هي الأكثر تضررا من الأثر

---

[1] *Alyson J.K Bailes, « Les affaires et la sécurité: quel rôle pour le secteur privé? »,* **Politique Etrangère***, printemps 2006, pp119-39.*

[2] *Denis Babusiceux***, Décisions d'investissement et calcul économique dans l'entreprise** *(Paris: Economica, 1990). p.28*

[3] *Poast,* op.cit.*p.7*

التدميري للحرب، ذلك بغض النظر عن كونها دولة صناعية متقدمة أو دولة نامية. بل حتى إن وقعت الحرب بعيدا عن أراضي الدولة، فيمكن أن تتضرر منها إن كان اقتصادها تابعا للدولة التي تشهد حربا. لكن، بإمكان الدولة أن تستفيد من حرب موجودة في دولة بعيدة ما، إذا كانت هذه الأخيرة تستورد من الدولة المستفيدة مواد أولية أو سلع انتقالية من أجل صناعة أسلحة أو تغذية سكانها.

ولعل من أهم المؤشرات التي يعتمدها أصحاب هذا الاتجاه، نسبة البطالة، إذ يظهر تراجع نسبة البطالة في الكثير من الحالات التي تدخل فيها الدولة في حرب. إذ بفعل زيادة النفقات العسكرية، يمكن للمصانع أن تكون مطالبة بزيادة حجم الإنتاج وبالتالي اقتراح ساعات إضافية على العمال أو توظيف عمال جدد كما تقترحه الكينزية العسكرية.[1] من جهة أخرى، فإن زيادة عدد عناصر الجيش يؤدي إلى انخفاض اليد العاملة المتوفرة وبالتالي تنخفض نسبة العاطلين عن العمل، والشخص الذي يغادر منصبه للالتحاق بالجيش يترك وظيفته شاغرة بما يخلق فرصة عمل لغيره.

من خلال ما تقدم، يلاحظ أن هذه المقاربة تركز على آثار الحرب على مستوى الاقتصاد الكلي Macroéconomie وذلك من خلال ملاحظة المؤشرات التي يستخدمها أنصار هذه المقاربة المتمثلة في الناتج الوطني الإجمالي، نسبة البطالة، الاستثمار، الاستهلاك، التضخم، وغيرها من المؤشرات الكلية. وبالتالي يطلعوننا على الحالات التي تكون فيها الدول الصناعية مستفيدة من الدخول في حرب من ناحية الاقتصاد الكلي والتي تنعكس مباشرة على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

ومع ذلك يؤكد **بول بوست** Paul Poast على أن هذا القانون لم يعد ينطبق على الحروب الجديدة التي تقل فيها النفقات العمومية من الناحية الماكرواقتصادية، كما لم تعد الحروب التي تحدث مفيدة لاقتصاد الدول بقدر ما أصبحت مفيدة للشركات الخاصة من الناحية الميكرواقتصادية.[2] غير أنه، نتيجةً، لا يمكن

[1] *Peter Custers, « Military Keynesianism today : an innovative discourse »,* **Race and Class** *4, nº 51 (2010), pp79-94.*
[2] *Poast,* op.cit, p.5

نفي كون الحرب مفيدة اقتصاديا في حالات محددة سواء كانت الطرف المستفيد دولةً صناعية –كما هو الحال في الحروب التقليدية– أو فاعلا اقتصاديا آخر. ففي الحالتين، تثبت وجود علاقة بين الحرب والربح الاقتصادي التي تنفيها المقاربات الليبرالية.

المطلب الثاني : الحرب كخيار اقتصادي عقلاني:

يتفق الاقتصاديون من أصحاب مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي أن القانون الحديدي للحرب لا ينطبق على الدول النامية، بل ينطبق فقط على الدول الصناعية. إذ يفترض أن تكون الدولة المستفيدة من الحرب هي التي تقوم بتطوير صناعتها العسكرية ولا تعتمد على غيرها في ميدان الصناعات والتكنولوجيات العسكرية. وهذا ما لا ينطبق على الدول النامية التي تكتفي باستيراد الأسلحة والعتاد العسكري، فلا تملك قدرات صناعية وتكنولوجية تسمح لها بتطوير صناعة عسكرية وبالتالي خلق مناصب شغل وتخفيض نسبة البطالة، ولا يمكنها زيادة حجم نفقاتها العمومية إلى الدرجة التي تجعل ناتجها الوطني الإجمالي يرتفع.

إذ يرى أصحاب نظرية الجشع Greed Theory ، ك**بول كولييه** Paul Collier و **أنكي هوفلر**Anke Hoeffler أن الحروب الأهلية تشكل عائقا بارزا أمام التنمية بالنسبة للدول النامية، بحيث تقدر تكلفة الحرب الأهلية بحوالي 64 مليار دولار سنويا.[1] كما تنخفض قيمة النمو الاقتصادي بحوالي 2.2 نقطة سنويا مقارنة بزمن السلم. وتوجيه الموارد المالية نحو استيراد الأسلحة يحرم القطاع الاجتماعي من حوالي 18% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المجمل تخرج الدولة النامية من الحرب الأهلية بحوالي 15% أفقر مما كانت عليه قبل الحرب. فضلا عن انهيار المنظومة الصحية وما يترتب عن ذلك من أمراض بما يكلف الدولة حوالي 5 مليار دولار من النفقات على القطاع الصحي في كل حرب أهلية.[2]

[1] *Paul Collier et Anke Hoeffler, « Greed and grievance in civil war »,* **Oxford Economic Papers***, nº 56 (2004): 563-95.*
[2] *Poast,* op.cit, *.p.191*

ولو نأخذ مؤشر نسبة البطالة كمؤشر ماكرواقتصادي للاستدلال على عدم استفادة الدولة النامية من الدخول في حرب لوجدنا أن النسبة ترتفع بعد اندلاع الحرب وفي أحسن الحالات لا تنخفض كما يوضحه الجدول أدناه :

I

الدولة	تاريخ بداية ونهاية النزاع	نسبة البطالة قبل سنة من بداية النزاع	نسبة البطالة بعد سنة من بداية النزاع
سيراليون	1991 – 2002	%3.4	%3.4
رواندا	1994	%0.4	%0.5
أفغانستان	1996 – 2001	%8.7	%11.1
سوريا	2011 – /	%8.6	%14.7
مالي	2012 – /	%6.9	%7.3

الجدول –1– نسب البطالة قبل وبعد النزاعات الداخلية[1]

فإذا كان الأداء العام لاقتصاد الدول النامية يتأثر سلبا بالحرب، فهل هذا ينفي وجود فواعل أخرى محلية وغير محلية تستفيد اقتصاديا من وجود الحرب؟

تجيب نظرية الجشع عن جزء من السؤال المطروح، بحيث ركزت حصرا على التحليل الكمي الاستنباطي للسلوك الاقتصادي للحركات المتمردة انطلاقا من اعتبارها فواعل اقتصادية عقلانية تهدف إلى تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر. ومن المناسب في هذا السياق، التعرف على مفهوم العقلانية Rationalism التي يقصد بها عموما البحث الواعي عن غاية محددة بطريقة مفصلة. أما تفصيلا، فقد اختلفت تعاريف العقلانية فيقصد **ماكس فيبر** من الفعل العقلاني " السعي الواعي وراء تحقيق هدف معين"[2]،

[1] ***https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/sl.uem.totl.zs?end=2017&start=1991 (consultée le 04/12/2018)***

[2] Dictionnaire de la sociologie de A à Z, *s. d.p.104*

بينما يرى **كارل بوبر** إمكانية اعتبار الفعل عقلانيا إذا كان ملائما للأهداف التي سطرها الفاعل. أما نظرية اللعبة، فترى أن الخيار العقلاني هو الذي يعكس تقييما جيدا للمكاسب والخسائر.

انطلاقا من فرضية عقلانية الفواعل، ترى نظرية الجشع أن التمردrebellion عبارة عن صناعة an industry تخلق أرباحا من خلال النهب. وباعتمادها على العوامل الاقتصادية لتفسير الحروب الأهلية، تكون غايات الحركات المتمردة اقتصادية بالضرورة. فأول عامل يشجع جماعة معينة على التمرد هو سهولة الوصول إلى الموارد المالية عن طريق الحرب، لذلك تعد الدول النامية المعتمدة على تصدير المواد الأولية ب 33% على الأقل أكثر عرضة إلى الحروب الأهلية بنسبة متراوحة ما بين 14 إلى 23% بينما ينخفض هذا الاحتمال إلى 0,5%بالنسبة للدول النامية غير الريعية.[1]

ذلك أن المواد الأولية قد تمثل مصدر تمويل سهل المنال بالنسبة للجماعات المسلحة، إذ يكفي أن تسيطر على مناطق تواجد المواد الأولية حتى تتمكن من تمويل ذاتها من جهة ومن إضعاف اقتصاد الحكومة من جهة أخرى، وكسب عددا أكبر من الأفراد إلى صفها، فضلا عن إمكانية جعل الشركات الخاصة المحلية والعالمية تتعامل معها. وقد يزداد الاحتمال إذا تركزت المواد الأولية في منطقة معينة من مناطق الدولة، بما قد يوهم الجماعة المتمردة بإمكانية الاستفادة من موارد المنطقة من أجل الانفصال.

كما تأخذ الحركات المتمردة تكلفة التمرد في عين الاعتبار، بحيث إن كانت تعتقد أن التمرد لن يحقق لها أي مكسب بل وسيلحق الضرر بها فالخيار العقلاني يتمثل ههنا في عدم التمرد. لكن يبقى التأكيد أن الخيار العقلاني بالنسبة لأي فاعل من الفواعل بما فيها حركات التمرد يتعلق بما يتصوره الفاعل عقلانيا، وهذا يجعل نتائج الخيار أحيانا غير عقلانية أي غير مربحة نتيجة سوء الإدراك misperception . لذلك يدرج بعض منظري نظرية الجشع على غرار **جاك هيرشليفر** Jack Hirshleifer عامل الإدراك

[1] *Collier et Hoeffler, op.cit., pp.563-595*

perception إلى جانب الفرص opportunities والتفضيلات preferences كعوامل مؤثرة على خيارات حركات التمرد.[1] وهذا ما يعبر عنه الاقتصادي **هربرت سايمون**Herbert Simon بنظرية العقلانية المحدودة، حيث يرى أن للفواعل الاقتصادية قدرات عقلية محدودة، فلا يمكنها – في ظل بيئة معقدة– توقع جميع السيناريوهات الممكنة ولا حساب كل نتائج أفعالها بدقة.[2]

أما **رولاند مارشال** Roland Marchal فيقدم إجابة أوسع تشمل مختلف الفواعل التي يمكنها الاستفادة من حالة الحرب. إذ في محاولة تشخيصه لأسباب تعثر عمليات بناء السلم، يستخلص أن النزاعات الممتدة زمنيا تخلق فواعل مسلحة جديدة في كل مرحلة من مراحل تطورها، وكذا أنظمة حكم وضبط اجتماعي وإدارات مختلفة. وهذا الواقع الجديد لا يمكن أن يختفي بمجرد التوقيع على معاهدة السلم، لأن ذلك يفترض وجود ثقة عالية بين كافة الأطراف التي ستحرص على الحفاظ على مكاسبها التي تحصلت عليها خلال الحرب بل وحتى تعظيمها. فالرهان يتمثل في إقناع هذه الأطراف المستفيدة أنها لن تتضرر من انتهاء الحرب.

بل ويذهب الباحث إلى أن الربح الاقتصادي يتماشى واقعيا أكثر مع دينامية النزاع من تماشيه مع متطلبات الحكم الراشد والمساءلة التي تفرض قيودا معينة على الفواعل الاقتصادية، نظرا لما توفره الحرب من جو يسمح لمختلف الأطراف – بما فيها الجيش والشرطة – بالنهب وغيرها من التجاوزات دون الخوف من العقاب.[3]

فالحرب وفق هذا المنظور لا تعني نهاية التاريخ ولا تؤدي إلى انهيار آنٍ وكامل لجميع البنى الاقتصادية، بل أن هناك فواعل اقتصادية تنشأ أثناء الحرب وتعيد إنتاج نفسها من خلال الحرب ولا يمكنها

[1] *Jack Hirshleifer, « Theorizing About Conflict »,* **Handbook of Defense Economics** *1 (1995), pp89-165.*
[2] *Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, « « Les théories de la firme entre « contrats » et « compétences »,* **Revue d'Economie Industrielle** *4, n° 129□130 (2010) pp57-86.*
[3] *Roland Marchall et Christine Messiant,* **Les chemins de le guerre et de la paix** *(Paris: Karthala, 1997).p.11*

ضمان وجودها إلا باستمرار الحرب ويطلق عليها اسم "الهيكل الاجتماعي الحربي" corps social guerrier، الذي يقترب من مصطلح أمراء الحرب seigneurs de guerre.

نتيجةً، لا يمكن أن يكون الواقع الاجتماعي اليومي أثناء النزاع واقعا حربيا بصفة مطلقة وبالمعنى الذي قد يتبادر إلى ذهن الدارس. إذ أثناء الحرب، تتزامن أنماط مختلفة من الأفعال ليست كلها ذات نمط حربي عنيف، وإن كانت الحرب تؤثر بشكل أساسي على الواقع اليومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لكن وقائعها تكون محدودة زمنيا ومكانيا. فالأطراف المتنازعة لا تتحارب في كل مكان وفي كل وقت، وهذا ما يوفر هامشا من الحركة يتيح للفواعل الاقتصادية والمدنية فرصة لعقلنة خياراتها.[1]

مع ذلك، قد تجنح هذه الفواعل إلى السلم إذا رأت أنها حصلت على أرباح كافية ولا تريد تعريضها لخطر استمرار الحرب واحتمال ظهور فواعل جديدة تقلب ميزان القوة، لذا بإمكان الفواعل التي شجعت على الحرب واستفادت منها أن تنقلب إلى عوامل مشجعة على العودة إلى السلم.[2] لكن تبقى المكاسب والخسائر عوامل حاسمة في فهم دينامية النزاع ورهانات عملية استرجاع السلم.

وعلى نفس المنوال، تجيب نظرية الخيار العقلاني عن طريق دراسة "الأفعال المنطقية" لمختلف الفواعل الاقتصادية. إذ تنطلق نظرية الخيار العقلاني من فرضية إمكانية تجنب الحروب عن طريق السوق التنافسية أي تحقيق السلم عن طريق السوق، وهذا ما تذهب إليه كل النظريات النيوكلاسيكية.

غير أنها تعلق تحقيق السلم بشرط توفر المعلومة الصحيحة والكاملة لدى كل الفواعل الاقتصادية ووجود تنافس حقيقي بينها، بحيث يغيب الاحتكار فيكون التبادل التجاري خيارا أكثر عقلانيةً ومنطقيةً من الحرب. وبالتالي، يرى أصحاب هذه النظرية أن السلوك اللاتنافسي لبعض الفواعل لا سيما الفواعل السياسية منها، هو الذي يولد الحرب. أما لما تكون السوق في حالة توازن تام، تتحول إلى لعبة صفرية. غير أنه لا

[1] *Marchall et Messiant.op.cit, p.13*
[2] *Poast,* op.cit, *p.36*

ضامن لاكتفاء جميع الفواعل الاقتصادية في السوق بحالة التوازن والتنافس الحر، فقد يرغب أحد الفواعل الاقتصادية في تعظيم مكاسبه بطريقة تخل بالطابع التنافسي للسوق، واحتمال لجوئه إلى العنف وارد. وفي المقابل، إذا كانت حرية التنافس غير مطلقة بالأصل، قد يلجأ الفواعل المتضررون إلى العنف لتعظيم نفوذهم في السوق.

فالفاعل الاقتصادي عموما يجد نفسه أمام خيارين، إما تطوير إمكانياته وإما محاولة حد إمكانيات المنافس، وفي هذا الخيار الأخير يكون احتمال اللجوء إلى العنف واردا. بالتالي، يمكن أن يكون العنف عامة والحرب بصفة خاصة خيارا عقلانيا شرط أن يكون السبيل الأفضل إلى تعظيم المكاسب. [1] وهذا ما لا يجعل الحرب في حد ذاتها مناقضة للربح الاقتصادي في حالات معينة، بل يمكنها أن تتحول إلى سلوك عقلاني رشيد متى ما كانت نتائجها مربحة.

[1] *Jack Hirshleifer,* **Economic Behaviour in Adversity** *(Brighton: Wheatsheaf, 1987).p.274*

المطلب الثالث: نظرية المنشأة وجدلية الحرب والربح:

إن تخصيص مطلب للحديث عن المنشأة the firm كمستفيد اقتصادي محتمل من الحرب، يثير تساؤلا حول دواعي تمييز المنشآت أو الشركات عن غيرها من الفواعل الاقتصادية كالفرد مثلا. فعلى اعتبار المنشأة أو الشركة غالبًا مشكلة من مجموعة من الأفراد ، ما الذي يجعلنا نميز بين سلوك الفرد في إطار المنشأة وسلوكه خارجها؟

إن الإجابة عن هذه الإشكالية تحيلنا إلى نظرية المنشأة The Theory of the Firm ،[1] التي نراها ذات أهمية لمحاولة فهم آلية سير المنشآت عامة والشركات العسكرية الخاصة كنوع من أنواع المنشآت. إذ لا ينبغي أن نغفل عن حقيقة أننا نتعامل في أطروحتنا هذه مع نوع من أنواع المنشآت التي لا تختلف في منطقها عن مثيلاتها. ولا ينبغي أن يجرنا الطابع العسكري للخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة إلى إبعادها عن الإطار النظري الذي يحلل المنشآت من حيث دواعي وجودها –في إطار المقاربات التعاقدية– ومن حيث سلوكها –في إطار المقاربات السلوكية–. بل وأن فهم دوافع المنشأة وآليات اتخاذ القرار فيها هو الذي سيمكننا من تقييم دورها وفعاليتها، وهذا ما تطرحه المشكلة البحثية لهذه الأطروحة.

بالعودة إلى التساؤل المطروح أعلاه، تجيب نظرية تكلفة المعاملات المالية Transaction Costs Theory عن طريق تمييزها بين آليات التنظيم التي تحكم السوق المتمثلة في الأسعار وفي سلوك الأفراد، وبين آليات التنظيم التي تحكم المنشأة، إذ هي عبارة عن تنظيم إداري هرمي. وبالتالي يكون القرار بيد إدارة المنشأة.[2] وبهذا نفهم أن أصحاب هذه النظرية على غرار **ويليامسون** Williamson و**كوز** Coase يرون

[1] تعد نظرية المنشأة همزة وصل بين مختلف الحقول المعرفية بدءًا من علم الاقتصاد الجزئي عن طريق دراسة المنشأة كفاعل اقتصادي، ثم علم الإدراة من خلال دراسة المنشأة كنظام إدراي وما يتصل بذلك من مقاربات سوسيولوجية تحاول فهم سلوك الفرد داخل المنشأة من حيث الدوافع والأهداف. ومن الدراسات التي اعتمدت على هذه النظرية في دراسة الشركات العسكرية الخاصة نجد "المحاربين الكوربوراتيين' لبول سينجر.

[2] *Ronald Coase, « The Nature of the Firm »,* **Economica**, *novembre 1937, pp.388-392.*

في نظام المنشآت نظاما مختلفا تماما عن نظام السوق. لكن إذا كان القرار بيد أصحاب المنشأة، فما الذي يميز الدوافع الشخصية لصاحب المنشأة عن أهداف المنشأة؟

توفر مقاربة **دانيال سبلبر** Daniel Spulber إجابة عن هذا التساؤل عن طريق تحديده لمفهوم المنشأة. فالمنشأة وفقا لمنظوره عبارة عن " مؤسسة لإجراء معاملات مالية، تختلف أهدافها عن أهداف أصحابها."[1] والمقصود بأصحاب المنشأة owners هم مؤسسوها الذين يمتلكون رأس المال النقدي. وعليه، يصح اعتبار المنشأة فاعلا اقتصاديا مستقلا ومتميزا عن المقاول the entrepnereur بناءً على معيار تمييز هدف المنشأة عن هدف صاحبها The separation criterion. فالمقاول تحركه دوافع النجاح الفردي، بينما المنشأة مشكلة من مجموعة من الفواعل التي تختلف دوافعهم وأهدافهم (الملاك، المدراء، العمال،...) وإن تفاعل هذه الأهداف والدوافع هو ما يشكل أهداف الشركة التي تصبح بذلك متميزة عن أهداف أصحابها. ومن هذه الفرضية، تُستثنى ما يسمى بالشركات الناشئة startup ، التي لا تعتبر منشأةً بمعنى firm ، بل تعتبر مرحلة سابقة لتأسيس المنشأة. فالمنشأة قبل أن تصبح منشأةً كانت عبارة عن شركة ناشئة، وخلال هذه المرحلة لا يزال المقاول في مرحلة المقاولة ولا تزال تحركه دوافع النجاح الشخصي، أما عندما ينتقل من مقاول entrepreneur إلى مالك owner ، تحدث نقلة نوعية من الشركة الناشئة إلى المنشأة، وأثناء هذه المرحلة تصبح المنشأة فاعلا مستقلا ذا أهداف وهوية مستقلة[2]. وإذا أردنا توضيح هذه النقلة بمثال في مجال التنظير في العلاقات الدولية، فإن المقاربات الليبرالية للعلاقات الدولية وبالتحديد "نظرية الرئيس والوكيل" ترى في المؤسسات الدولية فواعل مستقلة عن الدول رغم أن الدول ذاتها هي التي أنشأتها ولا تزال أعضاء فيها بحيث لا وجود للمؤسسات الدولية لولا وجود الدول المشكلة لها، غير أن

[1] *Daniel F. Spulber,* **The Theory of the Firm** *(New York: Cambridge University Press, 2009).p.64*
[2] *ibid.p.163*

الميكانيزمات الداخلية التي تحكم المؤسسات الدولية تجعلها تستقل بإرادتها وأهدافها وأفعالها عن إرادة وأهداف وأفعال الدول بمفردها.[1]

لكن النظريات النيوكلاسيكية للمنشأة –ومنها مقاربة **دانيال سبلبر**– لم تهتم بتوضيح ما يجري داخل المنشأة من تفاعلات وتأثير ذلك على استراتيجية المنشأة وعملية اتخاذ القرار فيها وبالتالي على أهداف المنشأة في حد ذاتها. إذ تعاملت مع المنشآت كعلبة سوداء، فانطلقت من التساؤل حول ماهية المنشأة أولا وعن سبب وجودها ثانيا. فمن ناحية الماهية، المنشأة عبارة عن وحدة إنتاج متخصصة unité de production spécialisée ، بمعنى أنها تنتج للآخر وليس لنفسها، وهذا يعني التمييز بين الإنتاج والاستهلاك، فالمنشأة بالمفهوم النيوكلاسيكي لا يمكن أن تستهلك ما تنتجه. وهذا ذاتًا يشكل سبب وجودها وفقا للمنظور النيوكلاسيكي، أي أن المنشأة موجودة لإنتاج ما يستهلكه الآخر.[2] فالمعيار الوحيد لتمييز المنشأة حسب المنظور النيوكلاسيكي هو الإنتاج للغير، ولا يهم في ذلك إن كانت المنشأة مشكلة من شخص واحد أو أكثر.[3]

أما النظرية السلوكية فقد حاولت التطرق إلى آلية اتخاذ القرار داخل المنشأة مصورةً المنشأة كمسرح لصراع المصالح بين أعضائها، وإن بقاء وفاعلية المنشأة منوط بآلية إدارة هذا الصراع عن طريق التوفيق بين المصالح.[4] ونظرا لاختلاف المعلومات والمعارف والميول بين الأعضاء فإنه يستحيل توقع القرار الذي

---

[1] تصطدم هذه الرؤية مع الطرح الواقعي والواقعي الجديد الذي لا يرى في المنظمات الدولية فاعلا مستقلا عن إرادة الدول بناءً على أن الدول هي التي أنشأتها ولا يتحقق وجود تلك المنظمات إلا بوجود الدول المشكلة لها، ومنه لا يمكن اعتبار إرادة المنظمات الدولية في عرض إرادة الدول وإنما في طولها.

[2] *Harold Demsetz,* **L'économie de la firme : sept commentaires critiques** *(Paris: Editions EMS, 1998).p.34*

[3] ومثال المنشأة المشكلة من شخص واحد : الشركات الفردية*Entreprise Individuelle* التي ينبغي تميزها عن شركات الشخص الواحد *Entreprise Unipersonnelle* حيث أن في الأولى لا يتم تمييز شخص المقاول عن شركته : أي أن الشركة لا تشكل شخصا قانونيا جديدا مستقلا عن شخص المقاول، ومنه لا يتم تمييز ثروته الشخصية عن ثروة الشركة على عكس شركة الشخص الواحد. لكن تجدر الإشارة إلى أنه يحدث ألا تكون الشركة الفردية مشكلة من فرد واحد فحسب فيختار المقاول توظيف أفراد آخرين، لكن في أغلب الأحيان تكون الشركات الفردية مشكلة من شخص المقاول فقط لا سيما في بداياتها.

[4] *Richard M. Cyert et James March,* **A Behavioral Theory of the Firm** *(New Jersey: Prentice Hall, 1963).p.238*

ستتخذه المنشأة. لذلك لا معنى للحديث عن مصالح المنشأة بوصفها كتلة متجانسة من الآراء والميول والمصالح.[1] ومن أجل ضمان بقاء المنشأة في ظل صراع المصالح، يكون للمدير دور في التخفيف من حدة التناقضات الموجودة بين أهداف ومصالح كل طرف وذلك عن طريق مختلف سبل الترغيب (زيادة في الأجور، وعد بالترقية أو بالمكافأة المادية،...)[2]

على اختلاف المقاربات النظرية التي تناولت المنشآت، تتفق جميعها على أن المنشأة عبارة عن نسق مفتوح على بيئة خارجية مليئة بالفرصopportunities والتهديدات threats. قد تقدم البيئة فرصة للمنشأة إذا احتُمل أن الحدث سيمكن المنشأة من الوصول إلى أهدافها بطريقة أسهل، فيتعين عليها اكتشاف هذه الفرصة وحسن استغلالها. وقد تقدم البيئة تهديدا إذا كان التغيير الطارئ على البيئة يعرقل استراتيجية المنشأة أو يتحدى أحد أهدافها. غير أن الإشكال يكمن في أن ما تقدمه البيئة من أحداث لا تمثل فرصا أو تهديدات في حد ذاتها، إذ يمكن أن يكون الحدث "أ" يشكل فرصة في حالة معينة فيما قد يشكل نفس الحدث تهديدا في حالة أخرى. كما قد يختلف تقييم الحدث من فاعل إلى فاعل آخر، إذ ترتبط عملية التقييم بعملية الإدراك والتصور perception. ومع التسليم أن المنشأة محركة بدافع تجاري ربحي، غير أن سلوك كل واحدة منها إزاء ما تفرزه البيئة من أحداث يختلف. بل وقد يختلف سلوك نفس المنشأة إزاء نفس الحدث باختلاف الزمان والمكان. وعليه تتفاعل المنشأة مع بيئتها عن طريق الملاحظة observation–أي ملاحظة الأحداث– والتأويل interpretation –أي إعطاء معنى معين لتلك الأحداث وتصنيفها كتهديد أو كفرصة.[3] إن عملية التأويل هذه، هي التي تجعل القرارات تختلف إزاء نفس الحدث بين فترة أخرى، بين مكان وآخر،

---

[1] تناولت نظرية الرئيس والوكيل *Principal and Agent Theory* مسألة اختلاف بل وتضارب المصالح بين كل من ممتلك وسائل الإنتاج – الرئيس– وبين من يستغل هذه الوسائل –الوكيل– بتفويض من الرئيس. وتجد هذه النظرية أصلها في علم الاقتصاد، غير أن بعض المقاربات الليبرالية في العلاقات الدولية أسقطتها على علاقة الدول بالمنظمات الدولية، ولعل كتاب داران هوكين "التفويض والوكالة في المنظمات الدولية" من الدراسات المرجعية في هذا الصدد.

[2] *Coriat et Weinstein, « « Les théories de la firme entre « contrats » et « compétences », **Revue d'économie industrielle**, n°129-130 (2010), pp.57-86.*

[3] *Ibid, pp.57-86*

وبين منشأة وأخرى. لكن لا ينبغي أن يُفهم أن التأويل مجرد تخمين عشوائي. فاتخاذ قرار معين إزاء حدث معين في إطار نظرية المنشآت قائم على حسابات عقلانية ومؤشرات إمبريقية تُمكن من تقييم الأحداث التي تفرزها البيئة. ومن أهم هذه المؤشرات الكمية نذكر نسبة المردودية المحسوبة taux de rendement comptable وكذلك فترة الاسترداد[1] le délai de récupération أي الفترة الزمنية اللازمة من أجل استرجاع رأس المال المنفق نتيجة اتخاذ قرار معين كمشروع استثماري مثلا.[2]

غير أن هناك حالات معينة لا يمكن أن تُطبق فيها هذه الحسابات العقلانية ليس لتنازل المنشأة طوعا عن اتخاذ القرار الأنسب بل نتيجة ظروف معينة. إذ يرى **نايت** F.H Knight أن المنشأة عندما تواجه أحداثا جديدة غير مألوفة فإنها تفتقد إلى الخبرة التي تمكنها من وضع احتمالات حول نتائج قرار معين إزاء الحدث الجديد، ونفس الشيء في حال صعوبة الوصول إلى المعلومة. ففي هذه الحالة، يتم استبدال الحسابات العقلانية بآليات سيكولوجية كالتفاؤل والتشاؤم. بينما يرى **هربرت سيمون** أن الشعور بالرضىsatisfaction يحل محل عملية اتخاذ القرار الأمثل optimisation في حال وجود حدث معقد يصعب فيه التأكد من اتخاذ القرار الأمثل.[3] وهذه نتيجة منطقية لمقاربته حول محدودية العقلانية عند البشر كما شرحناه في المطلب السابق. فعلى عكس الحسابات العقلانية التي تعتمد على مؤشرات إمبريقية، فإن ما يحل محلها من آليات سيكولوجية كالتفاؤل والتشاؤم والشعور بالرضى لا يمكن قياسها بأي مؤشر إمبريقي، وهذا ما يجعل من عملية اتخاذ القرار إزاء حدث من الأحداث ومدى اعتباره فرصة أو تهديدا عمليةً صعبة التحليل رغم الانطلاق والتسليم بسعي المنشأة مبدئيا إلى اتخاذ القرار الأمثل.

---

[1] *Babusiceux,* op.cit.*p.47*

[2] يُستخدم هذان المؤشران بالأخص في دراسة فرص الاستثمار لكن يمكن الاستدلال بهما في هذا المقام على أنهما من الطرق الإمبريقية لتقييم ما تقدمه البيئة من فرص أو تهديدات.

[3] *Ibid, p.118*

لكن ما يهمنا أكثر في مطلبنا هذا هو تحديد إذا كانت الحرب –كحدث من الأحداث التي تفرزها البيئة الخارجية– مفيدة للمنشأة. وفي هذا الصدد، لا يسعنا تعميم حكم معين على جميع المنشآت في كل زمان ومكان، بل كل ما يمكن تقديمه هو افتراض الاحتمالات التي تمثل فيها الحرب خيارا عقلانيا بالنسبة للمنشأة. ولا نقصد بالضرورة أن تكون المنشأة طرفا في الحرب، على غرار ما كانت تفعله الشركات المركنتيلية في القرن 17 و18،[1] بل أن تستفيد المنشأة من الفرص التي توفرها الحرب.

وحول هذه الإشكالية اختلافات بين المقاربات النيوكلاسيكية التي ترفض الحرب كخيار عقلاني ليس لكون المنظرون النيوكلاسيكيون متفائلين إلى حد المثالية، بل لكونهم انطلقوا من فرضية وجود بيئة اقتصادية تنافسية وموفرة للمعلومة بطريقة مثلى. فكل الفواعل الاقتصادية بما فيها المنشأة تتلقى نفس المعلومات وتعالجها جميعها بطريقة عقلانية مطلقة. إن انطلاق النيوكلاسيكيين من هاتين الفرضيتين يعني أنهم استثنوا البيئة التي يغيب فيها التنافس الحر والتي تكون فيها المعلومة مشوشة، كما تغافلوا عن اختلاف القدرات الإدراكية بين الفواعل. وهذا قد لا يكون بسبب غفلتهم عن كل هذه المعطيات، وإنما رغبة منهم في تبسيط دراسة الظاهرة الاقتصادية عموما وظاهرة المنشآت بصفة خاصة.[2] وعليه، فإن الحرب في بيئة تنافسية حرة وفي ظل توفر المعلومة لا يمكن أن تمثل إلا تهديدا للمنشأة، ولا يُتوقع أن تكون المنشأة طرفا مستفيدا من مفرزات الحرب. إذ أن الاستفادة من الحرب هي نوع من أنواع الانتهازية opportunisme، والسلوك الانتهازي في البيئة المفترضة من قبل النيوكلاسيكيين لا يمكن أن يكون مربحًا، ببساطة لأن هذا

[1] *Janice E. Thomson,* **Mercenaries, Pirates and Sovreigns** *(New Jersey: Princeton University Press, 1994).p.39*

[2] وعلى هذا النحو تسير كل النظريات والمقاربات التي تعتمد على الابستمولوجيا ما بعد الوضعية *Positivism* سواءً في علم الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة أو القانون و كذا في العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة من باب أولى. وفي إطار هذا النموذج يتم استبعاد كل المعطيات التي يصعب تكميمها أو ملاحظتها إمبريقيا مهما بلغت أهميتها في فهم الظاهرة المدروسة.

النوع من السلوك إن اكتُشف أمره فسيلحق الأذى بسمعة المنشأة وهذا ما سيؤثر سلبا على مستقبلها وقدرتها على التعاقد.[1]

ولهذا القول ما يعضده من الحجج، فلكل منشأة رأسمال رمزي متمثل في عناصر مختلفة ومنها السمعة. فالسمعة رغم كونها غير قابلة للتكميم إلا أن علم الاقتصاد ودراسات السلوك التنظيمي اهتمت بالسمعة كعامل من العوامل المساعدة على التنبؤ بسلوك المنشأة، فضلا عن أهميتها في تقييم أقوالها وأفعالها.[2] إن السمعة في أبسط معانيها عبارة عن مجموعة من التصورات والمعتقدات الماضية والحاضرة الراسخة في وعي أصحاب المصلحة stakeholders[3] المرتبطين بالمنظمة.[4]

فالمنشأة معرضة لتقييم كل أصحاب المصلحة بأساليب مختلفة وبناء على معايير تختلف من طرف إلى آخر حسب ما تنتظره من المنشأة. فلكل طرف من الأطراف المرتبطة بالمنشأة مجموعة من المعايير التي تقيم من خلالها المنظمة ومن ذلك التقييم تتشكل السمعة في وعي كل طرف. وعليه قد تتمتع المنشأة بصورة جيدة بناء على معايير معينة ينطلق منها طرف معين، بينما تعاني نفس المنشأة من صورة سيئة بناءً على معايير أخرى ينطلق منها طرف آخر. لذلك تقوم منهجية دراسة السمعة على تقسيم معايير التقييم إلى مجموعات كبرى، تحتوي كل مجموعة على خصائص محددة. ولعل إحدى أشهر المنهجيات في دراسة سمعة المنشآت منهجية شركة هاريسHarris Interactive :

---

[1] *Thomson,* Mercenaries, **op.cit,** *.p.66*

[2] *Patrick Cailleba, « L'entreprise face au risque de réputation »,* **Responsabilité et Environnement***, n° 55 (juillet 2009): pp.9-15.*

[3] ويُقصد بأصحاب المصلحة في أدبيات إدارة المخاطر أطراف مختلفة قد تكون ذات ارتباط مباشر بالمنشأة كالزبائن، المُوَرّدين، الشركاء التجاريين، الموظفين، المستثمرين،... وقد تكون ذات ارتباط غير مباشر كالحكومات، جماعات الضغط، المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات بصفة عامة.

[4] *Jenny Rayner,* **Managing Reputational Risk** : **Curbing Threats, Leveraging Opportunities** *(West Sussex: John Wiley and Sons Ltd, 2003).p.1*

2

نوع التقييم	معايير التقييم
التقييم العاطفي	• الشعور بالارتياح تجاه الشركة؛ • الإعجاب بها واحترامها؛ • الثقة بها.
تقييم المنتجات والخدمات	• دفاع الشركة عن منتجاتها وخدماتها؛ • تقيدم خدمات ومنتجات مبدعة؛ • تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة عالية؛ • تحقيق التناسب بين جودة الخدمات والمنتجات المقدمة وبين أسعارها
تقييم الأداء المالي	• تتمتع بسجل حافل بالأرباح؛ • تبدو كاستثمار قليل المخاطر؛ • لديها احتمالات قوية للنمو مستقبلا؛ • تميل إلى التفوق على منافسيها
تقييم الرؤية والقيادة	• تتمتع بقيادة ممتازة؛ • لديها رؤية واضحة حول مستقبلها؛ • تُحسن إدراك واستغلال الفرص التي تتيحها السوق
تقييم بيئة العمل	• تكافئ موظفيها بإنصاف؛ • تبدو مناسبة للعمل فيها؛ • يبدو أن موظفيها مؤهلون وذوو مهارة
تقييم المسؤولية الاجتماعية	• تؤيد قضايا عادلة؛ • تكون شركة مسؤولة بيئيا؛

- تتعامل بمنتهى المسؤولية تجاه أفراد المجتمع الذي تتواجد به

الجدول –2– منهجية هاريس لتقييم سمعة المنشآت[1]

فمن خلال دراسة المعايير التي يقوم عليها كل نوع من أنواع التقييم، نُلاحظ فعلا أن المسؤولية الاجتماعية تشكل إحدى التقييمات المساهمة في بناء سمعة المنشأة. إن الأهمية التي أخذ يكتسبها هذا البعد جعل المختصين في إدراة المخاطر يضعون مفهوما خاصا به متمثلا في " المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsability (CSR)" ، والتي يُقصد بها "التزام الشركة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة بالتعاون مع الموظفين وعوائلهم والجماعات المحلية والمجتمع بصفة عامة من أجل رفع جودة حياتهم."[2] فالمسؤولة الاجتماعية بهذا المفهوم تكتسب بعدا قيميا مرتبطا بالأخلاق والنزاهة والعدالة والقابلية للمساءلة والشفافية. فالشركة التي تكون مسؤولة اجتماعيا هي تلك التي تضع هذه المعايير القيمية كضابط لنشاطها ولا تتنازل عنها بدعوى أولولية المصالح الربحية، ذلك بناء على أن هذه المبادئ لا تناقض المنطق الربحي بل تتفق معه إلى أبعد الحدود، لأن الشركة التي تتعامل بمسؤولية ولا تحيد عن أخلاقيات التجارة تكون أكثر تنافسيةً. وعليه يكون قيام المنشأة بالتكسب من خلال الحرب منافيا تماما للمسؤولية الاجتماعية. فالحرب في الوعي الجماعي تعتبر مأساةً إنسانية، واستغلالها من أجل الربح يُعد فعلا غير أخلاقي. وإن قيام المنشأة بسلوك كهذا قد لا يؤثر مباشرة على علاقاتها بمن تشاركهم الربح المادي كالشركاء التجاريين والموظفين وبعض الزبائن، لكنه يؤثر سلبا على نظرة المجتمع إلى المنشأة، ويزداد هذا التأثير بفعل ضغط مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وإن هذا الضغط المجتمعي والإعلامي قد يمتد إلى التأثير سلبا حتى على من يستفيد من أرباح المنشأة أو على الأقل على من لا

[1] ***Www.theharrispoll.com/reputation-quotient/#rq***

[2] *Rayner,* op.cit, *p.174*

يتضرر من ممارساتها اللاأخلاقية، فتميل تلك الأطراف إلى التردد في التعامل مع تلك الشركة خوفا على سمعتها.

غير أن بعض المختصين يقيدون هذا الحكم. فبالنسبة ل**بيتر والش** Peter Walshe ، أحد خبراء شركة Millward Brown المختصة في دراسة الأسواق، لا يمكن تعميم هذه القاعدة على جميع المنشآت، إذ لكل واحدة منها أولوياتها في بناء سمعتها. فمنها التي تركز على معايير جودة منتجاتها وخدماتها، ومنها التي تركز على معايير الأداء المالي، ومنها التي تركز على جودة إدراتها. فالمنشأة التي تبني سمعتها على المعايير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية هي التي تكون أحرص على هذا البعد من غيرها، فتسعى إلى إظهار هذه الميزة والترويج لها، لذلك ليس من صالحها أن تقوم بعمل قد يزعزع ثقة أصحاب المصلحة، أو أن تقوم بممارسات يُظهرها غير ملتزمة بما تردده من شعارات.[1] أما المنشأة التي تبني سمعتها على معايير جودة الإدراة أو الأداء المالي مثلا فسيكون حرصها على المسؤولية الاجتماعية أقل. وهذا لا يعني، حسب **بيتر والش** أن شركة كهذه تكون عديمة الأخلاق، بل غاية ما هنالك أن الدافع المالي هو الذي يوجه أولوياتها بشكل كامل، ويكون الضغط مركزا أكثر على هذه الجهة.[2]

وعلى نفس النحو، يرى **بيار ماري شوفان**Pierre-Marie Chauvin أن السمعة –كنتيجة لتقييم معين– تكون محددة زمنيا ومكانيا، ولا يمكن فصلها عن السياق الزمني والمكاني الذي نشأت فيه، كما أنها مشكلة من ساحات des arènes مختلفة ومتعددة، ولكل ساحة منطق زمني يحكمها ومعايير خاصة بها.[3] فالسمعة شيء نسبي غير ثابت وتأثيرها على سلوك المنشآت متفاوت.

---

[1] هنا نلاحظ إلى أي درجة تعتمد السمعة على العلاقة بين القول والعمل، وكذلك على أهمية الترويج للسمعة. فالأهم بالنسبة للمنشأة –أكثر من كونها تلتزم فعلا بما تقوله– أنها تُبدي ذلك الالتزام لأصحاب المصلحة من خلال أفعالها.

[2] *Giles Steve,* **The Business Ethics Twin-Track : combining control and culture to minimise reputational risk** *(West Sussex: John Wiley and Sons Ltd, 2015).p.120*

[3] *Pierre-Marie Chauvin, « La sociologie des réputations »,* **Communications,** *nº 93 (2017), pp.131-147.*

وعليه، لا يشكل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أولوية ولا شرطا بالنسبة لجميع المنشآت. وبعبارة أخرى لا تشكل السمعة رادعا كافيا أمام بعض المنشآت التي لا تتحرج من التكسب عن طريق الحرب. ففي كتابها **ظلال الحرب** Shadows of War، تجادل **كارولين نوردستروم** Carolyn Nordstrom بأن علاقة الحرب بالربح أقوى مما تبدو عليه. إذ تقوم العديد من الشركات المتعددة الجنسيات بالاستفادة من النزاعات السياسية لتحقيق أرباح، بل أن أساس نشاطها مرتبط بالمجال الحربي كالصناعات العسكرية والشركات الأمنية وغيرها، فتجد أرباحها في المناطق الهشة.[1]

أما الباحثان **ماسيمو گيدولين** Massimo Guidolin و**إيليانا لافيرارا** Eliana La Ferrara ، ففي دراستهما حول تأثير الحرب الأهلية على الشركات الخاصة في الدول الريعية الفقيرة (دراسة حالة قطاع الألماس في أنغولا) يميزان بين سلوك المنشآت حين تواجدها في الدول الصناعية التي يحكمها اقتصاد السوق وبين سلوكها حين تواجدها في الدول الفقيرة التي يحكمها الاقتصاد الموجه. ومنه يتغير تأثير اللايقين uncertainity الناتج عن ظروف الحرب الأهلية على خيارات الشركات الخاصة من سياق إلى آخر. فغياب الاستقرار السياسي يمكن أن يمثل فرصة في بعض البيئات الاقتصادية التي تختلف عن بيئة الدول الصناعية (التي عادة ما تأتي منها أغلب الشركات الخاصة). لكن كيف يمكن أن يُمثل النزاع فرصة للمنشآت المتواجدة على أرض النزاع؟ يجيب الباحثان أن خطورة النزاع تقلل من وجود منشآت منافسة، فتبقى منها فقط تلك التي تكون مستعدة لمواجهة المخاطر المحتملة. ومن جهة أخرى، تتخوف المنشآت من تأثير نهاية الحرب على أسعار المواد الأولية حيث قد تتمكن الدولة من السيطرة على أماكن تواجد مواردها الطبيعية، فيزداد الإنتاج وتنخفض الأسعار، وتتضرر بذلك الشركات المستثمِرة، لذلك يكون استمرار الحرب أكثر اتفاقا مع مصالحها.[2]

---

[1] *Carolyn Nordstrom,* **Shadows of War : Violence, Power, and International Profiteering in the Twenty-First Century** *(California: University of California Press, 2004).p.193*

[2] *Massimo Guidolin et Eliana La Ferrera, « Diamonds Are Forever, Wars Are Not. Is Conflict Bad for Private Firms ? »,* **The American Economic Review** *97, nº 7 (décembre 2007) pp.1978-1993.*

لكن ماذا عن الشركات العسكرية الخاصة التي لا يمكن أن ينفصل نشاطها عن المجال الحربي العسكري؟ هل تشكل المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية لسمعتها؟ يرى **بيتر سينغر** Peter Singer أنها كغيرها من المنشآت تهتم بسمعتها حفاظا على تنافسيتها.[1] هذا ما يطرح تساؤلات حول كيفية توفيق هذه الشركات بين وصمة التكسب من خلال الحرب وبين حرصها على سمعتها. هنا تتعدد الخيارات أمام هذه الشركات، فكما سيتبين في المباحث القادمة، يمكن للشركات العسكرية الخاصة أن تتعاقد مع فواعل مختلفة سواء من الدول أو من غيرها من جهة، كما أن درجة مشاركتها المباشرة في الأعمال الحربية تختلف من عقد إلى عقد ومن شركة إلى شركة أخرى. وهنا يمكن للشركات العسكرية الخاصة أن تُظهر نفسها كشركة مسؤولة اجتماعيا وملتزمة بأخلاقيات التجارة Business Ethics عن طريق تعاقدها، أو ادعاء تعاقدها، مع فواعل شرعية كالحكومات المنتخبة شرعيا، المنظمات الحكومية وغير الحكومية،... فبهذه الطريقة تشير إلى أنها لا تشارك في أي نوع من أنواع الحروب بل فقط الحروب العادلة Just Wars.[2] وهذا يفترض الالتزام بمبادئ الحرب العادلة كاختيار قضيةً عادلة وإحراز النية الصادقة وعدم الإفراط في استخدام القوة والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وغيرها من أخلاقيات الحرب العادلة.[3] لذلك، قد تختار بعض الشركات العسكرية الخاصة عدم المشاركة الفعلية في الأعمال الحربية، فهي بذلك، وإن خاطرت بسمعتها عن طريق المشاركة في حرب قد توصف ب"غير العادلة"، غير أنها لن تتورط مباشرةً في إهدار الدماء، وهذا ما قد يحفظ لها سمعتها من ناحية المسؤولية الاجتماعية. أما من ناحية تقييم أدائها للمهمات المنوطة

---

[1] *Peter W. Singer, « Corporate Warriors. The Rise of the Privatized Military Industry and its Ramifications for International Security »,* Internatioal Security *26, n° 3 (Winter /2002 2001), pp.186-220.*

[2] يصعب تحديد مفهوم الحرب العادلة، ذلك أن إطلاق صفة العدالة على الحرب لا يعتمد على معايير دقيقة وإنما على القيم والمعتقدات، لذلك نجد أصل هذا المفهوم في كتابات رجال الدين على غرار توماس الإيكويني وبعده هوگو گروشيوس. كما نجد ما يشبه هذا المفهوم في الدين الإسلامي حيث يُعبَّر عن الحرب العادلة بالجهاد في سبيل الله الذي– وإن كان في أحد أوجهه عملا حربيا– غير أنه من الناحية الشرعية يُعد حربا عادلة بالضرورة شرط الالتزام بمبادئه. لذلك فإن المفهوم الحديث للحرب العادلة –وإن خلا– من مضامين دينية عقدية، غير أنه يبقى مفهوما معياريا مطاطيا وغامضا.

[3] مارتن غريفيتش تيري أوكلهان, ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث, 2008.*(* ص174–178

بها التي ينص عليها عقد عملها، فإن سمعتها تقتضي أن تنجح في إثبات فعالية الخدمات التي تقدمها. غير أن التوفيق بين الأداء الفعال والمسؤولية الاجتماعية في هذا القطاع أصعب بكثير في الواقع، وسيتبين ذلك في الفصول القادمة، حيث سنرى أن بعض الشركات العسكرية الخاصة حظيت بسمعة جيدة من ناحية الأداء العملي غير أنها تعرضت لانتقادات لاذعة من ناحية إخلالها بالمسؤولية الاجتماعية.

من خلال ما تقدم، لاحظنا الحالات التي يمكن أن تكون فيها الحرب مفيدة اقتصاديا لمختلف الفواعل سواء الدول أو حركات التمرد أو الأفراد أو المنشآت، غير أن هذه الاستفادة مقيدة بشروط.

فالدول التي تستفيد اقتصاديا من دخولها في حرب، حسب القانون الحديدي للحرب، هي الدول الصناعية شريطة أن تقع الحرب بعيدا عن أراضيها.

والحركات المتمردة التي تستفيد من الحرب الأهلية هي التي تصل إلى السيطرة على مصادر ثروة البلاد –كمناطق تواجد المواد الأولية بالنسبة للدول الريعية– ، فبذلك تمول ذاتها وتكتسب قوة تفاوضية مع الحكومة وكذا مع الشركات الخاصة المحلية والعالمية التي تقبل التعامل معها، فضلا عن كسب تأييد الأفراد.

ومن جهة أخرى، لاحظنا أن المقاربات اللبرالية النافية للعقلانية الاقتصادية للحرب، تعلق هذا النفي بشرط تنافسية البيئة الاقتصادية وتوفر المعلومة. ومنه، في غياب هذين الشرطين، يمكن أن تمثل الحرب خيارا اقتصاديا عقلانيا.

أما الشركات، ومنها الشركات العسكرية الخاصة، التي لا يحكمها منطق الربح الشخصي بل منطق الربح التجاري، فإن نظرتها إلى الحرب تختلف من شركة إلى أخرى حسب المعيار الذي بنت عليه سمعتها وحسب البيئة التي تتواجد فيها. وإن كانت أنشطة الشركات العسكرية الخاصة لصيقة بالمجال الحربي، غير أنها تحاول مبدئيا التكييف بين أدائها وأرباحها من جهة وبين سمعتها ومسؤوليتها الاجتماعية من جهة أخرى

ضمانا لتنافسيتها ومقبوليتها. وإن الحفاظ على سمعتها، كما سيتبين من خلال المبحث القادم، يفرض عليها تمييز نفسها عن غيرها من الفواعل اللادوتية العنيفة ذات الغرض الربحي التي ظهرت عبر التاريخ، والتي أصبحت مستهجنة وغريبة عن قواعد المجتمع الدولي على غرار المرتزقة والمقاولة العسكرية.

المبحث الثاني: الشركات العسكرية الخاصة والعنف اللادولتي الربحي:[1] بين الاستمرارية والقطيعة:

لم يتفق الباحثون حول إمكانية ربط الشركات العسكرية الخاصة بغيرها من أشكال العنف اللادولتي التي ظهرت في التاريخ، على غرار الارتزاق أو المقاولة العسكرية مثلا، لا سيما وأن العنف اللادولتي عامة –والفواعل العسكرية الخاصة ذات أهداف ربحية خاصة– يحمل دلالة سلبية في إطار نموذج الدولة الواستفالية المحتكرة للعنف الشرعي، خاصة وأن القانون الدولي يجرم بعض أشكاله كالارتزاق. إن هذه الدلالة السلبية في العرف العام والمعايير السائدة تسيء إلى سمعة الشركات العسكرية الخاصة التي تحرص على الظهور كفاعل شرعي مساهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

أما من الناحية العلمية الأكاديمية، فقد اختلف الدارسون حول ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة وعلاقتها بمختلف أشكال العنف اللادولتي، بين من يعتبرها امتدادا لظاهرة الارتزاق الفردي أو المقاولة العسكرية وبالتالي لا تشكل ظاهرة جديدة، وبين من يعتبرها ظاهرة مختلفة، جديدة ومتميزة تدخل في إطار خصخصة وظائف الدولة عامة وخصخصة الميدان العسكري بصفة أخص. اختلافٌ ناتج عن عدم الاتفاق حول ماهية هذه الكيانات الخاصة ونوعية الخدمات التي تقدمها.

لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تاريخ سيطرة الدولة على المسمى بالعنف الشرعي، من أجل معرفة ما إذا كانت الشركات العسكرية الخاصة من حيث جوهرها وكينونتها – بغض النظر عن الاسم الذي يطلق عليها– ظاهرة جديدة أم أنها ظاهرة سبق ظهورُها ظهورَ اسمها. إذ من المهم في إطار دراستنا للشركات العسكرية الخاصة معرفة إمكانية اعتبارها ظاهرة مستقلة أم امتداد لظاهرة أخرى. وبالعودة إلى تاريخ تشكل الجيوش النظامية، سنلاحظ دورا مهما للقطاع الخاص المتمثل آنذاك في المرتزقة وكذلك في

[1] نستخدم مصطلح العنف اللادولتي "الربحي" لتمييز الفواعل الخاصة التي تلجأ إلى العنف لغرض ربحي مادي كالمرتزقة، المقاولين العسكريين، القراصنة، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة،... عن الفواعل اللادولتية العنيفة التي لا تحركها في الظاهر أهداف ربحية مادية كالمتطوعين وحركات التحرر.

ما اصطلح على تسميتهم بمقاولي الحرب أو المقاولين العسكريين. وهذا ما سيحيلنا إلى ملاحظة أوجه الشبه والاختلاف بين الشركات العسكرية الخاصة وكل من الارتزاق الفردي والمقاولة العسكرية من أجل الوصول إلى تشخيص طبيعة الظاهرة.

المطلب الأول: تاريخ احتكار الدولة للعنف:

لعل من الخصائص المميزة لتعريف الدولة الحديثة أنها محتكرة للعنف بغض النظر عن مفهوم هذا العنف ونطاقه وحدوده وأهدافه.

فإذا نظرنا إلى تعريف **ماكس فيبر** Max Weber للدولة نجده يعبر عن كيان يدعي احتكار استعمال العنف المادي الشرعي على مستوى إقليم جغرافي محدد. وبهذا المفهوم فإن الدولة تتميز عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية باحتكارها لحق استعمال العنف المادي. [1]

وفي هذا الصدد ينبغي الانتباه إلى أن فيبر يتحدث عن احتكار للاستعمال وليس للأدوات، إذ يميز بين استخدام العنف usage de la violence وبين أدوات العنف moyens de la violence، وبين الاحتكار السياسي للعنف وبين ممارسته على أرض الواقع.[2]

ومن هنا يتوصل الباحثان **سيباستيان لوغال** Sebastien Le Gal و **جورج هانري بريسي** George Henri Bricet أن الدولة لم تتمتع يوما باحتكار فعلي ومطلق على أدوات العنف المادي، إذ دائما ما لجأت الدول إلى تفويض ممارسة هذا الحق إلى فواعل خاصة تخدم سياسة الدولة.[3]

---

[1] *Max Weber,* **Le savant et le politique** *(Paris: Union Générale d'Edition, 1919).p.124*

[2] وبالتالي، قد لا يقصد فيبر بتعبيره عن "احتكار لاستعمال العنف الشرعي" أن تباشر الدولة بنفسها هذا العمل وإنما أن تسيطر عليه بحيث لا تستقل الفواعل الخاصة عن إرادة الدولة وسياستها، فلا يكون دور الفواعل الخاصة في عرض دور الدولة وإنما في طولها.

[3] *Olivier Kempf,* **De l'économie de la guerre à la guerre économique** *(Paris: L'Harmattan, 2011).p.131*

أما **تشارلز تيلي** Charles Tilly، فقد ختم كتابه " تشكل الدول الوطنية في أوروبا الغربية " بتعريف الدولة كتنظيم مسيطر على أهم وسائل الإكراه داخل إقليم معين ومتميز عن باقي التنظيمات التي تنشط على نفس الإقليم.[1] فهنا لا يتحدث **تيلي** عن الاحتكار وإنما عن الرقابة control ولا يتحدث عن الاستعمال وإنما يتحدث عن الوسائل ويحدد هذا الإكراه بحدود إقليم الدولة. كما لم يشمل التعريف كافة وسائل الإكراه وإنما أهمها، مما يثير تساؤلات حول تحديد وسائل الإكراه المهمة التي يتوجب على الدولة أن تسيطر عليها.

يوافق **أنتوني كيدنس** Anthony Giddens **تشارلز تيلي** في استخدام مصطلح السيطرة بدل الاحتكار الفيبري، كما يتفقان في عدم ربط العنف بالشرعية، كون مفهوم الشرعية يعد معياريا أكثر من كونه واقعيا.

لكن يتميز **كيدنس** بتأكيده على وجوب سيطرة الدولة سيطرة مباشرة على وسائل العنف جميعها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ يعرف الدولة على أنها تنظيم سياسي قادر على تعبئة وسائل العنف من أجل الحفاظ على النظام.[2]

من خلال التعريفات الثلاث للدولة على أساس معيار العنف، لم يتفق الباحثون حول تحديد مفهوم العنف وحدوده والمقصود من السيطرة الدولتية عليه. غير أنهم مجمعون على أن سيطرة الدولة على العنف يعد حديثا نسبيا بل يعد استثناءً في التاريخ وليس بقاعدة. إذ ترتبط فكرة السيطرة على وسائل العنف واستعماله بفكرة السيادة والمسؤولية التي ترتبط بالدولة الواستفالية. بل ولم تسيطر الدولة الواستفالية على هذا المجال إلا مع حلول القرن 19. فلم يكن اللجوء إلى العنف المادي قبل هذه المرحلة حقا حصريا للدولة رغم

[1] *Charles Tilly,* **The Formation of National States in Wesrern Europe** *(New Jersey: Princeton University Press, 1975).p.638*
[2] *Anthony Giddens,* **The Nation-State and Violence: a Contemprary Critique of Historical Materialism** *(Cambridge: Polity Press, 1989).p.20*

ما طرحته معاهدة واستفاليا من نموذج لنظام دولي متمركز حول الدولة بحيث تكون لها الهيمنة التامة على الفواعل الأخرى. غير أن تطبيق ذلك على أرض الواقع لم يكن هينا بل ولم يخدم مصالح الدول في حد ذاتها التي كانت تستفيد من العنف اللادولتي non-state violence. بل ويجادل **بيتر سينگر** بأن الدول– حتى بعد القرن 19– لم تسيطر سيطرة تامة على العنف، حيث ظلت فواعل خاصة في العديد من مناطق عالم القرن العشرين تتمتع بحق استخدام العنف.[1]

ومن أجل تحديد تاريخ سيطرة الدولة على العنف، ينبغي تفصيل مفهوم السيطرة. في هذا الصدد، تذهب الباحثة **جانيس تومسون** Janice Thomson إلى تقسيم السيطرة إلى : سيطرة على صناعة قرار استخدام العنف decision-making authority وسيطرة على توزيع العنف allocation وملكية وسائل العنف ownership . [2]

فبالنسبة لسيطرة الدولة على صناعة القرار، فتعني بذلك سيطرة الدولة على قرار نشر العنف deployment والهدف من نشره، بحيث تكون الدولة هي صاحبة إرادة نشر العنف وهي من تحدد أهدافه، لكن قد يحدث أن يكون القرار في يد فاعل لادولتي.

أما على مستوى السيطرة على توزيع العنف، فيقصد منه المسؤول عن توزيع سبل العنف كالجيوش مثلا، فقد تكون السيطرة هنا بيد الفاعل الدولتي بحيث تقرر الدولة –أ– دعم الدولة –ب– بعناصر من جيشها لدافع إيديولوجي سياسي، أو قد تقرر تأجير عناصر من جيشها للدولة المحتاجة فيكون ههنا الدافع ربحيا اقتصاديا، إذ كان رائجا إلى غاية القرن 19 أن تقوم الدول الضعيفة اقتصاديا بتأجير عناصر من جيوشها.

---

[1] *Peter W. Singer,* **Corporate Warriors : The Rise of Privatized Military Industry** *(New York: Cornell University, 2008).p.37*
[2] *Thomson,* **op.cit***p.8*

كما يمكن للفاعل اللادولتي الموزع للعنف أن يكون هدفه إما ربحيا كالمرتزقة الذين يوزعون العنف مقابل مبلغ مالي معين، وقد يكون هدفه إيديولوجيا ومثاله قيام الألوية الدولية International Brigades بدعم الجمهوريين أثناء الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1938).[1]

أما بالنسبة للسيطرة على الملكية، فتقصد بها **جانيس تومسون** السيطرة على موردين: العمل labour الذي يشمل العمل الفكري كالتخطيط والمهارات القيادية إلى جانب العمل الجسدي الذي يقوم به الجندي، والسيطرة على المورد المادي المتمثل في الأسلحة والأموال الضرورية لتمويل قرار اللجوء إلى العنف.

اعتمادا على معيار السيطرة على الملكية، تميز الباحثة **جانيس تومسون** بين أربع حالات ممكنة: قد تمتلك الدولة قواتها الأمنية والعسكرية الخاصة بها وتسيطر على أنشطتها بحيث لا تباشر أي عمل من أعمال العنف إلا بإذنها، كما تشرف الدولة على تجهيز وتمويل قواتها، وهذا هو النموذج الواستفالي لسيطرة الدولة على العنف.[2]

في الحالة الثانية، قد لا تمتلك الدولة قوات عسكرية خاصة بها ولكنها تسيطر على قوات عسكرية مملوكة من قبل فاعل لادولتي ومثال ذلك ما عرف بالقرصنة التفويضية privateers في القرن 16 و17 و18 التي تمنحها الدولة وثيقة تفوض لها حق استخدام العنف ضد سفن الدولة المحاربة. في هذه الحالة، تسيطر الدولة على قرار تحرك هذه السفن والمواضع التي تسمح لها باستخدام العنف وتحديد الهدف من استخدامه غير أنها لا تسيطر على الموردين العملي والمادي.

[1] *Thomson, **op.cit,**, p.9*
[2] *ibid,.p.9*

في الحالة الثالثة، يحدث أن تتصرف فواعل عنيفة لادولتية دون إذن أو تفويض من الدول، كحالة القرصنة.[1]

أما في الحالة الأخيرة، تكون الدولة مالكة للموردين العملي والمادي غير أن فاعلا غير دولتي يسيطر على قرار استخدامهما. كقيام بعض الخواص الأمريكيين في القرن 19 بمهمات عسكرية باستخدام ضباط وجنود وعتاد الجيش الوطني.[2]

من خلال ما تقدم حول مفهوم السيطرة على العنف، يبدو أن السيطرة قد تكون إما بيد فاعل دولتي أو بيد فاعل لا دولتي. ولقد أراد النموذج الواستفالي للدولة الحديثة أن يصور استخدام الفاعل اللادولتي للعنف كشر مطلق بالنسبة للدولة بحيث يجب عليها القضاء على كافة أشكال الفواعل اللادولتية العنيفة. غير أنه ما يلاحظ في تاريخ الدولة الحديثة أنها استفادت في مراحل معينة من العنف اللادولتي. لكن الرهان الأكبر كان يتمثل في أن تأمن الدولة من النتائج العكسية التي قد تنقلب ضدها في حال التعويل على فواعل لادولتية في المجال الأمني والعسكري. فقد يتساءل الباحث عن سبب التراجع التدريجي لاستخدام العنف اللادولتي في حين أن الدول في حد ذاتها كانت مستفيدة منه.

كمحاولة للإجابة عن هذا الإشكال، تجادل **جانيس تومسون** بأن الحكام الأوروبيين أرادوا تحصيل القوة والثروة فاستغلوا العنف اللادولتي لهذا الغرض، مما مكنهم من الوصول إلى مبتغاهم غير أن هذه الممارسات خلقت نتائج جانبية أخرى غير متوقعة أخرجت الحكام عن سلطانهم وسيطرتهم على تلك الفواعل اللادولتية العنيفة التي أصبحت لديها إرادة وأهداف مستقلة عن إرادة الحكام، مما حول الحكام من مستفيدين من العنف اللادولتي إلى ضحايا له.

---

[1] إن معيار التفويض هو الأساس في تمييز القراصنة المفوضين *Privateers* عن القراصنة *Pirates*، ففي حين تخدم القرصنة التفويضية السلطة التي فوضت لها شيئا من صلاحياتها، يكون القراصنة عبارة عن فواعل مستقلة عن سلطة وإرادة وأهداف الحكام أو الدول.

[2] يُطلق عليهم اسم *Filibusters*.

في نظر **جانيس تومسون** لم تتغير رغبة الحكام في تحصيل القوة والثروة لكن ما تغير هو مدى إدراكهم للمخاطر التي يحتملها اللجوء إلى فواعل لادولتية عنيفة رغم الفوائد التي جناها الحكام من وراء هذه الممارسة. ومن جهة أخرى ترى أن الدول لم تنوِ القضاء على العنف اللادولتي من أساسه وإنما على بعض أشكاله التي تعتبرها مهددة لوجودها، غير أن سعيها إلى القضاء على تلك الأشكال بالتحديد ترتب

عنه بطريقة غير إرادية وغير متوقعة القضاء النهائي[1] على العنف اللادولتي.[2]

إن استعانة الدول بالفواعل اللادولتية العنيفة بل وعدم سعيها إلى القضاء على العنف اللادولتي يثبت أن العنف اللادولتي كان ممارسة مقبولة في العلاقات الدولية إلى غاية القرن 19 بل أكثر من ذلك ساهم في بناء الدول الأوروبية الحديثة.

فإذا كانت **جانيس تومسون** تتحدث عن استفادة الحكام من العنف اللادولتي فإن **تشارلز تيلي** يرى أن الدولة في بدايتها لم تكن سوى فاعلا خاصا من بين فواعل خاصة أخرى قام بتطوير قوته عن طريق تراكم الثروة والأراضي money and land accumulation وذلك من خلال الحرب (الاحتكار الحربي) والضريبة (الاحتكار الجبائي). إن تراكم ثم تركز رأس المال تزامن مع تراكم القدرة على الإكراه accumulation of coercion ثم تركز هذا الإكراه في يد السلطات الرسمية. [3]

[1] تتحدث جانيس تومسون عن قضاء نهائي عن العنف اللادولتي، والأصوب هو تراجع العنف اللادولتي في مرحلة من المراحل لا سيما في بدايات القرن العشرين. ولقد التفتت كل من سارة بيرسي وديبوراه أفنت إلى هذه النقطة واعتبرتاها هفوةً وقعت فيها جانيس تومسون بحيث لم يشهد التاريخ يوما غيابا تاما للعنف اللادولتي حتى أثناء القرن العشرين سواءً من حيث استمرار ظاهرة الارتزاق في عدد من مناطق العالم أو الظهور الحديث للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تُبطل مزاعم انتهاء عصر العنف اللادولتي.

[2] *Thomson, **op.cit,**, p.20*

[3] *Charles Tilly,* **Coercision, Capital and European States AD 990-1990** *(Cambridge: Basil Blackwell, 1990).p.27*

في تلك المرحلة، أي في المرحلة التي سبقت نشأة الدول الحديثة، لم تكن الدولة تمتلك الإمكانيات الكافية لتأسيس قوة عسكرية دائمة، إذ كانت تعتمد على هيكل من الأسياد –ملاك الأراضي– Suzerains وهيكل من المقطعين arrières-vassaux ومن أجل سد النقص الموجود في هيكل ملاك الأراضي، كان الملك يتعاقد مع مرتزقة ثم بدأت الدول في دمج المرتزقة تدريجيا في قواتها العسكرية. لذا يرى الباحثان **سيباستيان لوغال** و **جورج هنري بريسي** بأن الجيوش المسماة بالنظامية ليست سوى إنتاج تاريخي للإدماج التدريجي للمرتزقة في النسق السياسي والاستراتيجي للدولة.[1] وبذلك يكون للمرتزقة –كفواعل لادولتية عنيفة ذات دوافع ربحية– دور إيجابي إلى حد ما في تأسيس الدول الحديثة وإن كان يحتمل تداعيات خطيرة غير متوقعة على الدولة المستعينة بهم.

ولم يكن المرتزق يمثل الفاعل اللادولتي العنيف الوحيد، فقد اتخذ العنف اللادولتي أشكالا مختلفة كالشركات المركنتيلية والقرصنة التفويضية والقرصنة وغيرها من التنظيمات التي كانت تمتلك وسائل العنف وتمارس الإكراه سواء بتفويض من الدول أو من دونه. ولقد كان لكل ممارسة من هذه الممارسات تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على الدول. غير أن الارتزاق يعد أكثر أشكال العنف اللادولتي استمرارا عبر التاريخ، وإذا أخذنا بالتعريف التقليدي للمرتزق الذي يعتبر أي جندي أجنبي يخدم لصالح دولة غير دولته مقابل مبلغ من المال فإن العديد من الدول لا تزال تعتمد على المرتزقة بطريقة مباشرة.[2] كما أن الارتزاق يعد أكثر أشكال العنف اللادولتي تشبيها بالشركات العسكرية الخاصة، إذ يعتبر العديد من الباحثين الشركات العسكرية الخاصة امتدادا لظاهرة الارتزاق لذلك سيتم التركيز في المطلب التالي على ظاهرتي الشركات العسكرية

[1] *Kempf, **op.cit**,.p.136*

[2] كقوات الگوركا في الجيش البريطاني، أو الفيلق الأجنبي في الجيش الفرنسي، أو الحرس السويسري في فاتيكان.

الخاصة والارتزاق كشكلين من أشكال العنف اللادولتي للوصول إلى أوجه الشبه والاختلاف بينهما بغية معرفة مدى إمكانية اعتبار الشركات العسكرية الخاصة امتداد للارتزاق.

المطلب الثاني: الشركات العسكرية الخاصة بين المعايير الدولية وشبهة الارتزاق:

لقد أدى ظهور الشركات العسكرية الخاصة الحديثة إلى إعادة النظر في مفهوم الارتزاق وتاريخه والأشكال التي اتخذها عبر العصور من أجل الوصول إلى ضبط علاقته بالشركات العسكرية الخاصة والبت في إمكانية اعتبارها شكلا من أشكال الارتزاق من عدمه. لذا من المهم بمكان التعرض إلى تعريف الارتزاق. غير أنه في الواقع لم يكن من السهل تحديد الخصائص التي تميز الارتزاق عن باقي الأنشطة المشابهة كالتطوع والقرصنة التفويضية والمقاولة العسكرية Military Entrepreneurship. فضلا عن إمكانية إثبات هذه الخصائص من الناحية القانونية. ويزداد الأمر صعوبة إذا علمنا أن الارتزاق، على خلاف الشركات العسكرية الخاصة، يعد نشاطا إجراميا بموجب الاتفاقية الدولية لمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.[1]

لكن، إذا نظرنا إلى التعريف القديم لكلمة مرتزقة لوجدناه واسعا مما يجعل تهمة الارتزاق سهلة الإثبات. إذ يعرف قاموس أكسفورد المرتزق Mercenary على أنه جندي متخصص يخدم جيشا أجنبيا.[2] فوفق هذا التعريف، يكفي إثبات أن جنديا حارب في صفوف جيش أجنبي حتى تثبت ضده تهمة الارتزاق. أما قاموس لاروس فيضيف في تعريفه لكلمة مرتزق Mercenaire، المعيار الغائي المتمثل في الربح بحيث يصبح المرتزق عبارة عن جندي يخدم حكومة أجنبية مقابل أموال.[3] وإن إطلاق صفة الارتزاق على

[1] ***https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Mercenaries.aspx (consulté le 06/09/2018)***

[2] ***https://en.oxforddictionaries.com/definition/mercenary (consulté le 06/09/2018)***

[3] Larousse 2003,*(Paris; éditions larousse, 2003).p.645*

من يبتغي الربح المادي يعود في حقيقته إلى العصور القديمة l'Antiquité بحيث لم تكن كلمة المرتزقة مرتبطة حصرا بالمجال العسكري، بل كانت تطلق على أي شخص يحركه الدافع الربحي المادي، مما يميز المرتزق عن المتطوع رغم كونهما يشتركان في خاصية تقديم خدمات عسكرية لجيش أجبي.

وعلى نفس النحو، يشير **نيكولو مكيافيللي** إلى أن المرتزقة عبارة عن قوات أجنبية مأجورة لها مطامعها الخاصة التي تختلف عن مطامع الحكام الذين يستأجرونها.[1] ولقد ظل الدافع الربحي المادي يشكل إحدى الخصائص المميزة لنشاط الارتزاق والتي أخذت بها كل المواثيق الدولية التي جرمت هذه الظاهرة.

وبالتالي، لو أخذنا بالتعريف الواسع للارتزاق لوجب علينا الاعتراف بأن هذا النشاط لا يزال مستمرا وبطريقة علنية في مختلف دول العالم، فتصبح بموجبه **قوات الكوركا** النيبالية Gurkhas المنخرطة في الجيش الهندي والبريطاني عبارة عن مرتزقة، وكذلك الحال بالنسبة للحرس السويسري Pontifical Swiss Guards في الفاتكان والفيلق الأجنبي La Légion Etrangère في فرنسا.

لكن بالنظر إلى الحقبة الزمنية التي وضعت فيها هذه التعريفات يمكن فهم سهولة إطلاق وصف الارتزاق. فإلى غاية القرن 19، لم تكن الاستعانة بفواعل خاصة في الحروب تشكل ممارسة مستهجنة في المجتمع الدولي، ولم تكن كلمة "مرتزق" تحمل الدلالة السلبية التي تحملها اليوم، بل كانت عبارة عن مظهر روتيني من مظاهر العلاقات الدولية قبل القرن العشرين، مثلما أشار إليه الباحث **جيفري هربست** Jeffrey Herbst.[2]

لكن مع تراجع ظاهرة الاستعانة بالمرتزقة في الحروب وسيطرة نموذج الجيوش النظامية بالمفهوم الواستفالي القائمة على قيم الروح الوطنية والولاء والتضحية، أصبح الارتزاق تدريجيا ممارسة مستهجنة

---

[1] نيكولو ميكافيللي, ***الأمير*** (القاهرة: مكتبة ابن سينا, 1990)ص.67

[2] *Greg Mills et John Stremlan,* **The Pivatization of Security in Africa** *(Pretoria: South Africa Institute of International Affairs, 1994).p.108*

وغريبة على المعايير الدولية، لا سيما مع إقامة مواثيق دولية تجرم الارتزاق كالبروتوكول الإضافي الأول (1977) واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية حول القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977) والاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم (1989). ولما أصبح الارتزاق مستهجنا بل مجرّما صار تعريف المرتزقة يتضمن مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر جميعها في الشخص المتهم حتى تطلق عليه صفة المرتزق، مما يجعل عملية إثبات جريمة الارتزاق في غاية الصعوبة، بحيث حتى لو أُخذ كل شرط على حدة لصعُب التحقق من ثبوته، ناهيك عن إثبات جميع الشروط مجتمعةً.

فتتضمن المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول ستة شروط لإثبات تهمة الارتزاق:[1]

1. يجند محليا أو في الخارج خصيصا للاشتراك في نزاع مسلحّ؛
2. يشارك مباشرة في الأعمال العدائية؛
3. يكون دافعه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلا من قبل طرف في النزاع وباسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد بكثير على ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم؛
4. لا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا من المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع؛
5. ليس من أفراد القوات المسلحة لطرف في النزاع؛
6. لم توفده دولة ليست طرفا في النزاع في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة.

[1] ***https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntccf.htm*** *(consulté le 30/09/2018)*

فالمرتزق وفقا لهذا التعريف هو الذي تنطبق عليه كل الشروط المذكورة، ولا يكفي إثبات شرط دون شرط آخر لثبوت تهمة الارتزاق، بل يكفي أن ينقص شرط واحد من الشروط الستة حتى تبطل التهمة. وقد تقرر الحكومة التي تستخدم مرتزقة أن تدمجهم في قواتها النظامية حتى لا يقع وصف الارتزاق عليهم وتسقط بذلك كل الشروط الأخرى. كما يمكنها منحهم الجنسية حتى يتنصلوا من الشرط الرابع.

وإذا كانت أغلب هذه الشروط قابلة للإثبات –وإن كان الأمر صعبا– فإن الشرط الثالث يكاد يستحيل إثباته واقعيا لسببين رئيسيين، ففيما يتعلق بالدافع Motivation فإنه من جملة الأمور غير القابلة للمعاينة، إذ يمكن توقع دوافع سلوك شخص معين لكن هذا التوقع لا يعدو أن يكون تخمينا لا دليل مادي يثبته. فحسب **ستيف سميث**، لا يصرح الفاعل عن الدافع الحقيقي لسلوكه، وحتى لو افترضنا أنه سيصرح بدافعه، فإنه لا يمكن الجزم بأنه مدرك تمام الإدراك للدوافع التي جعلته يسلك سلوكا معينا.[1] فإذا كان الفاعل ذاته لا يحيط بالدوافع الحقيقية لتصرفه فمن باب أولى ألا يتمكن الآخر من ذلك. وبالتالي فإن ربط تعريف الارتزاق بالدافع الربحي يعد في حد ذاته تعجيزيا. أما السبب الثاني الذي يجعل الشرط الثالث غير قابل للإثبات واقعيا، فإنه مرتبط بالجزء الثاني من الشرط المتمثل في المكافأة المادية العالية مقارنةً بأجور عناصر الجيش النظامي. ذلك أن المكافآت التي تدفع للمرتزقة عادةً ما لا يتم التصريح بها، فتظل المعاملة سرية بحيث لا يمكن مقارنة ما يقدم إلى المرتزقة برواتب العسكريين النظاميين حتى على فرض توفر معلومات حول تلك الرواتب، وهذه المعطيات بدورها محاطة بشيء من السرية لا سيما في الأنظمة السياسية المغلقة. وبالتالي تكاد تكون المقارنة بينهما مستحيلة، ومنه عدم إمكانية إثبات الشرط الثالث.

وعلى عكس التعريف الواسع للارتزاق الذي سبق الإشارة إليه، فإن كل من **قوات الجوركا** النيبالية **والحرس السويسري** و**الفيلق الأجنبي** لا يمكن أن يقع عليها وصف الارتزاق رغم كونها مشكلة من جنود

[1] تيم دان, ميليا كروكي ,ستيف سميثس, ***نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع***, (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2016). ص,46

يخدمون طرفا أجنبيا غير أن الشرط الأول والثالث والخامس لا تنطبق عليها. ف**الجوركا** توصف بأنها وحدة من وحدات الجيش البريطاني فلا يمكن اعتبارها مجندة خصيصا للاشتراك في نزاع مسلح ذلك أنها وحدات دائمة، ولا يمكن نفي انتسابها إلى طرف مسلح في النزاع في حال استخدمتها المملكة المتحدة في إحدى حروبها. ونفس الحديث ينطبق على **الفيلق الأجنبي** في الجيش الفرنسي. ويجدر التنبيه إلى أن **الحرس السويسري** المكلف بحماية أمن البابا وبحراسة قصر الفاتكان ومكاتبه كان تاريخيا جزءًا من المرتزقة السويسريين الذين حاربوا إلى جانب مختلف القوات الأوروبية في العصر الوسيط، بل وحتى بعد تأسيس **البابا يوليوس الثاني** للحرس السويسري كقوة مسلحة مكلفة بحماية البابا عام 1506 كان لا يزال يطلق عليه اسم المرتزق،[1] ذلك أن لفظ الارتزاق آنذاك لم يكن يحمل أية دلالة سلبية مثلما أشرنا إليه سابقا.

إن صعوبة جمع الأدلة لإثبات جميع الشروط لا يجعل فقط قوات ك**الجوركا** والحرس السويسري والفيلق الأجنبي تتنصل من تعريف الارتزاق، بل حتى أشهر المرتزقة الذين يُجمع على اتهامهم بالارتزاق مثل **بوب دينارد** لا يمكن إثبات التهمة عليهم وفقا لهذا التعريف، إذ رغم إمكانية إثبات جميع الشروط فإن إثبات الدافع وحجم المكافأة يعد مستحيلا. لذلك يرى الكثير أن هذا تعريف غير عملي. فقد قامت الحكومة البريطانية بإصدار ورقة خضراء بعنوان: "الشركات العسكرية الخاصة: سبل للضبط" تجادل فيها بمدى استحالة تطبيق تعريف البروتوكول الإضافي الأول للارتزاق عمليا نظرا لاشتراط إثبات جميع الشروط من جهة ونظرا لاستحالة إثبات البعض منها فضلا عن جميعها.[2] ناهيك عن إمكانية تطبيق هذا التعريف على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

أما تعريف منظمة الوحدة الإفريقية للارتزاق، فيتضمن نفس الشروط الستة مع عدم مقارنة المكافأة المادية التي يوعد بها المرتزقة برواتب العسكريين النظاميين. غير أنها قامت بإضافة معايير أخرى للارتزاق

[1] *Philippe Henri, « Garde Suisse »,* **Dictionnaire Historique de la Suisse***, consulté le 30 septembre 2018,* ***http://www.hls-dhs-dss.ch/textes/f/F8623.php?topdf=1.***

[2] *British Government**, « Private Military Companies: Options for Regulation »** (London: Stationary Office, février 2002).p.7*

متمثل في الهدف، فالمرتزق يهدف إلى عرقلة مسار تقرير المصير –بالنسبة للشعوب المستعمَرة– أو ضرب استقرار الدول المستقلة وتهديد سلامتها الترابية.[1] فبهذا المفهوم، أي شخص أو مجموعة من الأشخاص أو شركة تتعاقد مع حكومة بهدف تقديم خدمات عسكرية ولا تهدف إلى زعزعة استقرار الدولة[2] أو تهديد وحدتها الترابية أو عرقلة عملية تقرير مصير شعب مستعمَر، لا يمكن أن يقع عليها وصف الارتزاق.

ولقد أخذت الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم (1989) بشروط التعريفين السابقين، غير أنها أسقطت شرط المشاركة المباشرة في أعمال العداء –الشرط الثاني– ، وأضافت شرط ألا يكون الشخص من أعضاء القوات المسلحة التي ينفذ هذا العمل على أرضها. كما اشترطت أن يكون الهدف من عمل كهذا هو إسقاط حكومة أو تقويض نظامها الدستوري أو تهديد السلامة الترابية لدولة ما. [3]

فلتفترض أننا أخذنا بهذا التعريف الأخير للارتزاق، إلى أي مدى يمكن أن يتطابق مع مفهوم الشركات العسكرية الخاصة؟ للإجابة عن هذا التساؤل ينبغي أولا البحث عن تعريف الشركات العسكرية الخاصة.

1. مفهوم الشركات العسكرية الخاصة في المواثيق الدولية:

لم يتضمن القانون الدولي نصا قانونيا يعني الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بصفة مباشرة، فهي بذلك ليست شخصا من أشخاص القانون الدولي. لذلك، عادةً ما يُشكل القانونيون على توظيف شركات

---

[1] *Organisation de l'Unité Africaine,* ***« Convention de l'OUA sur l'élimination du Mercenariat en Afrique »*** *(1977), : https://au.int/sites/default/files/treaties/7768-treaty-0009_-_oau_convention_for_the_elimination_of_mercenarism_in_africa_f.pdf.*

[2] بموجب هذا التعريف، لا يقع وصف الارتزاق على من يقدم خدمات عسكرية لصالح الحكومة القائمة وإن انطبقت عليه جميع صفات الارتزاق، لذلك اعتبرت الورقة الخضراء التي أصدرتها الحكومة البريطانية كل هذه التعاريف موجهة سياسيا وتخدم الأطراف التي وضعتها.

[3] *https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Mercenaries.aspx* ***(****consulté le 30/09/2018****)***

ليست مسؤولة لا أمام القانون الدولي ولا أمام القوانين الوطنية للدول التي توظفها. فيُعبرون عن هذه الحالة أحيانا بالأزمة في تكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة،[1] وأحيانا أخرى يدعون إلى إمكانية تطبيق أحكام المواثيق المتعلقة بالارتزاق على الشركات العسكرية الخاصة أو على بعضها –على أقل تقدير–[2] فيما يدعي البعض الآخر إلى تمييز الشركات العسكرية الخاصة عن الارتزاق من الناحية القانونية من خلال وضع نص خاص بالوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة وضبط ممارساتها.[3]

أمام زيادة الطلب على الشركات العسكرية الخاصة من قبل مختلف الأطراف أفراداً وحكومات ومنظمات وشركات، جاءت وثيقة مونترو (2008) لتقوم بوظيفتين، أولهما تعريف الشركات العسكرية الخاصة، وثانيهما تقديم الممارسات السليمة المتعلقة بتوظيف الشركات العسكرية الخاصة. وهي عبارة عن مبادرة مشتركة بين الحكومة السويسرية ومنظمة الصليب الأحمر، أعدها خبراء حكوميون من 17 دولة. وتجدر الإشارة إلى أن ما تضمنته الوثيقة لا تحمل صفة الإلزام وليست إلا عبارة عن إرشادات وتوجيهات، غير أن ما يهمنا في مقامنا هذا هو عرض التعريف الذي قدمته الوثيقة حول الشركات العسكرية الخاصة.

لقد جمعت الوثيقة بين الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في تعريف واحد أتى فيه أنها "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و/أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها. وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية بوجه خاص توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل

---

[1] الطاهر رياحي, « أزمة تكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة في القانون الدولي », ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*** *العدد 18 (2017)* ص ص86-94.

[2] *Zoe Salzman, « Private Military Contractors and the Taint of a Mercenary Reputation »,* **International Law and Politics *40*** *(s. d.): 853-892.*

[3] *Michael Schemier, « Separating Private Military Companies From Illegal Military an Security Support the Reflects Customary International Law »,* **American University International Law Review *24,*** *n° 3 (2009): pp.609-46.*

القوافل والمباني والأماكن الأخرى وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها واحتجاز السجناء وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن."[1]

الملاحظ من تعريف مونترو أنه يصف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالكيانات التجارية، فهي تقوم ببيع خدماتها للطرف المتعاقد، لذا يكون الدافع الربحي لدى هذا النوع من الشركات حاضرا مبدئيا. كما يشير التعريف إلى إمكانية قيام الشركات العسكرية بتقديم خدمات أمنية إلى جانب الخدمات العسكرية، كما بإمكان الشركات الأمنية تقديم خدمات عسكرية إلى جانب الخدمات الأمنية. أو قد تختار الشركة العسكرية الاختصاص بالخدمات العسكرية دون غيرها، فيما قد تختار الشركة الأمنية الاختصاص في الخدمات الأمنية الصرفة. لكن لم يبرز التعريف معايير تمييز هذه عن تلك، إذ ذكر أنواع الخدمات التي بإمكان الشركات العسكرية والأمنية الخاصة القيام بها دون تمييز بينهما.

2. الشركات العسكرية الخاصة في التشريعات المحلية:

عدد قليل من الدول يملك تشريعات خاصة بالشركات العسكرية الخاصة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مرسوم 1968 المتعلق بتصدير الأسلحة والخدمات العسكرية، وعلى غرار المرسوم الجنوب إفريقي لتنظيم تقديم الخدمات العسكرية (1998). إن اهتمام كل من الحكومتين الأمريكية والجنوب إفريقية بوضع تشريعات لضبط أنشطة موفري الخدمات العسكرية يكشف عن مدى أهمية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالنسبة لهما سواء من حيث كونهما دولتين منتجتين للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو من حيث كونهما مستهلكتين لخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخليا أو خارجيا كما سنبينه في المبحث القادم.

[1] *« Montreux Document on Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States Related to Operations of Private Military and Security Companies During Armed Conflicts » (2010),* ***https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc_002_0996.pdf.***

بالنسبة للشركات العسكرية الخاصة في إطار المرسوم الجنوب افريقي، فإن النص يستخدم مصطلح "المساعدة العسكرية الأجنبية " Foreign military assistance، ويميزها عن مصطلح الارتزاق الذي يخصص له فقرة أخرى في المرسوم، فيعرفها : هي خدمات عسكرية أو خدمات مرتبطة بالمجال العسكري أو أي تشجيع على أو طلب للحصول على هذه الخدمات. وتتخذ شكل :[1]

- مساعدة عسكرية لطرف من أطراف النزاع المسلح عن طريق: المشورة والتدريب؛ الدعم العمليتي، المخابرتي، اللوجيستي، المالي أو البشري؛ التجنيد؛ الخدمات الطبية أو شبه الطبية؛ توفير العتاد؛
- خدمات أمنية لحماية الأفراد المنخرطين في نزاع مسلح أو حماية ممتلكاتهم؛
- أي فعل يهدف إلى إسقاط حكومة أو تقويض نظامها الدستوري أو سيادتها أو وحدتها الترابية؛
- أي فعل آخر يؤدي إلى دعم المصالح العسكرية لطرف من أطراف النزاع المسلح، باستثناء الأعمال الإنسانية أو المدنية الموجهة إلى إغاثة المدنيين المتضررين من النزاع المسلح.

وبالتالي، الطرف الذي يقدم هذا النوع من الخدمات يُدعى موفرا للخدمات العسكرية Military Services Provider، والشركات العسكرية الخاصة إن لم تكن هي الموفر الوحيد للخدمات العسكرية فهي لا أقل تعد من الموفرين للخدمات العسكرية وإن اختلفت نوعية الخدمات العسكرية المقدمة من شركة إلى أخرى.

[1] *Republic of South Africa, « The Regulation of Foreign Military Assitance Act », 15 § (1998).*

3. المحاولات الأكاديمية لتعريف الشركات العسكرية الخاصة:

يعد موضوع الشركات العسكرية الخاصة –كموضوع دراسة–من المواضيع الحديثة الطرح نسبيا. إذ ظهرت أولى الدراسات المتعلقة بالشركات العسكرية الخاصة بعد نهاية الحرب الباردة مع زيادة الاستعانة بهذه الشركات لا سيما في النزاعات المسلحة في مختلف دول العالم. بل ويسبق ظهور هذه الدراسات وجود نصوص قانونية تعنى بهذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد يعد **بيتر سينجر** من الأوائل الذين اهتموا بدراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة من خلال كتابه " المحاربون الكوربوراتيون"، مستخدما مصطلح المنشآت العسكرية المخصخصة privatized military firms .[1] ويعرفها: " هي تنظيمات ذات أهداف ربحية، تتاجر بخدمات محترفة متصلة بميدان الحرب. هي عبارة عن هياكل كوربوراتية تتخصص في توفير مهارات عسكرية بما فيها التكتيكات العملية، التخطيط الاستراتيجي، جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، الدعم العمليتي، تدريب الجيوش، المرافقة التقنية العسكرية."[2]

ففي تعريفه هذا، ينطلق **سينجر** من معيارين: الهدف، ونوعية الخدمات المقدَّمة. فحسب **سينگر** تقدم الشركات العسكرية الخاصة خدمات ذات اتصال بالميدان الحربي لهدف ربحي. وإذا توقفنا عند هذين المعيارين، فإن الشركات العسكرية الخاصة تلتقي ههنا مع مفهوم الارتزاق في خاصيتين من خصائصه: الميدان والهدف. غير أن الباحث **سينجر** يؤكد على الطابع الكوربوراتي لهذه الكيانات التجارية، وهو ما

[1] يعلل **سينجر** سبب استخدامه لكلمة *firm* بدل *company* بسببين اثنين : أن المصطلح الأول أوسع من الثاني، فهو يريد أن يشمل كل الصناعة العسكرية الخاصة بتعريفه وليس مجرد قطاع فرعي منها. أما السبب الآخر، فلأن مصطلح firm يستند إلى خلفية نظرية مرتبطة بمجال اقتصاديات الأعمال *Business Economy* وبالتحديد بنظرية المنشأة *Theory of the firm* التي تناولناها في المبحث الأول.

[2] *Singer, « Corporate Warriors. The Rise of the Privatized Military Industry and its Ramifications for International Security ». , pp.186-220*

يميزها عن المرتزق التقليدي الذي يعمل بطريقة مستقلة Freelance وليس في إطار مؤسسة متخصصة في تقديم الخدمات العسكرية.

فإذا كان كل من المرتزق والشركة العسكرية الخاصة يلتقيان في الهدف الربحي فإن الطابع الكوربوراتي للشركة العسكرية الخاصة يجعلها تميل إلى تحقيق أهداف ربحية طويلة المدى على عكس المرتزق المستقل الذي قد يميل إلى تحقيق الربح السريع.[1]

أما الكتاب الأبيض للدفاع والأمن الوطني، فيعرف الشركات العسكرية الخاصة Sociétés Militaires Privées على أنها " تنظيم مدني خاص منخرط في إطار عمليات عسكرية من خلال توفير مساعدات وإرشادات ودعم عسكري."[2] على خلاف التعريف السابق، لا نجد إشارة إلى هدف تلك التنظيمات، ويعلق الباحث على هذا التعريف الذي أورده بأنه يكتنفه الغموض، إذ لا يمكن من خلاله حصر جميع الخدمات التي تقدمها هذه الشركات. فلفظ "مساعدات aide " واسع يمكن أن يقصد منه المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية أو كل خدمة من شأنها التأثير على سيرورة العملية العسكرية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. كما يشير نفس الباحث إلى مختلف المصطلحات التي تُستخدم في اللغة الفرنسة للتعبير عن مدلول الشركات العسكرية الخاصة على غرار: société militaire privée, société de sécurité privée, société privée d'intérêt militaire, entreprises militaire et de sécurité privée,

[1] كما بيناه في المبحث السابق، تتميز أهداف المنشأة عن الأهداف الشخصية لملاكها، ومن هنا يمكن تمييز المرتزق الذي يحركه هدف الربح الشخصي عن الشركة التي يحركها منطق الربح التجاري الذي يعود بالنفع على المنشأة كاملةً مع الإقرار باستفادة الملاك بدرجة أكبر. لكن هذا التفوات تراه أغلب النظريات الاقتصادية منطقيا ومقبولا ذلك أن الملاك وإن كانوا الأكثر استفادة من مداخيل المنشأة غير أنهم في نفس الوقت الأكثر تعرضا إلى الأخطار مقارنة بالموظفين الذين يتقاضون أجورا ثابتة.

[2] *Romain Mielcareck, « Vers la privatisaton de la défense »*, **Les guerres low-cost**, *n° 1 (décembre 2010): 69-70.*

mercenaires. ويرى أن الأدبيات الأنجلوساكسونية اتفقت على استخدام مصطلح private military and security companies (PMSC's)[1]

أما **ديبوراه أفنت** Deborah Avant، الذي يعد كتابها " السوق من أجل القوة" من الكتابات المرجعية في موضوع الشركات العسكرية الخاصة، فتستخدم مصطلح "شركات أمنية خاصة private security companies (PSC's)" .وقد يتوقع الباحث من أول وهلة أن **ديبوراه أفنت** تقصد بهذا المصطلح تلك الشركات التي تقدم خدمات مختصة بالمجال الأمني، غير أنه بالنظر إلى تفصيلها في نوعية الخدمات التي تقدمها تلك الشركات، يُفهم أنها تقصد الشركات الأمنية والعسكرية معا. فأثناء عرضها لتلك الخدمات، تميز بين مجالين:[2]

- المجال الداخلي: الذي يتضمن كل ما يتعلق بالحفاظ على النظام العام داخل حدود الدولة كحماية المنشآت، الوقاية من الجريمة، التعاون المخابراتي ؛
- المجال الخارجي: الذي يتضمن كل ما يتعلق بحماية حدود الدولة، وتنقسم الخدمات المتعلقة به إلى ثلاث فئات: الدعم العمليتي، الإرشادات العسكرية والتدريب، الدعم اللوجيستي.

---

[1] هذا في الواقع مجانب للصواب، ذلك أن الدراسات التي تناولت ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة باللغة الأنجليزية استخدمت تسميات عددها الباحث محمد غازي جنابي: *private security companies, private military firms, private security and military companies, private security industry, private contractors, mercenaries, private armies, privatised armies, private military corporations/firms, private military contractors, military service providers, non-lethal service providers, corporate security firms*. انظر :

Mohamad Ghazi Janaby, **The Legal Regime Applicable to Private Military and Security Company Personnel in Armed Conflicts**, *(Switzerland : Singer International Publishing,2016) p.1*

[2] *Deborah Avant,* **The Market For Force: The Consequences of Privatizing Security** *(New York: Cambridge University Press, 2005).p.16*

فمن خلال ملاحظة المجالين، يمكن استظهار أن الشركات العسكرية الخاصة التي نُعنى بها في دراستنا هذه، والتي يطلق عليها **سينگر** اسم privatized military firms، وردت لدى **ديبوراه أفنت** تحت اسم "الشركات الأمنية الخاصة" غير أنها متخصصة في تقديم الخدمات الأمنية المتعلقة بالمجال الخارجي.

لكن من الناحية الواقعية، يصعب تمييز الشركات العسكرية عن الشركات الأمنية، إذ عادة ما تختلف الخدمات المقدمة باختلاف بنود العقد بين الطرفين المتعاقدين، فتتحول نفس الشركة بسهولة من المجال الأمني إلى المجال العسكري والعكس باختلاف بنود العقد واختلاف الطرف المتعاقد معه.

كما قد تتعاقد شركة معينة مع طرف معين على أساس تقديم خدمات أمنية كحماية مواقع التنقيب مثلا، لكن، في حال تواجدها في منطقة نزاع مسلح، قد تضطر إلى مباشرة أعمال ذات علاقة وطيدة بميدان الحرب كالمواجهات المسلحة مع طرف من أطراف النزاع وحتى التفاوض معه.

عموما، ما يلاحظ من خلال تعريفات الباحثين للشركات العسكرية الخاصة وجود اختلاف في التسميات من جهة، وحول نوعية الخدمات التي تقدمها من جهة أخرى، بين من يعددها بدقة وبين من يعطي نظرة عامة حول المجالات التي تختص بها هذه الشركات. ولقد أشار عدد من الباحثين إلى إشكالية تعريف الشركات العسكرية الخاصة التي تصادف الباحث بمجرد انطلاقه في دراسة هذه الظاهرة. فالباحثة **كاتري كارمولا** Kateri Carmola تلاحظ أن " كل الدراسات المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة تبدأ بإشكالية التعريف: فهي كيانات غامضة أو تتخذ أشكال مختلفة polymorphous entities، هي خليط بين جديد وقديم، بين خاص وعام، يصعب تحديدها وتصنيفها من الناحية النظرية والتحليلية."[1]

[1] *Kateri Carmola,* **Private Security Contractors and New Wars: Risk, Law and Ethics** *(New York: Routledge, 2010).p.9*

وتسجل **سارة بيرسي** Sarah Percy نفس الملاحظة، بل وترى أن النقاش حول تعريف الشركات العسكرية الخاصة ليس نقاشا أكاديميا محضا، فضلا عن شساعة المجال الذي يمكن أن تعمل فيه هذه الشركات.[1] ولهذه الملاحظة ما يبررها من حجج، فتعريف الشركات العسكرية الخاصة –كفاعل شرعي– يقتضي تمييزها عن الفواعل غير الشرعية كالمرتزقة. وإن معيار الشرعية هنا ليس بمعيار علمي أكاديمي بقدر ما هو مرتبط بالتشريعات المؤثرة في والمتأثرة بالمعايير الدولية التي تميز بين هذا وذاك.

فعادة ما تدعي الشركات العسكرية الخاصة أنها لا تشارك في ساحات المعارك بطريقة مباشرة ولا يقاتل عناصرها مباشرة إلى جانب أحد الأطراف المتنازعة، وذلك حتى تبعد عن نفسها احتمال تشبيهها بالارتزاق، ليس خوفا من الملاحقات القانونية فحسب بل كذلك لأن ظاهرة الارتزاق لم تصبح مظهرا عاديا في العلاقات الدولية، بل أضحت منافية للمعايير norms . وإن سعي الشركات العسكرية الخاصة إلى النأي بنفسها عن كل ما يمكن أن يجعلها شبيهة بالارتزاق يكشف عن مدى سعيها إلى مطابقة المعايير المنتشرة حول القوة والشرعية. فترى **سارة بيرسي** أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لا تبحث على تحدي المعيار المعادي للارتزاق Anti-mercenary Norm ، ذلك أن هذا المعيار أصبح منتشرا وممأسسا بشكل يكاد يجعله غير قابل للنقاش.[2] لذلك تسعى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى التكيف مع المعايير المنتشرة بدل معاداتها حتى تفرض نفسها كفاعل شرعي في العلاقات الدولية.

وسعيا إلى تمييز نفسها عن الارتزاق التقليدي الذي يتميز عادة بالاستقلالية freelance، تحتج الشركات العسكرية الخاصة بطابعها الممأسس حيث أنها عبارة عن شخص معنوي مسجل في دولة المنشأ. وعلى هذا الأساس يستخدم بعض الباحثين –على غرار **سينغر**– مصطلح Corporation . إن هذه الخاصية بالذات تجعلنا نبحث في نماذج تاريخية أخرى من العنف اللادولتي بحيث تكون ذات طابع

[1] *Sarah Percy, « Regulating the Private Security Industry : a Story of Relgulating the Last War »,* **International Review of the Red Cross *94*, nº 887 (2012), pp941-960.**

[2] *Sarah Percy*, **Mercenaries: The History of a Norm in International Relations** *(New York: Oxford University Press, 2007).p.239*

ممأسس. إذ جل الدراسات التي حاولت رصد تاريخ الشركات العسكرية الخاصة حاولت الربط بينها وبين الارتزاق التقليدي على اعتبارها وريثة للارتزاق، غير أن طابعها الكوربوراتي يجعلها أقرب من شكل آخر من أشكال العنف اللادولتي المتمثل في المقاولة العسكرية Military Entrepreneurship.

المطلب الثالث: المقاولة العسكرية : نموذج العنف اللادولتي الربحي الممأسس:

تشكل المقاولة العسكرية التي ظهرت في القرن السابع عشر في أوروبا ظاهرة مثيرة للاهتمام في إطار دراسة مختلف أشكال العنف اللادولتي في التاريخ الأوروبي. وإذا كانت تشترك مع الارتزاق الفردي في كونها عبارة عن فاعل خاص يقدم خدمات عسكرية مقابل مبلغ مالي معين، فإن العديد من الباحثين يعتبرها ظاهرة متميزة عن الارتزاق الفردي. بل ويعتبرها **بيتر سينجر** من أكثر أشكال العنف اللادولتي اقترابا من منطق الشركات الحديثة[1] من حيث الربط بين الخدمات العسكرية والمصلحة الاقتصادية. كما تميزه **سارة بيرسي** عن الارتزاق التقليدي –الفردي– فلا تعتبر المقاولة العسكرية ارتزاقا بالمعنى التاريخي للكلمة. إذ تعتبر المقاولة العسكرية ظاهرة متميزة وفريدة من نوعها ظهرت في أوروبا القرن 17، وترى أن القليل من موفري الخدمات العسكرية يصدق عليهم وصف المقاولة العسكرية.[2]

في حين يذهب **لويس ريبوت گارسيا** Luis Ribot Garcia إلى أن عدد المقاولين العسكريين أثناء حرب الثلاثين عاما بلغ 1500 مقاول.[3] وقد يعود هذا الاختلاف بين الباحثين حول عدد المقاولين العسكريين إلى عدم اتفاقهم حول تحديد مفهوم المقاولة العسكرية وذهاب بعضهم إلى عدم تمييز الارتزاق الفردي عن المقاولة العسكرية. فمفهوم المقاولة العسكرية لم يحظَ بتعاريف دقيقة بما يكفي لتمييزها عن بقية أشكال العنف اللادولتي. لكن بعض الباحثين –ومنهم **سارة بيرسي**– يذهبون إلى أن المقاولة العسكرية

[1] *Singer,* **Corporate Warriors : The Rise of Privatized Military Industry***.p.39*
[2] *Percy,* **op,cit .***p.87*
[3] *Luis Ribot Garcia, « Types of Armies: Early Modern Spain », in* **The Origin or Modern States in Europe** *(New York: Oxford University Press, 2001).*

الأوروبية في القرن السابع عشر مثلت خطوة أولى نحو بداية سيطرة الدولة على العنف اللادولتي.[1] فالمقاولون العسكريون لم يتعاقدوا إلا مع الحكام وكان نشاطهم يخضع إلى سيطرتهم، ولا يخرج عن طول إرادة الطرف المتعاقد المتمثل في الحكام. وعلى نفس النحو، تعتبر **جانيس تومسون** المقاول العسكري وسيطا[2] ولا تعتبره فاعلا مستقلا.[3] غير أنها لا تميز ظاهرة المقاولة العسكرية عن الارتزاق بشكل عام. ففي سياق حديثها عن الارتزاق كشكل تاريخي من أشكال العنف اللادولتي تدرج أمثلة عن كبار المقاولين العسكريين على غرار المقاول الشهير **فالنشتاين** Wallenstein .[4]

وفي صدد تمييز المقاولة العسكرية عن الارتزاق الفردي وعلاقتها بالشركات العسكرية الخاصة الحديثة، تعتبر الدراسة التي قام بها الباحثان الفرنسيان **جورج هنري بريسي و سيباستيان لوغال** عملا مثيرا للاهتمام. إذ يذهبان إلى أن المقاولة العسكرية في التاريخ العسكري الأوروبي الحديث تنحصر في ثلاثة نماذج : النموذج الإيطالي المعروف بالكوندوتيري Condottieri؛ النموذج الألماني أثناء حرب الثلاثين عاما؛ النموذج الفرنسي القائم على الاتفاقيات الدبلوماسية بين الحاكم الفرنسي وبين الدولة التي ينتمي الجيش المستأجر.[5]

فبالنسبة للكوندوتيري الإيطاليين، كانوا عبارة عن متعاقدين contractors يرتبطون مع موظِّفيهم في إطار عقد[6] يجعلهم في خدمة الموظِّف لمدة زمنية محددة مقابل مبلغ مالي معين.[7] لكن رغم ما تميز به الكوندوتيري من تنظيم مقارنة بالارتزاق الفردي من حيث تحديد المدة والأجور ونوع الأسلحة المستخدمة،

---

[1] *Percy,* **op.cit** *p.88*

[2] فالمقاول العسكري يقوم بعملية التجنيد *recrutement* باسم الحاكم الذي يتعاقد معه، لذلك تسمي تومسون هذه العملية بالتجنيد عبر الوسطاء *Intermediary Recruitment*

[3] *Philippe Contamine,* **War and Competition Between States : The Origin of Modern States in Europe** *(New York: Oxford University Press, 2001).p.54*

[4] *Thomson,* **op.cit,***.p.27*

[5] *Kempf,* **op.cit,** *.p.136*

[6] تجدر الإشارة إلى أن الموظِّف هو الذي يحدد بنود العقد وليس المقاول العسكري، لا سيما وأنه يدفع المبلغ مسبقًا.

[7] *Kempf,* **op.cit***.p.138*

غير أنها لم ترق إلى ما وصلت إليه المقاولة العسكرية الألمانية أثناء حرب الثلاثين عاما من حيث جمعها بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية في آن واحد. ولعل **الدوق فالنشتاين** يمثل تجسيدا لهذه العلاقة،[1] حيث وصفه **روبرت أوكونيل** Robert O'Connel بأنه "صورة مشخصنة للرأسمالية العسكرية Military Capitalism".[2] و الأهم في مقامنا هذا، هو معرفة ما يميز هذا النوع من المقاولة العسكرية عن الكوندوتيرا من جهة وعن الارتزاق الفردي من جهة أخرى ثم مدى إمكانية اعتبارها نسخة قديمة عن الشركات العسكرية الخاصة.

يرى الباحثان جورج **هنري بريسي و سيباستيان لوغال** أن ما يميز المقاولة العسكرية الألمانية ومنها – نموذج **فالنشتاين** – عن سابقيها أنها أحدثت قطيعة على المستويين العسكري والاقتصادي على حد سواء.

فمن الناحية العسكرية، أصبح المقاول العسكري مسؤولا عن تجنيد عدد أكبر من العناصر، ونظرا لامتداد الحرب زمنيا لم يعد المقاول العسكري مسؤولا عن كتيبة عسكرية واحدة بل عن كتائب متعددة. أما من الناحية الاقتصادية، فلا يعتمد هذا النوع من المقاولة العسكرية على ما يحصل عليه من مبالغ مالية في عقوده، بل يعتمد المقاول العسكري على ثروته الشخصية في إدارة شؤون جيشه.[3] وهذا ما أثار الدهشة بالنسبة لشخص **فالنشتاين** الذي تحول من نبيل متوسط الحال إلى واحد من أغنى رجال الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة في ظرف خمس سنوات.[4] فلا شك أن التمويل الذاتي يحتاج إلى ثروة مالية

[1] بل أكثر من ذلك يجسد فالنشتاين سهولة تحول الطموح الاقتصادي إلى طموح سياسي متمثل في السيطرة السياسية. ولا يُعلم على وجه التحديد إن كان الطموح السياسي يمثل هدفا في حد ذاته بالنسبة لفالنشتاين أم أنه كان وسيلة لتعظيم أرباحه الاقتصادية والانعتاق من سيطرة الطرف المتعاقد معه المتمثل في الإمبراطور فرديناند.

[2] *Robert O'Connel*, **Of Arms and Men: a History of War, Weapons and Agression** *(New York: Oxford University Press, 1989).p.143*
[3] *Kempf,***op,cit***.p.142*
[4] *Geoff Mortimer*, **Wallenstein : The Enigma of the Thirty Years War** *(Hampshire: Palgrave Mac Millan, 2010).p.35*

إضافة إلى دراية واسعة حول الاستراتيجيات المالية والاقتصادية. فالمقاول العسكري من هذا النوع يكون رجل أعمال ورجل حرب في نفس الوقت. لذا كان المقاولون العسكريون يتعاملون مع البنوك ويهتمون باكتساب التقنيات البنكية المعقدة التي تمكنهم من تنمية ثرواتهم المالية من أجل الإنفاق على الجيش.[1] فلم يصبح البنك هو المقرض المباشر للدولة بل يقرض المقاول العسكري الذي بدوره يقرض الدولة، حيث أصبح المقاول العسكري يتمتع باستقلالية مالية عن الدولة، بل وأصبح الحكام تابعين ماليا للمقاول العسكري فضلا عن التبعية العسكرية.[2]

لكن قد يتساءل الباحث عن السبب الذي جعل العديد من الدراسين يعتبر المقاولة العسكرية أثناء حرب الثلاثين عاما خطوة أولى نحو سيطرة الدولة على مجال التجارة في الخدمات العسكرية. فقد كان المقاولون العسكريون على غرار **فالنشتيان** أقوياء ومستقلين بما يكفي لتحويل قوتهم العسكرية والاقتصادية إلى قوة سياسية، غير أن أغلبهم لم يفعل باستثناء **فالنشتاين** الذي أبدى ما يشبه طموحا في تأسيس حكم سياسي، مما أثار مخاوف **الإمبراطور فاردیناند الثاني** الذي قام باغتياله. بينما قام العديد من الكوندوتيري في إيطاليا بالاستئثار بالحكم والانقلاب على الحكام المتعاقدين معهم مثلما يرويه **ميكافيلي** في كتابه "الأمير"،[3] في حين أن الكوندوتيري لم يتمتعوا بذلك الاستقلال المالي والقوة العسكرية التي تمتع بها المقاولون العسكريون في القرن السابع عشر. يعلل **لويس ريبو گارسيا** ذلك بالاختلاف في حجم قوة ونفوذ الحكام الأوروبيين بين العصور الوسطى وبين عصر الملكيات المطلقة.[4] ويُستفاد من ذلك أنه كلما كانت السلطة

[1] لم تكن القروض البنكية مصدر التمويل الوحيد للمقاولات العسكرية، بل كانت تعتمد كذلك في بداية الأمر على نهب المناطق المحتلة ثم على الجبايات التي يدفعها سكان تلك المناطق إلى المقاولين العسكريين مقابل توفير الحماية لهم في زمن السلم والحرب.

[2] *Kempf,* **op.cit,** *p.143*

[3] وهذا ما جعل نيكولو ميكافيلي يستنكر ظاهرة لجوء الحكومات إلى المرتزقة بل وحتى الجيوش المختلطة المكونة من مواطنين ومرتزقة. انظر نيكولو ميكافيلي،**المرجع السابق**، ص66-71

[4] *Garcia,* ***op.cit****.p.54*

المركزية للدولة ضعيفة كلما كانت تابعة للفاعل العسكري الخاص وكلما تمكن هذا الأخير من فرض أهدافه الخاصة وتقديمها على أهداف الدولة المتعاقد معها. ونرى كذلك أن الطابع الربحي الآني للارتزاق أوضح في نموذج الكوندوتيري من نموذج المقاولة العسكرية في القرن السابع عشر. فالمقاول العسكري كما تقدم، كان فاعلا اقتصاديا وعسكريا في آن واحد، وارتباطه مع مؤسسات مالية أخرى كالبنوك مثلا يجعله يفكر أكثر في الربح على المدى المتوسط والبعيد. فالمقاولة العسكرية كانت تشبه أي شركة تجارية في هذه الناحية غير أن نوع الخدمات التي تقدمها ميزها عن غيرها من الشركات التجارية، لذلك لم يرَ أغلب المقاولين العسكريين –كفواعل اقتصادية– في الطموح السياسي خيارا عقلانيا. إذ أن تعريض أنفسهم إلى تهمة الانقلاب قد يُخسرهم كل مكاسبهم وقد يُفقدهم حياتهم أيضا كما حدث مع **فالنشتاين**.[1]

عموما، مهما اختلفت هوية الفواعل العسكرية الخاصة، يبقى الهاجس الأكبر هو ضمان ألا تنقلب هذه الفواعل على الطرف المتعاقد، وأن يظل نشاطها خادما لأهدافه، وألا يتحول الهدف الربحي لا إلى هدف سياسي ولا إلى عقبة في تحقيق أهداف الطرف المتعاقد.

لكن، إذا اعتبرنا أن افتقاد الارتزاق التقليدي إلى منطق الشركات التجارية يحول دون إمكانية اعتبار الشركات العسكرية الخاصة وريثة للارتزاق، فهل الطابع الممأسس المنظم للمقاولة العسكرية في القرن 17 يجعل الشركات العسكرية الخاصة مجرد نسخة مطورة منها؟ يجيب الباحثان **جورج هنري بريسي و سيباستيان لوغال** بأن وجود أوجه شبه بين الظاهرتين لا يعني أننا أمام نفس الظاهرة، فلكل واحدة منهما خصائص متعلقة حصرا بها. غير أنهما يذهبان إلى كون الشركات العسكرية الخاصة الحديثة نموذجا فريدا

[1].يُحتمل أنه رأى في اكتساب السلطة السياسية وسيلة عقلانية لتعظيم مكاسبه الاقتصادية، مستصغرًا قدرة الإمبراطور على كبح جماحه.

من نوعه لكنه يظل نوعا من المقاولة العسكرية: أي نموذجا أنجلوساكسونيا من المقاولة العسكرية يُضاف إلى النماذج الثلاثة التي تحدث الباحثان عنها.[1]

بينما تذهب **سارة بيرسي** إلى أن المقاولة العسكرية بمفهومها السائد في القرن السابع عشر قد اختفت نهائيا مع انتهاء حرب الثلاثين عاما، واستُبدلت بالاتفاقيات الدبلوماسية بين الحكومات التي بموجبها يتم تأجير الجيوش للدولة المستأجِرة State-to-state-based exchange of troops،[2] وقد يُفهم من ذلك أن الشركات العسكرية الخاصة تشكل ظاهرة فريدة من نوعها في نظر **سارة بيرسي**.[3]

على نفس النحو، يذهب **بيتر سينجر** إلى الاعتراف بأوجه التشابه العديدة بين الشركات العسكرية الخاصة وبين غيرها من أشكال العنف اللادولتي غير أنه يرى في الشركات العسكرية الخاصة خصائص جوهرية تجعلها ظاهرة قائمة بذاتها، والفرق الجوهري بينها يكمن في كون الشركة العسكرية الخاصة كيانا تجاريا بالدرجة الأولى، وهو عبارة عن مؤسسة مرتبطة بمؤسسات أخرى في السوق الدولية،[4] ولا يصح بذلك نسبتها إلى الارتزاق ولا إلى غيرها من الممارسات المشابهة، فلا هي مطابقة للارتزاق التاريخي المعروف منذ العصور القديمة ولا لمرتزقة ستينيات القرن الماضي ولا للمرتزقة الفرديين الناشطين إلى يومنا، ولا هي مطابقة للمقاولات العسكرية التي سبق ذكرها.

كما تذهب **ديبوراه أفنت** إلى وجود أوجه تشابه عديدة بين عالم التجارة في الخدمات العسكرية والأمنية اليوم وبين نظيره في أواخر القرون الوسطى وبداية العصر الحديث، إلا أنها تميز بينهما في كون

---

[1] *Kempf,**op.cit**.p.160*

[2] *Percy,* **op.cit**.*p.90*

[3] غير أنها تستخدم عبارة "*New Model Mercenaries*" في الفصل السابع من كتابها للتعبير عن الشركات العسكرية الخاصة، فقد يكون اشتراكا لفظيا لا معنونيا، وذلك من أجل ربط ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة بالمعيار المناهض للمرتزقة "*Anti-Mercenary Norm*" حيث ترى سارة بيرسي أن بروز هذا المعيار هو الذي أدى إلى تجريم الارتزاق واستهجانه في الأعراف الدولية، وأن هذا المعيار يعرقل مقبولية الشركات العسكرية الخاصة كفاعل شرعي في العلاقات الدولية.

[4] *Singer,* **op.cit,** *p.40*

الشركات العسكرية الحالية لا تشارك بطريقة مباشرة في ساحات المعارك، وفي أنها لا يمكنها أن تقوم بالاستيلاء على إقليم من الأقاليم والسيطرة عليه بطريقة مباشرة.[1] وقد يكون ذلك راجعا، حسب رأينا، إلى أن العنف اللادولتي لم يبقَ معيارا سائدا في العلاقات الدولية لذلك ليس للشركات العسكرية الخاصة اليد الطولى التي امتلكتها الفواعل اللادولتية العنيفة في العصور السابقة التي لم يكن فيها معيار العنف الدولتي موجودا أو منتشرا بالشكل الذي هو عليه اليوم.

وإلى نفس الرأي يذهب **كريستوف كينسي** Christoph Kinsey، حيث يرى أن الشركات العسكرية الخاصة هي فاعل جديد في الأمن الدولي ويختلف عن كافة أشكال العنف اللادولتي السابق بما فيه ظاهرة الارتزاق التي انتشرت في إفريقيا خلال الستينيات والسبعينيات.[2]

في حين لا يتردد بعض الباحثين في جعل الشركات العسكرية نسخة مطابقة للارتزاق سواء كان شكله في العصر الوسيط أم نسخته في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. فيرى مثلا **فيليب شابلو** Philippe Chapleau أن الارتزاق الفرنسي الذي شاع في الستينيات والسبعينيات كان بإمكانه أن يجد سبلا لشرعنة وجوده على غرار ما قام به المرتزقة الأنجلوساكسونيون الذين نجحوا في التأقلم مع المعايير الدولية السائدة عبر تأسيس الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.[3] فنفهم من ذلك أن هذه الأخيرة مجرد آلية للتحايل على المعايير السائدة. وعلى نفس النحو، يذهب **خوان كارلوس زارات** Juan Carlos

---

[1] *Avant,* **op.cit,***.p.30*

[2] *Christoph Kinsey***, Corporate Soldiers and International Security : The Rise of Private Military** Companies *(New York: Routledge, 2006).p.4*

[3] *Philippe Chapleau, « Le mercenariat francophone des années 1960-1990 et l'echec de son évolution en societés militaires privées: le cas de Bob Denard » (**Armée privée armée d'Etat: Mercenaires et auxilliaires d'hier et d'aujourd'hui**, Paris, 2008).*

Zarate حيث يرى أن الشركات العسكرية الخاصة ليست إلا نسخة مرسكلة لشركات الارتزاق[1] التي وُجدت سابقا ويشبهها بالكوندوتيري الإيطاليين.[2]

غير أنه يصعب ههنا تمييز الدوافع الذاتية عن الدوافع العلمية التي تختفي وراء هذه التصنيفات المختلفة.[3] إذ أن اعتبار الشركات العسكرية الخاصة ظاهرة متميزة عن بقية أشكال العنف اللادولتي يفتح المجال أمام إمكانية اعتبارها فاعلا شرعيا في العلاقات الدولية. بينما جعلها مطابقة لغيرها من أشكال العنف اللادولتي لا سيما الأشكال المجرَّمة قانونا والمستهجنة عرفًا كالارتزاق، سيؤدي إلى إلحاقها بغيرها من الأنشطة الإجرامية، أو الضغط في هذا الاتجاه على الأقل.

أما نحن فنرى أن الشركات العسكرية الخاصة الموجودة حاليا وإن تشابهت مع بعض أشكال العنف اللادولتي كالارتزاق والمقاولة العسكرية في الهدف الربحي وطبيعة الخدمات المقدمة، إلا أن السياق الزماني والمكاني التي تتواجد فيه يختلف عن السياق التي ظهر فيه كل من الارتزاق التقليدي والمقاولة العسكرية. فقد تكون الشركات العسكرية الخاصة، من حيث نوعية بعض الخدمات التي تعرضها، لا تختلف كثيرا عنهما، لكن علاقتها بغيرها من الفواعل الأخرى وطبيعة تفاعلها معهم يجعلها ظاهرة متميزة. أما إطلاق اسم الارتزاق أو المقاولة العسكرية على الشركات العسكرية الموجودة حاليا، فنرى أنه يخلق لُبسًا لا يخدم الدراسة العلمية للظاهرة. وإذا كان التمييز بين كل واحدة من هذه الظواهر أمرا مستعصيا، فإنه على الأقل من الناحية النظرية العلمية يمكن إحداث شيء من التمييز بينها، وذلك يبدأ أولا من التمييز اللفظي عن طريق تفادي إطلاق نفس التسمية على مسميات مختلفة.

---

[1] يبدو أن كالوس زارات يقصد ب"شركات الارتزاق" المقاولات العسكرية بالمفهوم الذي طرحناه ولا يقصد نشاط الارتزاق الفردي *freelance*.

[2] *Juan Carlos Zarate, « The Emergence of a New Dog of War: Private International Security Companies, International Law and the New World Disorder »,* **Standford Journal of International Law**, *Winter 1998, pp.75-162.*

[3] يشير كريستوف كينسي إلى هذه الإشكالية، حيث يرى أن بعض الباحثين يميلون إلى انتقاء البيانات التي تناسب الأحكام المسبقة التي يمتلكونها حول ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة ويتركون ما قد يدحض تلك الأحكام.

إن موقفنا هذا لا ينفي أهمية التطرق إلى تاريخ العنف اللادولتي الذي تعرضنا إليه في المطلب الأول من هذا المبحث، لا لغرض المطابقة بين مختلف أشكاله، بل فقط من باب إظهار أن العنف اللادولتي الربحي عامة وظاهرة الاستعانة بفواعل خاصة في الحروب لا يعد ظاهرة جديدة وليدة أواخر القرن العشرين بل ظاهرة موجودة وممتدة في التاريخ. وهذا لا يعني بالضرورة المطابقة بين الشركات العسكرية الخاصة وغيرها من الفواعل العسكرية الخاصة.[1] كما لا يحمل النظرة التاريخانية التي تعتمد على الماضي لتفسير الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. لذلك نتوصل في النهاية إلى التوقف عند اعتبار الشركات العسكرية الخاصة شكلا من أشكال العنف اللادولتي الربحي كالارتزاق والمقاولة العسكرية، أي فاعلا عسكريا ربحيا خاصا من بين فواعل عديدة، دون البحث عن المطابقة بينها بشكل أو بآخر. وفيما يلي تخليص للمقارنة التي أجريناها بين الارتزاق والمقاولة العسكرية والشركات العسكرية الخاصة :

[1] تشير الباحثة الأنثروبولوجية ماري دوغلاس إلى وجود كيانات في المجتمع يصعب تصنيفهم *marginals* ويُنظر إليهم كخطر، لكن لا يُعلم بالضبط أسباب هذا الموقف. فترى كاترينا كارمولا أن نفس الأمر وقع بالنسبة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تحدت كل التصنيفات. ففي البداية يتم إقحام هذا النوع من الكيانات الغامضة في تصنيف من التصنيفات الجاهزة – مثلما تم إقحام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في تصنيف المرتزقة من قبل عدد من الباحثين– لكن الاختلافات الجوهرية الموجودة بينها وبين باقي عناصر المجموعة التي أُقحِمت فيها ستُحتّم إنشاء تصنيف اجتماعي جديد يحتوي ذلك الكيان الغامض، بل وقد يصل الأمر إلى تأسيس هوية قانونية خاصة به.

3

المعيار	الارتزاق الفردي	المقاولة العسكرية	الشركات العسكرية الخاصة
نوع الخدمات المقدمة	عسكرية	عسكرية	عسكرية–أمنية
المشاركة المباشرة في القتال	نعم	نعم	حسب نوع الشركة
الدافع	ربحي شخصي	ربحي شخصي	ربحي تجاري
مدى الارتباط بقضية إيديولوجية	ضعيف	ضعيف	ضعيف
الطرف المتعاقد	حكام–شركات مركنتيلية	حكام	دول–منظمات حكومية وغير حكومية
درجة التنظيم	منعدمة	متوسطة	عالية

الجدول –3– مقارنة بين الشركات العسكرية الخاصة، الارتزاق، المقاولة العسكرية

استنتاجات الفصل الأول

من خلال ما تقدم توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نجملها في ما يلي:

- اعتمدنا تعريف وثيقة مونترو للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث يجمع بين مقدمي الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة تحت مسمى واحد بسبب صعوبة فصل العسكري عن الأمني لا سيما أثناء الحروب، وكذا بسبب اعتماد الكثير من الشركات اسم "الأمنية" رغم تقديمها لخدمات عسكرية، وذلك من أجل الابتعاد قدر المستطاع عن شبهة الارتزاق؛

- جاء في وثيقة مونترو أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عبارة عن: "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و/أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها. وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية بوجه خاص توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها واحتجاز السجناء وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن."

- المنطق التجاري هو الضابط لسلوك الشركات العسكرية الخاصة؛

- تعد الشركات العسكرية تجسيدا للعلاقة الجدلية بين الحرب والربح، وبالتالي الفائدة الربحية للحرب التي تنفيها المقاربات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وتثبتها نظرية الاقتصاد السياسي الدولي ومقاربات الاقتصاد الحربي؛

- تستفيد الشركات العسكرية الخاصة من الحروب كسبب داعٍ إلى وجودها وتدخلها، ذلك أن نشاطها مرتبط أساسا بوجود نزاعات أو حالات من اللاستقرار الأمني على أقل تقدير؛

- إن استفادة الشركات من هذا الوضع لا يعني أن تدخلها يساهم حتما في استمرار النزاع، ذلك أنها –كمنشأة– تهتم بالحفاظ على سمعتها سواءً بالتركيز على الفعالية أو على المسؤولية الاجتماعية أو كليهما معًا في البيئات التنافسية؛

- تعد المقاولة العسكرية –لا سيما تلك التي ازدهرت في ألمانيا القرن 17– من أكثر الكيانات العسكرية الخاصة تشابها مع الشركات العسكرية الخاصة الحديثة، من حيث التمويل الذاتي ودرجة التنظيم والارتباط بالفواعل الاقتصادية الأخرى كالبنوك (خصائص يفتقدها المرتزقة التقليديون)، غير أن الشركات العسكرية الخاصة الحديثة تختلف من حيث نوعية الخدمات المقدمة التي قلّما تقتصر على الخدمات القتالية؛

- لقد كانت الاستعانة بالفواعل العسكرية الخاصة معيارا سائدا في عالم القرون القديمة والوسطى وبداية العصور الحديثة، ليحل معيار الوطنية والجيوش النظامية محله في إطار النموذج الواستفالي، وإن لم يختفِ العنف اللادولتي بشكل مطلق؛

- لا تعني الاستعانة بفواعل عسكرية خاصة أن تكون هذه الأخيرة مستقلة عن إرادة الدول مبدئيا، إذ في حالة القرصنة التفويضية يكون القراصنة مفوضين من قبل الدول التي استفادت فعلا من العنف اللادولتي غير أنها لم تأمن من تداعيات التعويل على هذا النوع من الفواعل، مما دفع بها إلى السعي نحو القضاء على تلك النتائج السلبية، دون قصد القضاء على العنف اللادولتي بشكل مطلق، غير أن بداية سيطرة معايير دولية جديدة قائمة على السيادة والمسؤولية ساهمت تدريجيا في محو الكثير من ممارسات العنف اللادولتي ومنه العنف اللادولتي الحربي، وتحويله إلى ممارسة مستهجنة دوليا؛

- تمثل الشركات العسكرية الخاصة شكلا من أشكال العنف اللادولتي، أي فاعلا لادولتيا عنيفا Violent Non-State Actor ذا أهداف ربحية على غرار المرتزقة والمقاولين العسكريين الأوروبيين في القرنين 16 و17، غير أن الطابع المؤسسي للشركات العسكرية الخاصة وبنية سوق الخدمات العسكرية الخاصة تفرض قيودا على سلوك هذه الشركات بشكل يجعلها ظاهرة متميزة عن غيرها من حالات العنف اللادولتي الربحي.

الفصل الثاني:

سوق الخدمات العسكرية الخاصة في القارة الإفريقية

الفصل الثاني: سوق الخدمات العسكرية الخاصة في القارة الإفريقية:

لا تمثل الفواعل العسكرية الربحية ظاهرة جديدة على أفريقيا، بل عرفت القارة انتشارا واسعا لظاهرة الارتزاق، حيث عرفت ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ب "العصر الذهبي للارتزاق"، حيث كانت تلك الفواعل عبارة عن عميلة لمصالح خارجية سواء استعمارية عن طريق استخدامها لضرب الحركات التحررية، أو ما بعد استعمارية عن طريق استخدامها في الانقلابات العسكرية أو الحركات الانفصالية ضد الحكومات الأفريقية التي تعتبرها مهددة لمصالحها، أو على العكس من ذلك استخدامها كأداة لحماية مصالح بعض الأنظمة الأفريقية الحاكمة ضد المعارضة.

غير أن ظاهرة الارتزاق في أفريقيا لم تعد منتشرة بشكل واضح منذ ذلك الحين، لا سيما مع إصدار قوانين محلية ودولية تجرم الارتزاق على غرار البروتوكول الإضافي الثاني (1977) واتفاقية جينيف (1989)، فضلا عن المعايير الدولية التي تستهجن النشاط الارتزاقي كما أشرنا إليه في الفصل الأول.

ولكن، مثلما وضحناه سابقا، لن نتناول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كامتداد لنفس ظاهرة الارتزاق، وقد شرحنا مبررات موقفنا هذا، بل سنعتبرها حالة جديدة تدخل ضمن ظاهرة أعم متمثلة في ما سميناه بالعنف اللادولتي الربحي.

ومن خلال هذا الفصل، سنتناول كيفية تأثير بنية سوق الخدمات العسكرية على أداء الشركات العسكرية الخاصة باستخدام مقاربة تحليل التنظيم الصناعي، أي بمعنى آخر سنوضح شروط السوق التي تجعل أداء الشركات العسكرية الخاصة إيجابيا، وفي المقابل سنتطرق إلى العوامل التي تجعل أداءها سلبيا. واختيارنا لهذه المقاربة، هو في الحقيقة تناسبا مع المقاربة العامة التي اخترناها المتمثلة في جدلية الحرب والربح.

ومنه، سنقوم بتطبيق مقاربة تحليل النظام الصناعي مباشرة على سوق الخدمات العسكرية والأمنية

الخاصة بصفة عامة، ثم في المطلب الأخير سنتناول دراسة بنية سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في القارة الإفريقية تحديدا.

المبحث الأول: بنية سوق الخدمات العسكرية وأداء الشركات العسكرية الخاصة : مقاربة تحليل التنظيم الصناعي

بعد عرضنا للمقاربة النظرية المعتمدة في الفصل الأول، التي تربط بين الحرب والربح الاقتصادي ووضعنا للشركات العسكرية الخاصة في سياقها التاريخي دون محاولة المطابقة بينها وبين غيرها من أشكال العنف اللادولتي الربحي، سنتطرق فيما يلي إلى الشركة العسكرية الخاصة كفاعل اقتصادي مرتبط مباشرة أو غير مباشرة بالميدان الحربي، إذ تمثل الشركات العسكرية الخاصة كيانات تجارية ربحية تقدم خدمات مختلفة قد تكون ذات علاقة مباشرة بالأعمال القتالية وقد لا تكون مرتبطة بها بصفة مباشرة.

وبالتالي سنتعرف إلى الشركة العسكرية الخاصة كفاعل عقلاني[1] يقدم خدمة في مجال عمومي لكن يبقى محركه الأساسي هو الربح التجاري Business Profit.

ومن المهم بمكان عند دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة التعرف على ميكانيزمات سوق الخدمات العسكرية كبيئة عمل للشركات العسكرية الخاصة، ذلك أن للبيئة الاقتصادية تأثيرا كبيرا على أداء الفواعل الاقتصادية بما فيها الشركات العسكرية الخاصة. وحسب مقاربة **ميسون** Mason و**باين** Bayn لتحليل التنظيم الصناعي، تشتمل بنية السوق على المتغيرات التالية : عدد الشركات العسكرية الخاصة وحجمها، حواجز الدخول إلى سوق الخدمات العسكرية الخاصة، مدى تخصص/تنوع الخدمات العسكرية التي تعرضها هذه الشركات، حجم وطبيعة المستهلكين، بنية الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية.[2]

[1] فاعل عقلاني بالمفهوم الذي تطرحه نظرية العقلانية المحدودة التي ذكرناها في المبحث الثاني وليس بمفهوم العقلانية المطلقة.

[2] *John O. Matthews*, **Struggle and Survival on Wall Street. The Economics of Competition Among Security Firms** *(New York: Oxford University Press, 1994).p.4*

المطلب الأول : بنية عرض الخدمات العسكرية الخاصة

تشتمل بنية العرض على متغيرات متعددة متمثلة في عدد الشركات العسكرية الخاصة المتنافسة، حواجز الدخول إلى سوق الخدمات العسكرية الخاصة، والتخصص والتنوع في الشركات العسكرية الخاصة.

1. عدد الشركات العسكرية الخاصة :

لعل من أصعب ما يصادف الباحث في موضوع الشركات العسكرية الخاصة أن يقوم بإحصاء شامل لعدد الشركات المتنافسة في سوق الخدمات العسكرية، ذلك نظرا للاختلاف القائم حول تحديد ماهية الشركات العسكرية الخاصة ونوع الخدمات التي تقدمها، إذ ما قد يدرجه باحث معين على أنه شركة عسكرية خاصة قد لا يدرجه غيره والعكس صحيح.

فعلى سبيل المثال، يمكن الرجوع إلى الجمعية العالمية لقواعد سلوك الشركات الأمنية الخاصة IcoC، حيث وضعت قائمة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي انضمت إلى الجمعية، غير أن عدد الشركات المنضمة لم يتجاوز 101 شركة مسجلة في دول مختلفة[1] كما يوضحه الشكل -1-، لذلك لا يمكن اعتبارها قائمة جامعة ذلك أن عددا كبيرا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لم تنضم بعد.

[1] في شهر أوت 2019، تراجع هذا العدد إلى 91 شركة، إما نتيجة انسحاب إرادي من طرف تلك الشركات نتيجة كثرة القيود التي تفرضها الهيئة، أو نتيجة قيام الهيئة بإلغاء اشتراكها نتيجة عدم خضوعها للمعايير المفروضة.

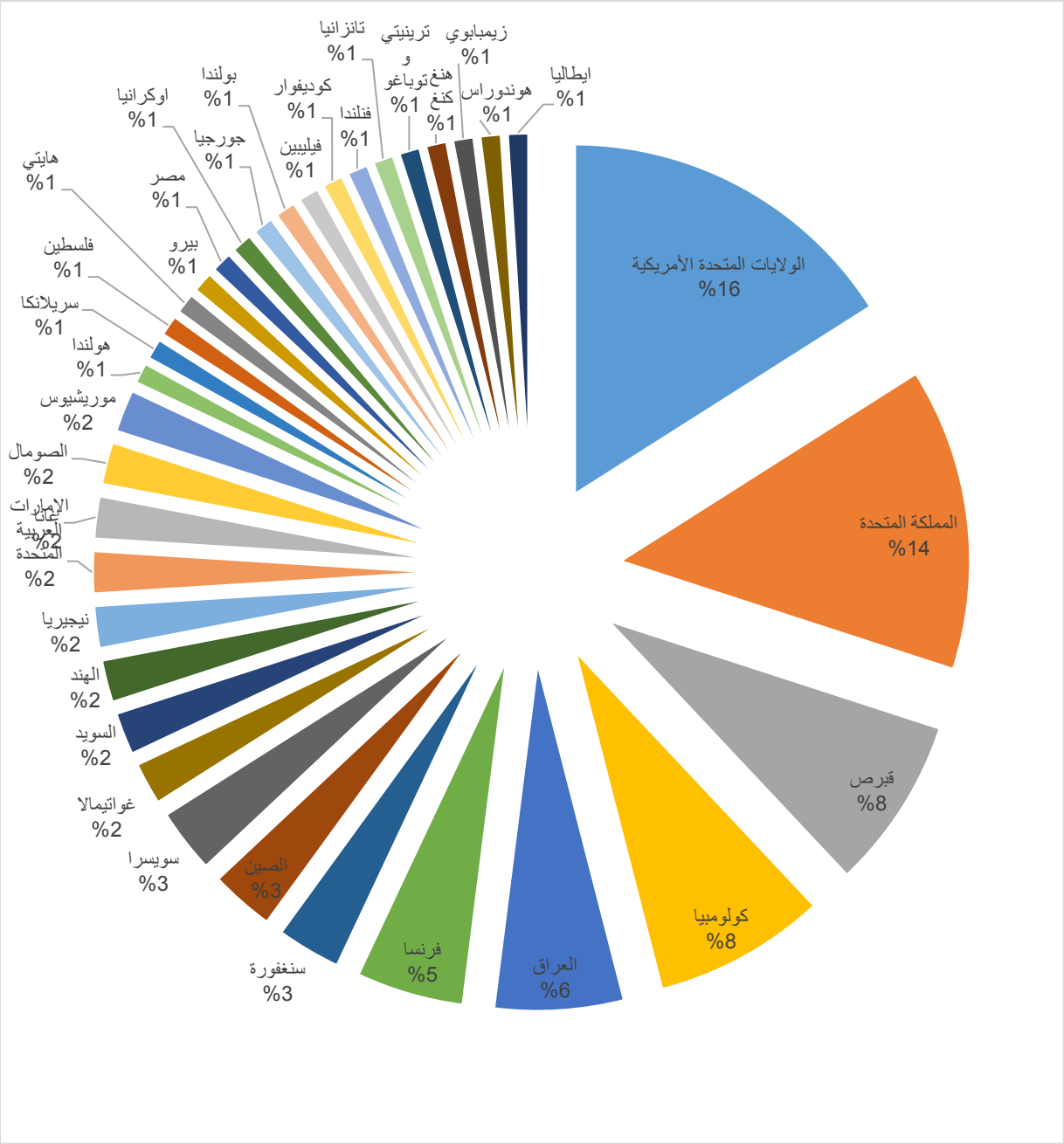

الشكل –1– دول منشأ/أصل[1] الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المنضمة إلى الجمعية العالمية لقواعد سلوك الشركات الأمنية الخاصة *IcoC* سنة 2018[2]

[1] جاء في الفقرة (ه) من مقدمة وثيقة مونترو تعريف دولة المنشأ على أنها الدول التي تحمل الشركة جنسيتها، أي التي سُجلت أو أُسست تبك الشركة فيها، وإذا كانت الدولة التي أسست فيها غير الدولة التي يقع فيها مكان الإدارة الأساسي، فإن الدولة التي يقع فيها مقر الإدارة الأساسي تسمى بدولة الأصل.

[2] قمنا بالإحصائيات انطلاقا من البيانات المتوفرة على الموقع الرسمي لجمعية *IcoC* :

https://www.icoca.ch/fr/membership?private_security_companies%5Bcompanies%5D=companies&area_of_operation=all&headquarter_country=all&keywords=&op=Rechercher&view_type=list&form_build_id=for

وهناك محاولات أخرى لإحصاء عدد هذه الشركات، أحيانا بتصنيفها وأحيانا دون تصنيفها. فلقد قامت **ديبوراه أفنت** بحصر عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الناشطة بين 1990 و2004، حيث لم تميز فيه بين الشركات الأمنية والشركات العسكرية الخاصة من حيث كنهها بل فقط من حيث نوع الخدمات المقدمة. فكما أسلفنا في الفصل الأول، فإن **ديبوراه أفنت** جمعت الشركات التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمجال العسكري وتلك التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمجال الأمني تحت اسم "الشركات الأمنية الخاصة". ولهذا الخيار ما يبرره، إذ يصعب في الواقع تمييز الأمني عن العسكري لا سيما وأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تنشط أكثر في البيئات غير السلمية حيث يصعب تمييز المدني عن العسكري.

وفي هذا الصدد يرى **بيتر سينجر** أن الشركات التي تصف نفسها ب "الأمنية الخاصة" تختلف كليةً عن حراس الأمن العاديين المتواجدين في الأماكن العامة كالمراكز التجارية مثلا.[1] ومن جهة أخرى قد تقدم نفس الشركة خدمات عسكرية وخدمات أمنية في نفس الوقت سواء لنفس الزبون أو لزبائن مختلفين كما سيتبين لاحقا. مما قد يجعل الباحث يتساءل عن سبب تفضيل هذه الشركات وصف "الأمني" على وصف "العسكري"، فترى الباحثة **كاتري كارمولا** أن السبب يعود إلى رغبة هذه الشركات في التخلص من المدلول الهجومي لكلمة "عسكري"،[2] فتفضل كلمة "أمني" الذي يحظى بمقبولية أكبر. فيما ترى **سارة بيرسي** أن السبب يكمن في استمرار تأثير "المعيار المعادي للارتزاق anti-mercenary norm " على نشاط الشركات

m-iRWcw08G1YTzORf4IcXJvonMUOGrV965Fvgf3DVPx8I&form_id=_search_for_members_filter_form#search_for_members_list (Consultée le 06/03/2019)

[1] *Singer,* **op.cit,** *p.73*
[2] *Carmola,* **op.cit,***.p.11*

العسكرية الخاصة وسلوكها،[1] إذ أن المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية يجعلها تقترب من وصف الارتزاق، وهذا ما لا تريد أن تقع فيه.

أما **بيتر سينجر**، على عكس **ديبوراه أفنت**، قام بإطلاق اسم "المنشآت العسكرية الخاصة" حتى على الشركات التي لا تشارك بطريقة مباشرة في العمليات العسكرية، إذ لا يرى مبررا لجعل الشركات التي تقتصر على تقديم الدعم اللوجستي أو المخابراتي أو حتى تلك التي تتخصص في عمليات نزع الألغام demining، متميزة عن تلك التي تقدم دعما عمليتيا مباشرا، ذلك أنها تقدم خدمات ذات تأثير مصيري على مجرى النزاع،[2] وتشارك بطريقة أو بأخرى في تقوية الطرف المحارب الذي تتعاقد معه.

وفضلا عن إشكالية التسمية وما يترتب عنها من إشكالات في إحصاء عدد الشركات العسكرية الخاصة، فإن الانتشار الهائل لشركات عسكرية خاصة صغرى يجعل من الصعب جدا الحصول على معلومات حولها، بل حتى الكشف عن وجودها، كما يشير إليه **بيتر سينجر**.[3] إذ على عكس الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الكبرى التي عادةً ما تمتلك مواقع إلكترونية تسمح بالتعرف عليها وعلى حجم مداخيلها ومقراتها وأماكن تواجدها ونوع الخدمات التي تعرضها، هذا كجزء من استراتيجيتها التسويقية، فإن الشركات الصغرى لا تكون كذلك في الغالب.

وعليه لا يمكن العثور على قائمة جامعة لكل الشركات العسكرية الناشطة في سوق الخدمات العسكرية، لذلك سنعتمد على القائمة التي أعدتها الباحثة **ديبوراه أفنت**، حيث قدرت عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الناشطة بين 1990 و2004 ب 217[4] شركة من مختلف دول العالم،[5] مما يعطي نظرة

---

[1] *Percy,* **op.cit,** *.p.208*

[2] *Singer,* **op.cit,***.p.97*

[3] *Ibid, p.79*

[4] والدليل على عدم دقة هذه الأرقام أن الباحث **بيتر سينكر** يقدر عدد الشركات العسكرية الخاصة الأمريكية المتخصصة في ميدان التدريب العسكري ب 250 شركة، انظر : *Singer*, **op.cit**, p.79

[5] *Avant, **op.cit,** .pp.10-15*

حول أكثر الدول سيطرة على سوق الخدمات العسكرية، انطلاقا من تحديد دولة منشأ كل شركة، على اعتبار أن لدول المنشأ تأثيرا على نوعية الخدمات التي تقدمها الشركات ومكان عملها وكيفية أدائها. غير أن هذا لا يعني أن هذه الشركات لا توظف أشخاصا خارج دولة المنشأ، فقد تقتصر الشركة على التوظيف من دولة المنشأ وقد تختار التوظيف من مواطني دولة الإقليم،[1] وقد تفضل توظيف أشخاص من دولة ثالثة. أما البعض الآخر فيمزج بين توظيف مواطني دولة المنشأ والدولة المستقبلة ودولة أو دول أخرى.

[1] جاء في الفقرة (د) من مقدمة وثيقة مونترو تعريف دولة الإقليم على أنها الدول التي تنفذ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أنشطتها على أراضيها.

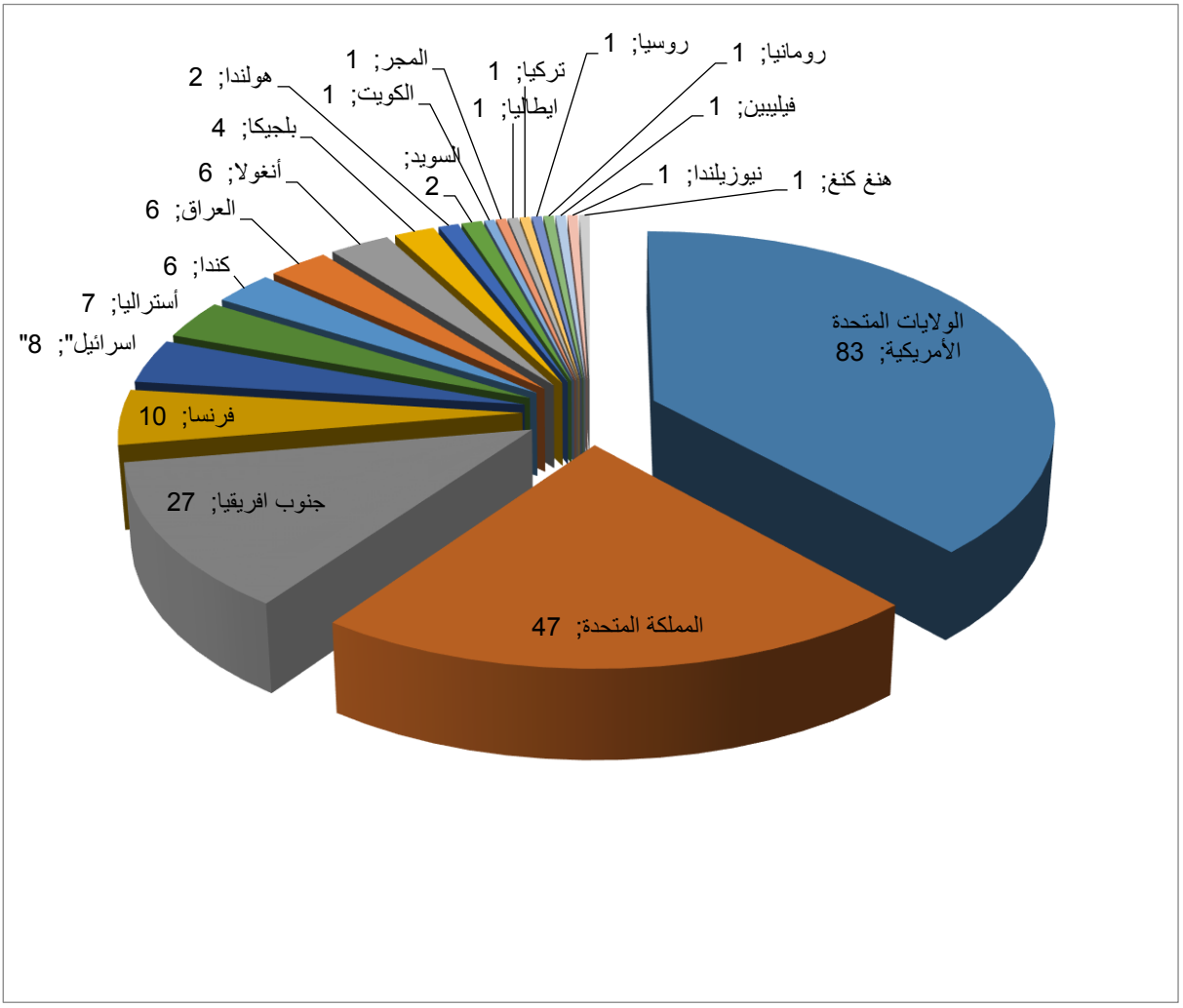

2

الشكل –2– دول منشأ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الناشطة بين 1990 و2004[1]

وتكمن أهمية التصنيف على أساس دولة المنشأ في أن العديد من الشركات العسكرية الخاصة تلعب دور الوكيل عن سياسة دولة المنشأ (Proxy Military Companies) بتعبير **كريستوف كينسي**

[1] أصل البيانات مأخوذ من كتاب ديبوراه أفنت "*The Market for Force*" ، وعلى أساسها قمنا ببناء هذه الإحصائيات.

فتستخدمها الدولة كأداة لسياستها الدفاعية وفي تدخلاتها[1] العسكرية بحيث تكون تكلفة التدخل أقل، كما أنها تقيها المخاطر السياسية التي قد تحصل في حال فشل التدخل العسكري. وعلى نفس النحو، تقوم وزارة الخارجية البريطانية بوضع قائمة من الشركات العسكرية الخاصة التي تسمح لها بالتدخل العسكري بالنيابة عنها، وفي حال قيام حكومة أجنبية بمطالبة بريطانيا بالتدخل عسكريا، فعليها أن تتقدم أولا بطلبها إلى وزارة الخارجية البريطانية التي بدورها ستختار الشركة العسكرية الخاصة الأنسب للقيام بالمهام المطلوبة. [2]

وعلى نفس النحو، يذهب **بيتر سينجر** إلى أن هناك بعض الشركات العسكرية الخاصة التي تستخدمها القوى الكبرى كأداة لتحقيق أهدافها كشركات Air America، Civil Air Transport, Air Asia, Intermountain, Southern Air Transport.التي كانت مجرد أدوات في يد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في الستينيات، ولا تزال الكثير من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى اليوم قريبة من حكومات دولها الأم كشركات Vinnell, Dyncorp و Betacls.غير أن هذا لا يعني إمكانية تعميم ذلك على جميع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة حسب **بيتر سينجر**، ذلك أن العديد من الشركات تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية المالية إضافة إلى امتلاكها لأهداف تجارية خاصة بها مما يجعلها أحيانا تعمل ضد أهداف الدولة التي تتخذها مقرا لها.[3] ومن جهة أخرى فإن اتخاذ دولة معينة كمقر لا يعني أن الموظفين كلهم سيكونون من دولة المنشأ أو دولة الأصل أو من دولة الإقليم.

لكن إذا اخترنا اعتبار عدد الشركات المسجلة في دولة معينة معيارا لقياس سيطرة الدول على سوق الخدمات العسكرية الخاصة، فيمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا أكثر

[1] على غرار ما تذهب إليه الواقعية الجديدة في وصف كل الفواعل اللادولتية ب"الوكلاء *Proxies*" ، بحيث وإن كانت ظاهريا تبدو مستقلة إلا أنها في الواقع خادمة لأهداف الدول وسياساتها.

[2] *Kinsey,* **op.cit**.*p.15*
[3] *Singer,* **op.cit,**.*p.48*

الدول سيطرة على سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، بنسبة 38,2%، 21,7%، و 12,4% على الترتيب، كما يوضحه **الشكل -2-**

وإذا كان عدد الشركات العسكرية الخاصة المتافسة في السوق لا يزال مجهولا، فمن باب أولى أن يكون حجم سوق الخدمات العسكرية غير معروف. إذ نتيجة عدم التمكن من إحصاء عدد جميع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتنافسة في السوق، لا يمكن تحديد قيمة هذا القطاع بدقة. ومع ذلك هناك من الباحثين من حاول تقدير قيمة سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث قدر مداخيل الشركات العسكرية الخاصة سنويا بحوالي 100 مليار دولار.[1] كما قدرت شركة **فريدونيا** المتخصصة في دراسة الأسواق قيمة القطاع الأمني والعسكري الخاص في السوق ب 138,6 مليار دولار سنة 2007.[2] ومن أجل إدراك قيمة القطاع الأمني والعسكري، من المجدي مقارنتها بقيمة بعض القطاعات الأخرى في السوق العالمية :

[1] *David Isenberg, « Security for Sales »,* **Asia Times***, 14 août 2003.*
[2] *Owi Swed et Thomas Crosbie,* **The Sociology of Privatized Security** *(Switzerland: Palgrave Mac Millan, 2018).p.239*

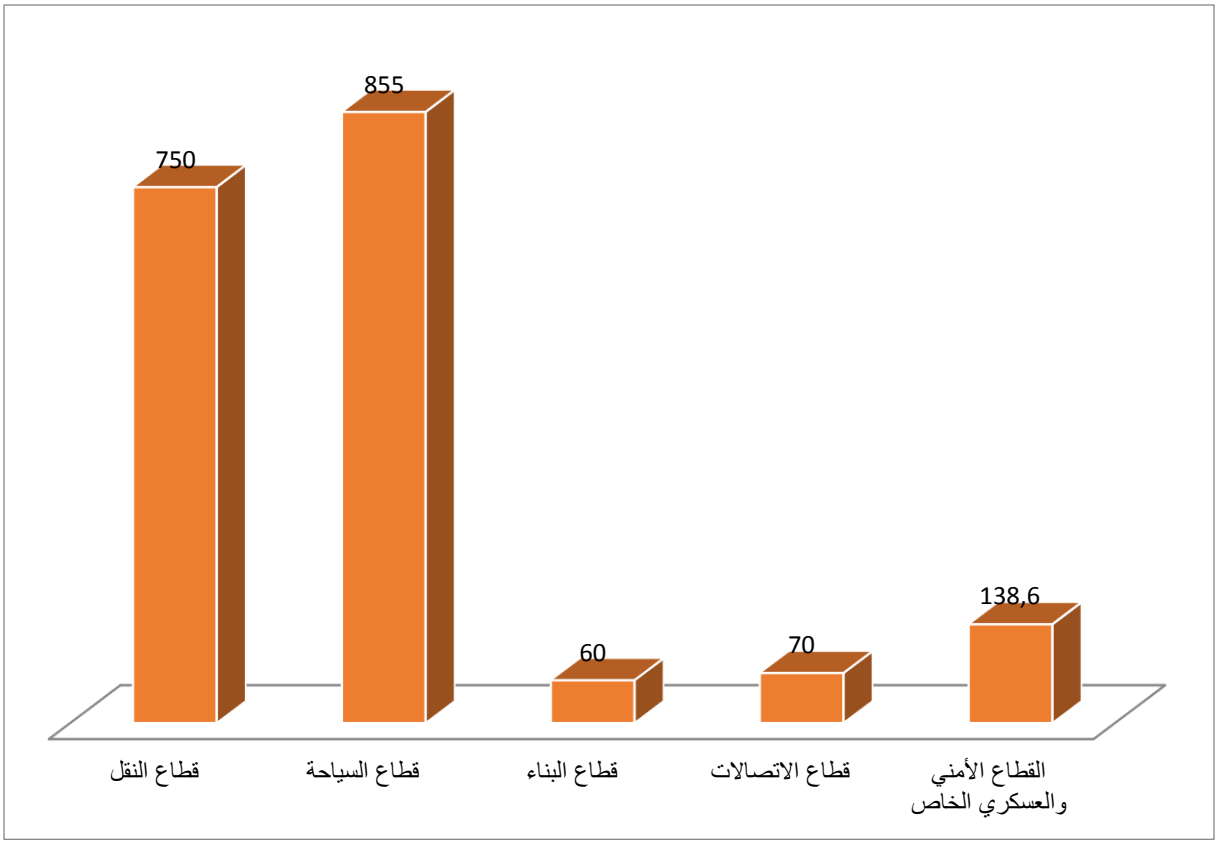

الشكل –4– مقارنة قيمة بعض قطاعات الخدمات بقيمة قطاع الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة سنة 2007 بالمليار دولار.[1]

[1] البيانات مأخوذة من تقريرالسنوي للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2007، غير أن البيانات المتعلقة بقطاع الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة فغير متوفرة في تقارير المنظمة العالمية للتجارة. قد تكون مندرجة ضمن ما تسميه التقارير ب" خدمات تجارية أخرى" غير أنه لا يُعرف على وجه التحديد إن كان القطاع الأمني والعسكري الخاص معنيا بهذا التصنيف أم لا، لذلك أخذنا البيانات المتعلقة بالخدمات العسكرية والأمنية الخاصة من تقرير شركة فريدونيا المتخصصة في دراسة الأسواق.

أما منظمة Small Arms Report ، فقد قامت بإصدار تقرير سنة 2011 حول سوق الخدمات الأمنية والعسكرية، غير أن التقرير لا يحدد قيمة القطاع بالضبط[1] بل يعطي رقما تقريبيا يتراوح ما بين 100 مليار دولار و165 مليار دولار.[2]

2. حواجز الدخول إلى سوق الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة :

يقصد بحواجز الدخول في علم الاقتصاد كل ما يواجهه الفاعل الاقتصادي الجديد من عوائق وعقبات عند دخول السوق،[3] كارتفاع التكاليف، الأنظمة والقوانين، براءات الاختراع،... وغيرها من العوامل التي تجعل من الدخول في سوق معينة أمرا صعبا. لذلك عند غياب أو قلة هذه العقبات يُعبر عن ذلك بمصطلح "انخفاض حواجز الدخول" بينما يعبر عن كثرة العقبات المؤدية إلى صعوبة ولوج السوق بمصطلح "ارتفاع حواجز الدخول". إن القول بسهولة الدخول إلى سوق معينة يعني بطريقة أخرى أن هذه السوق تتميز بالتنافسية، بينما القول بصعوبة الدخول يعني أنها عبارة عن سوق احتكارية. وبالتالي، يُفهم أن كل من المستهلك والراغب في دخول السوق كمنتج يكونان مستفيدين من انخفاض حواجز الدخول، بينما يستفيد المنتج المتواجد في السوق من ارتفاع حواجز الدخول بحيث تقل المنافسة وتزداد فرصه في احتكار السوق.

بالنسبة لسوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، يذهب البعض إلى القول بانخفاض حواجز الدخول إليها. فيرى **بيتر سينجر** أن الدخول إلى سوق الخدمات العسكرية سهل نسبيا، ذلك أن قطاع الخدمات العسكرية الخاصة لا يعتبر من القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية Capital Intensive

[1] لقد أشارت ديبوراه أفنت إلى إشكالية ندرة البيانات حول التجارة في مجال الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة حيث لا تغطيها قواعد البيانات العسكرية والأمنية، لذا نجد أغلب البيانات حول هذا الموضوع مجزأة ومبعثرة في أكثر من مصدر.

[2] *Small Arms Report, « A Booming Business : Private Security and Small Arms », 2011.*

[3] *Matthews, **op.cit,** p.95*

[1]مقارنة بقطاع الصناعات التحويلية مثلا أو حتى مقارنة بالقطاع العسكري العمومي. فما يميز بنية سوق الخدمات العسكرية الخاصة اعتمادها على مدخلات رخيصة ومتوفرة بشكل كبير سواء في الأسواق المحلية أو العالمية. ففي حين تحتاج الجيوش الوطنية إلى ميزانية كبيرة ومنتظمة، كل ما تحتاجه شركة عسكرية بسيطة هو شيء من رأس المال النقدي والفكري.[2]

ويجادل **بيتر سينجر** بأن أغلبية الموظفين في الشركات العسكرية الخاصة هم من ذوي التكوين العسكري على اختلاف رتبهم، لذلك لن تحتاج الشركة العسكرية الخاصة إلى الإنفاق على تدريب وتكوين موظفيها بما أن حكوماتهم تكفلت بذلك من قبل، فتحملت تكاليف كبيرة من أجل تجنيد وتدريب كل جندي بعينه، أما الشركة العسكرية الخاصة فتستفيد من موظفين مكونين وأكفاء.

ولعل من الأفكار الشائعة أن أغلب موظفي الشركات العسكرية الخاصة هم من ذوي الماضي العسكري، إلا أن قلة من الباحثين من اهتم بتحديد هوية موظفي الشركات العسكرية الخاصة على غرار **جون سيبلي برايان ستيفنز** و**أوري سويد** الذين حاولوا التحقق من هذه الفرضية إمبريقيا، حيث توصلوا إلى أن 44% من موظفي الشركات العسكرية الخاصة المأخوذة كعينة[3] هم عسكريون سابقون.

---

[1]يبدو أن بيتر سينكر ركز على المعيار المالي في تقييم ارتفاع/انخفاض حواجز الدخول، في حين أن حواجز الدخول إلى السوق لا يمكن حصرها في العقبات المالية بل هي شاملة لكل ما يصعب عملية الدخول إلى السوق بما فيها العقبات الإدارية والقانونية والسياسية.

[2] *Singer,**op.cit**,.p.74*

[3]تتشكل العينة من 8 شركات عسكرية خاصة : *KBR/Halliburton/BRS ; Academi/Blackwater ; Aegis Defense Services ; ArmorGroup /G4S ; Triple Canopy ; Dyncorp International ; Engilibiy/MPRI/L3 ; Airscan* ، ومنها تم أخذ 2278 سيرة ذاتية تتضمن الماضي المهني للموظف. من الملاحظ أن كل هذه الشركات هي شركات أمريكية باستثناء شركة *Aegis* البريطانية.

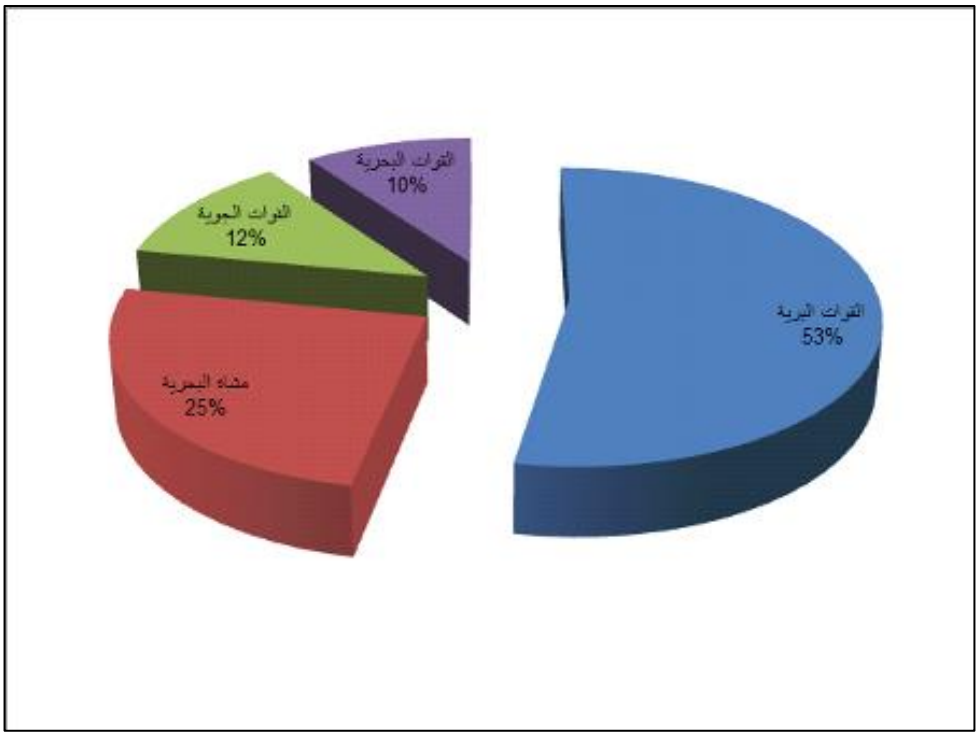

الشكل –5– نسبة الموظفين ذوي الخبرة العسكرية السابقة حسب الفرع العسكري[1]

وعليه، لا يشكل أصحاب التكوين العسكري أغلبية موظفي الشركات العسكرية الخاصة كما يذهب إليه كل من **سينجر** و**أفنت**، وإنما ما يقارب النصف من موظفي العينة المدروسة. وما يمكن ملاحظته أيضا هو النسبة الكبيرة من المنتمين سابقا إلى القوات البرية مقارنة بالقوات العسكرية الأخرى.[2] لكن يبقى أن أكثر من النصف الثاني من الموظفين لا يمتلكون أية خبرة في المجال العسكري، ويمكن تبرير ذلك بكون الشركات العسكرية الخاصة لا تحتاج إلى خبراء ميدانيين فحسب بل إلى خبراء إداريين كذلك، وهذا ما لا يتطلب امتلاك خبرة في المجال العسكري بالضرورة.

[1] *Swed et Crosbie,* ***op.cit,****.p.246*

[2] هناك بعض الشركات تبني سمعتها على توظيف عسكريين سابقين مثل شركة *Meridian* الأمريكية التي تفتخر بكون 87% من موظفيها عسكريين سابقين في الجيش الأمريكي، انظر : ***https://meridian.us/*** ، وكذلك شركة*Constellis* الأمريكية التي تفتخر بكون 70 % من موظفيها عسكريين سابقين في الجيش الأمريكي، انظر : ***www.constellis.com***

والحجة الثانية التي يبني عليها **بيتر سينجر** رأيه فيما يتعلق بانخفاض حواجز الدخول إلى سوق الخدمات العسكرية الخاصة هو أن الكثير من الشركات العسكرية الخاصة تعمل كشركات افتراضية Virtual Companies ، بحيث لا تحتاج إلى الإبقاء على عدد كبير من الموظفين الدائمين، بل أغلب الموظفين يتم إحضارهم بعد إمضاء العقد مع طرف معين حالة بحالة case-by-case basis .[1] وهذا ما يجعل من الصعب التعرف على هوية موظفي الشركات العسكرية الخاصة مثلما يشير إليه **كريستوف كينسي.**[2] وكذلك الحال بالنسبة لأنظمة الأسلحة والعتاد العسكري، فتشتريه أو تستأجره من السوق العالمية حسب مضمون العقد.[3] ومن جهة أخرى، تمتلك العديد من الشركات العسكرية الخاصة مقرات رسمية في دولها الأم إلا أنها في الواقع مسجلة في دول أخرى أكثر ملاءمة لأنشطتها كالملاذات الضريبية. كما يسمح هذا الطابع الافتراضي للشركات بأن تُحل بسهولة ويعاد تأسيسها من جديد وتسجيلها في دولة أخرى في حال وضع قوانين جديدة معرقلة لنشاطها أو جراء ملاحقات قانونية.[4]

وبناء على كل هذه الحجج، يصل **سينجر** إلى القول بانخفاض حواجز الدخول إلى سوق الخدمات العسكرية الخاصة، ذلك أن تكاليف الدخول إلى هذه السوق ليست مرتفعة وهذا ما يشكل عاملا محفزا لمن يريد الاستثمار في هذا الميدان. وإن القول بانخفاض حواجز الدخول هو مرادف للقول بأن سوق الخدمات العسكرية الخاصة تتميز بالتنافسية، وعليه يجب على الشركات العسكرية الخاصة المتنافسة أن تصنع التميز لجعل الزبائن يقبلون عليها. وهذا ما ذهب إليه **جيفري هربست،** حيث يرى أن الميادين التي تكون فيها

---

[1] لذلك يطلق البعض على هذه الشركات اسم "جيوش قواعد البيانات *Database Militaries* »

[2] *Kinsey,* **op.cit,** *.p.15*

[3] في العديد من الأحيان حسب بيتر سينكر، تتضمن العقود شرط أن يوفر الزبون الأسلحة وكل الوسائل اللوجستيكية الضرورية. وفي أحيان أخرى تقترح أن تقوم باقتناء الأسلحة والعتاد بالنيابة عن الزبون مقابل سعر إضافي مما يرفع هامش الربح.

[4] *Singer,**op.cit,** .p.75*

حواجز الدخول منخفضة لا بد للشركة أن تميز نفسها عن مثيلاتها لا فقط في السعر بل في أمور أخرى كذلك، لذلك توقع أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ستنقسم إلى :[1]

- **منشآت راقية** upscale firms *:* تطمح إلى التعاقد مع منظمات العالمية الحكومية كالأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية وغيرها من الفواعل الملتزمة بالمعايير الدولية؛
- **منشآت وضيعة** downscale firms *:* تتعامل مع فواعل غير شرعية.

لذا يفترض أن تنافسية سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة يجعل للمستهلك قدرة على التأثير على سلوك الشركات العسكرية الخاصة في إطار ما تسميه **ديبوراه أفنت** ب " إيكولوجيا السوق ecology of the market" حيث يمتلك المستهلك قدرة على العقاب sanctionning capacity مما يخلق قواعد ومعايير تحدد سلوك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. لكن تشير **ديبواره أفنت** في نفس الوقت إلى صعوبة تحقيق ذلك في الواقع[2] حيث لا وجود لبنية هرمية في السوق بحيث يمتلك فيها الزبون سلطة فعلية على الفاعل الاقتصادي.[3]

وعلى نفس النحو، يرى **بيتر سينجر** أن تنافسية سوق الخدمات العسكرية الخاصة، جعل الشركات المتنافسة حريصة على سمعتها باعتبارها مفتاح السيطرة على الأسواق التنافسية، وقد تبني هذه السمعة على الخبرة العسكرية الماضية لموظفيها، وقد تعتمد على إنجازاتها الذاتية مما يجعلها تكسب ثقة الزبائن وتحقق معدلات استبقاء عالية Retention Rate.[4]

---

[1] *Avant, **op.cit,**.p.221*

[2] يمكن للمستهلك أن يؤثر بشكل فعلي على المنتج إذا كان يشكل المستهلك نسبة كبيرة من مداخيل المنتج بشكل مشابه لحالة احتكار الشراء *monopsony* حيث يعتمد المنتج على مستهلك واحد في مداخيله، مما يجعل للمستهلك سيطرة كبيرة على سلوك المنتج.

[3] *Avant,**op.cit,**.p.220*

[4] *Singer,**op.cit**.p.74*

غير أن هناك من يقيد هذا الحكم، ولا يذهب إلى القول بتنافسية سوق الخدمات العسكرية بشكل مطلق، إذ نبه الباحث **أولريخ بيترسون** Ulrich Petersohn إلى سيطرة نموذج السوق النيوكلاسيكية التنافسية على منهجية تحليل بنية سوق الخدمات العسكرية الخاصة، في حين أنه لا يمكن اعتبار النسق النيوكلاسيكي النسق الوحيد الذي يحكم سوق الخدمات العسكرية الخاصة. فإلى جانب النسق التنافسي النيوكلاسيكي، هناك نموذج النسق التعاوني collaborative الذي تكون فيه السوق ائتلافيةً coalition market حيث يكون التبادل فيها إراديا وتهتم الأطراف المتاجرة بتحقيق أفضل نتيجة لجميع الأطراف، ونموذج النسق العدائي rival الذي تكون فيه السوق ابتزازيةً racketeer market، حيث على عكس النسق التعاوني تصل الفواعل الاقتصادية إلى اتخاذ إجراءات شديدة من أجل بلوغ أهدافها بل وتقوم بمنع غيرها من تحقيق أهدافها.[1] وبالتالي تكون العلاقات بين الفواعل في السوق مسؤولة عن بنية النسق، وبنية النسق بدورها ستؤثر على أداء الشركات العسكرية الخاصة.[2]

وبشكل مقارب لما قام به **أولريخ بيترسون**، تنطلق كل من **سيدين أكسيناروغلو** Seden Akcinaroglu و**إيليزابيت رادزيفسكي** Elizabeth Radzisevski من فرضيتين مفاد الأولى أن وجود بيئة تنافسية بين الشركات العسكرية الخاصة يساهم في إنهاء الحرب في مدة أقصر، أما الفرضية الثانية فمفادها أن العقود التي تتضمن امتيازات وحقوق استخراج الموارد الطبيعية من شأنها تشجيع الشركات العسكرية الخاصة على إنهاء الحرب في ظرف أقصر، لأن المناخ السلمي أكثر ملاءمةً بالنسبة للشركات العسكرية الخاصة حتى تحصل على تلك الامتيازات والحقوق حيث تكون مواقع التنقيب آمنة. وإلى جانب هذين المتغيرين المستقلين، تضيف الباحثتان مجموعة من المتغيرات الوسيطة control variables وهي :

[1] *Ulrich Petersohn, « The Social Structure of the Market for Force »,* Cooperation and Conflict*, mai 2014, 1□24.*

[2] تحيلنا هذه النقطة إلى الجدل الشهير بين علماء الاقتصاد والمتخصصين في التنظيم الصناعي حول المسؤول عن تشكيل بنية السوق بين القائلين بأن البقاء في السوق هو لأكثر الفواعل قدرة على المنافسة بشكل مشابه لنظرية الانتخاب الطبيعي، وبين القائلين بنظرية الخيار الاستراتيجي، حيث يكون للفواعل الاقتصاديين دورا في التأثير على بيئتهم وبالتالي على بنية السوق في حد ذاتها، فيحاول كل فاعل التأثير على قواعد اللعبة بحيث ينقلب الوضع إلى صالحه. وللخروج من هذا الإشكال يتم تمييز حواجز الدخول الطبيعية التي لا يكون الفواعل الاقتصاديون الناشطون في السوق مسؤولين عن إيجادها وبين حواجز الدخول الاصطناعية التي يتعمد الفواعل الاقتصاديون الناشطون في السوق إيجادها من أجل تقليل المنافسة.

ميزان القوة، الانقسامات الإثنية، الناتج المحلي الإجمالي، النزاعات الإثنية (أي الاختلافات الإثنية كسبب للحرب) ، طبيعة النظام، درجة الحدة، الأراضي الجبلية، الدعم الخارجي.[1] وبعد التحقق من الفرضيتين،[2] تتوصل الباحثتان إلى أن الشركات العسكرية الخاصة لا تستفيد دائما من استمرار الحرب إلا في البيئات اللاتنافسية والتي تكون فيها العقود على شكل مبلغ مالي وليس على شكل امتيازات وحقوق استغلال، حيث لا يكون للشركة العسكرية الخاصة أي مصلحة في انتهاء الحرب، أما في البيئات التنافسية فتكون الشركة حريصة على الفعالية خوفا من قيام الطرف المتعاقد بفسخ العقد. وبالتالي، لا تلتفت الباحثتان إلى طبيعة العلاقة بين الفواعل[3] ودورها في فعالية الشركات العسكرية الخاصة، على عكس دراسة **أولريخ بيترسون،** لذا نجد هذا الأخير لا يتوقف عند شرط التنافسية بل حتى على طبيعة العلاقة بين الفواعل.

3. التخصص والتنوع في سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة :

يشكل التخصص والتنوع خيارين استراتيجيين تختار المنشأة أحدهما. فقد تفضل في البداية التخصص في منتوج أو خدمة واحدة ثم التنويع لاحقا، أو العكس. لكن خيار التخصص أو التنوع لا يكون اعتباطيا، بل مبنيا على تصور وتشخيص معين لما تقدمه البيئة من فرص ومخاطر.

لذا تقوم نظرية المنشآت المتعددة المنتوجات Theory of the Multiproduct Firms بتحديد المحفزات التي تجعل المنشأة تختار تنويع منتجاتها أو خدماتها. إذ يرى **ديفيد تيس** David Teeceأن المنشأة التي تختار التنويع يُفترض أنها تمتلك المعرفة الكافية حول سوق الخدمات أو المنتجات التي تريد أن تدخل فيه، وتلاحظ أن بيئة السوق في تغير مستمر مما يخلق فرصا في أسواق متعددة وفي نفس

[1] *Seden Akcinaroglu et Elizabeth Radzisewski, « Private Military Companies, Opportunities and Termination of Civil Wars in Africa »,* **Journal of Conflict Resolution** *57, nº 5 (2012): 796-821.*

[2] يمكن اعتبار هذه الدراسة أول دراسة إمبريقية قاست تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على استمرار/انتهاء الحروب الأهلية في إفريقيا، حيث استخدمت الباحثتان نموذج كوكس *Cox Proportional Hazards Model* المستخدم في دراسة الاحتمالات.

[3] سواءً علاقة الشركة العسكرية الخاصة بغيرها من الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة أو علاقة هذه الشركات بالطرف المتعاقد.

الوقت.[1] أما **تشاندلر** Chandler فيؤكد على دور الكفاءات التقنية في اختيار إحدى الاستراتيجيتين، ذلك أن امتلاك الكفاءة التكنولوجية والبحثية ضروري لتطوير منتجات وخدمات جديدة إضافة إلى دور الخبرة الإدارية في إنتاج وتقديم الجديد وتوزيعه.[2]

فعلى العموم، تبني الشركات استراتيجيتها على التصور الذي تمتلكه حول فرص ومخاطر السوق، بالإضافة إلى الزبائن المستهدفين من قبل الشركة.

وعلى غرار غيرها من الشركات، فإن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تختار إحدى الاستراتيجيتين. فيرى **بيتر سينجر** بأن الشركات العسكرية الخاصة في بداياتها كانت تغطي مجالا محدودا من الخدمات العسكرية، لكنها أخذت في تنويع خدماتها تدريجيا من أجل تنمية حصتها في السوق على حساب الشركات الأصغر. وتختار الكثير من الشركات العسكرية الخاصة التكامل[3] كاستراتيجية لتنويع الخدمات مثل قيام شركة DSL التكامل مع شركة Armor سنة 1996، إضافة إلى قيام Armor بشراء 20 شركة حيث أصبحت بذلك تغطي مساحة واسعة من الخدمات العسكرية، إضافة إلى المجال المخابراتي ونزع الألغام، والمجال الإلكتروني عن طريق شرائها لشركتي IBNet و NTI، وشراء شركة Alpha المتواجدة في موسكو.[4]

لكن، رغم ما قد يوفره التكامل من مزايا، يرى **بيتر سينجر** أن بعض الشركات تفضل الإبقاء على درجة عالية من التخصص، مثلما تفعله الشركات المتعاقدة مع المنظمات الإنسانية مثلا، خوفا على سمعتها، فتتخصص مثلا في عمليات إزالة الألغام بدل التكامل مع شركة تقدم خدمات عسكرية أخرى.[5] ويُفهم هنا

---

[1] *Matthews,* **op.cit,** *.p.183*
[2] *ibid, .p.185*
[3] تسمى هذه التقنية في استراتيجية المؤسسات ب " التنويع الخارجي *Diversification Externe* »
[4] *Singer,* **op.cit,** *.p.83-84*
[5] *ibid,.p.85*

أن التخصص في خدمة بعيدة عن المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية قد يحفظ سمعة الشركة بحيث تقي نفسها من التورط في النزاعات والدعم المباشر لطرف من أطراف النزاع. وهذا ما يفتح المجال لشركات أخرى من أجل تقديم الخدمات التي ترفض الشركات الكبرى تقديمها خوفا على سمعتها واسمها كالتعاقد مع حكومات غير شرعية أو منظمات إجرامية أو حتى المشاركة المباشرة في أعمال قتالية بما يجعلها تقترب من وصف الارتزاق. فتلجأ هذه الشركات إلى ما يسمى في أدبيات استراتيجية المؤسسات باستراتيجية التسويق المتخصص Stratégie de niche ، بحيث تلاحظ الشركة الطلبات التي لا تلبيها الشركات الأخرى فتقوم بالتخصص في تلك الخدمات، وهذا ما يسمح لها باحتكار سوق ذلك النوع من الخدمات إما بشكل كلي أو جزئي.

لكن يشير **بيتر سينجر** إلى أن بعض الشركات الكبرى لا تريد أن تضيع مثل هذه الفرص وتتركها لشركات أخرى، فتقوم بإنشاء شركات فرعية تتخصص في الخدمات التي لا يمكن أن تقدمها الشركة الأم خوفا من تشويه اسمها وفقدان شريحة أخرى من زبائنها، بل وقد تقدم خدمات لا علاقة لها بالمجال الأمني والعسكري مما يسمح لها بالبقاء حتى بعد انتهاء العقد الذي أتت من أجله بالأصل.[1]

[1] *Singer,* ***op.cit****,.p.86*

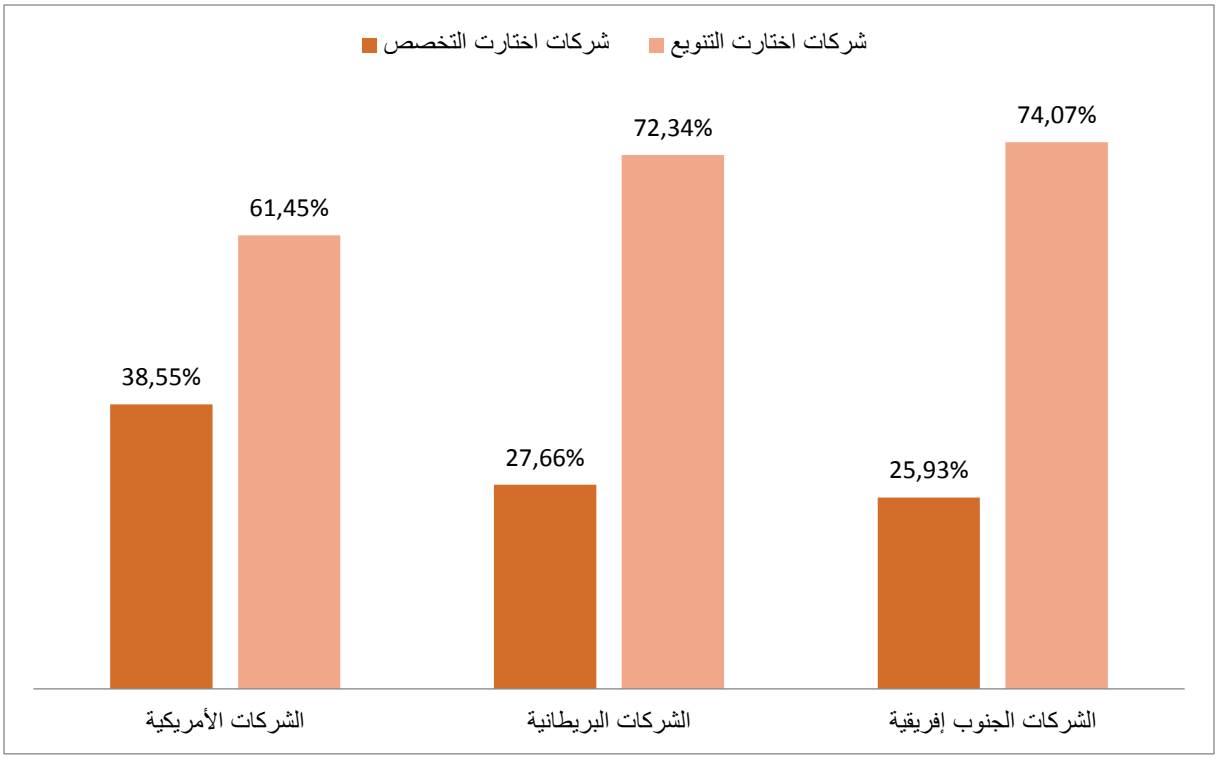

الشكل-6- التنوع والتخصص في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية، البريطانية والجنوب إفريقية الناشطة بين1990 و2004.[1]

إن اختيار العديد من الشركات العسكرية الخاصة استراتيجية التنويع، كما يوضحه **الشكل -4-** يجعل من الصعب تصنيف هذه الشركات بناءً على نوع الخدمات المقدمة، إذ بإمكان الشركة الواحدة أن تقدم خدمات متنوعة في المجال الأمني والعسكري. فقيام **ديبواره أفنت** مثلا بتمييز الخدمات الأمنية عن الخدمات العسكرية[2] صعب التطبيق في هذه الحالة. وهذا ما أشارت إليه **كاتري كارمولا** عند عرضها للتصنيف المبني على معيار نوع الخدمات المقدمة.[3]

[1] قمنا بإنجاز الإحصائيات بناءً على البيانات التي قدمتها ديبرواه أفنت في كتابها *The Market for Force*'

[2] *Avant, **op.cit,**.p.16*
[3] *Carmola, **op.cit,**.p.26*

ولقد التفت **كريستوف كينسي** إلى الإشكالية التي يطرحها التنويع في الخدمات من حيث إمكانية تصنيف هذه الشركات بناءً على معيار المهمات التي تقوم بها. فمع أنه بنى تصنيفه على هذا المعيار، غير أنه يشير إلى أن بعض الشركات الأمنية الخاصة تنتقل بسهولة من المجال الأمني –اللاسياسي– إلى المجال العسكري –السياسي– سواءً مخيرةً أو مضطرةً. ففي الدول الغربية مثلا، قد يحدث هذا في إطار عملية إعادة التوازن الاقتصادي Economic Realignment بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، الذي يترتب عنه نقل بعض الوظائف العسكرية إلى القطاع التجاري. أما في الدول النامية، فقد يعود ذلك إلى الفشل في الحفاظ على الأمن العام، حيث يصبح اللجوء إلى القوة القتالية أمرا ضروريا بالنسبة للشركة.[1]

[1] *Kinsey,* **op.cit,** *.p.16-17*

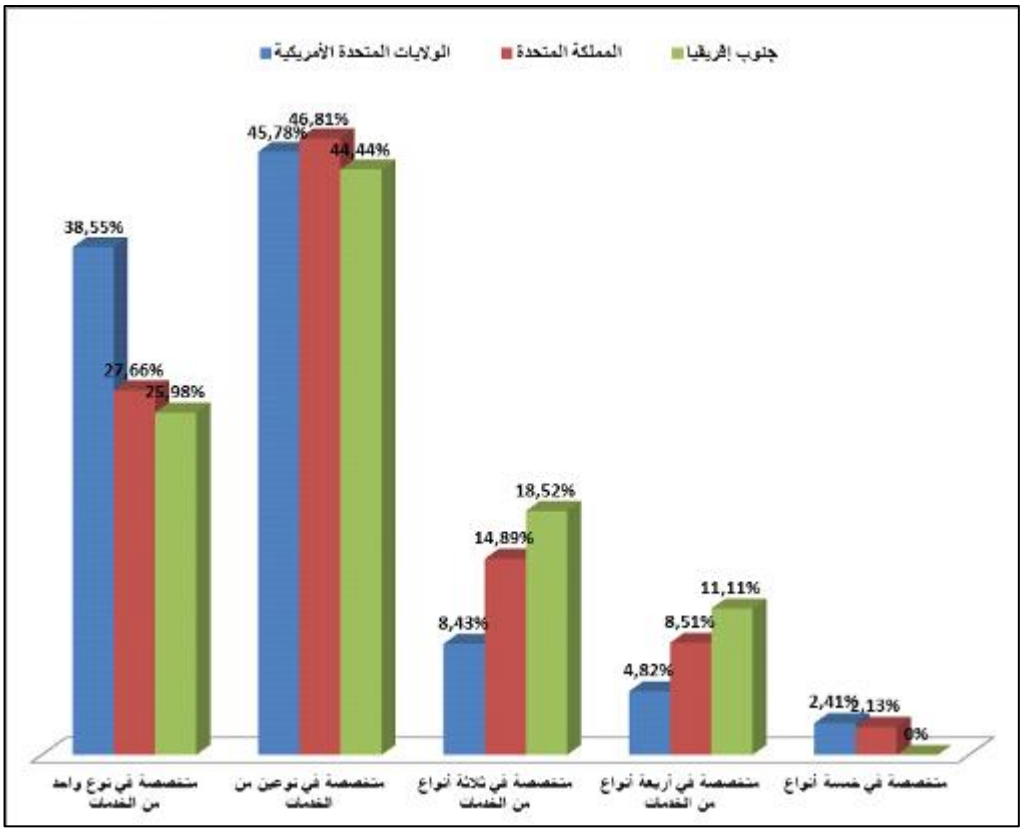

الشكل –7– التنوع والتخصص في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مقارنة بين الشركات الأمريكية والبريطانية والجنوب إفريقية الناشطة بين 1990 و2004[1]

فبالنظر إلى البيانات التي بين أيدينا (**الشكل 4** و**5**)، نلاحظ أن أغلب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية والبريطانية والجنوب إفريقية[2] الناشطة بين 1990 و2004 اختارت التنوع كاستراتيجية وبنسب متقاربة نسبيا، مع الإشارة إلى أن الشركات الأمريكية أَمْيَل إلى التخصص من الشركات البريطانية والجنوب إفريقية. وبالعودة إلى الشكل –5–، نلاحظ أن الشركات التي اختارت التنويع في غالبها تختار تقديم نوعين من الخدمات لا أكثر، أما نسبة الشركات التي تغطي كافة قطاع الخدمات العسكرية والأمنية

[1] قمنا بإنجاز الإحصائيات بناءً على البيانات التي قدمتها ديبرواه أفنت في كتابها *The Market for Force*'

[2] اخترنا الشركات الأمريكية والبريطانية والجنوب إفريقية كنموذج للمقارنة لأنها الأكثر حضورا في سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة كما بينا ذلك في الشكل -2-

الخاصة فمنخفضة جدا، بل ومنعدمة في الحالة الجنوب إفريقية. ويمكن تفسير ذلك بأنه يصعب على الشركة الواحدة امتلاك الكفاءات والخبرات المطلوبة للسيطرة على كل أنواع الخدمات الأمنية والعسكرية، وإن خروجها عن ميدان كفاءتها وتخصصها قد يعرضها إلى خطر تشويه سمعتها، فضلا عن مخاطر الخسارة المادية التي يحتملها الدخول في سوق جديدة. ففي الحالة الأمريكية مثلا، وجدنا شركات كبرى ذات إمكانيات مادية كبيرة غير أنها تخصصت في نوع واحد من الخدمات مثل شركة MPRI. فـ**كريستوف كينسي** يعلل ذلك بكون هذه الشركة شديدة الارتباط بالحكومة الأمريكية وأهدافها وسياستها الدفاعية، لذلك تتفادى القيام بأعمال قد تسبب الحرج للحكومة الأمريكية ويُستبعد أن تنتقل بسهولة من مجال تخصصها إلى مجال آخر من الخدمات العسكرية،[1] لذلك تخصصت في مجال بعيد نسبيا عن التورط المباشر في عمليات عسكرية (مجال الوقاية من الجريمة والدعم المخابراتي).[2] وهذا الارتباط الوثيق لشركة MPRI بالسياسة الدفاعية الأمريكية يؤيده حرص الشركة على توظيف عناصرها من الجيش الأمريكي كما يشير إليه **بيتر سينجر**.[3] وفي نفس الوقت نجد شركات كبرى مثل شركة Dyncorp الأمريكية قدمت خدمات متنوعة غطت كل ميادين سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة. وكذلك شركة Securitor[4] البريطانية التي تعتبر رائدة في سوق الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة فإنها تقدم خدمات مرتبطة بأربعة مجالات مختلفة في القطاع الأمني والعسكري. غير أنه لفهم مدى تخصص أو تنوع الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ينبغي التعرف على المجال الذي تغطيه سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة. وعند تحديد هذا المجال وتقسيم أنواع الخدمات التي تقدم فيه، عادةً ما يعتمد الباحثون معيار مدى

---

[1] *Kinsey,* ***op.cit,*** *.p.31*

[2] هناك من اتهم شركة *MPRI* بالمشاركة المباشرة في عملية عسكرية إلى جانب المحاربين الكرواتيين من أجل استعادة منطقة"كارجينا" انظر:
Kevin O'Brian, « Military adivisory-groups and African security : Privatized peacekeeping ? » ***International Peacekeeping,*** *vol5, n°3, 78-105*
وفي الواقع لم تقم الشركة بتقدم هذه الخدمة بنفسها وإنما قام بها بعض موظفيها بصفة مستقلة عن الشركة كما تنقله ديبرواه أفنت، انظر:
Avant, ***op.cit****, .p.222*

[3] *Singer,* ***op.cit,****.p.76*

[4] هو الاسم السابق لشركة *G4S* التي تعتبر اليوم أكبر شركة عسكرية وأمنية خاصة في السوق.

المشاركة الفعلية في العمليات العسكرية. فـ**كريستوف كينسي** يميز بين الخدمات التي تتطلب قوة قتالية Lethal force عن الخدمات التي لا تتطلب قوة قتالية Non-lethal force، كما يوضحه **الشكل –8–**

الشكل –8– مخطط كريستوف كينسي الموضح لأنواع الخدمات المقدمة من قبل الشركات العسكرية الخاصة[1]

واعتمادا على معيار مدى المشاركة الفعلية في ساحة المعركة Battlefield، يميز **بيتر سينجر** بين أنواع الخدمات التي يمكن أن تقدمها الشركات العسكرية الخاصة باستخدام مخطط رأس الرمح Tip of the Spear كما هو موضح في **الشكل –9–**

[1] *Kinsey,* **op.cit,** *.p.10*

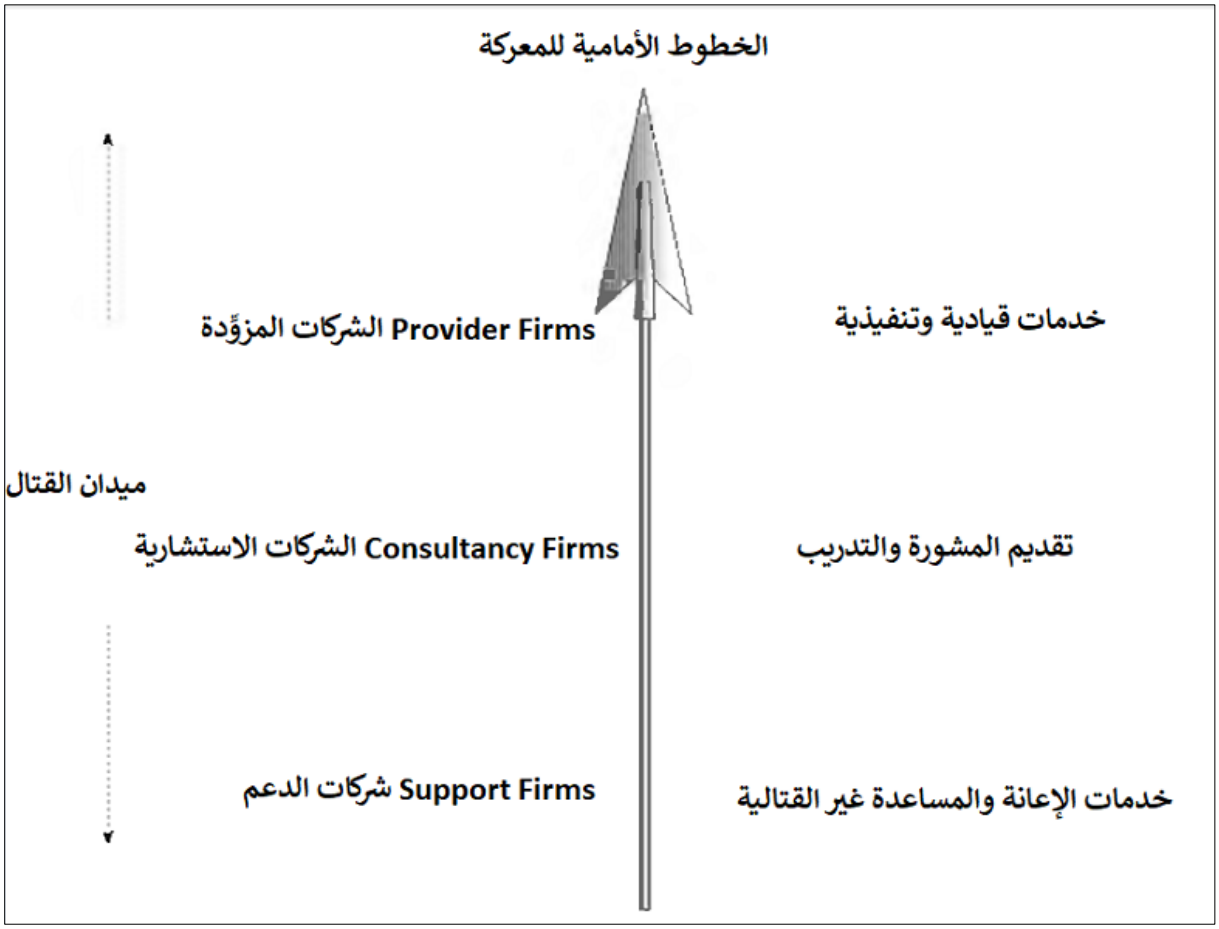

الشكل –9– نموذج رأس الرمح لبيتر سينجر يوضح أنواع الخدمات العسكرية الخاصة[1]

وكذلك **ديبوراه أفنت** تقدم تصنيفا للخدمات العسكرية والأمنية الخاصة المقدمة،[2] فتميز بين خدمات الدعم العمليتي واللوجستي والإرشاد والتدريب العسكريين التي يمكن اعتبارها خدمات عسكرية بحتة وبين خدمات حراسة الأشخاص والمواقع والوقاية من الجريمة والمخابرات التي يمكن اعتبارها أقرب إلى المجال الأمني.

إن الملاحظ لبنية سوق الخدمات العسكرية الخاصة يلاحظ مدى التقارب بين أنواع الخدمات المقدمة، وإن كان البعض منها أقرب إلى المجال الأمني منه إلى المجال العسكري، لذا فإن خيار التنويع في مجال

[1] *Singer,* **op.cit,***.p.93*
[2] *Avant,* ***op.cit,****.pp.10-15*

الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة لا يعد خيارا خطيرا حيث أنها مهما نوعت خدماتها فإنها لن تبتعد كثيرا عن ميدان كفاءتها وتخصصها، لذلك يبدو أن الشركات التي تختار التخصص في نوع واحد من الخدمات أنها تستهدف شريحة معينة من الزبائن، حيث أن نوع الزبون المستهدف يفرض على الشركة انتقاء الخدمات الأكثر طلبا. أما الشركات التي تختار التخصص في خدمات بعيدة عن الخطوط الأولية للمعارك فإنها تفعل ذلك بدافع الحفاظ على سمعتها واتقاء الحرج الذي قد يوقعها فيه الانخراط المباشر في الأعمال القتالية، لا سيما مع استمرار سيطرة وتأثير المعايير المعادية للارتزاق كما توضحه **سارة بيرسي.**[1] وهذا ما يوضحه **الشكل –10–** و**الشكل –11–** حيث نلاحظ أن أغلب الشركات العسكرية الخاصة تقدم خدمات بعيدة عن خطوط المواجهة العسكرية. ويؤكد **كريستوف كينسي** على أن الشركات القتالية الخاصة Private Combat Companies[2] لم تعد موجودة منذ سنة 2006 وذلك ليس بسبب عجز السوق عن إنتاج شركات من هذا النوع ولكن بسبب غياب الإرادة السياسية في التعامل مع هذا النوع من الشركات، لكنها كانت موجودة أثناء التسعينيات متمثلة أساسا في شركتي Executive Outcome و Sandline International.[3]

[1] *Percy,**op.cit,**.p.232*

[2] يعرفها *Nic Van Den Berg* على أنها عبارة عن شركات عسكرية خاصة متخصصة في المشاركة في العمليات القتالية، أما الخدمات اللوجستية والدعم العسكري غير القتالي فتتركه للشركات العسكرية الخاصة الأخرى .

[3] *Kinsey,**op.cit,**.p.15*

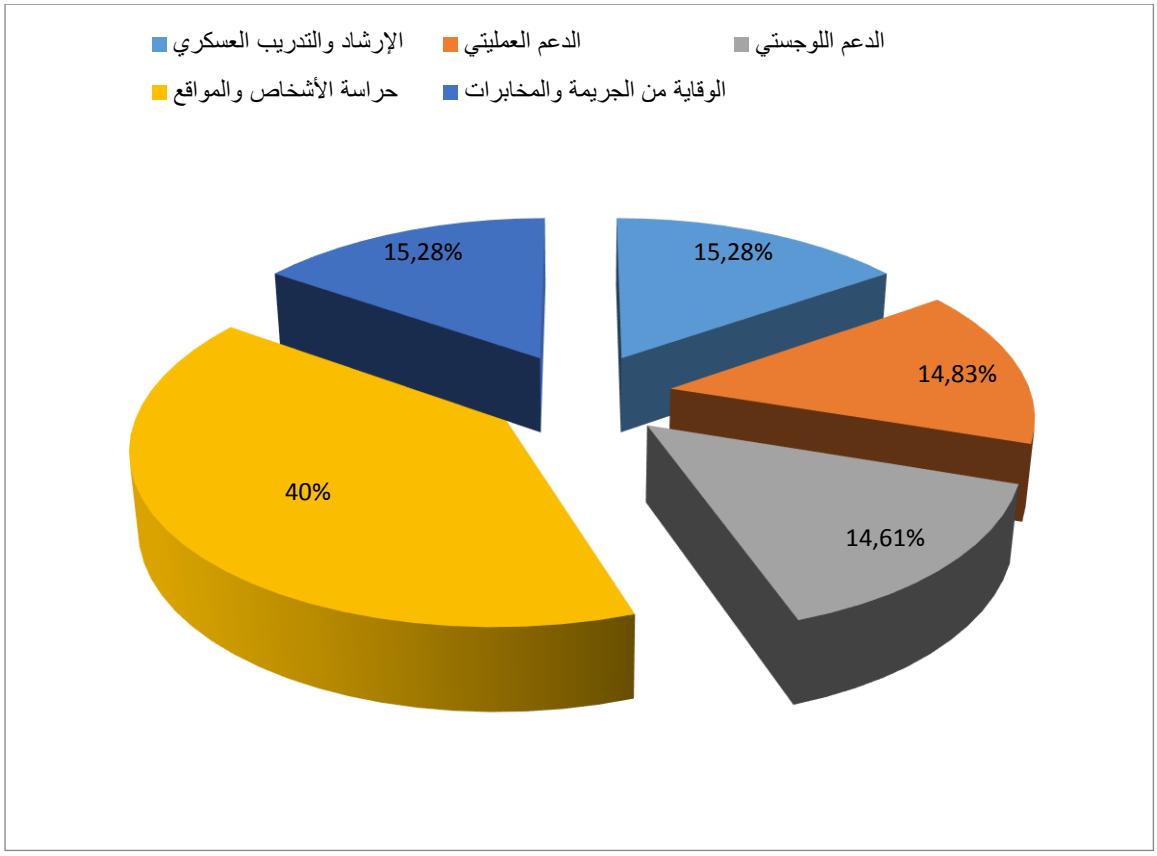

الشكل -10- الخدمات العسكرية والأمنية المعروضة بين 1990 و2004[1]

[1] قمنا بإنجاز الإحصائيات بناءً على البيانات التي قدمتها **ديبرواه أفنت** في كتابها ***The Market for Force*** '

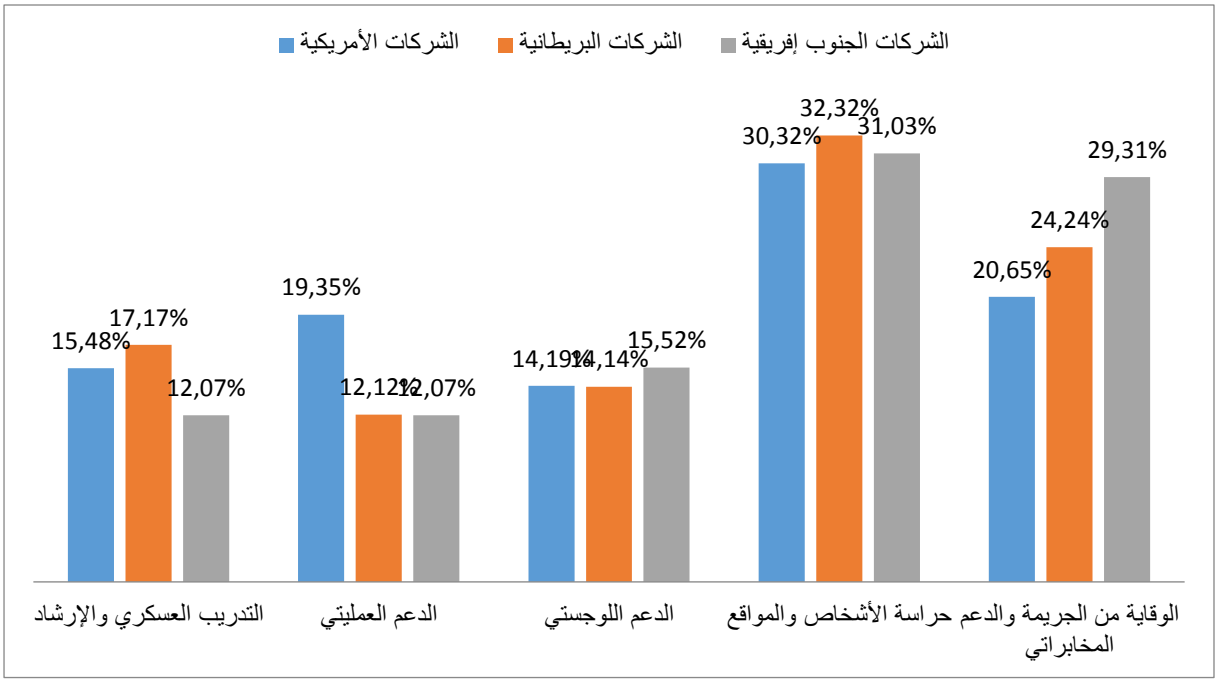

الشكل –11– مقارنة بين الخدمات المعروضة من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية، البريطانية والجنوب إفريقية الناشطة بين 1990 و2004[1]

[1] قمنا بإنجاز الإحصائيات بناءً على البيانات التي قدمتها ديبرواه أفنت في كتابها *The Market for Force*'

المطلب الثاني : بنية الطلب في سوق الخدمات العسكرية الخاصة :

إن الحديث عن الطلب على الخدمات العسكرية الخاصة هو في الحقيقة حديث عن الأطراف المستهلِكة من حيث طبيعتها، حجمها ونوع الخدمات التي تطلبها. فالتعرف إذن على المستهلك مهم، لا سيما وأن المستهلك هو المحدد الأساسي لمداخيل الشركات. وهذا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن السيطرة على العنف المخصخص تكون بيد الذي يدفع لا سيما إذا كان مستهلك واحد يشكل نسبة كبيرة من مداخيل الشركة.

فمن حيث طبيعة الفواعل المستهلِكة، يمكن التمييز بين الدول وبين الفواعل اللادولتية. فحسب **بيتر سينجر** تشكل الدول أكثر الفواعل طلبا للخدمات العسكرية الخاصة، غير أن هناك فواعل عديدة من غير الدول يزداد طلبها على هذه الخدمات كالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الإقليمية.[1]

1. الحكومات :

تشكل الحكومات إحدى أهم زبائن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك على اختلاف مواقعها ومستوى قوتها والخدمات التي تطلبها. ولقد قام **بيتر سينجر** بربط مستوى قوة الدول بنوع الشركات العسكرية الخاصة التي تتعاقد معها وبالتالي بنوع الخدمات التي تطلبها. فيذهب إلى أن الدول الضعيفة عادةً ما تتعاقد مع الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدمات ذات ارتباط مباشر بساحة المعارك كالدعم التكتيكي بل والمشاركة الفعلية والمباشرة في المعارك.[2] فالحكومات التي تواجه تهديدا وشيكا ولا تملك من القدرات العسكرية ما يمكنها من درء الخطر المداهم تشكل الزبون النموذجي للشركات العسكرية الخاصة من هذا

[1] *Singer, **op.cit,**.p.80*
[2] *ibid,.p.93-94*

النوع. ففي هذه الحالة لا يطلب الزبون مجرد قوات مساعدة فحسب بل قوة عسكرية بديلة عن قواته النظامية. وبما أن هذا النوع من العقود عادةً ما يهدف إلى القضاء على الخطر المداهم، فعادةً ما ينتهي العقد بانتهاء التهديد، فلا تكون العقود في هذه الحالة طويلة المدى. ويضرب **بيتر سينجر** مثال قيام شركة Onix International بإغاثة رهين في تيمور الشرقية مقابل 220000 دولار.[1]

أما الدول المتوسطة القوة، فيلاحظ **بيتر سينجر** أنها تتجه أكثر نحو التعاقد مع الشركات التي تقدم خدمات إرشادية مرتبطة بالمشورة والتدريب العسكري.[2] ذلك أنها لا تواجه تهديدا وشيكا يتطلب تدخلا سريعا وحاسما، لذا تكون العقود مع هذا النوع من الزبائن طويلة المدى وأكثر ربحية فضلا عن كونها بعيدة شيئا ما عن شبهة الارتزاق.

غير أن الدول القوية تبقى أكبر مستهلك للخدمات العسكرية الخاصة سواءً داخليا أو خارجيا. إذ كما أشرنا سابقا قد تشكل خصخصة بعض الوظائف الأمنية والعسكرية بالنسبة للدول المتقدمة جزءًا من استراتيجية إعادة التوازن الاقتصادي. وأما خارجيا فتشكل بعض الشركات العسكرية الخاصة آلية جديدة للتدخل العسكري عن طريق ما يسميه **كريستوف كينسي** ب" الشركات الوكيلة".[3] ويمكن اعتبار التعاقد مع حكومات الدول العظمى أكثر العقود ربحيةً وأطولها أمدا. فكما يستدل **سينجر**، تلقت شركة Brown & Roots مبلغ ملياري دولار مقابل تعاقدها مع الجيش الأمريكي للتدخل في البلقان، و45% من مداخيل شركة SAIC الأمريكية تأتيها من عقودها مع الجيش الأمريكي.[4] وهذا ما تؤكده **ديبوراه أفنت** وتعتبره استراتيجية أمريكية ناجحة، حيث اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دورا استهلاكيا هاما في سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة،[5] وهذا ما يجعل لها أثرا كبيرا على السوق، ذلك أنها تشكل زبونا أساسيا

---

[1] *Singer, **op.cit,**.p.80*
[2] *ibid,.p.96*
[3] *Kinsey, **op.cit,**.p.15*
[4] *Singer,**op.cit,** .p.80*
[5] *Avant, **op.cit,**.p.221*

للعديد من الشركات الضخمة، إذ حصلت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية على 3000 عقد بقيمة 300 مليار دولار بين سنتي 1994 و2002.[1] أما الدول التي اختارت التقليل من اعتمادها على هذه الشركات فإنها تضيع فرصة التأثير على السوق. وهذا ما يفسر قلة بل وانعدام سيطرة الدول الضعيفة على سلوك الشركات العسكرية الخاصة. فلو نأخذ شركة L3 الأمريكية التي تعتبر من أكبر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العالم، من حيث قيمة مداخليها، فإن الحكومة الأمريكية تمثل أكبر زبون لها، كما يوضحه **الشكل -12-**

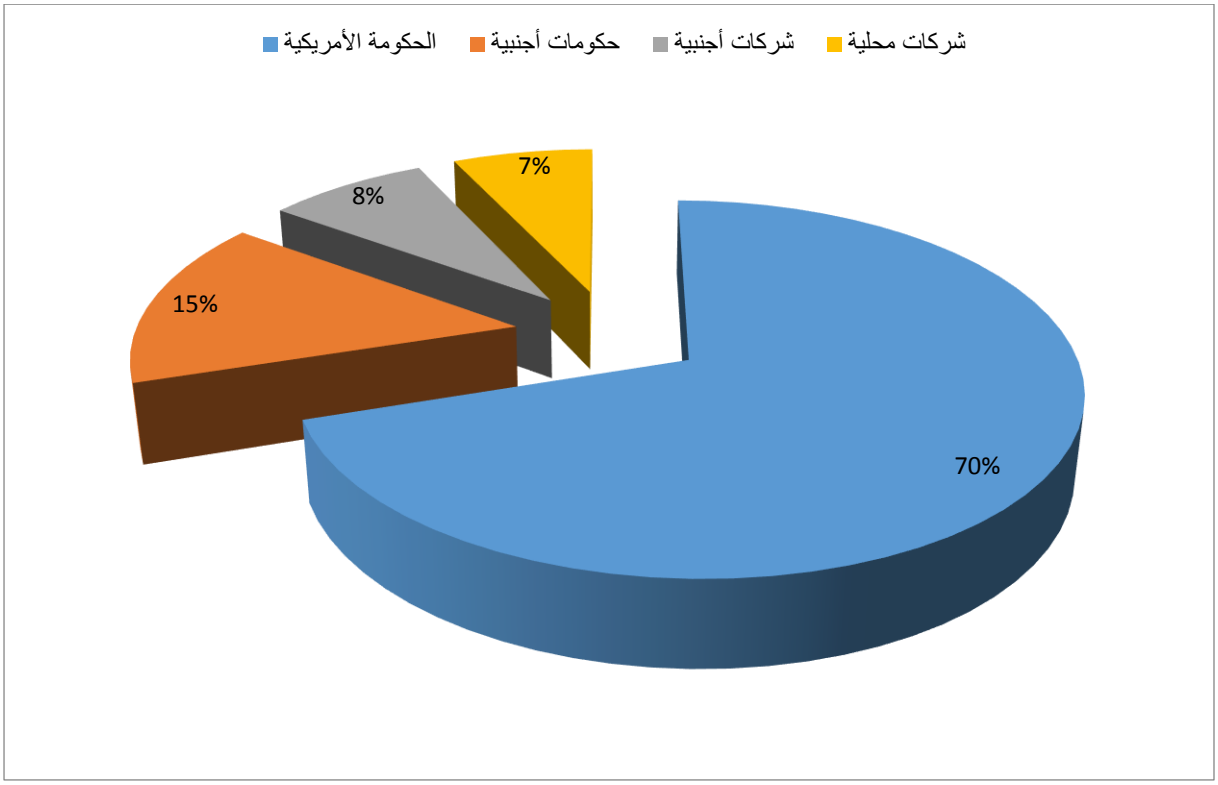

الشكل -12- زبائن شركة L3 الأمريكية سنة 2018[2]

[1] *Avant,**op.cit,**.p.8*
[2] *L3 Techonologies INC, « Annual Report On Form10-K, For the Year Ended December 31 », 2018.*

وبالتالي، لا تكتفي الدول المتقدمة بلعب دور إنتاجي في سوق الخدمات الأمنية والعسكرية، بل تلعب كذلك دورا استهلاكيا هاما كما يوضحه **الشكل -13-**

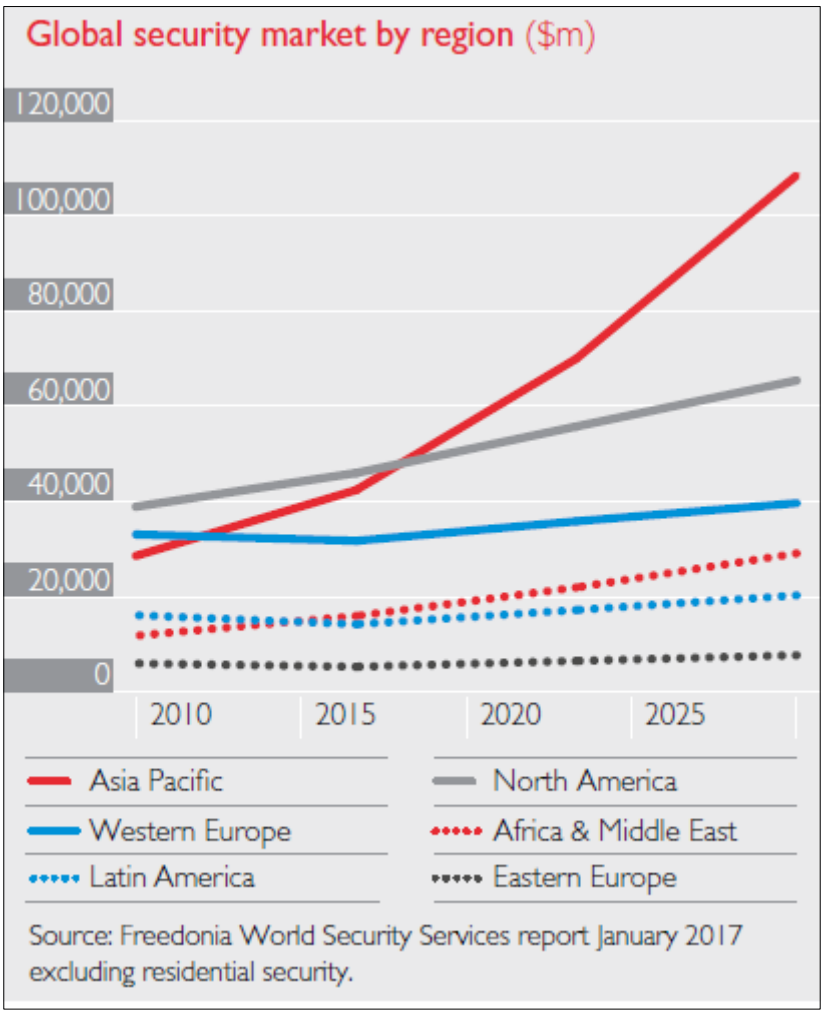

الشكل -13- قيمة الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في العالم[1]

إذ يمكن ملاحظة ضعف الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة من قبل دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط مقارنةً بدول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادي. ويمكن تفسير هذا بعدة عوامل، منها طبيعة الأنظمة الحاكمة، ذلك أن المجال الأمني والعسكري لا يزال يشكل في ذهنية العديد من الأنظمة مجالا حصريا للدولة. لذا قد تكون الدول التي تتبنى

[1] *G4S, « Integrated Report and Accounts 2017 », 2018.*

الإيديولوجيا الليبرالية سياسيا والرأسمالية اقتصاديا أكثر تقبلا لخصخصة وظائف الدولة التقليدية. ومع أن أغلب بؤر توتر العالم متواجدة في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط، إلا أن حجم الطلب فيها منخفض نسبيا مقارنة بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، وهذا قد لا يرجع إلى عدم تعاقد حكومات المنطقة مع شركات عسكرية وأمنية خاصة إطلاقا وإنما قد يعود إلى قيمة عقودها التي تكون قليلة نسبيا مقارنة بقيمة عقود الدول المتقدمة مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إذ أن الدراسة الإحصائية في **الشكل –13–** ليست مبنية على معيار عدد العقود بل على معيار قيمتها. لذلك نجد الكثير من الشركات تقر بأنها تنشط في مختلف مناطق العالم غير أن قيمة عقودها مع الدول الأكثر تقدما أكبر. وهذا ما توضحه خريطة تواجد إحدى أكبر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأمريكية Constellis، وهي الشركة الأم لعدد من الشركات الفرعية الفاعلة في سوق الخدمات العسكرية والأمنية كشركة Triple Canopy, Academi[1], Olive Group, tdi, AMK9, Centerra, Omniplex.

[1] *Academi* هو الاسم الجديد لشركة بلاكووتر المشهورة.

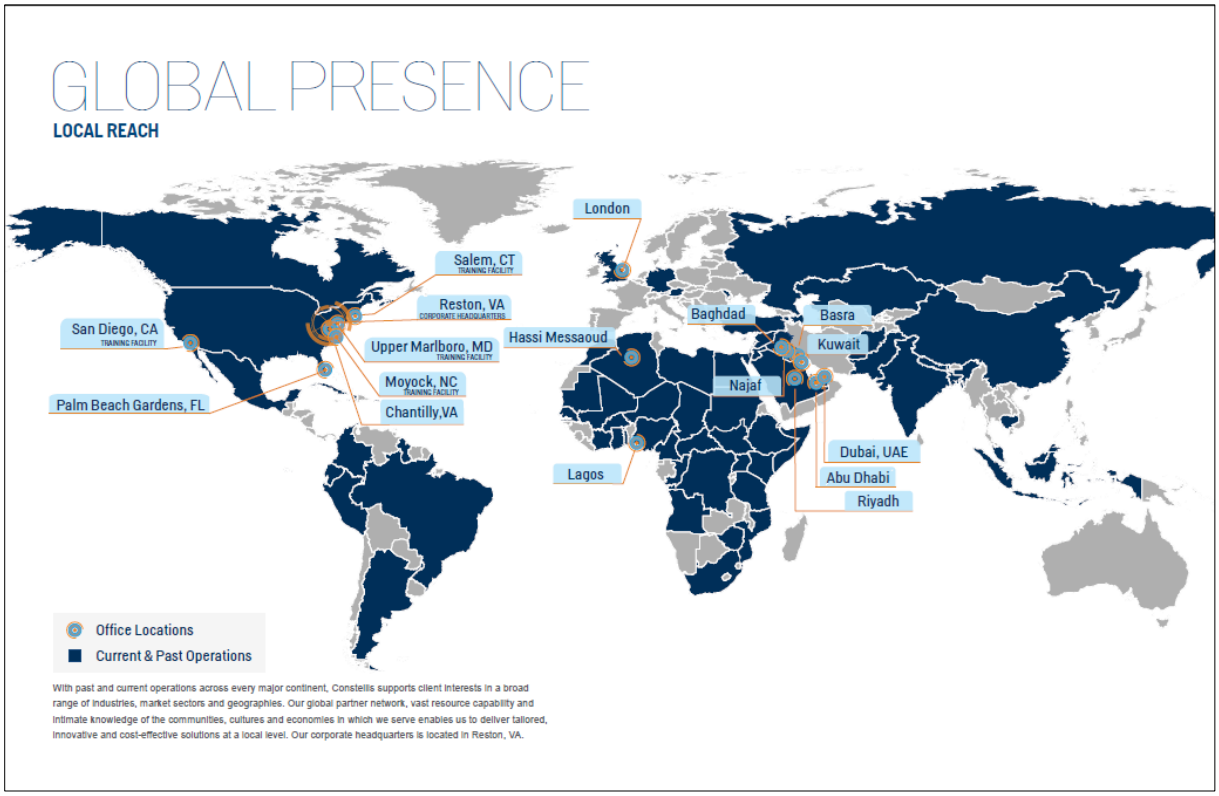

الخريطة -1- مكاتب شركة Constellis **في العالم وأماكن نشاطها**[1]

وبشكل عام، يعد قطاع الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة من القطاعات التي تستهلك نسبة لا بأس بها من ميزانيات الحكومات في القطاعين الأمني والعسكري كما يوضحه الشكل -15-

[1] *Constelli, « Corporate Brochure », 2018.*

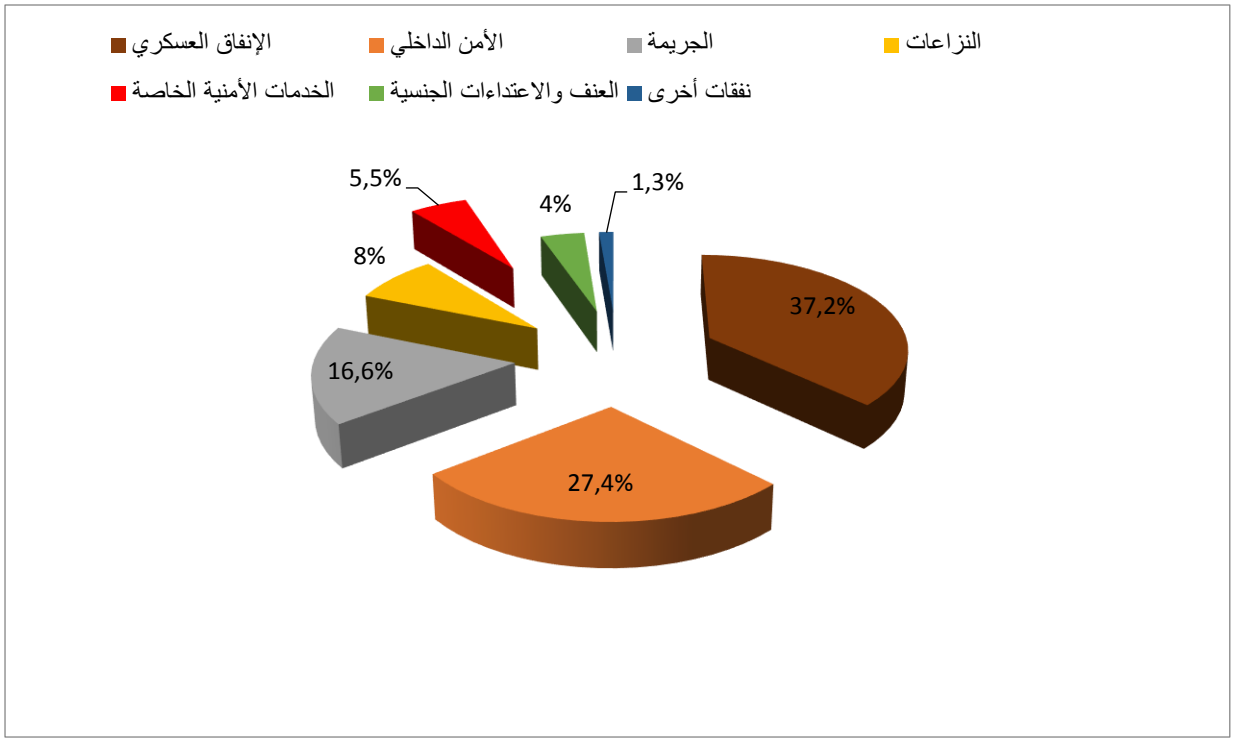

الشكل -15- إنفاق الحكومات على القطاعين العسكري والأمني سنة 2017[1]

2. الفواعل اللادولتية :

يتفق الباحثون على أن الدول لا تشكل المستهلك الوحيد للخدمات العسكرية والأمنية الخاصة. فقد أشارت **ديبوراه أفنت** إلى وجود عقود بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وبين المنظمات الدولية غير الحكومية المتواجدة في مناطق النزاع.[2] وفي مخطط **كريستوف كينسي** ، هناك إشارة إلى أن الخدمات الأمنية والعسكرية لم تعد مقدمة للدول فحسب بل إلى فواعل خاصة كذلك.[3] وبالتالي، يكون بإمكان أي فاعل سواءً كان فردا أو منظمة أو شركة أن يكون زبونا لشركة من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. إذ يشير **بيتر سينجر** إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات كفاعل مستهلك للخدمات العسكرية والأمنية

[1] *Institute for Economics and Peace, **The Economic Value of Peace** (Sydney, October 2018) p.10*
[2] *Avant,**op.cit**,.p.8*
[3] *Kinsey, **op.cit,**.p.10*

الخاصة، إذ بعدما كانت سياسات التأميم تشكل أكبر هاجس بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، أصبحت الحروب الأهلية وحركات التمرد تشكل خطرا على أمن الشركات وموظفيها.[1] فهنا تكون الشركات المتعددة الجنسيات أمام خيارين إما الرحيل وهذا سيكلفها خسارة ذلك أن شركات تقييم المخاطر تفيد بأن أغلب دول العالم تعاني من تهديدات أمنية وسياسية بدرجات متفاوتة كما توضحه الخريطة في **الخريطة 2:**

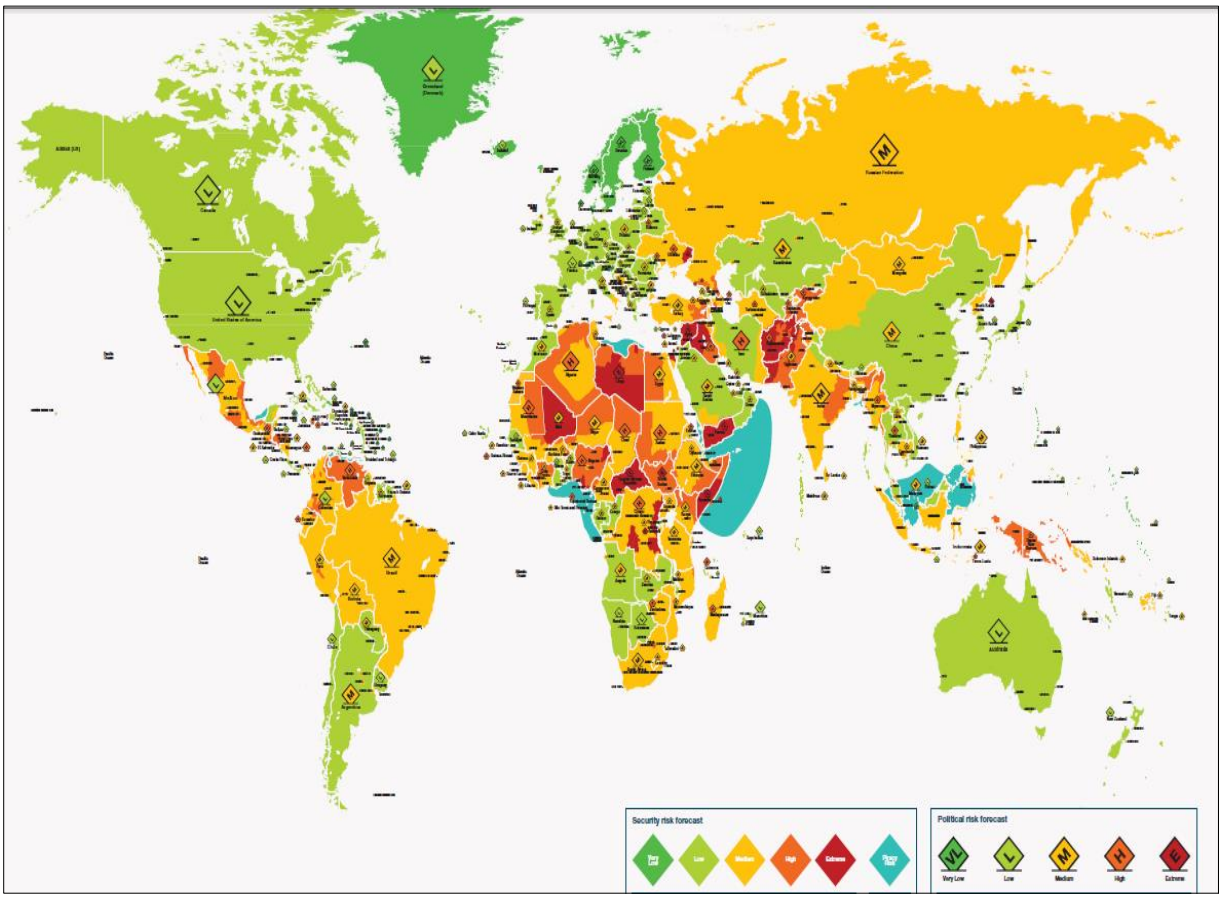

الخريطة -2- خريطة المخاطر الأمنية والسياسية في العالم[2]

[1] *Singer,* ***op.cit,****.p .80*
[2] *www.controlrisks.com/riskmap (consultée le 07/03/2019)*

لذلك أصبحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بمثابة عنصر مُمَكِّن للاستثمار Investment enabler بتعبير **بيتر سينجر**، حيث بدل اختيار الفرار من المناطق الهشة الغنية بفرص الربح، تختار الشركات المتعددة الجنسيات التعاقد مع شركات عسكرية وأمنية خاصة توفر لها الحماية التي تعجز الحكومات المحلية أن توفرها. وينقل **سينجر** على سبيل المثال أن شركات نفطية في الجزائر خصصت 9% من ميزانيتها للحماية العسكرية الخاصة.[1] لذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات زبونا مهما في سوق الخدمات العسكرية الخاصة قد يفوق أحيانا أهمية الزبائن الدولتية كما هو الحال بالنسبة لشركة G4S **(الشكل -16-)**

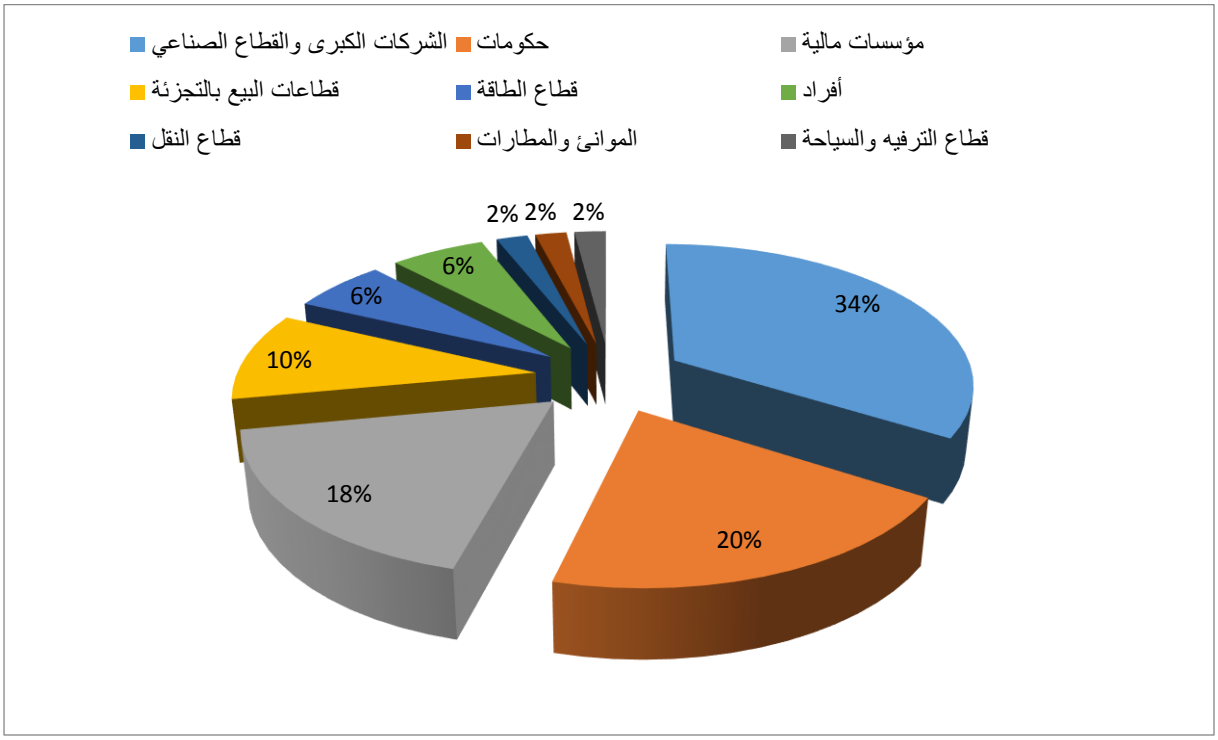

الشكل -16- زبائن شركة G4S سنة 2017[2]

[1] *Singer,* ***op.cit,****.p.80*
[2] *G4S, « Integrated Report and Accounts 2017 ».*

ولا تشكل الشركات المتعددة الجنسيات الزبون اللادولتي الوحيد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بل تعد المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية كذلك مستهلكا مهما للخدمات العسكرية والأمنية الخاصة. وقد يُعد التعاقد مع فواعل تتمتع بقدر عال من المشروعية على غرار المنظمات الإنسانية من الآليات التي تدعم سمعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولقد أشرنا إلى أهمية السمعة في الأسواق التنافسية. إذ كما أشار إليه **جيفري هربست**، تعول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على التعاقد مع المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية وغيرها من الفواعل الملتزمة بالمعايير الدولية، من أجل تحسين سمعتها.[1] وإذا كانت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة قد أصبحت عنصرا مُمَكِّنا للاستثمار عن طريق تعاقدها مع الشركات المتعددة الجنسيات، فإن تعاقدها مع منظمات إنسانية يجعل منها عنصرا مُمَكِّنا للمساعدات الإنسانية Humanitarian aid enabler كما عبر عنه **بيتر سينجر**.[2] ومن جهة أخرى، فإن هذا النوع من الفواعل عادةً ما يحرص على التعاقد مع شركات عسكرية وأمنية خاصة ذات سمعة حسنة، ذلك لأن فواعل كالمنظمات الإنسانية أو منظمة الأمم المتحدة تمثل معايير دولية معينة، بل وأساس وجودها مبني على تلك المعايير، فالشركات التي تستهدف هذا النوع من الزبائن عليها أن تحرص على عدم التورط في عمليات مشبوهة أو التعاقد مع أطراف لا يحظون بالشرعية والمشروعية. لذلك نجد الكثير من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تشدد على التزامها بالمعايير الدولية والمسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية تسويقية تستهدف كسب شريحة واسعة ومتنوعة من الزبائن. كما تكون العقود مع المنظمات مربحة على المدى الطويل، نظرا لطول مدة البعثات الأممية والإنسانية. وإذا كانت الفواعل الدولتية تطلب خدمات مختلفة قد تكون ذات طابع عسكري محض أو ذات طابع أمني فإن زبائن كالمنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية عادةً ما يكون طلبها مرتبطا بتوفير الأمن لموظفيها وقلّما تطلب خدمات ذات طابع عسكري باستثناء حالات معدودة كتدخل شركة Sandline إلى جانب قوات

[1] *Avant, **op.cit**,.p.221*
[2] *Singer,**op.cit**,.p.82*

الإيكوموج في سيراليون في سنة 1997.[1] أما في أغلب الحالات الأخرى يكون الطلب أكثر على الخدمات الأمنية البعيدة نسبيا عن الخطوط الأمامية للقتال كحماية مخيمات اللاجئين أو نزع الألغام كما تشير إليه **كاتري كارمولا**.[2] وإذا كانت المنظمات لا تصرح مباشرةً بتعاقدها مع شركات عسكرية وأمنية خاصة فإن هذه الأخيرة تسعى إلى إظهار تنوع زبائنها وكثرة الطلب على خدماتها لا سيما من قبل المنظمات الإنسانية من باب التأكيد على التزامها بالمسؤولية الاجتماعية. فتخصص شركة Dyncorp الأمريكية مثلا جزءًا من موقعها الإلكتروني للحديث عن تعاقدها مع منظمات إنسانية متعددة على غرار منظمة Tragedy Assistance Program for Survivors أو منظمة Iraqi Children Foundation.[3] وهذا ما يجعل الباحثة **كاتري كارمولا** تصف الشركات العسكرية الخاصة بتعددية الأوجه Protean، وذلك لأنها تجمع بين ثلاث ثقافات تنظيمية: ثقافة تجارية بحكم طابعها الربحي التجاري الذي يعد المعيار الأول والأخير في اتخاذها للقرارات؛ الثقافة العسكرية بحكم الماضي العسكري لعدد من موظفيها الذين لا يزالون متأثرين بقيم الثقافة العسكرية؛[4] وثقافة إنسانية ذلك أن العديد من موظفي الشركات العسكرية الخاصة يصفون مهامهم بأوصاف إنسانية كإنقاذ حياة البشر وتوفير الأمن الإنساني.[5] غير أنه يبدو أن الثقافة الإنسانية والثقافة العسكرية ليست إلا استراتيجية تسويقية تتبناها الشركات العسكرية الخاصة للترويج لخدماتها كما بيناه سابقًا، وبالتالي تكون الثقافة الإنسانية والعسكرية في خدمة الثقافة الربحية التي تعتبر الأصل في هذا النوع من الشركات وغيرها.

---

[1] *Damian Lilly, « The Privatization of Peacekeeping: Prospects and Realities »,* **Disarmament Forum***, n° 3 (2000): 53-62.*

[2] *Carmola,* ***op.cit,*** *p.35*

[3] *https://www.dyn-intl.com/about-di/corporate-responsibility/corporate-initiatives/ (10/03/2019)*

[4] يرد الضابط الأمريكي السابق توماس هاميس *Thomas Hammes* في المارينز على هذا الزعم، بحيث يرى أنه ليس من السهل نقل القيم العسكرية إلى الشركات العسكرية الخاصة، إذ أن الثقافة العسكرية قائمة على الفعالية *Effectivness* أما الثقافة التجارية فقائمة على الكفاءة *Efficiency* أي منطق تقليل الخسائر ولو على حساب الفعالية.

[5] *Carmola,* **op.cit,** *.pp.27-34*

ومما سبق، يتضح أن سلوك وأداء الشركات العسكرية الخاصة متأثر بكل هذه العوامل. فعدد الشركات العسكرية الخاصة وحواجز الدخول إلى السوق يعطينا نظرة حول مدى تنافسية سوق الخدمات العسكرية. وتنافسية السوق من أكثر العوامل تشجيعا للشركات العسكرية الخاصة على الأداء الجيد وعلى الحفاظ على سمعتها، ذلك أن للزبون تأثيرا أكبر على سلوك الشركات في الأسواق التنافسية. لكن في حالة الشركات العسكرية الخاصة لا يمكن تعميم حكم تنافسية السوق، إذ هناك حالات تكون فيها السوق غير تنافسية، لا سيما لما يكون الطلب على خدمات عسكرية حساسة كالمشاركة المباشرة في الأعمال القتالية، حيث، مثلما رأيناه، أغلب الشركات لا تستعد للمغامرة بسمعتها وتنافسيتها في سبيل الحصول على عقود من هذا النوع، مما يفتح المجال أمام عدد قليل من الشركات التي تبدي استعدادها لذلك متبنيةً استراتيجية التسويق المتخصص. ففي هذه الحالة، يكون الزبون الذي يطلب هذه الخدمات (دولة ضعيفة، فاشلة أو منهارة عادةً) أمام خيارات محدودة مما يحول السوق من التنافسية إلى الاحتكارية.

كما أن التعرف على دول أصل/منشأ الشركات العسكرية الخاصة قد يعطينا في بعض الحالات فكرة حول توجهها وأهدافها وبالتالي سلوكها وأدائها، لا سيما بالنسبة للشركات التي تكون قريبة من حكوماتها المحلية، أي التي تمثل فيها حكومات دول الأصل/المنشأ زبونا رئيسيا للشركة. فلضمان التأثير الفعال على سلوك الشركات العسكرية الخاصة والتخلص من معضلة الرئيس والوكيل، لا بد من أن يمثل الفاعل المتعاقد –الرئيس– زبونا أساسيا لدى الشركة –الوكيل– بحيث تمثل فقدان ثقة زبون بهذا الحجم خسارة كبيرة لا يمكن للشركة أن تتحملها. فهذا الدور الاستهلاكي المهم الذي يقرر الفاعل أن يلعبه من شأنه أن يجعل أهداف الشركة تابعةً لأهدافه وإرادتها في طول إرادته.

ومن جهة أخرى، فإن تقييم الزبون –باعتباره صاحب مصلحة Stakeholder– لأداء الشركة يختلف من زبون إلى آخر حسب ما ينتظره من الشركة. فإذا كانت الدول التي تواجه تهديدا وشيكًا تنتظر

من الشركة تدخلا سريعا، حاسما وفعالا، فإنها ستركز في تقييمها على معيار الفعالية Effectivness أي أنها ستبحث عن النتيجة دون الالتفات إلى كيفية الوصول إليها، ذلك أن الواقع الحربي عادةً ما يجعل ما هو عملي functional متضارب مع ما هو ملائم appropriate ، فتجعل الطرف المتعاقد والشركة مضطرين إلى اختيار الفعالية على حساب الملاءمة. أما الزبائن الذين يبدون اهتماما بالقيم والملاءمة كالمنظمات العالمية لا سيما المنظمات الإنسانية فإن تقييمها سيكون مرتكزا على معيار الكفاءة Efficiency أي أنها تهتم بالطريقة التي تحقق بها النتائج المطلوبة لا سيما من حيث الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

ومنه، تكون كل العوامل المذكورة مساعدة على تحديد الظروف التي تجعل أداء الشركات جيدا في نظر أصحاب المصلحة، والتي تمكن الطرف المتعاقد من التخلص من معضلة الرئيس والوكيل، بحيث لن تكون المصالح التجارية للشركة مهيمنة على مصالح الطرف المتعاقد.

المبحث الثاني: بنية سوق الخدمات العسكرية وأداء الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا:

بعدما تناولنا بنية سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة بصفة عامة دون التركيز على منطقة بعينها، سنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على بنية هذه السوق في القارة الأفريقية من حيث العرض والطلب، مع النظر إلى الدول الإفريقية كمستهلك للخدمات العسكرية الخاصة وكمنتج لها في نفس الوقت بدرجة أقل.

المطلب الأول: بنية عرض الخدمات العسكرية الخاصة في إفريقيا:

كما أشرنا إليه في المبحث السابق، تشتمل بنية العرض على متغيرات متعددة منها عدد الشركات العسكرية الخاصة المتنافسة، حواجز الدخول إلى سوق الخدمات العسكرية الخاصة، والتخصص والتنوع في الشركات العسكرية الخاصة.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن القارة الإفريقية تعد منتجا ومستهلكا للخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في آن واحد، وإن كان الدور الاستهلاكي غالبا على الدور الإنتاجي. لذلك، إذا اعتمدنا على معيار دولة الأصل/الدولة الأم فإنا نجد عددا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المسجلة في إحدى الدول الإفريقية، أو قد نجدها مسجلة خارج القارة غير أن عددا كبيرا من موظفيها هم من الأفارقة وإن كانت ملكية الشركة و/أو إدارتها من قبل مواطنين من خارج القارة. فشركة G4S التي تعد من الشركات الرائدة في الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، تتخذ مدينة لندن مقرا لها، غير أن أغلب موظفيها من دول أخرى كما يوضحه **الشكل -16-**، ولقد بلغ عدد الموظفين الأفارقة فيها 125415 موظف سنة 2017.

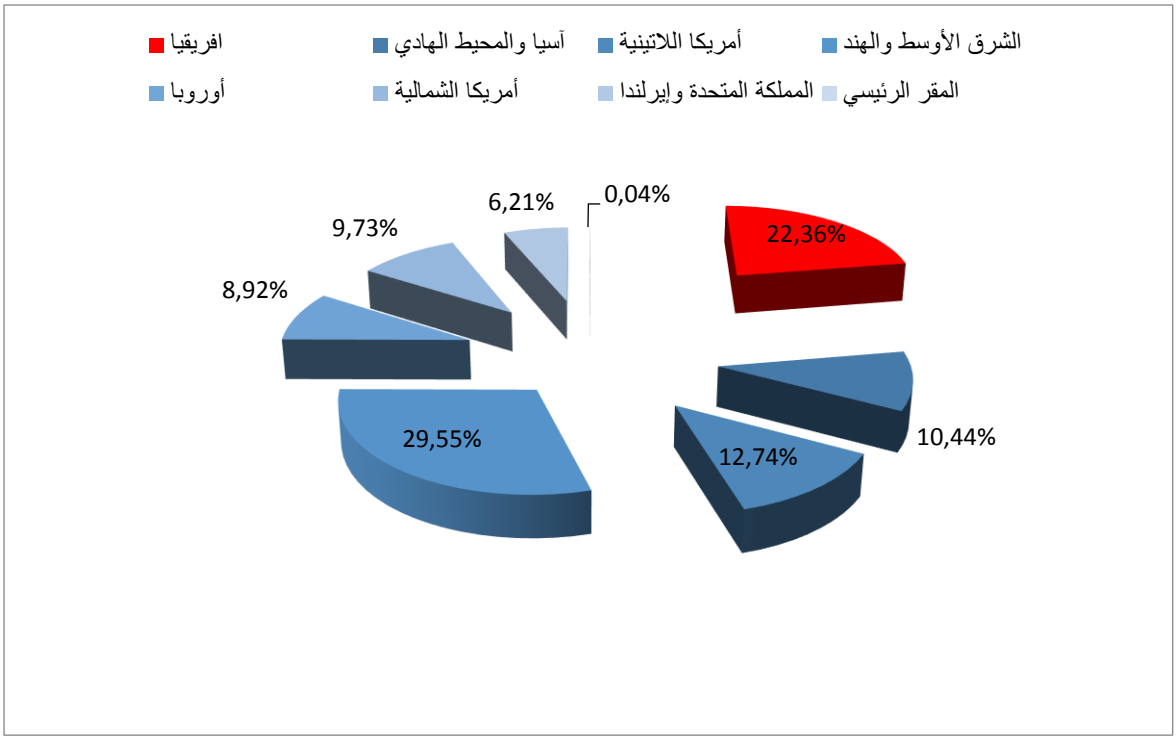

الشكل -16- أصل موظفي شركة G4S البريطانية

ولقد أثارت ظاهرة توظيف مواطني الدول النامية في القطاع العسكري والأمني الخاص اهتمام عدد من الباحثين أمثال الباحثة **مايا آيكلر** Maya Eichler التي تناولت ظاهرة التجنيد العابر للأوطان مركزة على المتغير الإثني والطبقي والجندري، حيث فتحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المجال أمام انتشار هذه الظاهرة[1] فأصبح من الممكن بالنسبة لصاحب الشركة العسكرية والأمنية الخاصة أن يختار موظفيه من أية منطقة من مناطق العالم، وهذا ما لا تتيحه المؤسسات العسكرية الوطنية والأمن العام.[2] وكون هذه الشركات عبارة عن فواعل تجارية يحركها المنطق الربحي، فإنها حتى فيما يتعلق بالتوظيف تميل إلى تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف. وفي هذا الصدد، تمثل القارة الإفريقية مصدرا من مصادر التوظيف

[1] أو بتعبير أدق "عودة انتشارها" إذ كما بيناه في الفصل الأول، يعد التجنيد الإجباري على المستوى الوطني حصرا ظاهرة حديثة نسبيا مقارنة بالقرون التي لم يكن فيها التجنيد منحصرا في حدود الوطن.

[2] *Maya Eichler, « Citizenship and The Contracting Out of Military Work : From National Conscription to Globalized Recruitement », **Citizenship Studies,** 18, nº 6-7 (2014): 600-614.*

في القطاع الأمني والعسكري الخاص لا سيما بالنسبة للشركات التي تنشط في أخطر البيئات في العالم، حيث تستغل هذه الشركات الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تعيشها الكثير من المجتمعات الإفريقية من أجل التجنيد الذي عادة ما يكون أسرع وأكثر ربحية، نظرا لاستعداد الكثير من الشباب الأفارقة لقبول الفرصة طمعا في واقع أفضل. وكمثال لذلك، تعرض الباحثة **مايا مينستر** Maya Mynster Christensen حالة الموظفين السيراليونيين في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة البريطانية في العراق وأفغانستان، حيث تنقل أن عددا من السيراليونيين أقدموا على دفع ملفاتهم بمجرد ما تم الإعلان عن قيام شركة Sabre Int بتوظيف جنود سابقين للعمل في العراق وأفغانستان، حيث كان السن والخبرة العسكرية السابقة المعيارين الوحيدين في قبول الملفات مما دفع بعدد من الشباب الذين لا يملكون هذين الشرطين إلى تزوير ملفاتهم.[1] وفي نفس الوقت، مثل الالتحاق بهذه الشركات فرصة من ذهب سواء بالنسبة للمقاتلين السابقين في صفوف الحركات المتمردة إبان الحرب الأهلية السيراليونية حيث فقدوا ما نسجوه من شبكات تجارية واقتصادية في زمن الحرب بعد الإعلان عن نهاية الحرب لصالح الحكومة القائمة. كما أنه مثل فرصة بالنسبة للحكومة للقضاء على الخطر المحتمل الذي يشكله المتمردون السابقون عن طريق إبعادهم عن الساحة السيراليونية.

وإذا كان النموذج السيراليوني المذكور في دراسة **مايا مينستر** يشير إلى ظاهرة تجنيد المواطنين الأفارقة في صفوف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأجنبية للنشاط خارج بلدانهم –بل وخارج القارة الإفريقية في النموذج المذكور– إلا أنه يحدث في الكثير من الأحيان أن يتم توظيف المحليين للنشاط داخل بلدانهم، في إطار ما يسميه الباحث **ويليام رينو** William Reno ب " الشركات الوطنية البديلة" في الحالة الصومالية، التي هي عبارة عن شركات عسكرية وأمنية خاصة توظف صوماليين إما تحت إشراف مدراء

[1] *Maya Christensen Mynster, « The Underbelly of Global Security: Sierra Leonean Ex-Militias in Iraq », in* **Private Security in Africa** *(Uppsala: The Nordic Africa Institute, 2017), pp70-89.*

صوماليين أو متعاقدين أجانب.[1] إذ تستفيد هذه الشركات من المحليين في معرفتهم الجيدة للبيئة الصومالية وقدرتهم على جمع المعلومات واستيعابهم لدينامية العلاقات بين القوى المختلفة. ويرى الباحث **ويليام رينو** أن سلوك هذه الشركات يشبه إلى حد بعيد سلوك أمراء الحرب في ظل بيئة تتنافس فيها الميليشيات. غير أنه يبدو أن الفواعل الأجنبية، سواء الدول أو الشركات أو المنظمات، تضطر إلى التكيف مع الواقع الصومالي لا سيما في ظل غياب سلطة مركزية تتولى مسؤولية حماية مصالحهم من الأشخاص والممتلكات والمواقع. لذلك، فإن أغلب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتواجدة في الدول المنهارة –الصومال في هذه الحالة– ترتبط بشدة بموازين القوى داخليا وخارجيا. ويعرض **ويليام رينو** عددا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتواجدة في الصومال وعلاقاتها بالفواعل الأخرى:[2]

- Turksen Security Company: شركة محلية تربطها شراكة مع شركة أمنية خاصة تركية؛
- Sabah General Service: صاحب هذه الشركة ينتمي إلى حركة "الشباب المجاهدين" حسب تقرير أممي صادر سنة 2013؛
- SomSec: صاحب هذه الشركة اشتغل كمستشار لرئيس منطقة Gulmudug التي أعلنت استقلالها عن الصومال؛
- Peace Business Service: صاحبها نفسه صاحب فندق Peace، من مقربي عدد من المسؤولين، مما أتاح له فرصة إبرام عقود مع عدد من المنظمات العالمية والأطراف الأجنبية الأخرى.

لكن، مع ذلك يبقى الدور الإنتاجي الإفريقي في سوق الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة ضعيفا

[1] *William Reno, « Failed, Weak or Fake State? The Role of Private Security in Somalia », in* **Private Security in Africa** *(Uppsala: The Nordic Africa Institute, 2017), pp32-51.*
[2] *Reno,* ***Op.cit,****p.42*

ومحدودا، باستثناء جنوب إفريقيا التي تمتلك أضخم قطاع للخدمات الأمنية الخاصة في العالم حيث يمثل 2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويشير الشكل أدناه إلى التطور الهائل الذي شهده قطاع الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة في جنوب إفريقيا منذ سنة 2001:

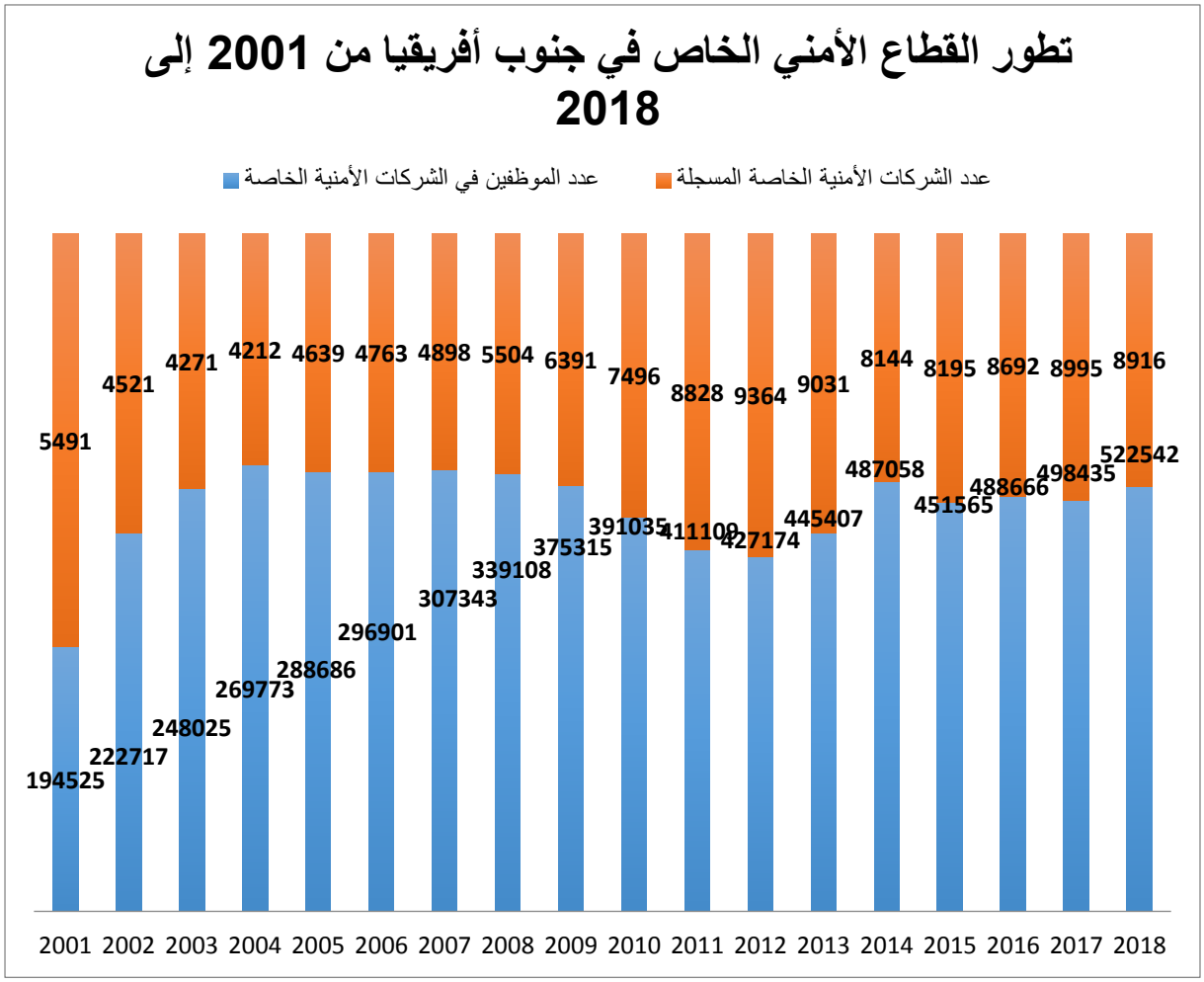

الشكل -17- تطور القطاع الأمني الخاص في جنوب أفريقيا من 2001 إلى 2018[1]

حيث بلغ عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المسجلة في هيئة الخدمات الأمنية الخاصة PSIRA سنة 2018، 8916 شركة، وإن كان عددها قد تراجع مقارنة بسنة 2017 (8995 شركة) غير

[1] *"Private Security Industry Authority", **Annual Report** (Pretoria: PSIRA, 2018 2017).*

أننا نلاحظ زيادة في عدد الموظفين في هذا القطاع بين سنة 2017 (498435 موظف) وسنة 2018 (522542 موظف) وهذا قد يكون راجعا إلى ظاهرة الاندماج بين الشركات. ولكن، هناك سنوات شهدت تراجعا في عدد الموظفين وعدد الشركات المسجلة معًا، وقد يعود ذلك إلى إلغاء تسجيلهم بسبب عدم احترام المعايير التي تفرضها الهيئة أو عدم دفع رسوم التسجيل السنوية. ولكن هذا لا يعني الاختفاء النهائي لتلك الشركات من سوق الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة، بل عادة ما تنتقل إلى الدائرة غير الرسمية كما أشارت إليه الباحثة **تيسا ديفرون** Tessa Diphroon بعبارة "Bush Companies" وهي عبارة عن شركات فردية في الغالب، يشتغل أصحابها باستخدام عتادهم الخاص من سيارات وأسلحة.[1] غير أنهم قد يفقدون شيئا من تنافسيتهم بحكم عدم تسجيلهم في الهيئة الرسمية التي تقيد سلوك هذه الشركات وتحرص على احترامها للمعايير الاحترافية، مما يعطي للشركات المسجلة فيها سمعة أفضل من مثيلاتها التي لم تُسجَّل أو لم يُقبل ملف تسجيلها. وبملاحظة نوع الخدمات التي تعرضها الهيئة، نلاحظ غيابا للخدمات العسكرية لا سيما تلك تقدم خدمات قتالية ، إذ تذكر تقارير الهيئة حوالي 22 خدمة أمنية منها المسلحة وغير المسلحة مقدمة لزبائن شتى من شركات تجارية وأحياء سكنية ومرافق عامة وغيرها.[2] فقد لا تكون الشركات التي تقدم خدمات عسكرية صرفة مسجلة في هذه الهيئة لعدم التزامها بالمعايير المفروضة فهي عبارة عن Bush Companies كما عبرت الباحثة **تيسا ديفرون**، وقد تكون مسجلة غير أنها لا تصف نوعية الخدمات التي تقدمها بدقة بل تختفي خلف التسمية المبهمة "استجابات أمنية مسلحة". ويستبعد أن لا تكون شركات الخدمات العسكرية في جنوب إفريقيا موجودة لا سيما إذا علمنا أن إحدى أشهر الشركات العسكرية الخاصة –التي تعد حسب تصنيف **سينجر** مصنفة على رأس الرمح–[3] هي شركة جنوب إفريقية Executive Outcome التي سنخصص جزءًا من الفصل الرابع للحديث عنها.

---

[1] *Tessa Diphroon, « Who do you call? Private Security Policing in Durban, South Africa », in* **Private Security in Africa** *(Uppsala: The Nordic Africa Institute, 2017),pp 90-106.*

[2] *" Private Security Industry Authority", **Annual Report**. p.*64

[3] أي أنها تشارك مباشرة في ساحات القتال، لذلك يصف بعض الباحثين هذا النوع من الشركات بالشركات الارتزاقية.

أما عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المسجلة في افريقيا فقد أحصاها موقع ICoCA بحوالي 16 شركة[1]، مما يجعلها ثاني منطقة في العالم من حيث عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المسجلة فيها بعد أوروبا كما يوضحه الشكل 18.

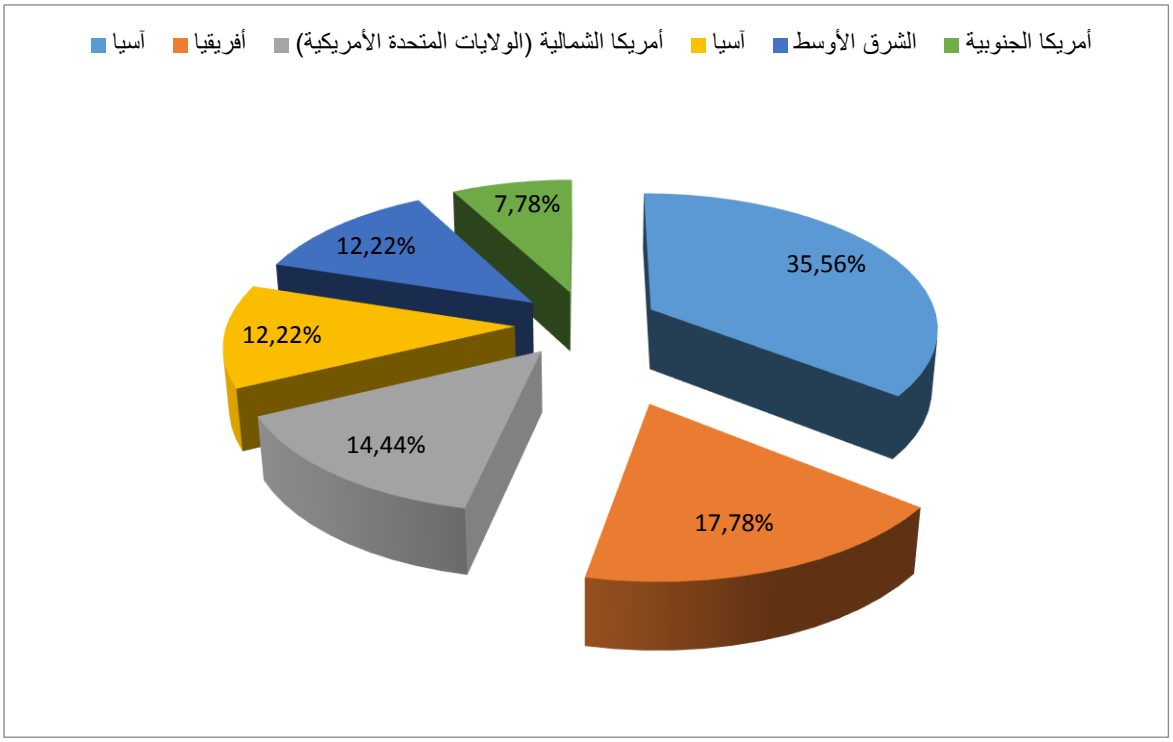

الشكل –18– مقر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المنضمة إلى منظمة ICoCA[2]

غير أن كونها مسجلة في أفريقيا لا يعني أنها شركات محلية أفريقية، فالبعض منها أجنبية مثل شركة G4S Secure Solutions البريطانية المسجلة في تانزانيا، وشركة Libertine Global Solutions البريطانية المسجلة كشركة حماية مدنية في نيجيريا، وشركة PhysicalRisk ذات الملكية الإماراتية والإدارة المختلطة بين محليين وجنوب أفارقة وبريطانيين وأمريكيين. ومنها شركات

[1] تحصي منظمة *ICoCA* حصرا الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المنضمة إليها والتي يبلغ عددها حوالي 91 منظمة، وبالتالي لا تشمل جميع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الموجودة في السوق.

[2] *International Code of Conduct Association (International Code of Conduct Association, 2019),* ***https://icoca.ch/****.(consultée le 24/08/2019)*

محلية على غرار شركة Flash Interaction في كوديفاور، وشركة Landmark Security في غانا، وشركة Nibras for Security and Safety في ليبيا، وشركة Prudential Guard النيجيرية. وهذا ما يجعل من القارة الإفريقية منتجا في سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة إلى جانب كونها مستهلكة.

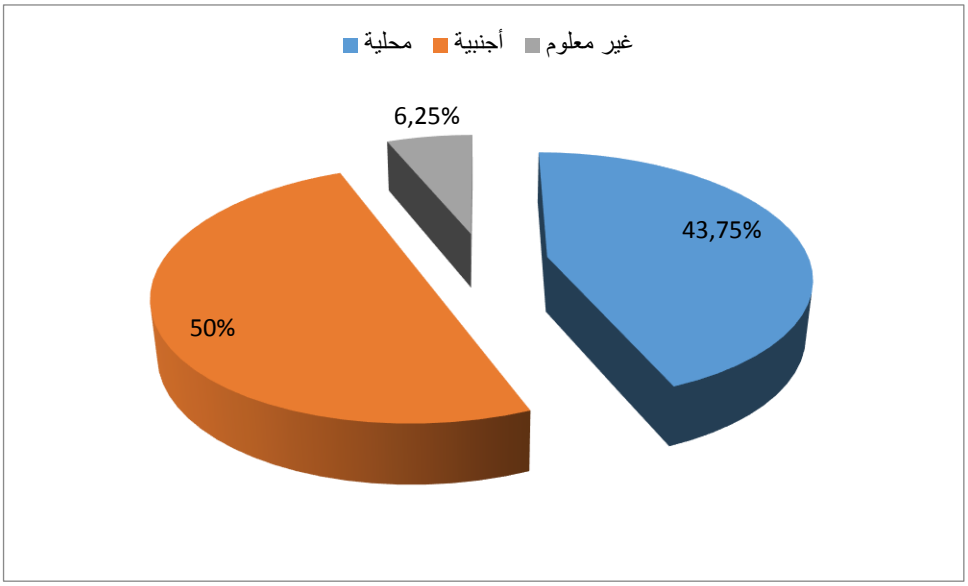

الشكل -19- الدول الإفريقية كمنتجة للخدمات العسكرية والأمنية الخاصة[1]

المطلب الثاني: بنية الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا:

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على الطرف المستهلك في سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في القارة الأفريقية من حيث طبيعته وحجمه ونوعية طلباته من أجل بناء نظرة عامة حول بنية الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا تحديدا.

فما ينبغي الإشارة إليه أولا هو أن القارة الإفريقية لا تمثل كتلة متجانسة من حيث الواقع الأمني والسياسي. لذلك تختلف البنية الاستهلاكية في سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة باختلاف الدول وظروفها الأمنية والسياسية. ومن أجل التعبير عن هذا المتغير المؤثر على بنية الطلب، سنعتمد على مؤشر

[1] *International Code of Conduct Association. : www.icoca.ch (consultée le 28/08/2019)*

السلم الشامل Global Peace Index الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلم، وهو عبارة عن مؤشر مركب من مؤشرات لقياس الأمن الداخلي[1] ومؤشرات لقياس الأمن الخارجي[2]. وعلى هذا الأساس تصنف الدول من أكثرها إلى أقلها أمنًا.[3] ومنها قمنا بحساب مؤشر السلم على المستوى الإفريقي من خلال تقسيم المناطق إلى: شمال إفريقيا،[4] شرق إفريقيا،[5] إفريقيا الجنوبية، وسط إفريقيا، غرب إفريقيا، فكانت النتيجة كالآتي (الشكل 20):

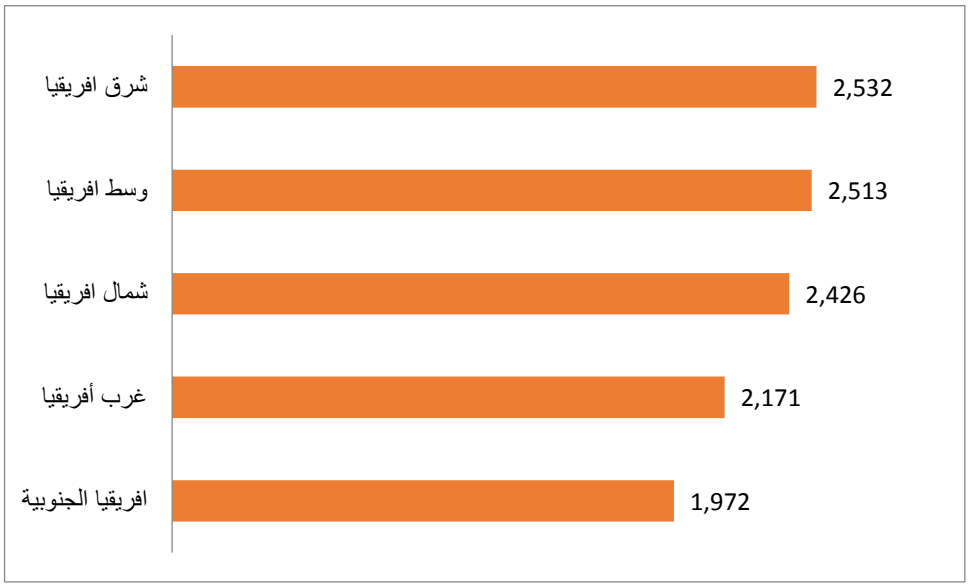

الشكل –20– مؤشر السلم في مناطق القارة الأفريقية[6]

إذ يتضح من خلال الشكل أن الواقع الأمني في القارة الإفريقية يختلف من منطقة إلى أخرى، فإذا كانت شرق إفريقيا تعتبر أخطر منطقة في القارة وعلى المستوى العالمي، فإن جنوب القارة يعتبر من المناطق الآمنة نسبيا إذ يقترب مؤشرها من مؤشرات المناطق الآمنة في العالم على غرار منطقة آسيا والمحيط

[1] كمستوى الإجرام، عدد ضباط الشرطة، الاستقرار السياسي، عدد الوفيات جراء نزاع داخلي،...
[2] كالإنفاق العسكري، عدد ضباط الجيش،...
[3] كلما اقترب المؤشر من قيمة "1" كانت الدولة أكثر أمنا، وكلما اقتربت من قيمة "5" كانت الدولة أقل أمنًا
[4] قمنا بفصل دول شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر) عن التصنيف المسمى ب "شمال أفريقيا والشرق الأوسط"
[5] أدرجنا السودان في منطقة شرق إفريقيا خلافا للتصنيف المعتمد من قبل تقرير معهد الاقتصاد والسلم
[6] *« Global Peace Index 2019 » (Institute for Economics and Peace, 2019). :* *https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2020/08/GPI-2019web-1.pdf (consultée le 28/08/2019)*

الهادي وأمريكا الشمالية، كما هو موضح في الشكل 21:

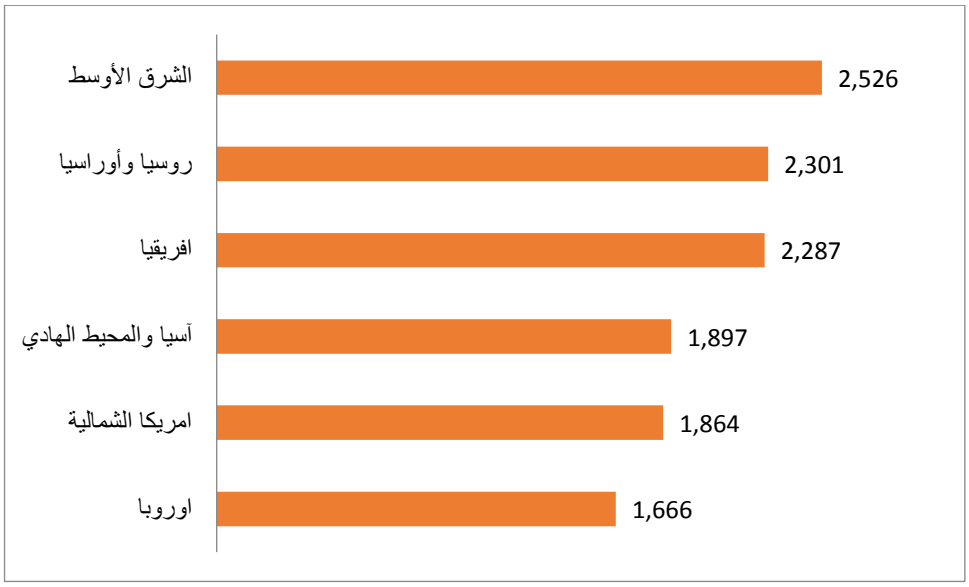

الشكل –21– مؤشر السلم الشامل في مناطق العالم لسنة 2019[1]

أما بجمع مؤشرات كل مناطق القارة، يرتفع المؤشر إلى 2,287 مما يجعل القارة الإفريقية ثالث أخطر منطقة في العالم. وبما أن مؤشر السلم عبارة عن مؤشر مركب فإن في كل دولة مؤشر أو مؤشرات معينة تجعلها أكثر أو أقل أمنًا. فعلى سبيل المثال، تعد دولة جنوب إفريقيا من أخطر الدول بناءً على مؤشر الأمن الداخلي نظرا لارتفاع نسبة الجريمة، إذ يبلغ مؤشر الأمن المجتمعي في جنوب أفريقيا 3,301، مما يجعلها تحتل المرتبة 16 من حيث غياب الأمن،[2] أما من حيث الأمن الخارجي فتعتبر جنوب أفريقيا من الدول الآمنة نسبيا، وذلك راجع بدرجة معينة إلى انخفاض مؤشر العسكرة إلى 1,882، مقارنة بأكثر دولة عسكرة في العالم ("اسرائيل" بمؤشر 3,880) [3]، وهذا ما يجعل قطاع الخدمات الأمنية الخاصة من أكثر القطاعات حيوية في جنوب أفريقيا.

[1] *« Global Peace Index 2019 »,**op.cit,**.p.13-19*
[2] *ibid,.p.97*
[3] *ibid,.p.98*

بينما تعد الصومال، الموصوفة بالدولة المنهارة، من أخطر دول العالم على مستوى الأمن الداخلي والخارجي، بناءً على معظم المؤشرات، كمؤشر النزاعات الداخلية والدولية الجارية (3,387 أي ثامن أخطر دولة في العالم)، ومؤشر الأمن المجتمعي (3,847، أي سابع أخطر دولة في العالم)، ومؤشر العسكرة (2,261، أي المرتبة 22 عالميا من حيث الخطورة).[1]

وما يلاحظ عموما على القارة الإفريقية، أن ما يجعلها مصنفة كمنطقة غير آمنة نسبيا، هي المؤشرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والأمن المجتمعي، أما المؤشرات المتعلقة بالإنفاق العسكري فتعد أفريقيا أكثر مناطق العالم سلمية، إذ لم يتجاوز مؤشر العسكرة 1,595 على المستوى القاري. ومنه، تظهر المفارقة بين كون القارة من أخطر مناطق العالم وبين كونها الأقل إنفاقا على القطاعين الأمني والعسكري، إذ يقل الإنفاق العام على القطاعين الأمني والعسكري في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 12 مرة مقارنة بإنفاق القارة الأوروبية على هذين القطاعين، وذلك راجع من جهة إلى العامل الاقتصادي حيث إذا أخذنا المبلغ المنفق على القطاعين الأمني والعسكري كوحدة قياس سيظهر أن دول الإفريقية هي الأقل إنفاقا على المستوى العالمي، ولكن إذا أخذنا نسبة الإنفاق الأمني والعسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي سيظهر أن هناك دولا إفريقية كثيرة تنفق نسبا كبيرة نسبيا من مداخيلها على هذين القطاعين، ولكن على المستوى القاري لم تتعد نسبة تكاليف القطاعين الأمني والعسكري سنة 2016 قيمة 4% من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.[2]

[1] *« Global Peace Index 2019 »,**op.cit,**.p.96-98*
[2] *« The Economic Value of Peace » (Institute for Economics and Peace, 2016).p.24: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/The%20Economic%20Value%20of%20Peace%202016%20WEB.pdf (consultée le 01/09/2019)*

4

المنطقة	مؤشر السلم الشامل	مؤشر العسكرة
أوروبا	1,666	1,698
أمريكا الشمالية	1,846	2,289
آسيا والمحيط الهادي	1,897	1,786
أمريكا الوسطى والكراييب	2,132	1,735
أمريكا الجنوبية	2,201	1,863
أفريقيا	2,287	1,595
روسيا وأوراسيا	2,301	2,203
جنوب آسيا	2,411	2,055
الشرق الأوسط	2,526	2,413

مقارنة بين مؤشر السلم الشامل وبين مؤشر العسكرة في العالم[1]

وعليه، تعد المفارقة بين المخاطر الأمنية الكبيرة الموجودة على مستوى القارة الإفريقية وبين قلة الإنفاق على القطاعين العسكري والأمني من العوامل المساعدة على ازدهار سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، إذ تخلق المخاطر الأمنية طلبا على الخدمات العسكرية والأمنية. ولكن قد يتساءل البعض عن مبرر اللجوء إلى الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة بدل إنفاق تلك الأموال على المؤسسة العسكرية والأمنية. وهنا من الملائم استخدام مدخل العلاقات المدنية–العسكرية من أجل فهم طبيعة العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية في القارة الأفريقية. ولعل مؤشر عدد الانقلابات العسكرية الناجحة منذ استقلال دول القارة من الأدلة التي تساعد على فهم طبيعة العلاقات المدنية–العسكرية في افريقيا وفهم سبب

[1] *« Global Peace Index 2019 »,* ***op.cit,****.pp.13-97*

قلة/انعدام الثقة بين المؤسسة المدنية وبين المؤسسة العسكرية في أغلب الأنظمة الأفريقية.

الدولة	عدد الانقلابات العسكرية
السودان	8
كونغو	7
بوروندي	6
بوركينا فاسو	6
نيجيريا	6
غانا	6
جمهورية أفريقيا الوسطى	5
جزر قمر	5
تشاد	5
موريتانيا	5
غينيا بيساو	5
اثيوبيا	4
طوغو	4
اوغندا	4
النيجر	4
بينين	3
جمهورية كونغو الديمقراطية (زائير)	3
مالي	3
ليبيا	3
ليزوتو	3
غامبيا	3
ساوتومي و برنسيبي	3
مصر	2
غابون	2
الجزائر	2
المغرب	2
رواندا	2
السيشال	2
غينيا الاستوائية	2
غينيا	2
ليبيريا	2
مدغشقر	2
تانزانيا	1

الصومال	**1**
كينيا	**1**
كاميرون	**1**
تونس	**1**
سيراليون	**1**
زامبيا	**1**
كوديفوار	**1**
زيمبابوي	**1**

فلقد تعرضت القارة الإفريقية إلى 130 انقلابا عسكريا خلال الفترة الممتدة من 1952 إلى 2019 في41 دولة من أصل 54 دولة، أي 76% من الدول الإفريقية عرفت على الأقل انقلابا عسكريا واحدا منذ استقلالها، 51 منها في غرب أفريقيا، 36 منها في شرق أفريقيا، 28 منها في وسط أفريقيا، 10 منها في شمال أفريقيا، 5 منها في أفريقيا الجنوبية. وهذا ما يعطينا فكرة حول مدى تعقد العلاقات المدنية–العسكرية في القارة، مقارنة بغيرها من قارات العالم. فعلى سبيل المقارنة، خلال نفس الفترة، عرفت قارة آسيا 23 انقلابا، وأمريكا 16، وأوروبا 6 انقلابات.

إن تعقد العلاقات المدنية–العسكرية وفشل السلطة المدنية في إخضاع المؤسسة العسكرية إلى سيطرتها على غرار ما يفترضه نموذج الجيش الاحترافي،[1] يجعل العديد من الأنظمة الإفريقية مترددة في تقوية جيوشها أو/ومؤسساتها الأمنية خوفا من انقلابها ضدها، وسيتضح ذلك جليا عند دراستنا للنموذج السيراليوني، غير أن المخاطر الأمنية المحدقة بها كحركات التمرد والحركات الانفصالية والنزاعات الداخلية والجرائم والإرهاب وغيرها من التهديدات تفرض على الأنظمة الحاكمة إيجاد حل لحماية نفسها وضمان بقائها. وتعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة حلا مناسبا لمثل هذه الإشكالية، إذ تقدم للأنظمة الحماية

[1] *Samuel Huntington,* **The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations** *(London: The Belknap Press, 2000).p.80*

المطلوبة ضد التهديدات المختلفة وفي نفس الوقت لا تملك طموحات سياسية كونها فواعل تجارية ربحية بالدرجة الأولى. فكما أشار إليه **بيتر سينجر** ، عادةً ما يؤشر تعاقد الحكومات مع شركات عسكرية خاصة (لا سيما تلك التي تباشر الأعمال القتالية بنفسها) إلى عدم ثقة الحكومة في مؤسستها العسكرية.[1] ويرى **سينجر** أنه بملاحظة عدد الانقلابات العسكرية الناجحة في أفريقيا منذ الستينيات، قد نفهم سبب تخوف الحكام من المؤسسة العسكرية. ففي بعض الحالات، تعمل الأنظمة على تشكيل الجيش من إثنيات مختلفة لتضمن عدم اتفاقها وعدم انقلابها على الحكم المدني. أما البعض الآخر فيتعمد إضعاف قدرات الجيش. فيما يختار الكثير خلق قوة عسكرية موازية عن طريق جيوش خاصة أو منظمات شبه عسكرية موالية للنظام. وهذه الطريقة تعد من أنجع الطرق في تفادي الانقلابات العسكرية حسب **بيتر سينجر**.[2]

وفي سياق حديثه عن عوامل استقرار العلاقات المدنية–العسكرية، يشير **صامويل هنتجتون** إلى عاملين أساسيين:[3]

- تطوير القدرات العسكرية للجيش وتكريس الاحترافية؛
- تقوية المؤسسات التي تعمل على مراقبة المؤسسة العسكرية.

وحسب **بيتر سينجر**، بإمكان الشركات العسكرية –خاصة الاستشارية منها– أن تقوم بهاتين الوظيفتين،[4] إذ بإمكانها المساهمة في تكريس القيم الاحترافية للجيش عن طريق خدمات التدريب والتكوين التي توفرها، كما بإمكانها أن تلعب دور السلطة المضادة مما يجعل الجيش مترددا في الإقدام على الانقلاب كونه لم يعد الفاعل العسكري الوحيد في الدولة.

ولكن لا ينبغي حصر ضعف المؤسسات العسكرية والأمنية في الكثير من الدول الإفريقية في

---

[1] *Singer,* **op.cit,** *.p.197*
[2] *Singer.,**op.cit,** p.201*
[3] *Huntington,**op.cit**.p.86*
[4] *Singer, **op.cit,** .p.203*

غياب الإرادة السياسية وأزمة الثقة الملحوظة بين المؤسسة المدنية والمؤسسة العسكرية، وإنما يلعب الضعف الاقتصادي كذلك دورا مهما في اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لا سيما مع برامج التصحيح الهيكلي التي هدفت إلى القضاء على السلوك الاقتصادي غير المنتج وتقليل تأثير المصالح السياسية على الحياة الاقتصادية وصناعة القرار، وهذا ما أدى إلى خصخصة العديد من الوظائف الدولتية في القارة الأفريقية حسب **جاكي سيليرز** Jakkie Cilliers **وريتشارد كورنل** Richard Cornell [1] وإن قيل أن ما يُنفق على هذه الشركات من أموال يمكن إنفاقه على المؤسسات العامة، يمكن الإجابة من وجهين:

- أولهما: أن العمل مع الشركات يتم بالعقود، أحيانا بالأموال وأحيانا بتقديم امتيازات في قطاع من القطاعات الصناعية، وبالتالي لا يتطلب تخصيص ميزانية ثابتة من الناتج المحلي الإجمالي من أجلها، بل ينتهي الدفع بانتهاء العقد، على عكس الإنفاق على الجيش والمؤسسة الأمنية الذي يتطلب تخصيص ميزانية لها ودفع أجور ثابتة لضباط الجيش والشرطة؛
- ثانيهما: أن زبائن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة –في أفريقيا وفي غيرها– ليست مقتصرة على الحكومات الإفريقية، بل تشمل كذلك –وفي حالات عديدة– فواعل أخرى كالشركات التجارية والمنظمات الدولية والأفراد، التي في حال تواجدها في بيئات خطيرة حيث لا تثق في قدرات الجيش والأمن المحلي لتأمينها فإنها تفضل التعاقد مع شركات عسكرية وأمنية خاصة محترفة.

لكن ما يلاحظ على ما سبق، تكرار عبارة "حماية النظام/الحكومة" بما يوحي أن وظيفة الشركات

[1] *Jakkie Cilliers et Cornell Richard, « Africa from the Privatisation of Peace to the Privatisation of War? », s. d., pp 227-345. : https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/PEACECHAP11.PDF (consultée le 29/11/2019)*

العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الأفريقية غالبا ما ترتبط بحماية الأشخاص دون المؤسسات، والمصالح الخاصة دون المصالح العامة، على غرار ما كان معمولا به في القرون الماضية من أنشطة ارتزاقية رامية إلى الحفاظ على الأمن الخاص دون الأمن العام، وهذا ما يجعل مسألة خصخصة الأمن في أفريقيا مسألة حساسة كما أشار إليه **سيليرز وكورنال**[1]، وهذا ما يجعل السمعة الكوربوراتية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة الناشطة في افريقيا على المحك لا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

وتتعزز هذه الحساسية بفعل نظر العديد من الباحثين إلى القارة الإفريقية بوصفها عالم من الاضطرابات والحروب واللااستقرار، مما يؤهلها –في نظرهم– لأن تكون من أكثر الزبائن طلبا على الخدمات العسكرية الخاصة. ويمكن الرد على هذه المسألة من وجهين:

- **أولا:** أن القارة الإفريقية ليست أكبر مستهلكي الخدمات العسكرية الخاصة، إذ كما أشرنا إليه في **الشكل 13**، تعد القارة الإفريقية من أقل مناطق العالم استهلاكا للخدمات العسكرية والأمنية الخاصة بعد أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وذلك رغم قوة تواجد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في المنطقة، غير أنه من ناحية القيمة المالية لتلك العقود فهي قليلة مقارنة بمناطق أخرى كالشرق الأوسط وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، فيكون بذلك الدور الاستهلاكي الإفريقي في سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة ضئيلا نسبيا؛
- **ثانيا:** أن هناك عددا من الدول الإفريقية التي لا تعاني من الحروب ولا من اللااستقرار السياسي، إذ صنفت كل من موريشيوس، بوتسوانا، ومالاوي، في المرتبة 24، 30 و40 من حيث مؤشر السلم الشامل (سنة 2019)[2]. ويورد الباحثان **ريتا أبرهامسن** Rita Abrahamsen **ومايكل ويليامس** Michael Williams مثال تانزانيا الذي يعتبرانه مثيرا

[1] *Jakkie Cilliers et Richard.,* ***op.cit,*** p.229
[2] *« Global Peace Index 2019 »., **op.cit,** p. 8*

للانتباه، حيث تعد تانزانيا من الدول الإفريقية المستقرة نسبيا[1] (مصنفة 54 عالميا في مؤشر السلم الشامل) ولكنها في نفس الوقت تعد من مستهلكي الخدمات الأمنية الخاصة، ويرجعان ذلك إلى الأنشطة الاستخراجية التي تتعرض إلى المقاومة من قبل السكان المحليين لعدة أسباب منها: المنافسة بين المنقبين التقليديين وبين الشركات المتعددة الجنسيات، عدم استفادة المحليين من عمليات التنقيب بشكل كاف ومقبول.[2] إذ، مع كون تانزانيا أكبر منتج للذهب في افريقيا، لا يزال 30% من السكان يعيشون تحت خط الفقر.[3]

ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة في جنوب القارة، فيلاحظ الباحث **أنتوني مينار** Anthony Minaar أن قطاع الخدمات الأمنية الخاصة مزدهر في كل من جنوب إفريقيا وسوازيلاندا، حيث يعد أكثر القطاعات الخدماتية نموا في جنوب إفريقيا.[4] إذ رغم أن أفريقيا لا تعرف حاليا أي نزاع داخلي ولا دولي (إذ قدر مؤشر النزاعات الجارية في جنوب أفريقيا ب 1,651) غير أنها تعاني من مشاكل أمنية مجتمعية حيث صنفت من بين 16 أخطر دولة في العالم، وذلك راجع إلى ارتفاع كبير في نسبة الجريمة منذ تسعينيات القرن الماضي،[5] في مقابل عجز الأمن الوطني على التصدي لهذه الظاهرة مما خولها لأن تصبح من أكبر منتجي ومستهلكي الخدمات الأمنية الخاصة في العالم.

ومنه نلاحظ مدى قدرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على التأقلم مع مختلف البيئات

---

[1] لم تعرف تانزانيا منذ استقلالها أي نزاع داخلي إذا أخذنا بمؤشر ال 25 قتيل سنويا، إذ لم تتجاوز هذا العدد إلا سنة 2001 حيث بلغ عدد القتلى 37 قتيلا حسب قاعدة بيانات *UCDP*، أنظر: https://www.ucdp.uu.se/#country/510

[2] ينطلق الباحثان من وجود مفارقة في أماكن تواجد الموارد الأولية في أفريقيا، فهي غالبا تقع في مناطق معزولة ومحصورة ولكنها في نفس الوقت مندمجة بشكل عميق في الاقتصاد المعولم، وهي غالبا محاطة بمظاهر الفقر والحرمان وفي نفس الوقت تعد مسرحا لأحدث التكنولوجيات المستوردة، وهذا ما يعد من أسباب تحول عمليات التنقيب والاستخراج إلى علاقات نزاعية لا سيما مع السكان المحليين الذين ينكرون على السلطات والفواعل الاقتصادية إقصاءها وحرمانها من الثروة المستخرجة من أراضيهم.

[3] *Rita Abrahamsen et Michael Williams, « Golden Assemblages. Security and Development in Tanzania's Gold Mines », in* **Private Security in Africa** *(Uppsala: The Nordic Africa Institute, 2017), pp15-31.*

[4] *Anthony Minaar, « Oversight and Monitoring of Non-State/Private Policing : The Private Security Practitioners in South Africa », in* **Private Security in Africa: Manifestations, Challenges and Regulation** *(Pretoria: Institute for Security Studies, 2007), pp17-38.*

[5] حسب الموقع الرسمي للشرطة الجنوب افريقية، بلغ عدد القتل العمدي سنة 2018، 20366 حالة لكل 100000 شخص، أنظر: https://www.saps.gov.za/services/crimestats.php

الأمنية المتواجدة في القارة الإفريقية، كونها تغطي مجالا واسعا من الخدمات العسكرية والأمنية، ولا تقتصر على تقديم خدمات قتالية صرفة –على غرار ما يقوم به المرتزقة– مما يجعل الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة حاضرا سواء في أقل الدول أمنا واستقرارا أو في أكثرها أمنا واستقرارا على حد سواء.

استنتاجات الفصل الثاني:

- يتأثر سلوك وأداء الشركات العسكرية الخاصة ببنية سوق الخدمات العسكرية من حيث بنية العرض وبنية الطلب، وهذه البنية هي التي توضح الشروط التي يكون فيها أداء الشركات العسكرية الخاصة –كوكيل– إيجابيا وسلوكها ممتثلا لإرادة الطرف المتعاقد –كرئيس– أو على العكس من ذلك العوامل التي تجعل أداءها سيئا وسلوكها خارجا عن سيطرة الطرف المتعاقد مما يجعل معضلة الرئيس والوكيل قائمة؛

- كلما كانت سوق الخدمات العسكرية تنافسية كلما كان أداء الشركة فعالا، لأن معيار التميز في الأسواق التنافسية قائم على السمعة، وكيفية بناء السمعة يختلف من شركة إلى أخرى باختلاف المعيار التي تركز عليه وباختلاف نوع الزبائن الذي تستهدفه؛

- من مؤشرات قياس مدى تنافسية السوق نجد مؤشر حواجز الدخول ومؤشر عدد الشركات المتنافسة، وتوصلنا إلى أن حواجز الدخول إلى سوق الخدمات العسكرية الخاصة منخفضة نسبيا، ذلك أنها لا تتطلب كثافة رأسمالية عالية، فهي تستثمر في طاقات بشرية مكونة عسكريا سلفًا، كما أنها تبقي على عدد قليل من الموظفين الدائمين الذين يتقاضون أجورا شهرية ثابتة؛

- إن القول بانخفاض حواجز الدخول هو القول بتنافسية السوق، غير أننا رأينا أنه من الخطأ تعميم هذا الحكم على جميع الحالات، فهناك حالات تتأثر فيها السوق بالعلاقة بين الفواعل الاقتصادية من جهة وعلاقة الفاعل الاقتصادي بالزبون من جهة أخرى؛

- يتفادى عدد من الشركات العسكرية الخاصة الكبرى تقديم بعض الخدمات العسكرية المرتبطة بالمشاركة المباشرة في العمليات العسكرية خوفًا على سمعتها وتفاديا لشبهة الارتزاق الذي يعتبر ممارسة مستهجنة في نظر القيم الدولتية السائدة وكذا في الوعي الجمعي الذي ينظر إلى

التكسب عن طريق الحرب كعمل لاأخلاقي، فضلا عن كونه مجرما بموجب الاتفاقية الدولية ضد توظيف، استخدام، وتمويل المرتزقة 1989، وهذا ما يدفع بعض الشركات إلى تبني استراتيجية التسويق المتخصص حيث تستهدف الزبائن الذين يطلبون هذا النوع من الخدمات –كالدول الضعيفة والمنهارة– وبما أن عدد الشركات التي تقدم هذ النوع من الخدمات قليل نكون في هذه الحالة في سوق لاتنافسية؛

- يعد الدور الاستهلاكي مهما في ضبط سلوك الشركات العسكرية الخاصة –الوكيل– وجعلها تابعة لأهداف الطرف المتعاقد –الرئيس– فالزبون الذي يختار أن يلعب دورا استهلاكيا مهما في سوق الخدمات العسكرية الخاصة –كالولايات المتحدة الأمريكية مع عدد من الشركات كشركتي Dyncorp وL3 – يصبح مسيطرا على تلك الشركات بشكل يقارب حالة احتكار الشراء Monopsy.

- تعد القارة الإفريقية منتجا ومستهلكا للخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، وإن كان الدور الاستهلاكي هو الغالب.

- من حيث قيمة العقود، لا تعد القارة الإفريقية من كبار مستهلكي الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث لم تتجاوز قيمتها سنة 2017 مبلغ 20000 مليون دولار سنويا؛

- تكون الدول الإفريقية منتجة للخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في إحدى الحالات التالية أو جميعها:

1. بالنظر إلى أصل موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. إذ 22,36% من موظفي أكبر شركة أمنية خاصة في العالم "G4S " من أصول أفريقية،

وإن كانت الشركة مملوكة ومدارة بريطانيا. فيستفاد من الموظفين الأفارقة في المهام الخاصة بالقارة غالبا، حيث يكونون أقرب إلى بيئاتهم وأكثر مقبولية من قبل المجتمعات المحلية؛

2. الدول التي تسجل فيها الشركات –وإن كان البعض منها ذا ملكية أجنبية– حيث 17,78% من الشركات المنضمة إلى منظمة ICoCA مسجلة في أفريقيا مما يجعلها ثاني منطقة في العالم بعد أوروبا من حيث عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المسجلة فيها؛

3. بالنظر إلى ملكية وإدارة الشركات، حيث الكثير منها ذو ملكية وإدارة إفريقية كشركة Flash Interaction في كوديفوار وشركة النبراس في ليبيا. كما تعد جنوب أفريقيا رائدة في مجال إنتاج الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة أفريقيا وعالميا، حيث بلغ عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الجنوب أفريقية 8916 شركة سنة 2018.

- بالنسبة للحالة الإفريقية، فلا يمكن تعميم حكم واحد على جميع الدول الإفريقية نظرا لاختلاف معطيات الواقع الأمني والسياسي من دولة إلى أخرى. فبالنسبة للدول المنهارة على غرار الصومال، حيث الطلب على الخدمات العسكرية القتالية lethal كبير، فلا تعد سوق الخدمات العسكرية الخاصة غير تنافسية بمعنى قلة الشركات العسكرية الخاصة التي تلبي طلب الخدمات الأمنية الصومالية، بل وجدنا أن الشركات تضطر إلى التكيف مع الواقع الصومالي في ظل غياب سلطة مركزية. فتجد نفسها مضطرة إلى الارتباط بالقوى المحلية والخارجية ذات الدور المهم في المشهد الصومالي حيث تتنافس الميليشيات التي لا تلتزم بمعايير المسؤولية الاجتماعية، فتضطر حتى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى تخفيض معاييرها من أجل التأقلم مع طلبات الزبائن ومع الواقع الأمني الخطير؛

- يعد مؤشر السلم الشامل Global Peace Index من أهم المتغيرات المؤثرة على بنية الطلب في سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة. إذ كونه مركبا من مؤشرات فرعية يسمح للباحث بالتمييز بين الدول بناءً على نوعية المخاطر التي تتعرض إليها، ومنه تحديد نوعية الطلبات العسكرية والأمنية الخاصة الأكثر استهلاكا؛

- إن ما يجعل القارة الأفريقية تصنف كمنطقة غير آمنة وفق مؤشر السلم الشامل، هي تلك المؤشرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والأمن المجتمعي أكثر من المؤشرات المتعلقة بالإنفاق العسكري حيث تعد حسبها القارة الإفريقية أكثر مناطق العالم سلميةً. مما يلفت النظر إلى المفارقة الموجودة بين المخاطر الأمنية الكثيرة والمتنوعة وبين قلة الإنفاق على القطاعين الأمني والعسكري، حيث تنفق منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 12 مرة أقل من إنفاق أوروبا الغربية على هذين القطاعين. هذه المفارقة تعد من أهم عوامل ازدهار سوق الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في القارة؛

- إن فهم طبيعة العلاقات المدنية–العسكرية في أفريقيا قد يكشف عن سبب قلة الإنفاق على القطاعين الأمني والعسكري رغم المخاطر الموجودة –مع عزل المتغير الاقتصادي–

- باعتماد مؤشر عدد الانقلابات العسكرية الناجحة في أفريقيا من سنة 1952 إلى سنة 2019، نجد أن القارة عرفت 130 انقلابا عسكري، مما يدل على فشل السلطة المدنية في إخضاع المؤسسة العسكرية إلى سلطتها على غرار ما يفترضه نموذج الجيش الاحترافي؛

- منه، تجد العديد من الأنظمة الأفريقية نفسها بين خيار تقوية جيشها وبالتالي تعريض نفسها إلى خطر الانقلاب، أو إضعاف جيشها وتعريض نفسها إلى خطر الجماعات المتمردة أو الحركات الانفصالية أو غيرها من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية؛

- تمثل الشركات العسكرية الخاصة حلا مناسبا لهذه المعضلة، حيث ستلعب دور السلطة العسكرية المضادة والكابحة لجماح المؤسسة العسكرية وطموحاتها السياسية، وفي نفس الوقت لا تملك عادةً مشاريع سياسية بقدر ما تملك مصالح تجارية بالدرجة الأولى (إلا في حالة الشركات الوكيلة)

- هناك دول أفريقية مستقرة نسبيا ولا تعاني من مشاكل كبيرة على مستوى العلاقات المدنية–العسكرية غير أنها تعد من زبائن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذكرنا مثالي تانزانيا وجنوب أفريقيا، إذ تعاني الأولى من أعمال العنف ضد المستثمرين الأجانب في قطاع الذهب، فيما تعاني الثانية من إحدى أكبر نسب الإجرام في العالم؛

- ومنه، يكون الطلب على الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في القارة الإفريقية حاضرا في كل من الدول الآمنة والخطيرة، سواءً من قبل فواعل حكومية أو خاصة.

الفصل الثالث: تفسير النزاع السيراليوني : النشوب والحدة والاستمرار

الفصل الثالث: تفسير النزاع السيراليوني : النشوب والحدة والاستمرار

حظيت الحرب الأهلية[1] السيراليونية بنصيب كبير من اهتمامات الدارسين، لا سيما من زاوية تحليل عوامل نشوبها. ولقد استلهمت عدة نظريات وبالأخص نظرية الجشع فرضياتها من الحالة السيراليونية بشكل أساسي، وذلك لوضوح البعد الربحي فيها، نظرا للخصائص الطبيعية والاقتصادية التي يتيحها الواقع السيراليوني.

ولا شك أن التحليلات أحادية العامل مفيدة لفهم جانب من الظاهرة بشكل معمق. غير أن الاعتماد عليها بشكل حصري كما فعله أصحاب نظرية الجشع أثبت عدم جدواه في فهم الطبيعة المعقدة للنزاعات، سواء كانت مبنية على المقاربة الاقتصادية أو الإثنوثقافية أو غيرها من المقاربات.

لذلك، لن نعتمد في تحليلنا على التفسيرات أحادية العوامل، بل سنخضع الفرضيات التي قدمتها مختلف مقاربات تحليل النزاعات للتجريب على نموذجنا السيراليوني، معتمدين على نفس المؤشرات التي اعتمدها أصحاب الفرضيات. وبالتالي، سيكون هذا الفصل بمثابة عملية استنباطية لسلسلة من الدراسات التي اهتمت بعوامل نشوب وحدة واستمرار النزاع بصفة عامة. فإذا كانت تلك الدراسات قد حاولت النظر إلى العوامل المشتركة بين كل النزاعات التي درستها، فإنها حتما وقعت في الأخطاء التي يفرضها عليها التعميم من إلغاء التعقيدات والبحث عن المشتركات وغض النظر عن الاختلافات بشكل قد يوصل إلى التبسيط المخل. لذلك سنسعى من خلال هذا الفصل إلى تفادي التفسيرات المخلة في التبسيط وإلى تسليط الضوء على المعطيات التي قد تغفلها الدراسات التعميمية. ذلك أننا نؤمن بفائدة تلك الدراسات في رسم صورة عامة لنفس الظاهرة عبر تجلياتها المختلفة وفي رصد اتجاهها العام، إلا أننا بحاجة كذلك إلى فهم

[1] سنعتمد على مصطلحي "النزاع الداخلي" و "الحرب الأهلية" بشكل مترادف في هذه الدراسة. فالنزاع السيراليوني هو عبارة عن حرب أهلية بين أطراف أحدها متمثل في الحكومة. وبالتالي هو ليس نزاعا بين أطراف لادولتية *non-state conflict*، لذلك صحت تسميته بالنزاع الداخلي –بصفة عامة- وبالحرب الأهلية –كنوع من أنواع النزاعات الداخلية-

ما يميز حالة عن حالة أخرى وذلك مهما كلف الأمر من صعوبات، فالباحث مطالب بتقديم الصورة بتعقيداتها واستعصائها لا بأن يختزلها بطريقة نمطية بحجة تسهيل دراستها.

ومن جهة أخرى، أردنا أن يكون هذا الفصل متصلا بإشكاليتنا الأساسية. إذ لا يمكن فهم تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على نزاع معين دون فهم تأثير العوامل الأخرى عليه. إذ القول بتأثير الشركة العسكرية الخاصة على النزاع السيراليوني بشكل أو بآخر يقتضي معرفة كيفية تأثير غيرها من العوامل الداخلية والخارجية عليه، وإدراك التفاعل الموجود بين مختلف العوامل التي تؤثر بشكل نسقي على النزاع من توقيت نشوبه إلى نهايته مرورا بديناميياته.

المبحث الأول: عوامل نشوب النزاع السيراليوني:

لقد اعتنت أدبيات تحليل النزاع بعوامل النشوب onset بشكل معمق، ولعلها اهتمت بها أكثر مما اهتمت بعوامل حدة واستمرار النزاع التي سنناقشها في المباحث الموالية.

إن ما نلاحظه في المقاربات أحادية العامل unifactorielle التي حللت عوامل نشوب النزاعات الداخلية عموما أنه يمكن إدراجها تحت عنوانين كبيرين : مقاربات الجشع ومقاربات المظلومية، أو بالتعبير الأصلي ل**بول كوليه** : greed and grievance.

ففي حين أن الأولى تلقي اللوم كله على الحركات المتمردة بوصفها عبارة عن حركات انتهازية لا تهتم سوى بالحصول على المنفعة المادية الشخصية، فإن الثانية تحمل النظام مسؤولية الفشل السياسي والاقتصادي اللذين دفعا المعارضة إلى التمرد. من جهة أخرى، نلاحظ أن بعض المقاربات كالمقاربة الاقتصادية تنطلق من فرضية كون الحركات المتمردة عبارة عن فواعل عقلانية بل ولا تقل عقلانية عن غيرها من الفواعل، وبالتالي يحكمها منطق الربح والخسارة، وبالتحديد الربح والخسارة الماديين.

في حين أن مقاربات أخرى كالمقاربات الإثنوثقافية فلا تفسر التمرد بحسابات مادية بقدر ما تفسرها بكونها انعكاسا لصراعات مبدئية بالأساس وقد تؤججها إشكالية ندرة الموارد والضغط الديمغرافي والفقر كعوامل مساعدة لا أكثر. وتولي هذه الأخيرة أهمية خاصة لنهاية الحرب الباردة كعامل أساسي في عودة الصراعات الإثنية والدينية إلى السطح. وإن تحليل كهذا يؤدي إلى إحدى النتيجتين المتناقضتين التاليتين: إما اعتبار الدولة الحديثة لا تتناسب مع المعطيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات غير الغربية، وإما إلى اعتبار أن الدول "الفاشلة" لم تحذُ حذو الدول الغربية في بنائها ومسارها مما يعني وجود طريق واحد لتحقيق مفهوم الدولة الحديثة عمليا وليس فقط اسميا، وأي خروج عن هذا الطريق يعبر عن حالة مرضية قد تنفجر في أي وقت. ومن جهة أخرى، يختلف هذا النوع من التحليلات عن التحليل العقلاني في أنه لا يعتبر

الحركات المتمردة فواعل عقلانية يحكمها المنطق الربحي، وقد تختلف المقاربات القائلة بهذا الطرح فيما بينها، بين من يعتبر المتمردين مجرد ناس متعطشين إلى الحرب، وبين من يعتبرهم أشخاصا مبدئيين يحركهم الانتماء إلى الدين أو المذهب أو العرق أو غيرها من الانقسامات الثقافية والاجتماعية والجهوية.

ولا يشكل النزاع السيراليوني استثناءً بالنسبة لأصحاب المقاربات المختلفة. إذ اختلف الدارسون بين من فسر اندلاع النزاع السيراليوني بمقاربة الجشع وبين من فسرها بمقاربة المظلومية، وبين من انطلق من كون المتمردين فواعل عقلانيين وبين من رأى فيهم مجموعة من الهمجيين المتعطشين إلى الدماء. لكن يبدو أن الكثير رجح كفة نظرية الجشع بطريقة مباشرة كدراسة **كولييه و هوفلر**، أو بطريقة غير مباشرة كالتقارير الأممية والمنظمات غير الحكومية ولجنة الحقيقة والمصالحة، ومما عزز هذه النظرة، الخصائص التي تميز بها النزاع السيراليوني من غياب البعد الهويتي، التغيير في التحالفات، العنف ضد المدنيين الذين ادعت الجبهة الثورية المتحدة RUF الدفاع عنهم،...

المطلب الأول: النزاع السراليوني بين الجشع ودفع المظالم:

يرى كولييه وهوفلر في دراستهما المشتركة "Greed and Grievance in Civil War" بأن الحرب الأهلية عبارة عن مزيج من الشعور الإيثاري الذي يقتضي تصحيح المظالم ومن شعور أناني يدفع إلى نهب موارد الآخر وحل محل المستفيدين من الموارد. غير أنهما يرجحان الدوافع الأنانية، لأن الرجل الاقتصادي Homo economicus لما يقرر الدخول في حرب لا يمكن أن يحركه دافع آخر من غير الطمع الاقتصادي.[1] ولإثبات هذه الفرضية، قام الباحثان بدراسة كل النزاعات الداخلية التي اندلعت ما بين سنة 1960 إلى 1999، متوصلين إلى أربعة عوامل مؤثرة على اندلاع النزاع: توفر الموارد المالية لتمويل الحركة التمردية، تكلفة التمرد، التفوق العسكري، العامل الديمغرافي. في حين أن لم يجدا أية علاقة بين

[1] *Paul Collier et Anke Hoeffler, **op.cit,** pp563-595.*

اللامساواة وغياب الحقوق السياسية والانقسام الإثني والديني وبين نشوب النزاعات.

بناء على هذه الفرضية، يُفترض أن أغنى المناطق من حيث المواد الأولية هي التي ستُنشئ النزاع وتشهده، بل وأن المتمردين سيسعون إلى السيطرة على مناطق تواجد تلك الموارد الأولية. ففي حالة سيراليون التي كانت تعتمد على مداخيل الألماس بنسبة 60 إلى 70% قبل اندلاع الحرب، يفترض أن السيطرة على مواقع تواجد الألماس كان ليمثل الهدف الأساسي للجبهة الثورية المتحدة، وبالتالي أن ينشأ النزاع في تلك المناطق وأن يسعى المتمردون إلى السيطرة عليها. كما يفترض أن حل نزاع يحركه الجشع يكمن إما في منع وصول المتمردين إلى الموارد، وإما في المقايضة.

بالنظر إلى مكان نشوب النزاع، فإذا نظرنا إلى مكان أول عمل عنيف قامت به للجبهة الثورية المتحدة فقد كان ذلك في مشيخة Upper Bambara بمقاطعة كيلاهون Kailahun بتاريخ 23 مارس 1991 الواقعة على الحدود الليبيرية، ثم تلاها عمل آخر بمشيخة Kissi Teng الواقعة بنفس المقاطعة وعلى الحدود الليبيرية كذلك، ليسيطر المتمردون في نهاية شهر أفريل 1991 على كل مقاطعة كيلاهون.[1]

[1] *Alison Smith, Catherine Gambette, et Thomas Longley,* ***« Conflict Mapping in Sierra Leone: Violations of International Humanitarian Law from 1991 to 2002 »*** *(No Peace Without Justice, mars 2004), p.20, www.npwj.org. (consultée le 23/03/2020)*

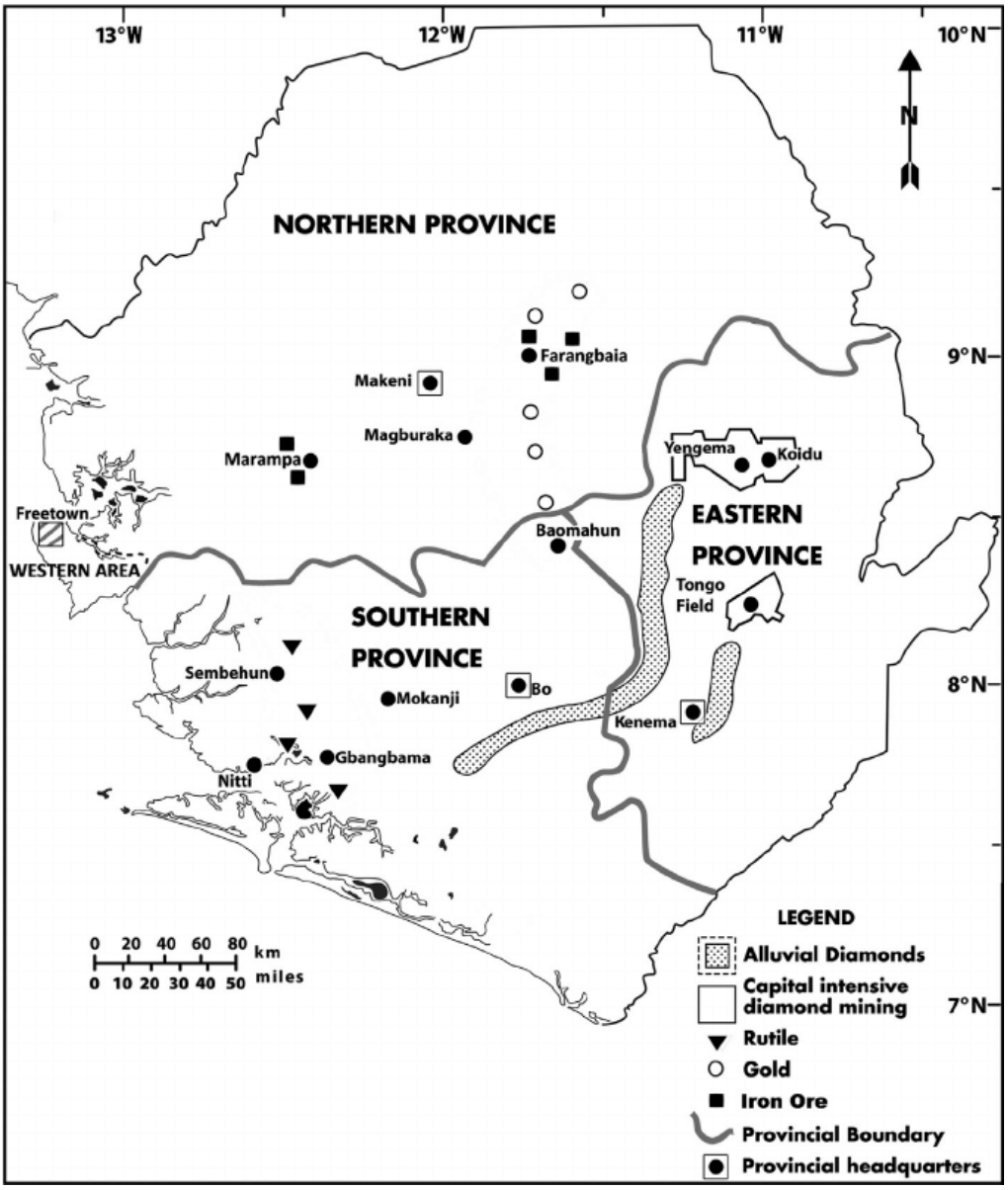

الخريطة-3- أماكن تواجد الموارد الأولية في سيراليون[1]

يلاحظ أن مقاطعة كيلاهون ليست من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية عموما ولا بالألماس. في المقابل نرى أن أغنى المناطق من حيث تواجد الألماس هي مقاطعتي كونو، كينيما، و بو. أي أن أول منطقة شهدت النزاع ليست من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية. مما قد يدل على أن مكان نشوب النزاع

[1] *Fenda A. Akiwumi, « Strangers and Sierra Leone mining: cultural heritage and sustainable development challenges », **Journal of Cleaner Production**, 84 (1 décembre 2014): pp773-82.*

لا يرتبط بالضرورة بوجود موارد طبيعية في تلك المنطقة، بل قد ترتبط بعوامل أخرى منها الموقع الجغرافي والحدود الدولية ووجود نظام معاد في دولة جارة والمتمثلة في نظام **تشالز تيلور** في ليبيريا، مما قد يفسر سبب نشوب النزاع في تلك المشيخات المحاذية للحدود الليبيرية، لا سيما وأن عناصر الجبهة الثورية المتحدة دخلوا مشيختي Upper Bambara و Kissi Tengعبر الحدود الليبيرية.

لكن المتتبع لتحركات الجبهة الثورية المتحدة يلاحظ بأنها لم تخلُ من سعي إلى الوصول إلى المواقع الغنية بالألماس، حيث بعد ثلاثة أشهر من بداية النزاع، بدأ المتمردون في الاتجاه نحو مقاطعة كونو[1] التي تعتبر أكثر المناطق السيراليونية إنتاجا للألماس، حيث تمكنوا من السيطرة على مدينة كويدو[2] قبل أن يطردوا من قبل الجيش وقوات الدفاع المدني CDF، بل وحتى بعد طردهم، كرر المتمردون الغارات على كونو دون جدوى.[3] كما يُلاحَظ سعيا نحو السيطرة على مقاطعة كينيما، حيث تمكنت الجبهة من احتلال سبع مشيخات من مقاطعة كينيما بحلول مارس 1994 لتسيطر على كل المقاطعة بحلول أفريل 1994، بل وتم تأسيس معسكر زوكودا بنفس المقاطعة على ضفاف نهر مُوَا،[4] وتعد المقاطعة غنية بالموارد الطبيعية وعلى رأسها الألماس والذهب، كما يمثل نهر موا مصدرا مهما للألماس الطمييةalluvial diamonds. ويبدو أن قطاع الألماس لم يكن القطاع المستهدف الوحيد، إذ سعت الجبهة كذلك إلى دخول مقاطعة مويامبا الجنوبية الغنية بالبوكسيت، وكذا إلى شمال مقاطعة بونثي الجنوبية حيث سيطروا على شركة سيراليون للتنقيب عن الروتيل. لكن لا ينبغي إغفال أنه كما تحركت الجبهة نحو المناطق الغنية بالموارد الطبيعية فإنها اتجهت كذلك نحو المناطق الشمالية الغربية التي لا تعتبر من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية. وليس أدل على ذلك من سعي الجبهة الثورية المتحدة إلى السيطرة على الطرق المؤدية إلى فريتاون، كسيطرتها على الطريق الرئيسية التي تربط مدينة "بو" بالعاصمة "فريتاون"، وكذا توسيع الجبهة لعملياتها نحو المناطق

---

[1] *Smith, Gambette, et Longley, **op.cit,** p 21-22.*

[2] عاصمة مقاطعة كونو الغنية، والتي تعتبر مركزا اقتصاديا وتجاريا مهما في سيراليون

[3] *Smith, Gambette, et Longley, **op,cit,*** p.24

[4] *Ibid, p.23*

الشمالية والغربية كمقاطعتي تونكوليلي وبورتلوكو، كما توضحه الخريطة. فلو كان هدف الجبهة مجرد الوصول إلى الموارد الطبيعية لاكتفت بالعمل على السيطرة على مناطق تواجدها دون البحث عن المواجهة المباشرة مع النظام ولا الوصول إلى العاصمة، لا سيما وأن السيطرة على مصدر الألماس في سيراليون لا يقتضي التوفر على إمكانيات كبيرة، ذلك أن غالبية مصادر الألماس السيراليونية متمثلة في الرواسب الطمييية، وبالتالي يمكن لأي شخص أن يستغلها دون الحاجة إلى إمكانيات ضخمة و لا إلى التعاقد مع شركات تعدين، كما هو الحال بالنسبة إلى ألماس صخور الكيمبرليت أو إلى ثروات طبيعية أخرى كالنفط والغاز. وبالتالي فإن السيطرة على قطاع الألماس في سيراليون ليس مشروطا بالسيطرة على جهاز الدولة. ومنه لا يمكن حصر سبب نشوب النزاع في المطامح المادية للجبهة الثورية المتحدة. وإن كانت هناك دراسات إمبريقية تثبت وجود علاقة سببية بين الألماس والنزاع فقد يعود ذلك إلى أن الألماس كانت مصدر تمويل للنزاع لا أنها عاملا في اندلاعه.

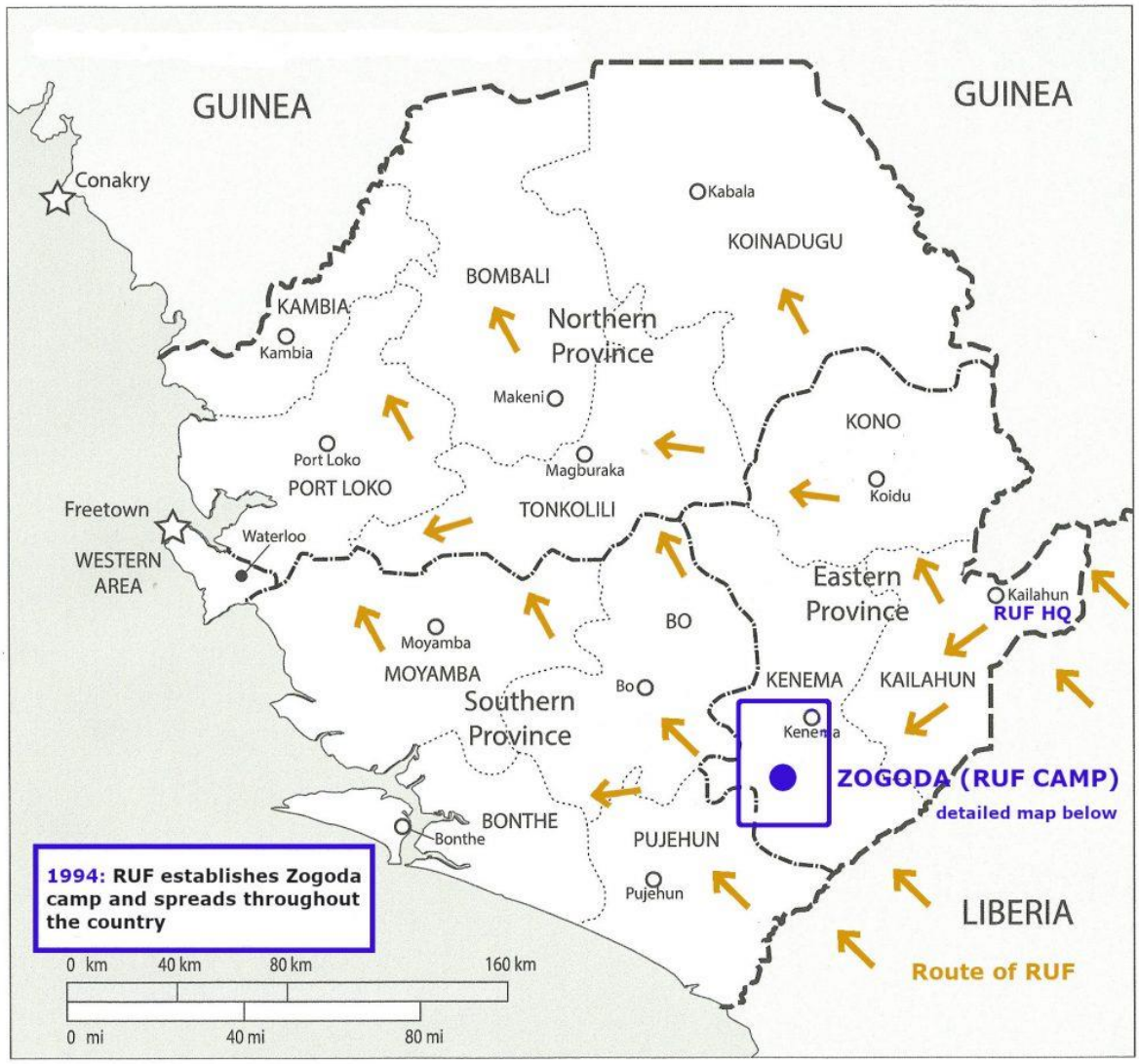

الخريطة -4- خريطة توضح تحركات الجبهة الثورية المتحدة[1]

ومما قد يوحي بأن ما تفترضه نظرية الجشع ينطبق على حالة الجبهة الثورية المتحدة، نشاطات تهريب الألماس، ولا يُعلم على وجه التحديد إن كانت تذهب مداخيل الألماس المهربة إلى الجبهة حصرا، لكن المؤكد أن المتمردين كانوا من الفواعل النشيطة في مجال التهريب كما يؤكده تقرير فريق الخبراء

[1] *James Higbie et Bernard S. Moigula,* ***Sierra Leone: Inside the War*** *(Thailande: Orchid Press, 2012),* ***https://sierraleonewar.com/uncategorized/searching-for-zogoda/.*** *(consultée le 03/04/2021)*

المعين بقرار مجلس الأمن 1306 –2000.[1] ويكفي ملاحظة الجدول أدناه لإدراك مدى تفاقم ظاهرة تهريب الألماس أثناء الحرب، حيث أن قيمة صادرات بورصة واحدة –أنتويرب– تفوق ما تنتجه سيراليون رسميا بالضعف على الأقل.

6

السنة	قيمة القيراطات المنتجة رسميا (000 قيراط)	قيمة القيراطات المستوردة من قبل بورصة أنتويرب (000 قيراط)
1990	78	331
1991	243	534
1992	347	831
1993	158	334
1994	255	526
1995	213	455
1996	270	566
1997	104	803
1998	8.5	770

الإنتاج الوطني للألماس وواردات بورصة أنتويرب من سيراليون[2]

ولكن هذا لا يكفي للقول بأن سبب نشوب النزاع يكمن في الطمع المادي. أما من ناحية العلاقة السببية بين الضغط الديمغرافي وبين نشوب النزاع التي تثبتها نظرية الجشع، فإنها في حالة سيراليون غير محققة، ذلك أن أكثر المناطق كثافة سكانية –المنطقة الغربية– كانت آخر من شهد الحرب الأهلية:

[1] الأمم المتحدة مجلس الأمن, « تقرير فريق الخبراء المعين عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٦) ٢٠٠٠، (الفقرة ١٩ ،فيما يتعلق بسيراليون » (الأمم المتحدة, 20 ديسمبر 2000

[2] الجدول مأخوذ من التقرير التالي بالتصرف: *Ian Smillie, Lansana Gberie, et Ralph Hazleton, **« The Heart of the Matter** **Sierra Leone, Diamonds & Human Security »** (Addis Abeba: Partnership Africa Canada, janvier 2000), p.33.*

7

	المقاطعة	الكثافة السكانية	متوسط الكثافة السكانية للمنطقة
المنطقة الشرقية	كيلاهون	60,5ن/كم²	
	كينيما	55,6ن/كم²	61,8ن/كم²
	كونو	69ن/كم²	
المنطقة الشمالية	بومبالي	40,2ن/كم²	
	كامبيا	59,9ن/كم²	
	كوينادوكو	15,1ن/كم²	35ن/كم²
	بورتلوكو	57,5ن/كم²	
	تونكوليلي	34,7ن/كم²	
المنطقة الجنوبية	بو	51,5ن/كم²	
	بونثي	30,3ن/كم²	37,6ن/كم²
	مويامبا	36,2ن/كم²	
	بوجيهون	28,5ن/كم²	
المنطقة الغربية	فريتاون	36136,6ن/كم²	1018,8ن/كم²
	المنطقة الريفية	155,2ن/كم²	

الكثافة السكانية على مستوى المقاطعات السيراليونية سنة 1985[1]

ولقد رد عدد من الباحثين على هذا الطرح وبالتحديد في حالة سيراليون، ومن بينهم **بول ريشاردز**، الذي يعد من أوائل الباحثين الذين خصصوا دراسة كاملة عن الحرب السيراليونية. حيث بدأ بنقض نظرية

[1] استخدمنا الإحصائيات الرسمية لسنة 1985 لعدد السكان في كل مقاطعة من أجل حساب الكثافة السكانية:
« Sierra Leone 1985: Population and Housing Census » *(Freetown: Central Statistics Office, 1995),p. 50.*

الجشع مجادلا بأن الألماس ليست سببا للنزاع ولا يمكن أن تفسر نشوبه. بل وأكثر من ذلك، يذهب إلى أن نظرية الجشع تخدم مصالح ايديولوجية واضحة، حيث إن كانت أسباب الحروب الأهلية الأفريقية غير سياسية فإن حلها لا يقتضي جهودا دبلوماسية، بل سياسة دولية كغلق الحسابات البنكية، تجميد الأموال، فرض عقوبات، فضح تجار الألماس والأسلحة، بدل التفاوض مع متمردين "لا يملكون أية ثقافة سياسية".[1]

يعترف **ريشاردز** بأن كل الحروب تقتضي تنظيما بشريا، والنظام البشري يقتضي اقتصادا سياسيا وسوسيولوجيا خاصة به، ومن المفيد أن تلقي نظرية الجشع الضوء على الأجندات الاقتصادية للحروب الأهلية، ولا شك في أن العامل الاقتصادي يعقد الحرب ويديمها ولكن القول بأن النزاعات تنشب فقط من أجل الوصول إلى الثروات والسيطرة عليها يحتاج إلى أدلة أدق.[2] ولعل ما يؤكد ذلك أن ظاهرة تهريب الألماس لم تبدأ ببداية الحرب، بل كانت موجودة حتى قبل استقلال سيراليون، كما وضحته لجنة الحقيقة والمصالحة:

8

السنة	قيمة الألماس المصدرة رسميا –بالليون السيراليوني 000–	قيمة الألماس المهربة – بالليون السيراليوني 000–
1953	2396	4000
1954	3399	6000
1955	2800	16000
1956	6914	20000
1957	12850	30000
1958	14367	30000
1959	13617	30000

[1] *Paul Richards, « **The Political Economy of Internal Conflict in Sierra Leone** » (Netherlands Institute of International Relations, août 2003), p.17.*
[2] *ibid,p. 18.*

ظاهرة تهريب الألماس أثناء الحكم الاستعماري[1]

ومن النقاط التي أثارت نقد **ريشاردز** أن **كولييه** يجد علاقة سببية بين انخفاض المستوى التعليمي وبين النزاع، غير أنه لا يعتبر الافتقار إلى التعليم "مظلمة grievance". فيتساءل **ريشاردز** لماذا يعتبر كولييه الرغبة في الحصول على عمل أو على فرصة في التعلم مظهرا من مظاهر الجشع.

في المقابل يصف ريشارد الحرب السيراليونية بما سماه دوركايم بالمرض الاجتماعي social pathology، الذي يتضمن فكرة عدم إمكانية الفصل بين الدوافع والسلوك، وعلى أن السلم لا يكون إلا بوجود توازن بين أربع اتجاهات مؤسساتية: الفردانية individualism، القدرية fatalism ، الهرمية hierarchy، المساواتية egalitarism .[2] فيمكن تصنيف مقاربة **ريشاردز** كمقاربة دوركايمية ترفض ادعاءات المذهب النفعي في أن التغيير الاجتماعي لا تحركه إلا المصلحة الأنانية، فالمصلحة الأنانية ظاهرة فردية –لا يناقشها علم الاجتماع– في حين أن السلوك الأخلاقي ظاهرة اجتماعية.[3]

ولفهم عوامل نشوب الحرب الأهلية، يقترح **ريشاردز** الاهتمام بالطرف الذي بدأ الحرب وهو الجبهة الثورية المتحدة التي يصفها بال"الطائفة/المذهب" لكن بمعنى غير ديني "secular sect" حيث أنها تشبه الطوائف الدينية sects من حيث انعزالها في غابات سيراليون الكثيفة، وقلة احتكاكها مع المجتمع، والسرية المحيطة بها، ونظامها الهرمي الصارم، وتهديد عناصرها بل تصفيتهم في حال انشقاقهم. لكنه في نفس الوقت لم تكن تكتسي بعدا دينيا أو عرقيا أو قبليا.[4] بل كانت تبني خطابها على مظلومية الشعب السيراليوني الذي راح ضحية عقود من الفساد السياسي، بغض النظر عن الانتماء العرقي والديني واللغوي والقبلي،

---

[1] مأخوذ من تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة بالتصرف: ***« Witness to Truth: Report of the Sierra Leone Truth & Reconciliation commission, Vol 3B »*** *(Accra: The Sierra Leone Truth & Reconciliation Commission, 2004), 9.*

[2] *Paul Richards, « New political violence in Africa: Secular sectarianism in Sierra Leone », **Geo Journal**, n° 47 (1999): pp433-42.*

[3] *Emile Durkheim, **De la division du travail social** (Paris: PUF, 2007).*

[4] *Richards, **op.cit,**, p.28.*

فنشأة الجبهة هي استجابة للمظالم التي تعرض إليها الشعب وعلى رأسها نقص فرص التعليم، إذ يصف **ريشاردز** الجبهة الثورية المتحدة –وغيرها من الفصائل المتحاربة– على أنها ضحية انهيار المنظومة التعليمية.

للتأكد من هذه الفرضية ينبغي أولا معرفة الوضع التعليمي في كل مقاطعة ومنطقة على حدة، ثم محاولة التعرف على تركيبة الجبهة الثورية المتحدة من حيث الانتماء الإثني والجهوي والمستوى التعليمي. سنقوم أولا بعرض البيانات المتعلقة بالوضع التعليمي في كل مقاطعة من مقاطعات سيراليون، ست سنوات قبل اندلاع الحرب الأهلية:

	المقاطعة	نسبة الأشخاص الذين لم يذهبوا أبدا إلى المدرسة	معدل المنطقة
المنطقة الجنوبية	بو	67,38%	72,34%
	بونثي	61,09%	
	مويامبا	74,05%	
	بوجيهون	77,97%	
المنطقة الشرقية	كيلاهون	70,71%	72,08%
	كينيما	71,4%	
	كونو	73,77%	
المنطقة الشمالية	بومبالي	76,64%	81,6%
	كامبيا	83,56%	
	كوينادوكو	89,07%	
	بورتلوكو	81,87%	
	تونكوليلي	79,22%	
المنطقة الغربية	فريتاون	35,61%	37,5%
	المنقطة الريفية	50,91%	

نسبة الأفراد فوق الخمس سنوات الذين لم يلتحقوا أبدا بالمدرسة[1]

فعلى اعتبار "نسبة الأفراد فوق الخمس سنوات الذين لم يلتحقوا أبدا بالمدرسة" مؤشرا جيدا للتعرف على حالة الوضع التعليمي ومدى توفر فرص التعليم، نلاحظ أن أقل المناطق حظا في التعليم هي المنطقة

[1] *« Sierra Leone 1985: Population and Housing Census »,op.cit, p135.*

الشمالية، وبالتحديد مقاطعة كوينادوكو حيث تكاد تبلغ النسبة 90%. وعلى مستوى المنطقة، فإن أكثر من 81% لم يحظوا بالفرصة الدراسة. ثم تليها المنطقة الجنوبية والشرقية بنسب متقاربة، ثم المنطقة الغربية التي تعتبر الأحسن وطنيا من حيث مؤشرات الوضع التعليمي.

وبالتالي، يُفترض أن تكون المنطقة الشمالية حاضنة للجبهة الثورية المتحدة، أو لا أقل أن تكون ممثلة بقوة في صفوف الجبهة. في حين أنه، حسبما يفيده استبيان قام به الباحثان همفري Humphrey و وينشتاين Weinstein حول تركيبة مختلف الفصائل المتحاربة بما فيها الجبهة الثورية المتحدة، فإن أكثر من 60% من المستجوبين المنتمين إلى الجبهة سابقا، تعود أصولهم إلى المنطقة الشرقية، حيث الوضع التعليمي أحسن من المنطقة الشمالية، بل وأن 50% من مجمل المستجوبين المنتمين إلى مختلف الفصائل المتحاربة، تعود أصولهم إلى المنطقة الشرقية، في حين أن 24% هم من المنطقة الشمالية.[1] هذا لا يعني أن المنتمين إلى الجبهة كانوا يتمتعون بمستوى تعليمي عال أو أنهم تمدرسوا، إذ كما يوضحه الجدول أعلاه، فإن الوضع التعليمي بالمنطقة الشرقية كذلك متدهور، بل و30% من العينة المدروسة من الجبهة الثورية المتحدة لم يتمدرسوا، ولا شك في وجود علاقة سببية بين تدهور المستوى التعليمي وما يترتب عنه من آفات وبين الانضمام إلى الحرب، وإنما نعني أنه مثلما دفعت الأمية شباب المنطقة الشرقية إلى الانضمام إلى الجبهة الثورية المتحدة، فإنه من باب أولى أن تدفع شباب المنطقة الشمالية –الأكثر حرمانا– إلى الانضمام. فذلك يدل على أن المستوى التعليمي لا يكفي لتفسير نشوب الحروب الأهلية. ولا أن الفقر وحده يمكنه تفسير ذلك، فلنلاحظ مؤشرات أخرى تطلعنا على الوضع الصحي على اعتباره مؤشرا جيدا لقياس متغير الحرمان:

[1] *Macartan Humphreys et Jeremy M. Weinstein, « What the Fighters Say in Sierra Leone: A Survey of Ex-Combatants in Sierra Leone » (Freetown: **The Post-conflict Reintegration Initiative For Development And Empowerment**, 2004), p.22.*

10

	المقاطعة	مؤشر وفيات الأطفال (في الألف)	معدل المنطقة
المنطقة الجنوبية	بو	207	214
	بونثي	181	
	موبامبا	215	
	بوجيهون	235	
	شيربرو	227	
المنقطة الشرقية	كيلاهون	174	197
	كينيما	205	
	كونو	203	
المنطقة الشمالية	بومبالي	171	175
	كامبيا	166	
	كوينادوكو	189	
	بورتلوكو	170	
	تونكوليلي	183	
المنطقة الغربية	فريتاون	157	163
	المنطقة الريفية	190	

مؤشر وفيات الأطفال على مستوى المقاطعات السيراليونية لسنة 1985[1]

[1] *« Sierra Leone 1985: Population and Housing Census », op.cit, p.98.*

	المقاطعة	نسبة المنازل غير الموصولة بشبكات المياه	معدل المنطقة
المنطقة الجنوبية	بو	98.5%	96.8%
	بونثي	98%	
	موبامبا	91%	
	بوجيهون	99.6%	
	شيربرو	/	
المنطقة الشرقية	كيلاهون	96.4%	90.7%
	كينيما	81.8%	
	كونو	93.9%	
المنطقة الشمالية	بومبالي	98.3%	96.7%
	كامبيا	99%	
	كوينادوكو	96.2%	
	بورتلوكو	93.9%	
	تونكوليلي	95.5%	
المنطقة الغربية	فريتاون	11.5%	30.6%
	المنطقة الريفية	49.7%	

نسبة الوصول إلى شبكات المياه على مستوى المقاطعات السيراليونية لسنة 1985[1]

نلاحظ بأن نتائج المؤشرات متقاربة فيما بينها بين المناطق الجنوبية والشرقية والشمالية، في حين

[1] *« Sierra Leone 1985: Population and Housing Census », op.cit, p189.*

هناك تفاوت واضح بين هذه المناطق من جهة وبين المنطقة الغربية من جهة أخرى. إذ يمكن القول أن درجة الحرمان في تلك المناطق الثلاثة متقاربة فيما بينها، وأن أقل المناطق حرمانا هي المنطقة الغربية – حيث العاصمة فريتاون، مع ملاحظة أن المناطق الشمالية والجنوبية أكثر حرمانا من المنطقة الشرقية. فإذا كانت المنطقة الشرقية أقل حرمانا نسبيا من المناطق الشمالية والجنوبية، فلماذا أكثر المنضمين إلى الجبهة هم من المنطقة الشرقية؟ بل ولماذا اصطف الكاماجور[1] –ذوي الأصول الجنوبية– إلى جانب الحكومة في إطار قوات الدفاع المدني؟

الملاحظ بأن النزاع السيراليوني يتحدى الأوصاف التبسيطية والمقاربات أحادية العامل unifactorielle، إذ القول بنظرية الجشع يقتضي بأن تكون أغنى المناطق بالمواد الأولية، السهلة الاستغلال، أكثرها عرضة لخطر الحروب الأهلية وهذا خلاف الواقع. والقول بمقاربات الحرمان والمظالم يقتضي كون أفقر المناطق أكثرها عرضة إلى خطر الحروب الأهلية، وأن أفشل القيادات السياسية هي التي تعرض بلدانها أكثر إلى النزاعات الداخلية، وهذا كذلك خلاف الواقع. إذ كما ذكره الباحث المتخصص في الدراسات الإفريقية **كريستوفر كلافام**، لا يمكن الاكتفاء بفشل القيادة السياسية كسبب لاندلاع الحرب الأهلية، إذ القادة السيراليونيون لم يكونوا أفشل أو أعنف من أغلب القادة الأفارقة.[2]

المطلب الثاني: سيراليون: ضحية الاقتصاد الموازي، الشباب الراديكالي والجوار الإقليمي

في المقابل يقترح **كلافام** تفسيرا آخر للنزاع السيراليوني قائما على سبب عميق متمثل في تجذر الإحساس باللأمن الثقافي والتبعية الناجم عن طول فترة الاستعمار، بل وحتى الاستقلال لم يكن نتيجة كفاح عسكري أو نضال سياسي بقدر ما كان رغبة من المستعمِر في الانسحاب، مما جعل البلد يفتقد إلى حركة وطنية قوية، ومنه إلى حس وطني قوي.[3] وحول هذه النقطة، يتفق معه الباحث السيراليوني **ابراهيم عبد الله**

[1] مجموعة صيادين تقليديين من جنوب سيراليون – مقاطعة بو- من إثنية "منديه"، شكلوا الغالبية العظمى من قوات الدفاع المدني.
[2] *Christopher Clapham, **op.cit,** p.10*
[3] *ibid, p.10.*

حيث يرى بأن الأحزاب السياسية اليسارية المناهضة للاستعمار لم تكن جزءًا من المشهد السياسي –حتى في عهد التعددية الحزبية قبل انقلاب 1971–، وما ميز المشهد السياسي العام عقب الاستقلال هو سيطرة الاتجاه اليميني المحافظ ودعمه المطلق للمعسكر الغربي.[1] ومنه، لم يكن هناك أي تنظيم سياسي رسمي يستوعب الاتجاهات السياسية الراديكالية المناهضة للإمبريالية والأفريقانية Panafricanisme المتواجدة في المجتمع، لا سيما في صفوف الشباب المثقف. إذ الجبهة الثورية المتحدة ذاتها تصف نفسها ب"الحركة الأفريقانية"، حيث ورد في أول بيان أصدرته الجبهة الثورية المتحدة: *"...نحن فخورون –كأفريقانيين* Panafricanists– *باعتمادنا على أنفسنا في كفاحنا هذا..."*،[2] *"...هذه نظرتنا فيما يتعلق بإعادة تحرير سيراليون. مهمتنا المساهمة في التحرير السياسي والاقتصادي للقارة الإفريقية وتوحيدها."*[3] ومنه تكون الجبهة الثورية المتحدة أول حركة سياسية تستحوذ على الخطاب التحرري والأفريقاني في سيراليون، ممثلة بذلك موقف طائفة واسعة من الشباب المثقفين.

أما السبب المباشر، في نظر **كريستوفر كلافام**، فيكمن في ثلاثة عوامل: الاقتصاد السياسي لدولة الظل the political economy of the shadow state ، السوسيولوجيا السياسية للشباب المهمشين the political sociology of alienated youth، السياسات الإقليمية للتمرد the regional politics of insurgency.

- **الاقتصاد السياسي لدولة الظل:** والمقصود بها العلاقة بين الثروات المحلية والنخب السياسية والسوق العالمية. وفي هذا الصدد، يرى **كلافام** بأن المشكلة الاقتصادية الرئيسية في

[1] *Ibrahim Abdullah, « Bush Path to Destruction: The Origin and Character of the Revolutionary United Front/Sierra Leone »* ***The Journal of Modern African*** *Studies, vol 36, n° 2 (1998): pp203-35.*
[2] *sankoh,* ***op.cit,****, p.3.*
[3] *ibid, p.11.*

سيراليون تكمن في إدارة الألماس –بوصفها أهم مورد طبيعي في البلد كونها شكلت 60 إلى 70% من المداخيل–

وتعتبر الألماس من الثروات التي تصعب السيطرة عليها بسبب سهولة الوصول إليها واستخراجها بدون حاجة إلى رأسمال كبير أو إلى وسائل متطورة للاستخراج والنقل، مما يجعل من عملية التهريب عملية سهلة للغاية. قد يتساءل الباحث ههنا عن سبب نجاح دولة كبوتسوانا في السيطرة على سوق الألماس بينما أخفقت سيراليون في ذلك، رغم كونها تشترك مع بوتسوانا في عدد من الخصائص كالثروة الماسية و صغر المساحة وقلة عدد السكان والماضي الاستعماري. يرجع كافلام السبب إلى طبيعة مصادر الألماس أولا، حيث أن الطبيعة الصخرية –الكمبريلت– للألماس البوتسوانية تجعلها صعبة النهب، وتتطلب تقنيات عالية ومنه إمكانيات مادية ومالية كبيرة لاستغلالها، مما جعلها تحت سيطرة الدولة والشركات المتعددة الجنسيات، في حين أن مصدر الألماس في سيراليون هي الرواسب الطمييية Alluvial، وبالتالي يمكن لأي شخص بأقل الوسائل أن يقوم باستغلالها.[1]

أما السبب الثاني، فيكمن في السيطرة على العمالة الذي كان ممكنا في بوتسوانا ذات الكثافة السكانية المنخفضة مقارنة بسيراليون حيث يكثر المنقبون غير الشرعيين من داخل وخارج البلد والذين تصعب السيطرة عليهم، إضافة إلى السماسرة والتجار، وهذا ما خلق نخبا محلية قوية متمثلة في أولئك الذين تمكنوا من السيطرة على أماكن تواجد الألماس. وبدل من أن تسعى الحكومة إلى منع التنقيب غير الرسمي، أعطت للمنقبين غير الشرعيين الحق في التنقيب في أي مكان، عدا الأماكن المخصصة لشركة SLST الوطنية، شرط أن تبيعها للمكتب الحكومي للألماس، دون اي ضمانات تسمح للدولة بالسيطرة على سوق الألماس.

[1] *Clapham, op.cit, p11.*

أما السبب الثالث، فيرجعه **كلافام** إلى التجانس الإثني في بوتسوانا واحترام المجتمع للسلطة، في حين كان على الحكومة السيراليونية أن تواجه الانقسام الداخلي وتعدد الفواعل الذين يصعب السيطرة عليهم، حيث لا شيء يسمح بكسب الولاء غير المال. المال الذي احتاجته الحكومة لضمان الولاء الداخلي والشرعية الدولية.[1]

إلى جانب العوامل التي ذكرها **كلافام**، نضيف كذلك دور الجوار الإقليمي لكل من بوتسوانا وسيراليون، حيث أن الدول المجاورة لبوتسوانا مستقرة نسبيا مقارنة بدول غرب إفريقيا المحاذية لسيراليون، حيث أن دول إفريقيا الجنوبية المحيطة ببوتسوانا، جميعها لم تعرف نزاعات داخلية تُذكر، باستثناء مراحل من اللاستقرار السياسي من جراء الانقلابات العسكرية، أما سيراليون، فإحدى جارتيها الإقليميتين –ليبيريا– التي تتقاسم معها 299 كلم من الحدود التي تفصل البلدين بنهري مورو و مانو، فإنها عرفت إحدى أعنف وأعقد الحروب الأهلية في القارة، امتدت من نهاية 1989 إلى 1997، ثم من 1999 إلى 2003، لتصبح هذه الحرب أحد أهم العوامل المباشرة المؤثرة على نشوب النزاع السيراليوني كما سنراه لاحقا.

يصل **كلافام** في ختام تحليله إلى أن الدولة السيراليونية كانت عبارة عن واجهة تخفي أنماط فردية ومشخصنة من الإدارة السياسية وتراكم الثروات. لذلك لا يمكن الحديث عن وجود دولة بمعنى مؤسسات توفر للمواطنين مختلف الخدمات وعلى رأسها الأمن المادي –الصلب– بل كانت عبارة عن متعاملين خواص – private operators، يستغلون أسطورة الدولة كمورد يسمح لهم بالوصول إلى مصالحهم الشخصية. لكن لما تعرض أولئك الناس إلى المعارضة من قبل أشخاص لم يعودوا يصدقون أسطورة الدولة والانتماء للوطن، انكشف غياب الدولة.[2] ومنه، نفهم أن الدولة لم تنهر ببداية التمرد المسلح بقدر ما تم الكشف عن زيفها وعن أنها لم تكن تحمل من الدولة الواستفالية

[1] *Clapham, op.cit, p12.*
[2] *ibid, p13-14.*

سوى العنوان. فاصطلاح "فشل الدولة" أو "انهيار الدولة"، إذن، لا يفترض أنه ينطبق على كيانات سياسية لم تعرف مفهوم الدولة أصلا، ولم تحققه على أرض الواقع.

- **الثقافة السوسيوسياسية للشباب المهمش:**

إلى جانب **كلافام** الذي أشار إلى دور الشباب في اندلاع الحرب الأهلية، فإن هناك طائفة من الباحثين السيراليونيين الذين جعلوا من عنصر الشباب أساس تحليلهم للنزاع الداخلي، وعلى رأسها **اسماعيل رشيد** و**ابراهيم عبد الله**. ولا شك أن في اختيارهم لعنصر الشباب كمستوى تحليلي للنزاع مؤيد بمجموعة من الحجج من بينها أن 52.9% من سكان البلد –سنة 1985–، تتراوح سنهم من 14 إلى 65 سنة و 41.2% لم يبلغوا سن الخامسة عشر.[1] وكذلك أن الغالبية الساحقة من المنتمين إلى الجبهة الثورية المتحدة كانوا من الشباب، بدليل أن أكثر من 40% من العينة المدروسة من قبل **همفري و وينشتاين**[2] كانوا لا يزالون تلاميذ أو طلبة عند انضمامهم إلى الجبهة:

12

المهنة	النسبة المئوية
تلميذ/طالب	%42
مزارع	%19
تاجر	%14
حرفي	%8

مهنة المستجوبين لحظة انضمامهم إلى الجبهة الثورية المتحدة[3]

[1] *« Sierra Leone 1985: Population and Housing Census », op.cit, p.62.*

[2] تتكون العينة المدروسة من 367 عضو سابق في الجبهة الثورية المتحدة

[3] *Humphreys et Weinstein, op.cit, p.20.*

ينطلق الباحثان من تفاعل عاملين: وجود فئة من الطلبة المتأثرين بالفكر الثوري التحرري المتأثرين بالقادة الأفارقة الثوريين كالقذافي، نيكروما، سانكارا،... وبالمفكرين ذوي التوجه الماركسي، وشباب من الطبقة غير المثقفة ذوي الثقافة التمردية، مع فارق أن الباحث **اسماعيل رشيد** يركز على الشباب الجامعيين، في حين يركز الباحث **ابراهيم عبد الله** على الشباب غير الدارسين، من الطبقات الاجتماعية الدنيا، الذين اشتهروا بالإجرام وبالاشتغال بالأعمال القذرة لصالح القادة السياسيين المختلفين، كما عرفوا بمعارضتهم للقيم والأعراف الاجتماعية (السرقة، تعاطي المخدرات، العنف،...). يسمي **عبد الله** هذه الطائفة بال rarray boys.[1]

ولكل من الباحثين مبرراته في التركيز على إحدى المجموعتين. فيبدو أن ما دفع **اسماعيل رشيد** إلى التركيز على الشباب المثقف رغم أنه لم ينضم في نهاية المطاف إلى العمل المسلح، هو أنه كان بمثابة المحرك الفكري للحرب الأهلية، إذ رغم عدم إيمانه بالعمل المسلح إلا وأنه كان يؤمن بوجوب التغيير الراديكالي للنظام. أما **ابراهيم عبد الله**، فيبدو أنه اعتبر الشباب غير المثقف السبب الرئيسي وراء تحول المعارضة الراديكالية من اللاعنف إلى العنف، ذلك أن هؤلاء كانوا يؤمنوا بالعمل المسلح كحل وحيد لاستئصال النظام و"تحرير الشعب".

لكن **عبد الله** يعترف في نفس الوقت بأن المسؤول عن تحول العنف من عنف فردي عشوائي –كالجريمة– إلى عنف جماعي منظم هم الطبقة المثقفة من الشباب. إذ لم تكن الطبقة غير المثقفة من الشباب المنحرفين يملكون مشروع إحداث ثورة، بل ولم يكونوا قادرين حتى على بناء خطابات حول الثورة والوطنية.[2] لكن هذا التحول جاء بفعل احتكاك الشباب الجامعي المحمل بالأفكار الفلسفية والسياسية الثورية مع الشبان غير الدارسين، الذين تزودوا بالمفاهيم المتضمنة

[1] *Abdullah, op.cit, pp.203-235*

[2] *Ibrahim Abdullah, « Youth Culture and Rebellion: Understanding Sierra Leone's Wasted Decade », **Critical Arts: South-North Cultural and Media Studies,** vol16, n° 2 (2002), pp 19-37.*

للتحرر الوطني و الأفريقانية والعنف. لكن المثير للدهشة أن المتسببين في تحول ثقافة العنف من عنف فردي عشوائي إلى عنف جماعي منظم ذي بعد سياسي ثوري عنيف لم يشاركوا في الحرب. ونتيجة رفض أغلب المثقفين للعمل المسلح، أصبح التجنيد يتم في صفوف غير المتعلمين والمجرمين.[1] فأفرغت الحركة الشبابية من مضمونها الإيديولوجي محتفظة فقط بالشعارات والعناوين.

- **السياسات الإقليمية للتمرد:** يشير هذا العامل إلى الدور الخارجي في التشجيع على التمرد، ولعله أكثر العوامل تأثيرا على النشوب الفوري للنزاع. بل وحتى الموقف الرسمي للدولة تعامل مع بداية أحداث العنف على أنها مجرد انتشار spill-over للنزاع الليبيري، ولم تتخذ الحكومة آنذاك إجراءات وقائية معينة.[2] وما يؤكد على أهمية الدور الخارجي أنه من بين 2000 عنصر من الذين تخطوا الحدود الليبيرية مهاجمين مشيخة Upper Bambara ، 1600 منهم كانوا من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية NPFL،[3] وإن كان هذا الانخراط الليبيري المباشر قد تراجع بعد بضعة سنوات من نشوب النزاع، إلا أن دعم الجبهة الوطنية القومية لم يزل قائما إلى انتهاء النزاع السيراليوني.[4] ولم تنكر الجبهة الثورية المتحدة هذا الدعم الليبيري وإن أنكرت أن تكون الجبهة عبارة عن تنظيم أجنبي، لذلك لم تصرح بحجم الدعم الذي تلقته من ليبيريا بل وحاولت تقزيمه، كما يظهر من خلال تصريح زعيم الجبهة:

"نحن لا ننكر أن بعض المتطوعين الذين تضامنوا مع قضيتنا وانضموا إليها كانوا من المقاتلين السابقين في الحرب الأهلية الليبيرية، لكن الأغلبية هم

[1] *Zubairu Wai,* ***Epistemologies of African Conflicts: Violence, Evolutionnism, and the War in Sierra Leone*** *(New York: Palgrave Mac Millan, 2012), p.207.*
[2] *ibid,p. 94.*
[3] *Ismail Rashid, « Sierra Leone: The Revolutionary United Front », in* ***Criminalized Power Structures: The Overlooked Enemies of Peace****, éd. par Michael Diezdzic (Lanham: Rowman & Littlefield, 2016), pp191-216.*
[4] *Smith, Gambette, et Longley, op.cit,p.48.*

من أصول سيراليونية. مع ذلك فإن هذا التدخل الأجنبي إلى جانب قضيتنا العادلة والإنسانية أخذ يتقلص بحلول شهر ماي 1992 حيث أصبح المدنيون من شعبنا يعيشون كابوسا مرعبا." [1]

ولعل هذا التدخل الأجنبي المباشر كان من أسباب فقدان الجبهة الثورية المتحدة لشعبيتها إذ ينقل الباحث السيراليوني **زبيرو واي** أن أغلب المتمردين –في بداية التمرد– كانوا إما ليبيريين وإما يتحدثون بلهجة ليبيرية، مما أعطى انطباعا بكون الحركة أشبه بغزو أجنبي من كونها حركة تحررية.[2]

وفي صدد الدعم الأجنبي للتمرد في سيراليون، يتحدث **رولاند مارشال** عن "نسق الحروب" système de guerres للإشارة إلى تلك النزاعات المسلحة التي تنشأ في دول مختلفة نتيجة ظروف محلية متفاوتة فيما بينها، تقودها فواعل وأساليب ورهانات مختلفة، غير أنها تصبح متداخلة فيما بينها، مخترقة الحدود المكانية والسياسية والاجتماعية التي كانت تفرقهم في البداية. بل ويرى **مارشال** أنه ربما لم تكن لتتخذ المعارضة منحى عنيفا لولا النزاع الليبيري المندلع سنتين قبل اندلاع النزاع السيراليوني، بتدخل زعيم الجبهة الوطنية القومية الليبيرية **تشالرز تيلور** ومؤيديه الإفريقيين **معمر القذافي وبليز كومباوري**،[3] من جهة انتقاما من الرئيس السيراليوني آنذاك **جوزيف مومو**ح الذي سمح للإكوموك باستخدام الأراضي السيراليونية لمهاجمة تنظيم **تشالرز تيلور**، ومن جهة أخرى توسيع نفوذه العسكري والانتفاع من تهريب الألماس من سيراليون إلى ليبيريا. وهذا ما تدعمه البيانات الكمية، حيث أن قيمة واردات الألماس إلى بورصة أنتورب من ليبيريا تفوق بكثير ما أنتجته ليبيريا من ألماس خلال سنوات الحرب كما هو موضح:

---

[1] *Sankoh, op.cit, p.2.*
[2] *Wai, op.cit, p.97.*
[3] *Roland Marchall, Ero Comfort, et Marianne Ferme, « Liberia, Sierra Leone et Guinée : une guerre sans frontitères ? », **Politique Africaine,** vol4, n° 88 (2002): pp5-12.*

13

السنة	الألماس المنتجة (000 قيراط)	الألماس المستوردة من قبل أنتورب (000 قيراط)
1990	100	5,523
1991	100	658
1992	150	1,909
1993	150	5,006
1994	100	3,268
1995	150	10,677
1996	150	12,320
1997	150	5,803
1998	150	2,558

الجدول-13- مقارنة بين الألماس المنتجة من قبل ليبيريا والألماس الواردة إلى بورصة أنتويرب من ليبيريا من 1990 إلى 1998[1]

لكن لا ينبغي حصر التدخلات الخارجية في تلك التي دعمت المتمردين، إذ كما تلقت الجبهة الثورية المتحدة دعما من نظام تشالزر تيلور، وبدرجة أقل من بوركينا فاسو وليبيا القذافي، فإن الحكومات السيراليونية المتعاقبة تلقت الدعم الخارجي كذلك، سواء بتدخل فواعل دولتية كبريطانيا وغينيا، أو بتدخل فواعل لادولتية كقوات الإكوموج والشركات العسكرية الخاصة. ومنه، كان التدخل الخارجي إلى جانب الطرفين ميزة مهمة للنزاع السيراليوني، والتي سنناقشها في المبحثين التاليين كعوامل مفترضة لحدة النزاع واستمراره.

كما نؤكد على أننا لا نلقي اللوم كله على التدخل الخارجي في نشوب الحرب الأهلية، ولا

[1] *Smillie, Gberie, et Hazleton, op.cit, p.34.*

نعتبر الحرب الأهلية السيراليونية امتدادا للحرب الليبيرية، فكل من الحرب السيراليونية والليبيرية لديها أسبابها المباشرة وغير المباشرة وأهداف الخاصة بها، وإنما نؤكد على الدعم الخارجي كسبب قريب رئيسي في التعجيل بنشوب الحرب الأهلية السيراليونية، وأن تفاعل العامل الخارجي مع العاملين الداخليين الآخرين –وعوامل أخرى قد نكون أغفلناها– هو الذي أثر مباشرة على نشوب النزاع.

أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي للنزاع السيراليوني، فنرى أنه من المهم الاعتماد على ما تقدمه مقاربة الجشع من بيانات إمبريقية مفيدة لإعطاء الدراسة بعدا كميا وتحليلا أقرب إلى العقلانية، إلا أننا بقدر ما نعتبر الشركات العسكرية الخاصة فواعل اقتصادية محضة، بقدر ما نستبعد تحليل ظاهرة التمرد على أنها مجرد تجل للرغبات الانتهازية للمتمردين. نعم، قد تكون ظاهرة التمرد – وهي غالبا كذلك– تمزج بين الأهداف السياسية –كإسقاط النظام، الاستقلال الذاتي، الانفصال...– وبين الطمع في السيطرة على مصادر الريع. وقد يكون الطمع عاملا مساهما في إطالة أمد النزاع، لا سيما وأن الواقع الحربي ينشئ شبكات جديدة من العلاقات يعمل فيها الأطراف على تحقيق مصالح ربحية، لا أقل من أجل ضمان الموارد المادية الضرورية للاستمرار في الحرب، وقد تصبح هذه المصالح كبيرة إلى درجة ثني المتمردين –وغيرهم– عن الجنوح إلى السلم، خوفا من فقدان تلك المصالح. ولكن جعل الهدف الربحي محفزا وغاية للتمرد ابتداءً، فهذا ما يحرم الباحث من التعمق في فهم فلسفة التمرد، ومهما أيدت النتائج الإمبريقية مقاربة الجشع، فهذا لا يثبت بالضرورة أن التمرد مجرد تجارة business بقدر ما يثبت أن الاقتصاد عصب الحرب.

المبحث الثاني: عوامل حدة النزاع

نحاول في هذا المبحث الإجابة عن الأسئلة التالية: ما الذي يجعل النزاع أكثر حدة؟ ما هي العوامل التي جعلت النزاع السيراليوني نزاعا حادا؟ ما هي أكثر الفئات تضررا من النزاع ولماذا؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، من المهم أن نعرف بمفهوم حدة النزاع. إذا نظرنا إلى الدراسات التي اهتمت بتحليل عوامل حدة النزاع، نجدها تعتمد على مؤشر عدد القتلى في ساحات المعارك battle deaths ، وبالتالي تستبعد مخلفات الحرب غير المباشرة سواء المادية منها أو البشرية.

تعد الباحثة في جامعة ستانفورد، **بيثاني لاسينا**، من الباحثين الذين اهتموا بدراسة العوامل المفسرة لحدة النزاع. ولقد قامت بتحديد مفهوم حدة النزاع على أنه لا يعني إلا عدد القتلى في ساحة المعركة سواء كانوا من المقاتلين أو غير المقاتلين، في نزاع معين، خلال السنة الواحدة. وفي نفس الوقت تعترف أنه – بهذا المفهوم– يعد مؤشرا ناقصا لقياس آثار الحرب لا سيما على الجانب الإنساني.[1]

ومن بين قواعد البيانات التي أخذت بمؤشر قتلى المعارك لقياس حدة النزاع، نجد قاعدة البيانات UCDP حيث أنها، انطلاقا من مؤشر قتلى المعارك، ميزت بين النزاعات القليلة الحدة التي يتراوح فيها عدد قتلى المعارك سنويا بين 25 و 1000، وبين النزاعات الشديدة الحدة، التي يفوق فيها عدد قتلى المعارك سنويا الألف قتيل.[2]

كما قام باحثون آخرون أمثال **ستيفن شودوان** Stephen Chaudoin[3] و **هافارد هيكري** Havard Hegre،[4] باعتماد نفس المؤشر لقياس حدة النزاع.

---

[1] *Bethany Lacina, « Explaining the Severity of Civil Wars », **Journal of Conflict Resolution**, 50, nº 276 (2006): 276-289, **https://doi.org/10.1177/0022002705284828.***

[2] *https://www.pcr.uu.se/research/ucdp/definitions/#tocjump_9632333356458604_14* (consultée le 01/01/2021)

[3] *Stephen Chaudoin, Zachary Peskowitz, et Christopher Stanton, « Beyond Zeroes and Ones: The Intensity and Dynamics of Civil Conflict », **Journal of Conflict Resolution**, vol61, nº 1 (2017): pp.56-83.*

[4] *Håvard Hegre, « Evaluating the scope and intensity of the conflict trap: A dynamic simulation approach », **Journal of Peace Research**, vol54, nº 2 (2017): pp.243-261.*

ولعل من المفيد في هذا المقام التمييز بين ثلاثة مفاهيم عادة ما تستخدم بدون تمييز وهي القتلى المحاربون combattant deaths وقتلى المعارك battle deaths وقتلى الحرب war deaths . ولقد أفردت **لاسينا** دراسة للتمييز بين هذه المفاهيم،[1] إذ يقصد بالقتلى المحاربين عدد القتلى المرتبط مباشرة بساحة المعارك لدى أحد أطراف النزاع، سواء كان طرفا دولتيا أو غير دولتي. وتكمن فائدته في المقارنة بين قوة الأطراف المتنازعة وقدرتها على إلحاق الضرر بالعدو. بينما تتسع دائرة مفهوم قتلى المعارك لتشمل كذلك المدنيين الذين قتلوا في ساحة المعركة. ومنه يشير مفهوم قتلى المعارك إلى جميع من قتل –من المقاتلين وغير المقاتلين– أثناء عملية عسكرية معينة. وهذا هو المؤشر المعتمد في جل الدراسات التي تناولت موضوع حدة النزاع. إذ، بالنظر إلى أدبيات تحليل النزاعات، أصبح مفهوم حدة النزاع مرتبطا حصرا بمؤشر عدد قتلى المعارك. بل ويستخدم هذا المؤشر لتحديد بداية النزاع المسلح وتمييزه عن الظواهر المشابهة. في حين يتسع مفهوم قتلى الحرب أكثر ليشمل كل من قتلى المعارك من المحاربين والمدنيين، وكذلك الوفيات خارج ساحة المعركة. وقد تكون هذه الوفيات ناتجة عن الأمراض والمجاعات المترتبة عن التدهور العام للوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي الذي يسببه النزاع، أو عن عنف من جانب واحد one-sided violence[2]، أو عن زيادة نسبة الإجرام والعنف غير المنظم كنتيجة للانفلات الأمني المترتب عن حالة النزاع.

ولعل هذا التداخل والتشابك بين هذه المفاهيم الثلاث من أسباب اختلاف عدد ضحايا النزاعات من تقرير إلى آخر، حيث تعتمد بعضها على مؤشر القتلى المحاربين، وبعضها على مؤشر قتلى المعارك، والبعض الآخر على مؤشر قتلى الحرب.

---

[1] *Bethany Lacina et Nils Petter Gleditsch, « Monitoring Trends in Global Combat: A New Dataset of Battle Deaths », **European Journal of Population**, n° 21 (2005): pp.145-166.*

[2] تعرف قاعدة بيانات "*UCDP*" (تابعة لمعهد دراسات السلم بأسلو *PRIO*) العنف من جانب واحد على أنه استخدام القوة المسلحة من قبل الحكومة أو جماعة منظمة رسميا ضد المدنيين على أن يترتب عليه 25 وفاة على الأقل، ويكون استهداف المدنيين هنا مقصودا بعينه. وهذا ما يميز ضحايا العنف من جانب واحد التي يكون فيها المدنيون مستهدفون عمدا، عن ضحايا ساحات المعارك من المدنيين الذين لم يستهدفوا عمدا وإما قتلوا أثناء عملية عسكرية معينة إلى جانب غيرهم من المقاتلين.

يتضح إذن بأن مؤشر عدد قتلى المعارك يعد مناسبا لقياس التداعيات المباشرة للعمليات العسكرية ونطاق المعارك، غير أنه لا يعكس حدة النزاع لا سيما باستبعاده لمؤشر "العنف من جانب واحد" الذي يعد من أهم الأدوات التي تسمح بقياس تداعيات النزاع المسلح على المدنيين. كما أنه يستبعد مؤشرات أخرى ذات أهمية كالتعذيب، الاسترقاق، البتر، العنف الجنسي، التجنيد الإجباري، وغيرها التي تعد –لاسيما في حالة سيراليون– من أهم الأساليب التي لجأت إليها الأطراف المتقاتلة بوصفها سلاحا حربيا. لذلك، سنعتمد في مبحثنا هذا على مؤشر قتلى المعارك بالإضافة إلى مؤشر ضحايا العنف من الجانب الواحد –بالنسبة المئوية–، إضافة إلى مؤشرات أخرى كالتعذيب، الاسترقاق، البتر، العنف الجنسي والتجنيد الإجباري.

من جهة أخرى، نلاحظ أنه في الدراسات المقارنة للنزاعات، يتم الاعتماد فقط على عدد قتلى المعارك، في حين أنه يعطي نتائج غير دقيقة إذا لم يقارن بإجمالي عدد الموتى خلال سنوات الحرب، الذي يشمل قتلى المعارك وضحايا العنف من جانب واحد وأولئك الذين ماتوا جراء مخلفات النزاع إضافة إلى الوفيات التي لها علاقة بالنزاع المسلح في إطار مؤشر يدعى ب casuality recording. لذلك نرى أن استبدال العدد بالنسبة المئوية إلى إجمالي عدد الوفيات خلال سنوات النزاع يكون أدق وأصح عند المقارنة.

قبل أن نحلل عوامل حدة النزاع السيراليوني، سنلاحظ مدى حديته بالقياس إلى المعيار الأساسي المعتمد في أدبيات تحليل النزاعات والمتمثل في مؤشر حصيلة قتلى المعارك. تحدد قاعدة بيانات UCDP معيارا عدديا فاصلا بين النزاع قليل الحدة Minor conflictوالنزاع عالي الحدة Major conflict. يعتبر نزاعا عالي الحدة إذا تجاوزت حصيلة قتلى المعارك السنوية الألف قتيل. بينما يعتبر النزاع قليل الحدة إذا كان عدد قتلى المعارك السنوي محصورا بين 25 و1000.[1] ولقد أخذ بعض الباحثين بهذا المعيار لتمييز النزاعات المسلحة عن بعضها بناء على مدى حدتها، أمثال **هافارد هيكري**.[2] وعليه، تطبيقا على النزاع

[1] *Intensity Level : https://www.pcr.uu.se/research/ucdp/definitions/#tocjump_15200109343423018_27 (consulté le 01/01/2021)*
[2] *Hegre, « Evaluating the scope and intensity of the conflict trap: A dynamic simulation approach ».*

السيراليوني، فإنه –بهذا المعيار– يعتبر نزاعا قليل الحدة باستثناء سنوات 1995، 1998 و 1999، التي انتقل فيها النزاع من نزاع قليل الحدة إلى نزاع عالي الحدة، كما يوضحه الجدول أدناه:

14

السنة	حصيلة قتلى المعارك
1991	552
1992	218
1993	410
1994	653
1995	1512
1996	570
1997	748
1998	3287
1999	3153
2000	382
2001	50
المجموع	11535

الجدول –14– حصيلة قتلى المعارك سنويا[1]

وإذا علمنا نسبة المعارك المسلحة من مجمل الأحداث[2] التي دارت منذ بداية النزاع إلى نهايته، لفهمنا سبب الانخفاض النسبي في عدد قتلى المعارك. إذ حسب قاعدة بيانات SLL-LED لم تتجاوز

[1] قاعدة بيانات *UCDP*: *(01/01/2021)* https://ucdp.uu.se/country/451

[2] نقصد من مفهوم حدث نفس مفهوم "الحدث *event*" الذي تعرفه قاعدة بيانات *SLL-LED* وهو يشمل : المواجهات المسلحة، العنف من جانب واحد+ النهب، الاستلاء على مناطق دون مقاومة.

نسبة المواجهات المسلحة بين الأطراف المتحاربة ال 21%.[1] إذ من بين 8787 حدث الذي سجلته قاعدة SLL-LED، 1757 حدث منها كان عبارة عن مواجهة مسلحة، أي بمعدل 160 معركة سنويا.

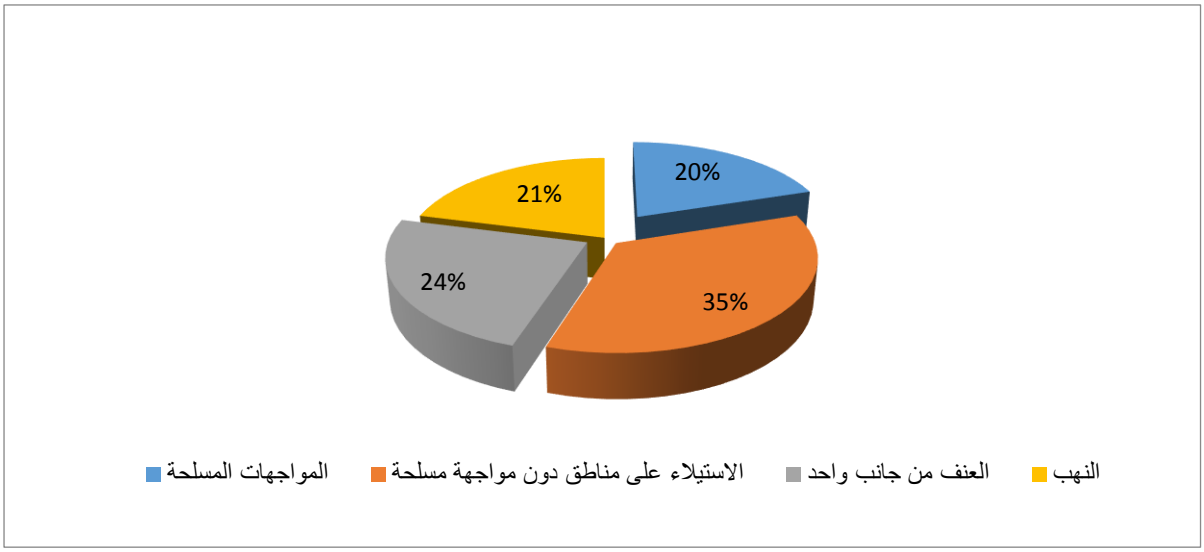

الشكل –24– موقع المواجهات المسلحة من أحداث الحرب الأخرى 1991–2001[2]

وفي الحقيقة، لا تعد هذه الميزة خاصة بالنزاع السيراليوني، إذ تؤكد البيانات المتوفرة على أن حصيلة قتلى المعارك تراجعت بشكل كبير بعد الحرب الباردة. ولقد قامت الباحثة **بيثاني لاسينا** بدراسة قارنت فيها حصيلة قتلى المعارك في الفترة الممتدة من 1946 إلى 2002 مظهرة فيها التراجع النسبي للحصيلة العالمية لقتلى المعارك، مفندة بذلك القول الشائع بأن مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت أكثر الحروب حدةً. بل وأكثر الحروب حدة خلال الفترة الممتدة من 1946 إلى 2002 كلها اندلعت في فترة

[1] *Kars De Brujine, Database, 2014,* ***https://africaopendata.org/dataset/sierra-leone-data/resource/4130a218-8869-40eb-90ba-f616cb1568b6.***

[2] *Clionadh Raleigh et Kars De Brujine, « Where Rebels Dare to Tread: A Study of Conflict Geography and Co-option of Local Power in Sierra Leone », **Journal of Conflict Resolution**, vol61 (2015): pp.1230-1260, **https://doi.org/10.1177%2F0022002715603767.***

الحرب الباردة.[1] تجادل الباحثة بأن سبب هذا التراجع يكمن في أن معظم حروب ما بعد الحرب الباردة حدثت في دول ضعيفة وذات إمكانيات عسكرية ضئيلة لا تمكنها من إلحاق ضرر عسكري كبير في ساحة المعارك. غير أن ما يميز حروب مرحلة ما بعد الباردة هو ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب –خارج ساحة المعارك، بحيث أن نسبة قتلى المعارك إلى إجمالي ضحايا الحرب تعد قليلة نسبيا. ومرة أخرى تفسر بيثاني لاسينا هذه الظاهرة بحدوث أغلب حروب ما بعد الحرب الباردة في دول ضعيفة وذات بنى تحتية هشة مما يجعلها سهلة التدمير والاستهداف –لاسيما من قبل الجماعات المتمردة–، وهذا ما يجعل الوضع الإنساني يتفاقم.

ولعل ما ميز النزاع السيراليوني إلى جانب الانخفاض النسبي لحصيلة قتلى المعارك، هو الارتفاع النسبي لضحايا العنف من جانب واحد. إذ، كما يوضحه الشكل أدناه، فاقت حصيلة ضحايا العنف من جانب واحد حصيلة قتلى المعارك في السنوات التالية: 1991، 1992، 1994، 1995، 2000. وإن كانت الحصيلة الإجمالية لقتلى المعارك تفوق حصيلة العنف من جانب واحد، غير أنها لا تتعدى 56% من إجمالي عدد الضحايا،[2] في حين أن 44% من القتلى عبارة عن ضحايا العنف من جانب واحد، في إطار عمليات استهدفت المدنيين بصفة خاصة.

[1] *Lacina et Gleditsch, op.cit*

[2] أي: عدد قتلى المعارك + عدد قتلى العنف من جانب واحد، دون احتساب أولئك الذين ماتوا من جراء أسباب غير متعلقة بأحداث الحرب بصفة مباشرة.

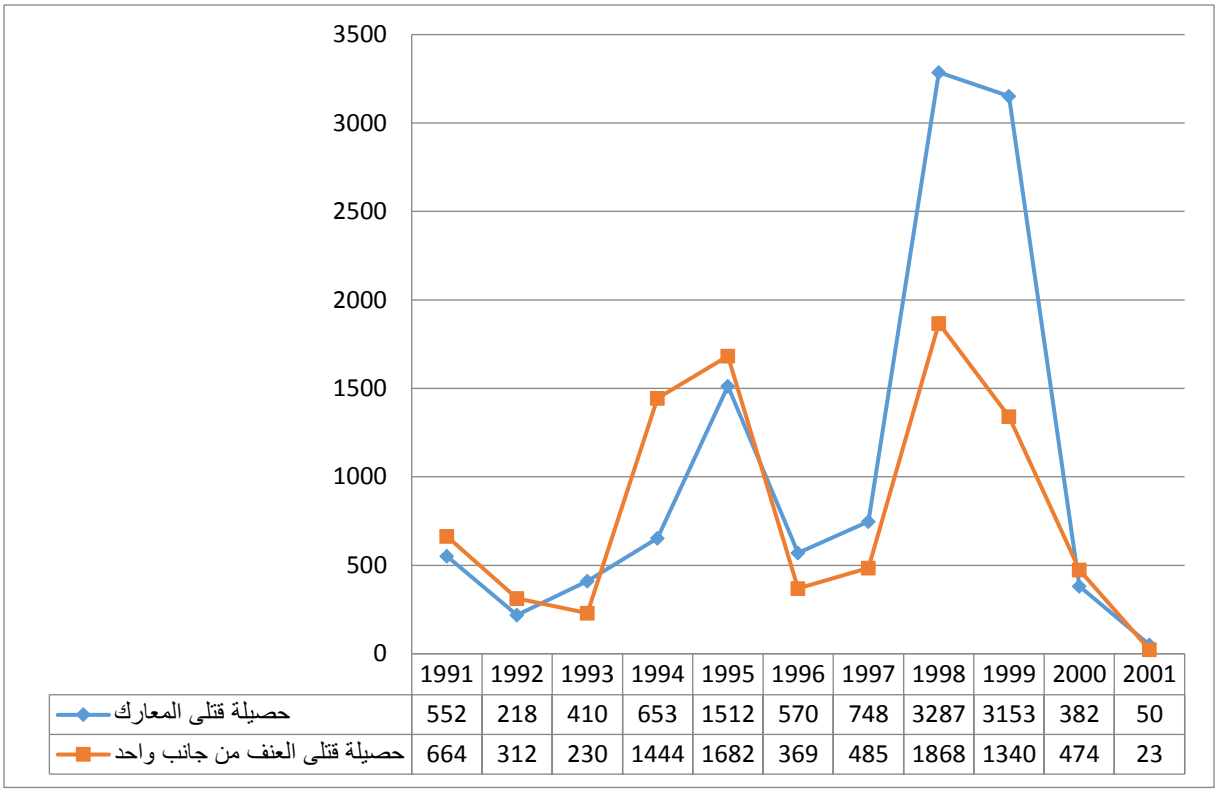

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حصيلة قتلى المعارك	552	218	410	653	1512	570	748	3287	3153	382	50
حصيلة قتلى العنف من جانب واحد	664	312	230	1444	1682	369	485	1868	1340	474	23

مقارنة بين حصيلة قتلى المعارك وحصيلة قتلى العنف من جانب واحد[1]

بل وإذا قسنا نسبة قتلى المعارك إلى إجمالي قتلى الحرب – بالمفهوم الذي تحدثنا عنه أعلاه– لتبين بشكل أوضح بأن أغلب الوفيات أثناء الحرب كانت خارج ساحات المعارك، بل وحتى خارج العمليات المسلحة المستهدفة للمدنيين بشكل خاص، باستثناء حالة المجازر التي يستثنيها الباحثون من تصنيف الحرب الأهلية، نظرا إلى أن الحرب يفترض وجود طرفين على الأقل، يكون كل واحد منهما قادرا على إلحاق الضرر بالآخر.[2] فإذا قسنا، إذن، نسبة الوفيات المرتبطة بالواقع الحربي بشكل غير مباشر، لوجدنا أن الحرب السيراليونية لا تشكل استثناء عن الحروب الأهلية التي شهدتها الدول النامية والأقل نموا. ولقد

[1] قاعدة بيانات *UCDP*: *(01/01/2021)* https://ucdp.uu.se/country/451

[2] يشترط بول كولييه في تعريفه للحرب الأهلية، أن يكون الطرف غير الحكومي مسؤولا على 5% من القتلى –كحد أقل- لتمييز الحرب الأهلية عن المجزرة.

سبقتنا الباحثة **بيثاني لاسينا** في مقارنة حصيلة قتلى المعارك بالحصيلة الإجمالية لقتلى الحرب، وذلك لتثبت قصور مؤشر قتلى المعارك على عكس الصورة الحقيقية للحرب. ولقد اختارت الباحثة مجموعة من الحروب الأهلية الأفريقية كعينة، قمنا بإضافة الحرب السيراليونية إليها، كما هو موضح في الجدول أدناه.

15

الدولة	سنوات الحرب	تقديرات حصيلة قتلى الحرب	عدد قتلى المعارك	نسبة قتلى المعارك إلى الحصيلة الإجمالية
سيراليون	1991-2002	50000-	11535	4 - 23%
السودان (تمرد انيانيا)	1963-1973	300000 250000- 750000	20000 75000	3-8% 4-15%
نيجيريا (تمرد البيافرا)	1967-1970	500000- مليونين	160475 16000 145400	11% <2%
انغولا	1975-	1,5 مليون	66750	15-29%
اثيوبيا	2002	1-2 مليون	55500	19-27%
موزمبيق	1976-1991	500000- مليون	23500	3%
الصومال	1976-	250000-	145000	12-16%
السودان	1992	350000 مليونين		6%
ليبيريا	1981-1996	150000-		
جمهورية كونغو الديمقراطية	1983-2002	200000		

1989-		2,5 مليون
2002		
1998-		
2001		

الجدول -15- قتلى المعارك وقتلى الحرب الأهلية في سيراليون وفي دول إفريقية أخرى[1]

وبالتالي، ينتمي النزاع السيراليوني إلى طائفة واسعة من النزاعات الداخلية التي شهدتها الدول النامية والأقل نموا، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي تميزت بالانخفاض النسبي في حصيلة قتلى المعارك مقارنة بالحصيلة الإجمالية لقتلى الحرب، حيث كما لاحظناه تقدر هذه النسبة ب 4 إلى 23%من الحصيلة الإجمالية. لذلك، قد يبدو مؤشر قتلى الحرب مؤشرا مناسبا لقياس حدة هذا النوع من النزاعات، في حين يعتبر مؤشر قتلى المعارك أكثر مناسبة للنزاعات الدولية التقليدية. لكن، سنكون أمام مشكلة متمثلة في عدم الدقة. إذ، كما يوضحه الجدول، أغلب الأرقام المتعلقة بمؤشر قتلى الحرب عبارة عن تقديرات تقريبية. ففي حالة سيراليون، تتباين الأرقام المقدمة من 50000 إلى 300000، أي 6 أضعاف القيمة الدنيا. وذلك راجع إلى صعوبة تحديد ما إذا كانت الوفاة المسجلة ناجمة عن سبب غير مباشر للحرب –كتدهور الوضعية الاقتصادية والصحية– ، وهل غياب الحرب سيغير من مصير المتوفي الفلاني في المكان الفلاني؟ في حين أن البيانات المتعلقة بقتلى المعارك وضحايا العنف من جانب واحد فهي متوفرة بشكل أكبر وأدق.

إن الغرض من البدء بهذه المقدمة، هو إبراز عدم رضانا على اعتبار مؤشر قتلى المعارك مؤشرا كافيا لقياس حدة النزاع السيراليوني لا سيما بالنظر إلى خصائصه، بل ونعتقد بأن أنسب مؤشر في هذا النوع من الدراسات هو مؤشر قتلى الحرب. ولكن بسبب صعوبة الحصول على بيانات دقيقة، سنكتفي بقتلى

[1] الجدول والأرقام مأخوذة من دراسة بيثاني لاسينا« *Monitoring Trends in Global Combat: A New Dataset of Battle Deaths* »، ولقد تصرفنا فيه بإضافة حالة سيراليون المأخوذة أرقامها من قاعدة *UCDP*

المعارك إضافة إلى ضحايا العنف من جانب واحد. وبذلك نخالف باحثين أمثال **بول كولييه** و**بيثاني لاسينا** اللذان لا يعتبران العنف من جانب واحد عاكسا لحدة النزاع. ذلك أننا نرى بأن أعمال العنف من جانب واحد –في إطار النزاع– تعد من صميم الأعمال الحربية المستهدفة لفئة من المدنيين على اعتبارهم طرفا من أطراف النزاع. وهي تختلف عن أعمال العنف من جانب واحد التي تحدث خارج سياق نزاع داخلي بين طرفين أو أكثر تكون متكافئة نسبيا في القدرة على إلحاق الضرر ببعضها. فاستهداف المدنيين في الحروب الأهلية، سواء بالقتل أو غيرها من الاعتداءات الجسدية، يعتبر سلاحا حربيا، يلجأ إليه أحد الفواعل أو جميعها. ومنه لا يمكن استثناء العنف من جانب واحد من العمل الحربي. كما أن هذا المؤشر يسمح ببناء صورة أكثر شمولية وأكثر وضوحا للحرب لا سيما من الجانب الإنساني.

بل ونرى كذلك إدراج مؤشرات أخرى متعلقة باعتداءات أخرى غير القتل، لا سيما وأن النزاع السيراليوني تميز بمجموعة من الأساليب العنيفة –غير القتل– التي لجأ إليها مختلف الفواعل، لا سيما التهجير القسري، الاختطاف، الاعتقال القسري وغيرها، كما يوضحه الجدول أدناه المأخوذ من لجنة الحقيقة والمصالحة:

16

نوع الانتهاك	العدد	النسبة المئوية
التهجير القسري	7983	%19,8
الاختطاف	5968	%14,8
الاعتقال التعسفي	4835	%12
القتل	4514	%11,2
تدمير الممتلكات	3404	%8,5
الاقتحامات–الضرب	3246	%8,1
النهب	3044	%7,6
	2429	%6
	1834	%4,6
	1303	%3,3

التعذيب الجسدي-بتر الأعضاء[1]		
التشغيل القسري	1273	%3,2
العنف الجنسي (الاغتصاب،	331	%0,8
	59	%0,2
الاستغلال الجنسي، الاسترقاق الجنسي)[2]	19	%0,1
الابتزاز		
التجنيد القسري		
التخدير		
الإجبار على أكل لحوم البشر		

الجدول-16- الانتهاكات المختلفة المرتبكة ضد المدنيين[3]

حيث يستفاد من هذه الأرقام أن نسبة القتل العمدي من إجمالي الاعتداءات الأخرى المسجلة من قبل لجنة الحقيقة والمصالحة لا يتعدى 11,2%، بينما 88,8%من الاعتداءات هي اعتداءات خارجة عن إطار القتل العمدي، وجلها مصنفة كجرائم ضد الإنسانية.

كما لاحظنا من خلال هذه المقدمة، فإن مفهوم حدة النزاع -كما هو متعارف عليه في أدبيات تحليل النزاعات- يحتاج إلى تكييف حسب الحالة المدروسة، لأن اعتماد مؤشرات بطريقة جامدة دون النظر إلى خصائص الحالة المدروسة يؤدي إلى رسم صورة مغلوطة وغير كاملة عن النزاع. فلو اقتصرنا على مؤشر قتلى المعارك لاعتبرنا النزاع السيراليوني قليل الحدة مقارنة بنزاعات أخرى، ذلك أنه يختلف في طبيعته وخصائصه، ولكن هذا لا يجعله أقل حدة عن غيره إلا إذا قرأنا معطياته بمقاربة جامدة.

[1] تم التصرف في هذا التصنيف، حيث جمعنا بتر الأعضاء مع التعذيب الجسدي

[2] تم التصرف في هذا التصنيف، حيث جمعنا الاغتصاب والاستغلال الجنسي والاسترقاق الجنسي تحت مسمى واحد: العنف الجنسي

[3] *The Sierra Leone Truth & Reconciliation Commission, op.cit*

بعد هذه المقدمة يمكننا الآن عرض الفرضيات المفسرة لحدة النزاع ونرى مدى تحققها في الحالة السيراليونية.

من أجل تحليل أدق، سنميز بين حدة النزاع من حيث قتلى المعارك، وبين حدة النزاع من حيث ضحايا العنف من جانب واحد. ذلك أننا نعتبر أن لكل منهما عوامل خاصة به تؤثر عليه.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على قتلى المعارك Battle-deaths

من بين الدراسات التي اهتمت بالعوامل المؤثرة على حدة النزاعات، نجد أن أكثر الدراسات اتخذت من "قتلى المعارك" متغيرا مستقلا لها، ذلك أنه –كما شرحناه أعلاه– من الشائع لدى أدبيات تحليل النزاعات اعتبار "حدة النزاع" مرادفا ل "قتلى المعارك". من جهة أخرى، فإن جميع الدراسات التي اعتمدنا عليها اعتمدت على التحليل الكمي من أجل بناء أدلتها. وفيما يلي، سنورد جميع العوامل التي ذكرتها تلك الدراسات من أجل ملاحظة مدى انطباقها على الحالة السيراليونية، ومدى قوتها في تفسير حدة النزاع.

- **المتغيرات المتعلقة بالقوة:**

عادة ما يقصد بقوة الدولة القوة الاقتصادية أو العسكرية، أو كليهما معا. فمثلا يكتفي الباحث **ستيفن شاندوين** Stephen Chandoin بالقوة الاقتصادية التي قاسها الدخل الفردي per capita income،[1] أما **كريستوفر باتلر** Christopher Butler فقد ركز على القوة العسكرية التي قاسها بمؤشر عدد القوات العسكرية.[2] في حين أن **بيثاني لاسينا** فاعتمدت على القوة الاقتصادية التي قاستها بالدخل الفردي قياسا إلى القدرة الشرائية والتضخم GDP per capita

[1] *Chaudoin, Peskowitz, et Stanton, op.cit*

[2] *Christopher K. Bulter, David E. Cunningham, et Scott Gates, « Explaining Civil War Severity: a Formal Model and Empirical Analysis » (ESOP Seminar, University of Oslo, 2014), 1-38.*

ajusté au pouvoir d'achat et a l'inflation، وعلى القوة العسكرية التي قاستها بالجودة العسكرية military quality والتي تعني بها حاصل تقسيم النفقات العسكرية على عدد عناصر الجيش military personnel.[1]

يجادل **ستيفن شاندوين** بأن التغيرات في الدخل الفردي له علاقة تغيرات دينامية النزاعات الداخلية من حيث انتقالها من نزاعات قليلة الحدة إلى نزاعات عالية الحدة، حيث أنه كلما ارتفع الدخل الفردي كلما انخفضت حصيلة قتلى المعارك مفسرا ذلك بنظرية تكاليف الفرص، وبقدرات الدولة. ففيما يتعلق بالفرص، ترى نظرة تكاليف الفرص بأن الفرد يكون مخيرا بين الاقتصاد السلمي والاقتصاد الحربي. ففي حال كون الاقتصاد الحربي مربحا أكثر يزداد احتمال مشاركته في التمرد، أما إذا كان الدخل الفردي مرتفعا فلا مبرر للتمرد. أما فيما يتعلق بقدرات الدولة، فيصف شاندوين كيف أن الدول الفقيرة قد تكون عاجزة عن القضاء على الجماعات المتمردة أو شراء ذمم المتمردين. فالظروف الاقتصادية المزرية تضعف من قدرة الدولة على توفير الخدمات أو استرضاء شريحة كبيرة من المواطنين. لنلاحظ مدى انطباق هذه الفرضية على نموذجنا:

[1] *Lacina, op.cit.*

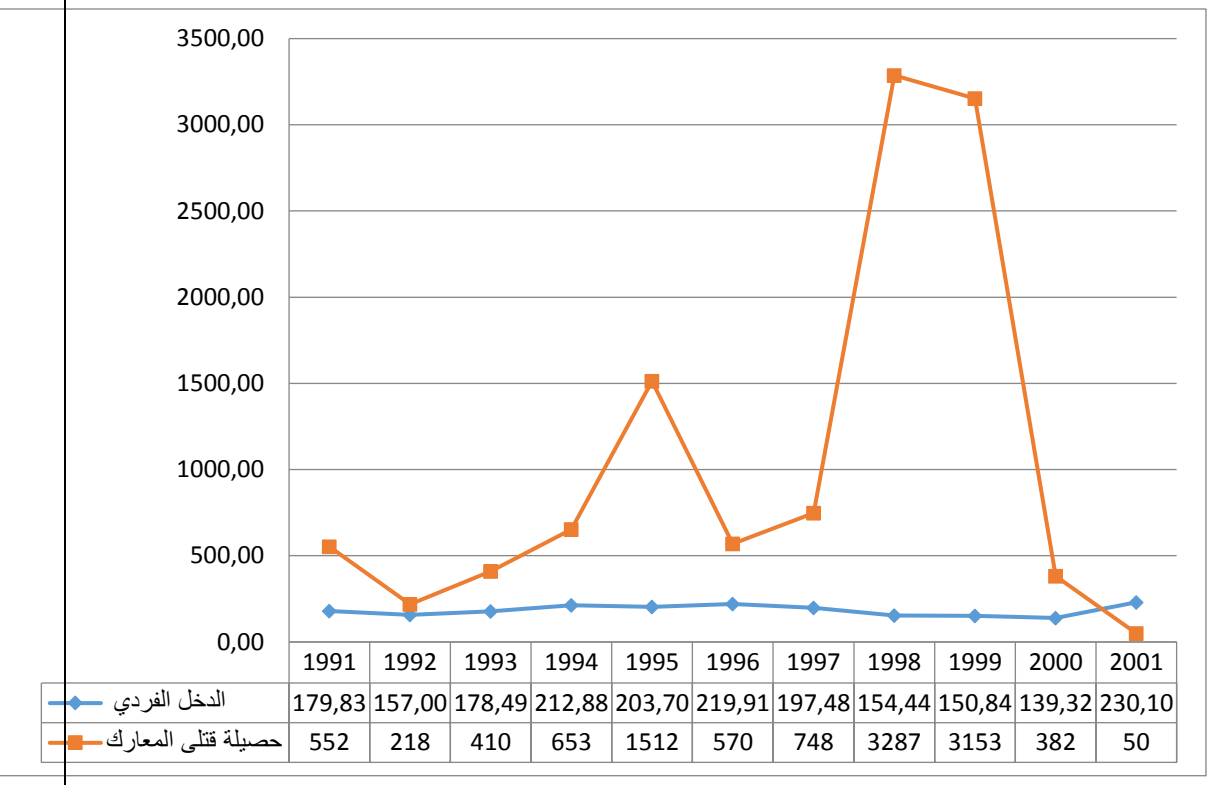

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدخل الفردي	179,83	157,00	178,49	212,88	203,70	219,91	197,48	154,44	150,84	139,32	230,10
حصيلة قتلى المعارك	552	218	410	653	1512	570	748	3287	3153	382	50

الشكل –26– الدخل الفردي[1] وحصيلة قتلى المعارك[2]

نلاحظ بأن السنوات التي انتقل فيها النزاع من نزاع قليل الحدة إلى نزاع عالي الحدة 1995، 1998، 1999، كلها شهدت انخفاضا في الدخل الفردي مقارنة بالسنة الماضية، وبأن سنة 2001 شهدت اقترانا بين ارتفاع في الدخل الفردي وبين انخفاض في حصيلة قتلى المعارك، كما أنه بين سنتي 1996 و1997، نلاحظ انخفاضا في الدخل القومي مقرونا بارتفاع نسبي في حصيلة قتلى المعارك –وإن لم ينتقل النزاع إلى نزاع عالي الحدة–

. ولكن هناك سنوات شهدت انخفاضا في الدخل القومي ولم تشهد ارتفاعا في حصيلة قتلى المعارك، كسنتي 1992 و2000، بل على العكس، شهدت سنة 1992 انخفاضا محسوسا في عدد قتلى المعارك،

[1] *Worldbank dataset: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.PCAP.CD?end=2002&locations=SL&start=1991*
[2] *UCDP dataset: https://ucdp.uu.se/country/451*

أما سنة 2000 فشهدت انتقالا من نزاع عالي الحدة إلى نزاع قليل الحدة رغم استمرار الدخل الفردي في الانخفاض. كما نلاحظ اقترانا بين ارتفاع الدخل الفردي وبين ارتفاع نسبي في حصيلة قتلى المعارك في سنتي 1993 و 1994. ومنه نرى أن هذه الفرضية تنطبق على سنوات 1995، 1996، 1997، 1998، 1999 و 2001. ولكنها في نفس الوقت لا تثبت وجود علاقة سببية بين انخفاض/ارتفاع الدخل الفردي وارتفاع/انخفاض حصيلة قتلى المعارك، بل قد يكون العكس، بحيث أن اشتداد حدة الحرب وما يرافقها من تكاليف وانهيار للبنى التحتية يؤثر سلبا على الدخل الفردي. وعلى فرض أن حدة النزاع هي التي تتأثر إيجابا بانخفاض الدخل الفردي، فإنه نظرا لعدم انطباق هذه الفرضية على السنوات الأخرى، ينبغي البحث عن متغير آخر مؤثر على حدة النزاع إلى جانب متغير الدخل الفردي.

بالعودة إلى فرضية **بيثاني لاسينا** التي استبدلت الدخل الفردي بالدخل الفردي قياسا إلى القدرة الشرائية والتضخم لقياس القدرة الاقتصادية للدولة، وبإضافة مؤشر الجودة العسكرية، فإنها خلافا ل**شاندوين**، ترى إمكانية تأثير قوة الدولة في اتجاهين متناقضين: فقوة الدولة مقرونة عادة بمنظومة فعالة لمكافحة التمرد وبقوة مؤسستية وتكلفة مرتفعة للتمرد، مما قد يجعل أشد النزاعات حدة تقع في الدول الفقيرة؛ وعلى العكس من المحتمل أن تكون قوة الدولة مقرونة بارتفاع في حدة النزاع. ذلك أن الدول الفقيرة عادة ما لا تملك الإمكانيات العسكرية الكافية لمحاربة الجماعات المتمردة، وهذه الأخيرة كذلك لا تملك الموارد الكافية لتشكيل تهديد حقيقي للحكومة، مما ينتج عنه انخفاضا في حدة النزاع، تقابله تكلفة عالية على المستوى الإنساني. ثم تفترض لاسينا احتمالية عدم وجود علاقة بين قوة الدولة وبين حدة النزاع إذا تدخل طرف أجنبي إلى أحد الطرفين، حيث أن ميزان القوة سيتأثر بالطرف المتدخل سواء لصالح الحكومة أو لصالح الجماعة المتمردة، بغض النظر عن قوتها.

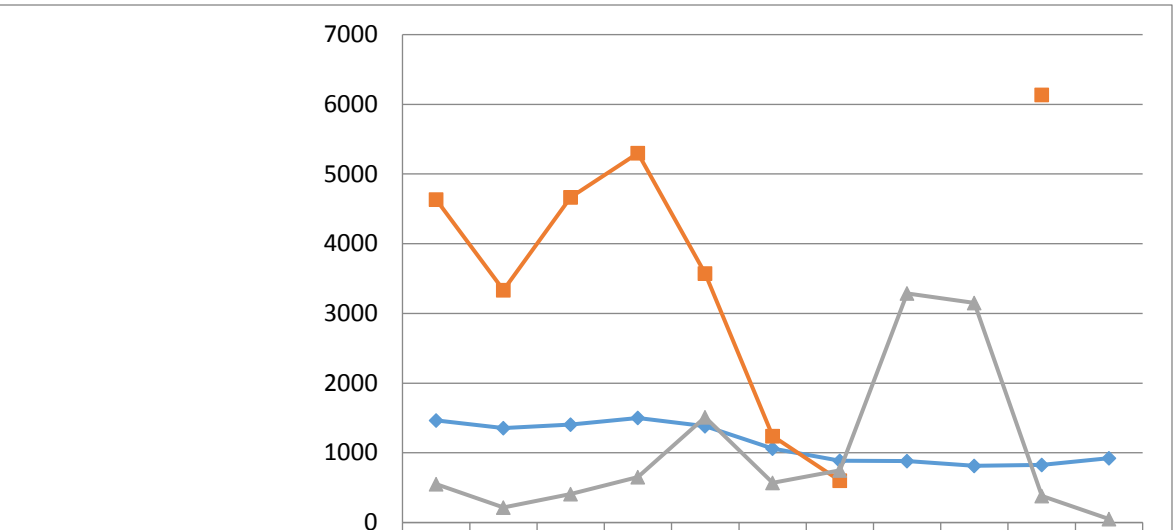

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدخل الفردي قياسا إلى القدرة الشرائية والتضخم	1467	1355	1405	1500	1383	1061	885	883	814	829	923
الجودة العسكرية	4636	3333	4668	5299	3575	1240	601			6134	
حصيلة قتلى المعارك	552	218	410	653	1512	570	748	3287	3153	382	50

الشكل –27– العلاقة بين الدخل الفردي قياسا إلى القدرة الشرائية[1] والتضخم و الجودة العسكرية[2] وبين حصيلة قتلى المعارك

نلاحظ أن هناك اقتران لانخفاض الدخل الفردي قياسا إلى القدرة الشرائية والتضخم وانخفاض في الجودة العسكرية بانخفاض في حصيلة قتلى المعارك وذلك سنتي 1992 و1996، في مقابل اقتران ارتفاع الدخل الفردي قياسا إلى القدرة الشرائية والتضخم وارتفاع في الجودة العسكرية بارتفاع في حصيلة قتلى المعارك سنتي 1993، 1994. في حين نلاحظ انخفاضا في المؤشرين مقترنا بارتفاع في حصيلة قتلى المعارك سنة 1995، حيث أصبح النزاع عالي الحدة. ويمكن ملاحظة نفس الشيء سنة 1997 مع فارق

[1] www.ourworldindata.org

[2] قمنا بحساب الجودة العسكرية عن طريق تقسيم الميزانية الدفاعية على عدد عناصر الجيش –الذي أخذناه من قاعدة بيانات البنك الدولي-. لم نعثر على بيانات متعلقة بسنتي 1998، 1999 و 2001 فيما يتعلق بالميزانية الدفاعية، بسبب الانقلاب العسكري لسنة 1997، ثم إعادة هيكلة الجيش بمساعدة من بريطانيا انطلاقا من سنة 2001. أما عدد عناصر الجيش فهو متوفر في كل سنوات الحرب ولاحظنا ارتفاعا فيه سنة 1992 يعقبه انخفاض في السنة الموالية ليشهد ارتفاعا من جديد سنة 1995 إلى غاية 1997 الذي بلغ فيه تعداد الجيش 15800 جندي، ليرجع في الانخفاض بعد ذلك.

عدم انتقال النزاع إلى حدة عالية. كما نلاحظ استمرارا في انخفاض الدخل الفردي قياسا إلى القدرة الشرائية والتضخم رغم ارتفاع محسوس في قتلى المعارك سنتي 1998 و1999. وذلك قد يكون مرتبطا بزيادة التدخلات الأجنبية انطلاقا من سنة 1995، لا سيما وأن سنة 1998 و 1999 و 2000 شهدت تدخل قوة عظمى متمثلة في المملكة المتحدة، إلى جانب قوات الإكوموج وجيوش إفريقية أخرى كالجيش الغيني والنيجيري. ورغم تواجد هذين الأخيرين منذ السنوات الأولى من اندلاع النزاع إلا أن تدخل قوات عسكرية كالمملكة المتحدة صنعت الفرق.

لكن ما أغفلاه الباحثان **شاندوين** و**لاسينا** هو كون النزاع الداخلي عبارة عن طرفين، أحدهما الدولة وآخرهما الجماعة/الجماعات المتمردة. فبتركيزهما على المؤشرات المتعلقة بقوة الدولة يقدمان قراءة ناقصة لحدة النزاع، بإهمالهما لموارد الطرف الآخر من المعادلة. فالجماعة/الجماعات المتمردة شأنها شأن الدولة تمتلك موارد اقتصادية وعسكرية من شأنها أن تؤثر على دينامية النزاع.

وفي هذا الصدد تعتبر مقاربة **كريستوفر بالتر** مثيرة للاهتمام، حيث قدم حدة النزاع في شكل معادلة يمثل أطرافها عدد الجنود الحكوميين، عدد المجندين في الحركة/الحركات المتمردة، عدد الجماعات المتمردة. فموارد الحكومة والحركة/الحركات المتمردة المتمثلة في عدد القوات العسكرية هي التي تحدد حدة النزاع، إلى جانب عدد الجماعات المتمردة. إذ كلما ارتفعت موارد الحكومة والجماعات المتمردة وعدد الجماعات المتمردة، كلما كانت حدة الحرب أعلى. وكلما قَوِي أحد الطرفان، كلما قاومه الطرف الآخر أكثر ووظف موارده في القتال أكثر. ومنه تكون أقل الحروب حدة تلك التي: يكون فيها الطرفان ضعيفين عسكريا؛ يكون فيها الأطراف اثنان لا أكثر. أما الحروب متوسطة الحدة فهي: تكون بين طرفين في دول أكثر قوة؛ حرب متعددة الأطراف في دول ضعيفة؛ حرب بين حكومة قوية ومجموعات متمردة ضعيفة. والحروب الأكثر حدة تقع عندما تمتلك الحكومة جيشا قويا وكبيرا ومجموعات متمردة مزودة بموارد كافية.

السنة	القوات الحكومية	قوات المتمردين	عدد الجماعات المتمردة	مجموع القوات القتالية
1991	5000	-100	1	-5100
1992	8000	1000	1	6000
1993	5000	/	1	/
1994	5000	/	1	/
1995	7000	/	1	6000
1996	15000	1000	1	8000
1997	15800	1000	3	-18000
1998	5800	-3000	3	20000
1999	3800	5000	2	-36800
2000	3800	-21000	2	71800
2001	6000	56000	1	-37800
		-32000		39800
		34000		<48800
		<45000		-19000
		-15200		19800
		16000		14000
		8000		

الجدول -17- موارد الحكومة والجماعات المتمردة

تكمن أهمية هذه المقاربة، إلى جانب تسليطها الضوء على موارد الجماعات المتمردة، أنها أدخلت متغير عدد الجماعات المتمردة. وهو في نظرنا مفيد لفهم أحد عوامل انتقال النزاع السيراليوني من نزاع قليل الحدة إلى نزاع عالي الحدة في سنتي 1998 و1999. فبعد نجاح الانقلاب على الحكومة السيراليونية المنتخبة سنة 1996، يوم 25 ماي 1997، الذي قادته مجموعة من ضباط الجيش السيراليوني الذين أصبحوا يعرفوا باسم مجلس القوات المسلحة الثورية AFRC، المؤدي إلى تحالف الانقلابيين مع الجبهة

الثورية المتحدة، أصبحت هناك بمثابة جماعتين متمردتين. وعقب فرار الرئيس المنتخب أحمد كابا إلى غينيا وإقامته حكومة في المنفى باعتراف داخلي ودولي، تولت ميليشيا الكاماجور الموالية للنظام مهمة محاربة التحالف الجديد بين الانقلابيين والمتمردين. فأصبحت سنة 1997 منقسمة إلى:

- ما قبل الانقلاب، حيث مثلت الحكومة وجيشها الطرف الحكومي مع ميليشيا الكاماجور كقوة شبه عسكرية موالية، ومثلت الجبهة الثورية المتحدة الطرف المتمرد؛
- ما بعد الانقلاب، حيث مثل الانقلابيون والجبهة الثورية المتحدة الطرف الحكومي باستيلائهم على العاصمة –وإن لم يُعترف بهما– أما مواليي حكومة المنفى وميليشيا الكاماجور فأصبحوا يمثلوا الطرف المتمرد. في حين، من وجهة نظر حكومة المنفى، فقد أصبحت تقاتل مجموعتين متمردتين متمثلتين في الانقلابيين والجبهة الثورية المتحدة.

إن فهم الدور الذي لعبه تغير الولاءات يعد مفتاحا أساسيا لفهم دينامية النزاع السيراليوني. ولم يكن انقلاب 1997 أول انقلاب أثناء النزاع، بل سبقه انقلاب عسكري آخر في 29 أفريل 1992 احتجاجا على وضع المؤسسة العسكرية والتعامل غير الفعال مع التمرد.[1] فازداد عدد المجندين عقب انقلاب 1992، إلا أن التجنيد لم يكن على أساس الكفاءة بقدر ما كان على أساس الحاجة، حيث لم تكن العناصر المجندة تملك الخبرة العسكرية والانضباط، بل على العكس تشكلت أغلبيتهم من الشباب العاطلين عن العمل ومن المجرمين المعروفين كما ينقل ذلك زبيرو واي.[2]

ويلاحظ أن عقب أول انقلاب، أخذت حصيلة قتلى المعارك في الارتفاع إلى غاية سنة 1996 التي شهدت فيها تراجعا. لترجع في الارتفاع منذ انقلاب سنة 1997. ومنه نلاحظ اقتران الانقلابات العسكرية أثناء النزاع بارتفاع في حصيلة قتلى المعارك، وهذا يتضح خاصة في سنتي 1998 و1999 حيث بلغت

[1] *Wai, **op.cit**, p.100.*
[2] *ibid, p.102.*

الحصيلة أوجها.

وإن تحالف الانقلابيين المستولين على العاصمة مع الجبهة الثورية المتحدة التي كانت تنشط خاصة في أرياف شرق وجنوب البلاد، أتاح للمتمردين الوصول إلى العاصمة بعدما كانت المواجهات وبالتالي تحول تكتيك النزاع من حرب عصابات إلى المواجهة المباشرة مع الحكومة وحلفائها –من قوات الدفاع المدني وعلى رأسهم الكاماجور وبعض عناصر الجيش الذين بقوا موالين–. وهذا ما قد يفسر الارتفاع في حصيلة قتلى المعارك بشكل غير مسبوق. إذ في هذه المرحلة ارتفعت نسبة المواجهات العسكرية من 16% قبل 1997، إلى 21 ثم 28% بعد الانقلاب.[1]

وبالرغم من تمكن الرئيس المنتخب من العودة في مارس 1998 بعد نجاح قوات الإكوموغ –بدعم من الشركة العسكرية الخاصة ساندلاين وقوات الدفاع المدني وعناصر الجيش الموالين– في إخراج الانقلابيين والمتمردين من العاصمة، غير أنه قرر حل الجيش في نفس السنة[2]، وهذا ما فتح جبهات قتالية جديدة بين الميليشيات الموالية والإكوموغ من جهة وبين الجبهة الثورية المتحدة و AFRC وبقية أفراد الجيش المنحل من جهة أخرى، وهذا ما سهل على المتمردين من الجبهة الثورية المتحدة و AFRCالاستيلاء على العاصمة مجددا بحلول جانفي 1999، مما أجبر الرئيس إلى الفرار مجددا.

نتيجة، تعتبر المؤشرات المتعلقة بقوة الدولة وقوة الجماعات المتمردة، وتلك التي تعكس الانقسامات الداخلية وتغير الولاءات، من الأدوات الإمبريقية المهمة التي تساعد على فهم علاقة مختلف متغيرات القوة والولاء والانقسامات الداخلية بالتغير في حدة النزاع. غير أنها جميعها –في الحالة السيراليونية– أعطت نتائج غير دقيقة إلى حد ما. وهذا ما يدفعنا إلى البحث في العامل التالي.

---

[1] *De Brujine., op.cit, :* ***https://africaopendata.org/dataset/sierra-leone-data/resource/4130a218-8869-40eb-90ba-f616cb1568b6.***

[2] *Wai,* ***op.cit****, p.110.*

- **دور استراتيجية الحرب في تحديد حدة النزاع:**

تقسم أدبيات الدراسات الاستراتيجية الاستراتيجية الحربية إلى استراتيجية مباشرة واستراتيجية غير مباشرة. فالاستراتيجية المباشرة تعتمد على الهجوم/الدفاع المباشر، حيث يكون الطرفان في مواجهة عسكرية مباشرة في ساحة المعركة. أما الاستراتيجية غير المباشرة فلا تعتمد على المواجهة العسكرية المباشرة، بل على ما يسمى ب"حرب العصابات" guerilla warfare، المعتمدة على المباغتة، كما لخصها **ماو تسي تونغ:** " في حرب العصابات ، اختر تكتيك الظهور من الشرق والهجوم من الغرب ؛ تجنب القوة الصلبة ، اهجم؛ انسحب ؛ وجه ضربة صاعقة ، لما تدخل العصابات في حرب مع عدو أقوى ، فإنها تنسحب عندما يتقدم ؛ تضايقه عندما يتوقف ؛ تضربه عندما يتعب ؛ تلاحقه عندما ينسحب. وفي استراتيجية حرب العصابات ، فإن مؤخرة العدو وجناحيه وبؤره الضعيفة الأخرى هي نقاطه الحيوية ،وهي التي يجب أن تتعرض للمضايقة والهجوم والتشتت والاستنفاد والإبادة."[1]

ومنه، يفترض أن تؤدي استراتيجية حرب العصابات إلى تقليل حصيلة قتلى المعارك، بفعل قلة المواجهات العسكرية المباشرة.

وفيما يتعلق بحالة النزاع السيراليوني، نلاحظ أن الجبهة الثورية المتحدة لم تعتمد على المواجهة المباشرة، باستثناء في بداية النزاع. ثم تبين لها أنه بإمكانها الاستيلاء على مناطق عديدة دون مواجهة عسكرية مباشرة. وما يدل على ذلك أن 35% من الاستيلاءات تمت بدون مقاومة عسكرية، كما أوردناه سابقا. وفي المقابل، لم تتعامل الحكومة في بداية الأمر بشكل جدي مع الحركة التمردية، معتبرة إياها تارة انتشارا للنزاع الليبيري، وتارة أخرى انتفاضة ريفية. ولم تواجه الحركة بشكل جدي إلا بحلول سنة 1995 وبداية تعاقدها مع شركات عسكرية خاصة، ثم استعانتها

[1] *Mao Tse-Tung, **On Guerilla Warfare**, trad. par Samuel.B Griffith (New York: Preager, 1961), p.46.*

بأطراف أجنبية انطلاقا من سنة 1997.

لكن، كما أشرنا إليه سابقا، فإن تحالف الجبهة الثورية المتحدة مع الانقلابيين هو الذي أتاح للجبهة الوصول إلى العاصمة، مما جعل المتمردين والانقلابيين في مواجهة عسكرية مباشرة مع الحكومة وحلفائها. فكان لهذا التغير الاستراتيجي تأثيرا واضحا على حصيلة قتلى المعارك، كما يشير إلى ذلك تقرير No Peace Without Justice:

"مباشرة بعد انقلاب 1991، وجد كل من الانقلابيين ومتمردي الجبهة الثورية أنفسهم في حالة تصعيد عسكري مع القوات النيجيرية المتمركزة في فريتاون و لونجي."[1]

وليس أدل على ذلك من أن المواجهات العسكرية بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة– قبل انقلاب ماي 97– لم تتجاوز حصيلتها 999 قتيل –الفاصلة بين نزاع قليل الحدة ونزاع عالي الحدة– إلا في سنة 1995. في حين أن المواجهات العسكرية بين الحكومة والانقلابيين فقد أسفرت عن 4799 وعن 139 مواجهة عسكرية في ظرف سنتين. حيث أنها في غضون سنتين من النزاع فقط، أصبحت تمثل 24% من عدد المواجهات العسكرية، و42% من حصيلة قتلى المعارك خلال كل فترة النزاع:

[1] *Alison Smith, Catherine Gambette, et Thomas Longley, op.cit, p.50, www.npwj.org.*

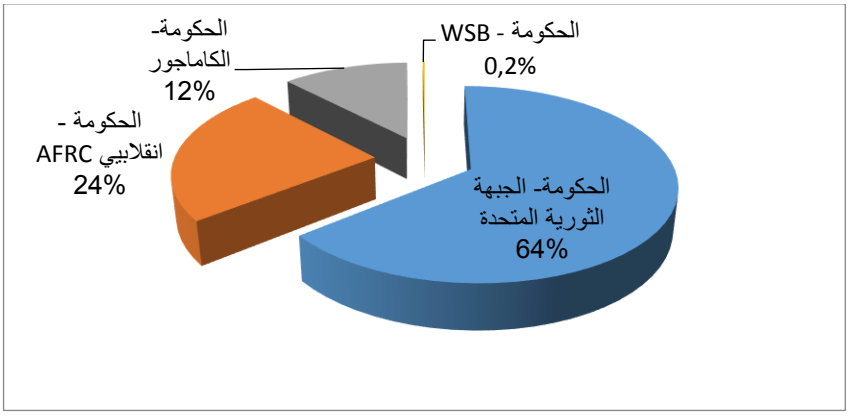

الشكل –29– المواجهات العسكرية بين الحكومة ومختلف أطراف الحرب[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على العنف ضد المدنيين Violence Against Civilians (VAC)

من وجهة نظر الدراسات الاستراتيجية، لا أثر للمدنيين في الحروب. إذ لا يبدؤون ولا ينهون حربا. غير أن مصيرهم شديد الارتباط بما يقوم به المتحاربون.

لقد أشرنا في مقدمة هذا المبحث، إلى أن ما يميز النزاعات الداخلية عموما –والنزاع السيراليوني بشكل خاص– هو العنف المفرط تجاه المدنيين، سواء عن طريق القتل المباشر، أو الانتهاكات الأخرى من غير القتل، أوعن طريق أساليب غير المباشرة كالتجويع مثلا.

لقد تساءل عدد من الباحثين عن سبب اللجوء إلى قتل المدنيين، الذين يفترض أنهم لا يمثلون طرفا في الحرب، بل وغالبا ما يدعي أحد الطرفين أو كلاهما بأنه يدافع عنهم. يحاول الباحثان **دانيال روثبرت و كاترينا كوروستلينا** تقديم إجابة في هذا الصدد، فحواها أن العلاقة التي تربط المدنيين ب "العدو" ، أو يعتقد أنها تربطهم بهم، هي التي تحدد موقع المدنيين من النزاع.[2] فالمدنيون عادةً ما يتعرضون إلى القتل

[1] *UCDP Battle-Related Deaths Dataset version 20.1 : https://ucdp.uu.se/downloads/*

[2] *Daniel Rothbart et Katrina Korostelina, « The Ennemy and the Innocent in Violent Conflicts », in* ***Handbook of Conflict Anlysis and Resolution,*** *par Dennis Sandole (New York: Routledge, 2009), 85-99.*

كفعل انتقامي نتيجة علاقتهم ب "العدو" أو التصور الذي يحمله مرتكب العنف من جانب واحد حول علاقة المدني بعدوه. كما قد يتعرض المدنيون إلى القتل كهدف استراتيجي نتيجة عدم رغبتهم في التعاون أو من أجل الضغط على العدو.

غير أن هذه الدراسة لم تقدم بيانات كمية تمكن من التحقق من فرضياتها، ولا وضعت مؤشرات تسمح بتكميم المتغيرات، لذلك لا يمكن اعتمادها إلا استئناسًا. في المقابل، نجد دراسة مثيرة للاهتمام قام بها الباحثان **همفري مكارتان و جيريمي وينشتاين** حول العوامل المفسرة للعنف ضد المدنيين، معتمدين على 8 فرضيات:[1]

1. أعلى مستويات العنف ضد المدنيين موجودة في أفقر المناطق؛
2. –أقل مستويات العنف ضد المدنيين يكون في المناطق الأصلية للفصائل المتقاتلة؛
3. –أقل مستويات العنف ضد المدنيين يكون في المناطق ذات نفس الإثنية للفصيلة المقاتلة؛
4. –كلما قل عدد الفواعل المتحاربة، كلما تراجعت الانتهاكات؛
5. –الفصائل التي تقدم مكافآت شخصية مقابل الانضمام إليها هي الأكثر انتهاكا للمدنيين؛
6. –الفصائل ذات الروابط الاجتماعية القوية تكون أقل انتهاكا للمدنيين؛
7. –الفصائل المتجانسة إثنيا تكون أقل انتهاكا للمدنيين؛
8. –الفصائل ذات الآليات الانضباطية القوية هي الأقل انتهاكا للمدنيين.

تقوم كل فرضية على منطق معين. فالفرضية الأولى تشير إلى العلاقة بين العنف ضد المدنيين

[1] *Macartan Humphreys et Jeremy M. Weinstein, « Handling an manhandling Civilians in Civil War », **American Political Science Review**, 100, nº 3 (août 2006)., pp. 429 - 447*

والفقر. فعلى الرغم من أنه يفترض أن تكون المناطق الغنية أكثر جذبا للفصائل المتحاربة والمتنافسة، إلا أن درجة التنظيم التي تتميز بها المناطق الغنية تجعلها أكثر قدرة على مقاومة الفصائل المقاتلة. والفرضية الثانية والثالثة تشير إلى دور الروابط الجهوية والإثنية بين الفصائل المقاتلة وبين المدنيين في تحديد العلاقة بينهما، ومنه في التنبؤ بمستوى العنف الذي قد يتعرض إليه المدنيون. في حين، تشير الفرضية الرابعة إلى أثر المنافسة بين المتحاربين على حياة المدنيين. بينما تربط الفرضية الخامسة بين دافع الانضمام إلى الفصيلة وبين العنف ضد المدنيين. أما الفرضيات 6، 7 و8، فتشير إلى دور منظومة الفصيلة من حيث التجانس الإثني والروابط الاجتماعية والانضباط.

اعتمادا على قاعدة بيانات UCDP Georeferenced Event Dataset (GED)، توصلنا إلى أن أكثر المناطق التي شهدت العنف ضد المدنيين هي المنطقة الشرقية بنسبة 41% ثم تليها المنطقة الجنوبية والشمالية بنسب متقاربة. أما أقل المناطق التي مورس فيها العنف من جانب واحد فهي المنطقة الغربية حيث العاصمة فريتاون وريف المنطقة. وهذا قد يكون متلائما مع ما توصلنا إليه في المبحث الأول من هذا الفصل، في أن المنطقة الغربية هي أكثر المناطق تنمية وأقلها فقرا. في حين أن المناطق الأخرى متقاربة من حيث مؤشرات الفقر غير النقدية non-monetary poverty، مع ملاحظة أن أكثر المناطق حرمانا هي المناطق الشمالية والجنوبية. لكن، إذا حللنا العلاقة على مستوى المقاطعات level-district analysis، نجد أن لا علاقة بين فقر المقاطعة وبين نسبة العنف ضد المدنيين التي شهدته. فأفقر مقاطعة وأغنى مقاطعة شهدت نفس نسبة العنف ضد المدنيين. أما المقاطعة التي شهدت أكبر نسبة من العنف ضد المدنيين "كونو"، فلا تعتبر فقيرة قياسا إلى المناطق الأخرى. فهذه الفرضية لا تصدق إلا على المنطقة الغربية التي تعتبر أغنى المناطق ومن أقلها تعرضا إلى العنف ضد المدنيين. ولعل السبب يعود إلى صعوبة وصول المتمردين إلى العاصمة. وبالتالي قلة التعرض إلى المدنيين سواء من طرف المتمردين أو من طرف الحكومة. ولا علاقة لذلك بنسبة الفقر.

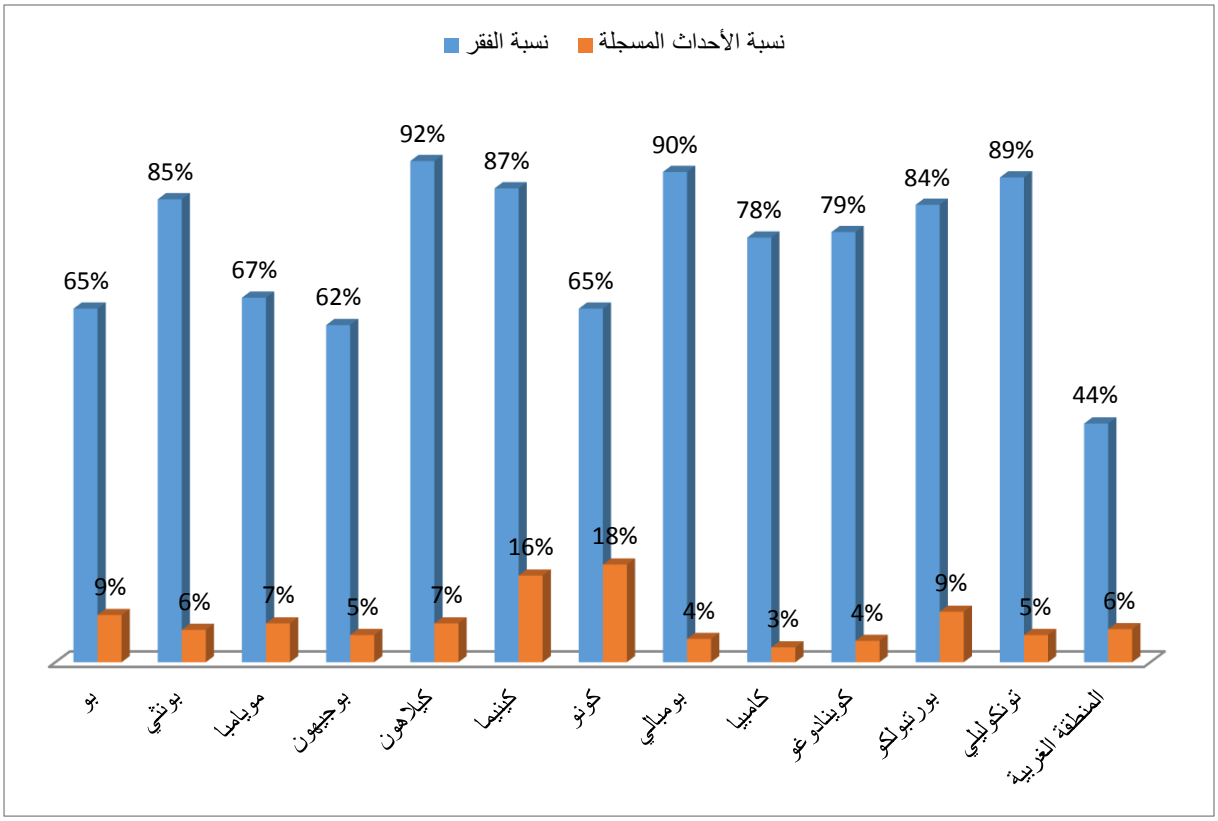

الشكل –30– نسب الفقر ونسب أحداث العنف ضد المدنيين على مستوى المقاطعات

أما فيما يتعلق بدور الانتماء الإثني والجهوي، فإن تقرير ذات الباحثين " What the Fighters Say in Sierra Leone" يفيد بأن إثنية الماندي تشكل الأغلبية لدى كل من الجبهة الثورية المتحدة وقوات الدفاع المدني –الكاماجور–، وأن أكثر من 60% من مقاتلي الجبهة الثورية هم من المنطقة الشرقية. في حين أن قوات الكاماجور تتشكل من أغلبية جنوبية –خاصة مقاطعة بو– إضافة إلى مقاتلين من المقاطعات الشرقية والشمالية. في حين أن الجيش السيراليوني وانقلابيي AFRC أقل تجانسا من الناحية الإثنية والجهوية:

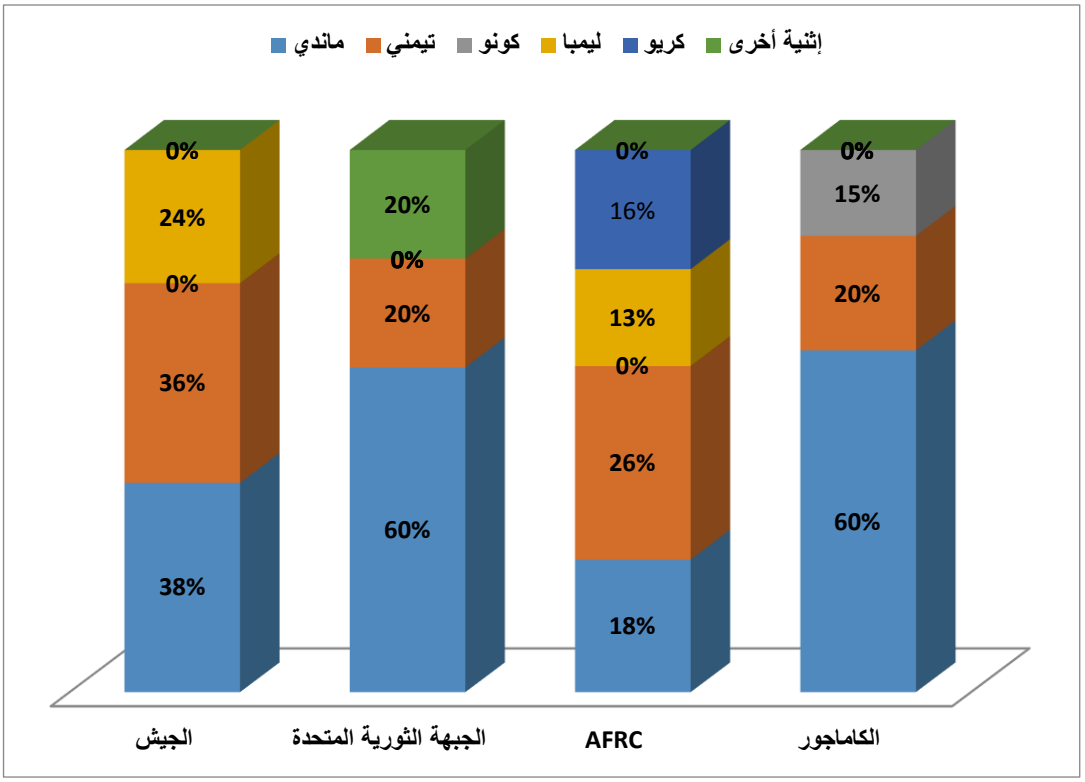

الشكل -31- الانتماء الإثني لأطراف النزاع[1]

ولتحديد علاقة الانتماء الإثني للفصائل المقاتلة بالعنف ضد المدنيين، ينبغي التعرف على الانقسام الإثني السيراليوني. إذ تنقسم البلاد إثنيا إلى إثنيتين كبيرتين : إثنية الماندي Mende، وهي تمثل الأغلبية في المقاطعات التالية: كيلاهون، كينيما، بو، بونثي، مويامبا وبوجيهون. أي كل المقاطعات الشرقية باستثناء مقاطعة كونو. وكل المقاطعات الجنوبية. وإثنية التيمني Temne، التي تمثل الأغلبية في المقاطعات التالية: بومبالي، تونكوليلي، كامبيا وبروتلوكو. أي كل المقاطعات الشمالية باستثناء مقاطعة كويناوغو. أما بقية المقاطعات، المتمثلة في كونو، كويناوغو، والمنطقة الغربية بريفيها ومدينتها، فتعتبر مناطق متعددة الإثنيات، لا تشكل فيها أية إثنية الأغلبية، حسب تقرير NO PEACE WITHOUT JUSTICE.[2]

[1] *Macartan Humphreys et Jeremy M. Weinstein, op.cit.*
[2] *Smith, Gambette, et Longley, op.cit, pp124-547.*

وعليه، يمكننا تقسيم أحداث العنف ضد المدنيين تقسيما إثنوجغرافيا كما يلي:

18

الفاعل	مناطق ذات أغلبية "ماندي"	مناطق ذات أغلبية "تيمني"	مناطق متعددة الإثنيات
الجيش	71.2%	12.6%	16.2%
الجبهة الثورية المتحدة	59.1%	18.6%	22.3%
AFRC	3%	39%	57.9%
الكاماجور	93.3%	0%	6.7%

نسبة أحداث العنف من جانب واحد المسجلة في كل منطقة حسب كل فاعل[1]

نلاحظ أن كل من الجبهة الثورية المتحدة والكاماجور، ارتكبوا معظم انتهاكاتهم ضد المدنيين في مناطق انتمائهم الإثني، بل وانتمائهم الجهوي. في حين أن انتهاكات الجيش ضد المدنيين، ارتُكب في الغالب في المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية –بدرجة أقل– وهي المناطق التي تغلب عليها إثنية الماندي، رغم أن الجيش منقسم بين الإثنيتين مع غلبة ضئيلة لإثنية الماندي. بينما تركزت انتهاكات الانقلابيين في المنطقة الغربية. فمن الواضح أن لا الروابط الإثنية والجهوية الموجودة بين الفصائل وبين المدنيين لم تخفف من حدة الانتهاكات ضد المدنيين. بل على العكس في حالة الكاماجور خاصة وفي حالة الجبهة الثورية المتحدة بدرجة أقل، الذين ارتبكوا معظم الانتهاكات ضد أبناء إثنياتهم بل ضد أبناء مقاطعاتهم ومناطقهم. فيتبين لنا أن المناطق التي تسيطر عليها الفصيلة هي التي سترتكب فيها أكثر الانتهاكات ضد المدنيين. وهذا ينطبق على الكاماجور والجبهة الثورية المتحدة والانقلابيين. وقد يمكن تفسير ذلك بأن الفصيلة تتوقع

[1] البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات: *UCDP Battle-Related Deaths Dataset version 20.1* بتصرف. : https://ucdp.uu.se/downloads/

أن تتلقى الدعم من أبناء منطقتها/إثنيتها، فإن لم يحصل ذلك، قد يزيد احتمال النزعات الانتقامية أكثر من لو أنها لم تتلق دعما من أبناء المناطق والإثنيات الأخرى. ويمكن تفسير ذلك أيضا بأن المناطق التي تسيطر عليها الفصيلة هي التي تحتاج فيها إلى دعم المدنيين لها. فرغم أن المدني ليس طرفا في الحرب، إلا أنه يساعد المقاتل بموارد غير حربية. وفي حالة الكاماجور يمكن تفسير ذلك بأن المناطق التي كانت تنشط فيها، كانت الجبهة الثورية المتحدة تنشط فيها كذلك. ومنه، قد يكون الكاماجور قد قاموا بانتهاكات ضد من اعتقدوا أنهم داعمون للجبهة الثورية في المناطق التي ينشطون فيها.

أما الجيش، فكانت أغلب انتهاكاته في المناطق التي كانت تسيطر عليها الجبهة الثورية المتحدة، وقد يفسر ذلك نظرة الحكومة إلى أهالي المناطق الشرقية باعتبارهم محتضنين للحركة التمردية ومتعاونين مع المتمردين. ونظرا لقدرة الجيش الأكبر –نسبيا– على الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها العدو هي التي سمحت له بالوصول إلى مدنيي تلك المناطق بطريقة أسهل. بينما قد لا تملك الحركات المتمردة أو بعض الفواعل اللادولتية القدرة على الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها فصيلة أخرى، مما يجعل وصولهم إلى مدنيي تلك المناطق أصعب.

أما فيما تعلق بالفرضية الرابعة، فإن كثرة الفواعل المتقاتلة في منطقة معينة يشير إلى عدم وجود أي طرف مسيطر، في حين أن قلة الفواعل يشير إلى وجود طرف مسيطر. إذ كلما كانت السيطرة محكمة كلما قل عدد الفواعل المتقاتلة. كما أشرنا سابقا، فإن أكثر أحداث العنف ضد المدنيين حدث في المنطقة الشرقية بنسبة 41% وعلى رأسها كونو وكينيما ب18 و16%على التوالي. ثم المنطقة الجنوبية والشمالية بنسبة 27 و25%على التوالي، وعلى رأسها مقاطعتي بو الجنوبية وبورتلوكو الشمالية بنسبة 9%.

غير أنه من الصعب تحديد مؤشر لقياس مدى سيطرة الفصيلة على منطقة معينة ومدى كون منطقة معينة محل تنافس عدد كبير من الفصائل، ذلك أن عددا من المقاطعات شهد سيطرة فصائل مختلفة

على مر فترة النزاع. لكن قد يطلعنا عدد المعارك بين الفصائل المتقاتلة في كل مقاطعة على مدى كون المقاطعة محل تنافس كبير. فيفترض أن المناطق التي شهدت معارك بين فواعل متعددة هي الأكثر تنازعا حولها.

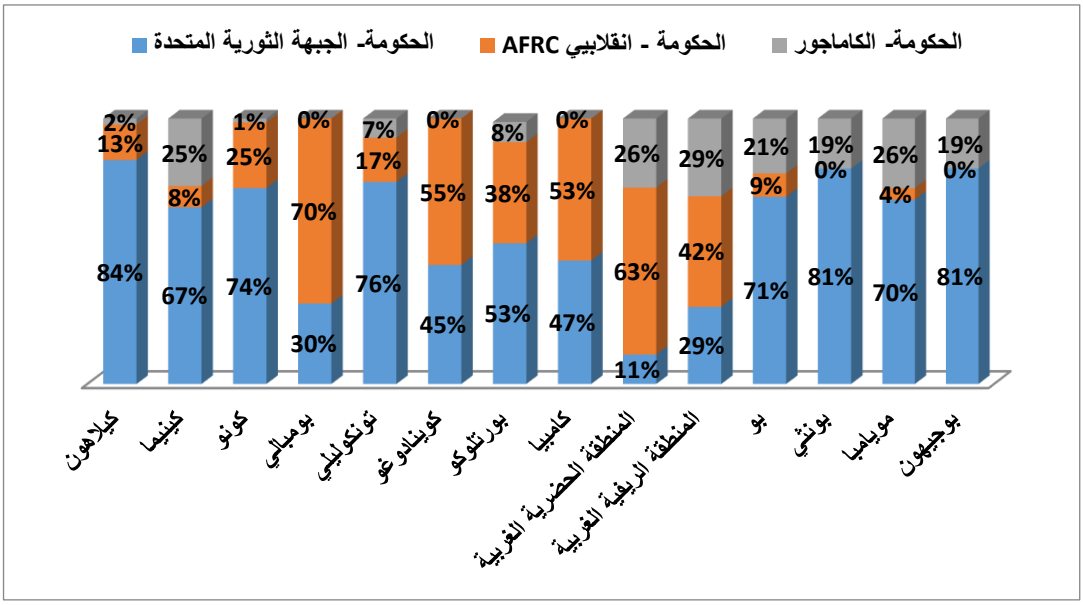

الشكل –32– نسبة المعارك بين مختلف الأطراف على مستوى كل مقاطعة [1]

نلاحظ وجود 10 مقاطعات تحارب فيها الحكومة 3 أطراف (الجبهة الثورية المتحدة، الانقلابيين، والكاماجور) وهي: كيلاهون، كينيما، كونو، تونكوليلي، بورتلوكو، المنطقة الحضرية الغربية، المنطقة الريفية الغربية، بو، مويامبا. وهناك 5 مقاطعات تحارب فيها الحكومة طرفين (الجبهة الثورية المتحدة والانقلابيين/الكاماجور): بومبالي، كوينادوغو، كامبيا، بونثي، بوجيهون.

بالاعتماد على مؤشر نسبة أحداث العنف ضد المدنيين كمتغير مستقل، وعلى نسب المعارك بين مختلف الفصائل المتقاتلة في كل مقاطعة، يمكن القول أن هذه الفرضية محققة. إذ أن المقاطعات التي شهدت أعلى نسب العنف ضد المدنيين –كينيما، كونو، بورتلوكو، بو– كلها شهدت نشاط 4 فصائل مختلفة.

[1] *UCDP Georeferenced Event Dataset (GED) Global version 21.1:* https://ucdp.uu.se/downloads/

بينما المناطق التي شهدت أقل نسب العنف ضد المدنيين –كامبيا، كوينادوغو، بومبالي– والتي شهدت نسبا منخفضة نسبيا من الانتهاكات –بونثي و بوجيهون– كلها شهدت نشاط 3 فصائل لا أكثر، مع ملاحظة وجود مقاطعات شهدت نشاط 4 فصائل ومع ذلك لم تشهد نسبا عالية من الانتهاكات ضد المدنيين مثل المنطقة الغربية بمدينتها وريفها وتونكوليلي. لذا يمكن القول أن الفرضية محققة إلى حد ما. ولكنها تحتاج إلى تدقيق. فبالنظر إلى المقاطعتين التي شهدت أعلى نسب العنف ضد المدنيين نلاحظ أنهما أغنى مناطق سيراليون من حيث الثروات القابلة للنهب lootable resources وعلى رأسها الألماس. فمقاطعة كونو تعد أغنى المناطق إنتاجا للألماس في كل البلد، لا سيما في وسط وغرب المقاطعة (مشيخات: كامارا، ساندور، نيميكورو، نيمياما، بينسي، تونكورو).[1] وتتبعها مقاطعة كينيما، ثاني أكبر منتج للألماس في البلد، لا سيما على مستوى مشيخة لوور بامبارا، إضافة إلى مشيختي كاندو ليبياما وغوراما ماندي.[2]

أما مقاطعة بو، فتضم أكبر مدينة بعد فريتاون "بو تاون"، أي مركز ثقل اقتصادي في البلاد. كما أنها غنية كذلك بالألماس، وإن كانت بدرجة أقل مقارنة بكونو وكينيما، إلا أن بعض مشيخاتها تضم بعض أماكن التعدين مثل جياما بونغور، باوما، تيكونكو ولوغبو. [3]

وهذا ما يفسر كون كل من كينيما وكونو أكثر المناطق تنافست عليها الفصائل المقاتلة. فالمنطقة بالنسبة إلى الجبهة الثورية المتحدة تمثل مصدرا لتمويل حركتها وورقة ضغط على الحكومة. وهي بالنسبة للحكومة مصدر أهم المداخيل، سواء قصدنا الحكومة المنتخبة أو الانقلابيين[4]، أو حلفاء الحكومة المنتخبة من ميليشيات محلية وشركات عسكرية. وهذا ما يجعل الفرضية القائلة بكون أغنى المناطق بالموارد الثمينة

---

[1] *Smith, Gambette, et Longley, op.cit, p.331.*

[2] *ibid, p.289.*

[3] *ibid,p.382.*

[4] يرجى الانتباه إلى أن المواجهات العسكرية بين الحكومة وبين الكاماجور سُجلت لما كان الانقلابيون مسيطرين على العاصمة، أي بين ماي 1997 و مارس 1998، فسجلت قاعدة البيانات المواجهات بين الانقلابيين والكاماجور على أنها مواجهات بين الحكومة –بحكم الواقع لا بحكم القانون- وبين قوات الكاماجور الموالية للحكومة المنتخبة. فكل المواجهات العسكرية التي سجلت من ماي 1997 إلى مارس 1998، والتي سجلت "الحكومة" كطرف، تقصد الانقلابيين المستولين على السلطة. كما أنها سجلت الكاماجور كفاعل مستقل أثناء الفترة الانقلابية، حيث أنه كان يحارب باسم الحكومة المنتخبة.

أكثرها تعرضا إلى أحداث العنف ضد المدنيين. ذلك أن شدة التنافس حول المنطقة الذي يترجمه عدد المعارك بين مختلف الفواعل يؤدي إلى انتشار spill-over على المدنيين. وهي الفرضية التي قال بها الباحثان كليوناذ Clionadh Raleigh رالي وكارس دي برويجينKars De Bruijine في دراستهما « Where Rebels Dare to Tread ».[1]

إذا كانت الفرضيات التي درسناها إلى الآن تقوم على مقارنة حجم الانتهاكات ضد المدنيين على أساس جغرافي والعوامل الكامنة خلف الاختلافات التي وجدناها، فإن الفرضيات المتبقية تهتم بمقارنة الفواعل فيما بينها، من حيث انتهاكاتها للمدنيين، والسبب الكامن وراء اختلاف تعامل مختلف الفصائل مع المدنيين.

لذا ينبغي أن نتعرف أولا إلى أكثر وأقل الفصائل انتهاكا للمدنيين:

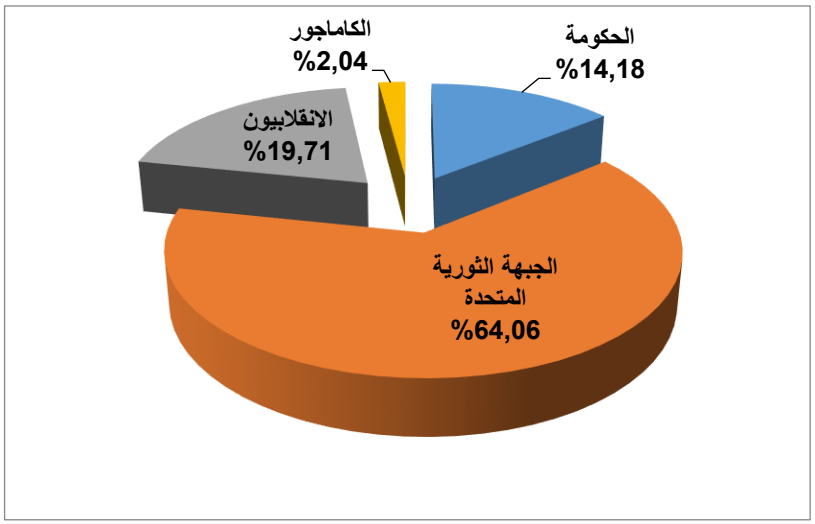

الشكل -33- نسب أحداث العنف ضد المدنيين حسب كل فصيلة[2]

الملاحظ أن أكثر الفصائل انتهاكا للمدنيين هي الجبهة الثورية المتحدة وأقل الفصائل انتهاكا هي

[1] *Raleigh et De Brujine, op.cit, pp.1230-1260*
[2] *UCDP One-sided Violence Dataset version 21.1: https://ucdp.uu.se/downloads/*

قوات الكاماجور، وأن الانقلابيين كانوا أكثر انتهاكا للمدنيين من الحكومة السابقة.[1] وفي الحقيقة، لا تعد سيراليون استثناءً في ذلك. إذ كما يوضحه الرسم البياني الذي قام به مركز UCDP فإن الفواعل اللادولتية هي في الغالب أكثر انتهاكا للمدنيين. ولعل ذلك يعود إلى أن الفواعل اللادولتية –لا سيما الحركات المتمردة الضعيفة– بحاجة أكثر إلى دعم المدنيين، مما يدفعها إلى استخدام كافة الوسائل لكسب ذلك الدعم، ترغيبا أو ترهيبا.

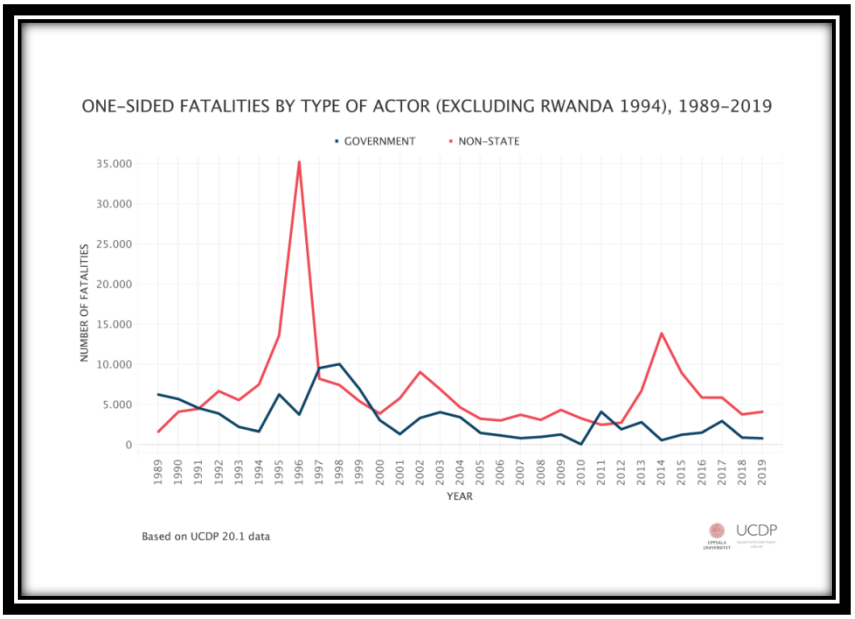

الشكل –34– العنف من جانب واحد بين الحكومات والفواعل اللادولتية[2]

تفسر الفرضية الخامسة هذا الاختلاف باختلاف الأساليب المستخدمة في التجنيد. فبناءً عليها، الفصائل التي تعد المنضمين إليها بمكافآت مادية تكون عادة أكثر انتهاكا للمدنيين. حسب الاستبيان الذي

[1] يظهر ذلك خاصة إذا نظرنا إلى أرقام قتلى العنف من جانب واحد، إذ تسبب الانقلابيون في موت 26%من المدنيين في إطار عمليات مستهدفة لهم، في مقابل 8% بالنسبة للحكومة.

[2] https://ucdp.uu.se/downloads/charts/

أجراه الباحثان، توزعت إجابات المقاتلين السابقين كالتالي –وهي مرتبة حسب أكثر الإجابات ورودا–:

19

الوعود المقدمة من قبل الجبهة الثورية	الوعود المقدمة من قبل الكاماجور
تحسين الوضع العام للبلد	تحسين الوضع العام للبلد
عمل	حماية عوائل المنضمين
أموال	عمل
غذاء	أموال
حماية عوائل المنضمين	غذاء
ألماس	انتقام
انتقام	
أرض	
نساء	

الجدول –19– الوعود المقدمة للمنضمين إلى الجبهة الثورية المتحدة والكاماجور مقابل انضمامهم[1]

ولم يتضمن الاستبيان إجابات الجيش والانقلابيين. قد يعود ذلك إلى كون أعضاء الجيش عبارة عن موظفين حكوميين، يتلقون رواتب ثابتة على عكس الفواعل غير الحكومية. لذلك سنكتفي بإجابات كل من مقاتلي الكاماجور والجبهة الثورية، لا سيما وأن إحدى الفصيلتين تعد الأكثر انتهاكا للمدنيين، والأخرى أقلها. إن أغلب إجابات المنتمين سابقا إلى الجبهة الثورية المتحدة أفادت بأنهم وُعدوا بتحسين الأوضاع العامة للبلاد وبعمل وأموال. و يجيب أغلب مستجوبي الكاماجور بأنهم وُعدوا بأن الانضمام إليهم سيحسن

[1] *Macartan Humphreys et Jeremy M. Weinstein, op.cit, p.25*

من الوضع العام للبلد. والإجابة الثانية الأكثر ورودا لدى الكاماجور تمثلت في "حماية العوائل"، وهذا يُفسر بأن الكاماجور عبارة عن قوات دفاع مدني، أنشئت أساسا لحماية أهالي المناطق الجنوبية والشرقية. كما وُعدوا بالحصول على عمل ولكن بنسب أقل من الجبهة الثورية المتحدة. فيُلاحظ أن الفصيلتين قدمت وعودا بمكافآت مادية للمنضمين إليها، مع ملاحظة غلبة المحفزات المادية على وعود الجبهة الثورية المتحدة، في مقابل غلبة المحفزات غير المادية على وعود الكاماجور، وعلى رأسها حماية الجماعة.

أما فيما يتعلق بتأثير الروابط الاجتماعية داخل الفصيلة، فيقوم منطق الفرضية على أن وجود روابط اجتماعية قوية سابقة للانضمام إلى الفصيلة من شأنه أن يشكل سلطة رقابية عرفية على المقاتلين، مما سيثنيهم عن القيام بانتهاكات ضد المدنيين. ولقياس هذه الروابط سنعتمد ثلاث مؤشرات. أولها علاقة المنضمين بمن جندهم، ثانيها أسباب الانضمام، ثالثها وجود أعضاء العائلة داخل الفصيلة.

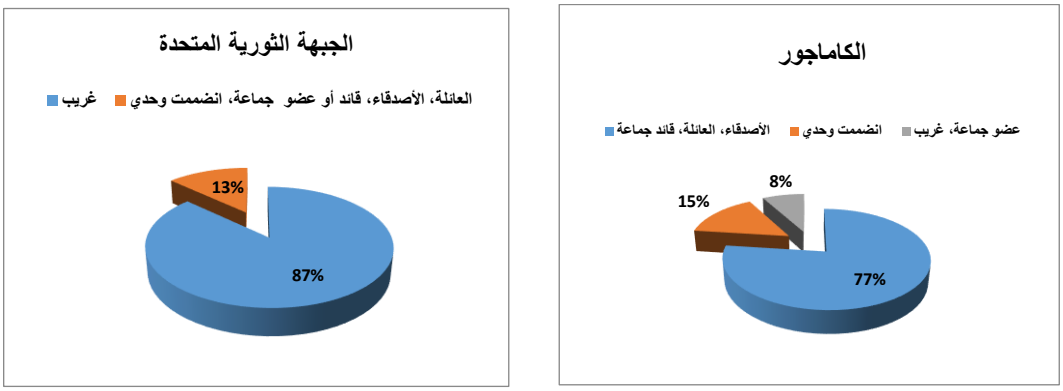

الشكل -35- علاقة المجندين بمن جندهم[1]

[1] *Humphreys et Weinstein, op.cit, p.24.*

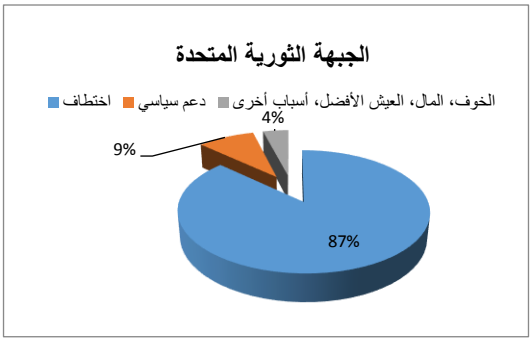

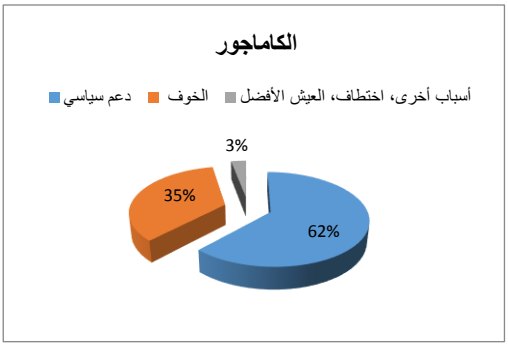

الشكل –36– أسباب الانضمام إلى الفصيلة[1]

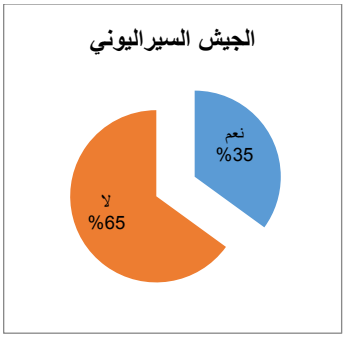

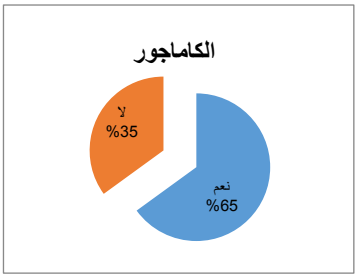

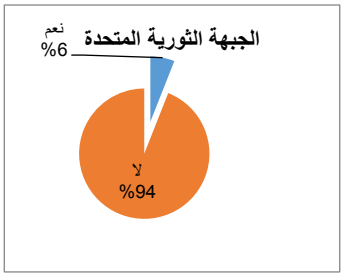

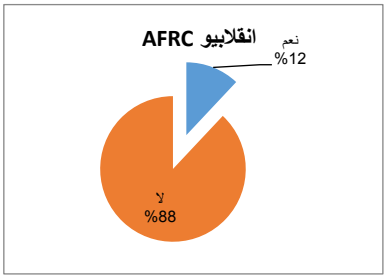

الشكل –37– هل كان عندك أعضاء من عائلتك منضمين إلى الفصيلة قبل انضمامك؟

إجابات المستجوبين[2]

من خلال البيانات المقدمة، يبدو أن أكثر الفصائل تماسكا هي الكاماجور، حيث هناك علاقات

[1] *Humphreys et Weinstein, op.cit, p.24.*
[2] *ibid, p.24.*

عائلية واجتماعية قوية تجمع المجندين بمن جندهم وكذلك ببقية الأعضاء داخل الفصيلة. وهذا ما قد يفسر كذلك عدم حدوث انشقاقات داخلية خلافا للفصائل الأخرى. أما أقلها تماسكا فهي الجبهة الثورية المتحدة، حيث قلة الروابط العائلية والاجتماعية وغلبة التجنيد الإجباري.

تقوم الفرضية السابعة على نفس المنطق، من منظور أن التجانس الإثني من شأنه أن يخلق تماسكا اجتماعيا وبالتالي قوة ضابطة لسلوك المقاتلين تجاه المدنيين. لقد أوردنا فيما سبق البيانات المتعلقة بالانتماء الإثني للفصائل الأربعة، ومن الملاحظ فيها أن أكثر الفصائل تجانسا هي الكاماجور والجبهة الثورية المتحدة، وأقلها تجانسا انقلابيي AFRC ويليها الجيش السيراليوني. لذلك يبدو أن لا علاقة بين التجانس الإثني وبين الانتهاكات ضد المدنيين. فنفس درجة التجانس تقريبا موجودة في كل من الجبهة والكاماجور، ومع ذلك كانت الجبهة الأكثر انتهاكا للمدنيين، والكاماجور الأقل انتهاكا من بين جميع الفصائل المقاتلة. والأقل تجانسا من الناحية الإثنية –الجيش والانقلابيين– لم يكونوا لا الأكثر انتهاكا للمدنيين ولا الأقل انتهاكا. لذلك لا يمكن إثبات علاقة سببية بين التجانس الإثني والعنف من جانب واحد.

أما الفرضية الأخيرة التي تربط بين درجة الانضباط وبين حجم الانتهاكات ضد المدنيين، فمنطقها قائم على وجود ثقافة انضباطية داخل الصفوف، قائمة على احترام القوانين والالتزام بالأوامر، وكذلك وجود تسلسل هرمي واضح. لكن البيانات الوحيدة التي نمتلكها في هذا الصدد والتي، في نظرنا، يمكنها أن تشكل مؤشرا مقبولا إلى حد ما لقياس درجة الانضباط، هي تلك المتعلقة بتعاطي المخدرات داخل الفصيلة، بل وتوفير قيادات الفصيلة المخدرات لأعضائها. وكانت النتائج كالتالي:

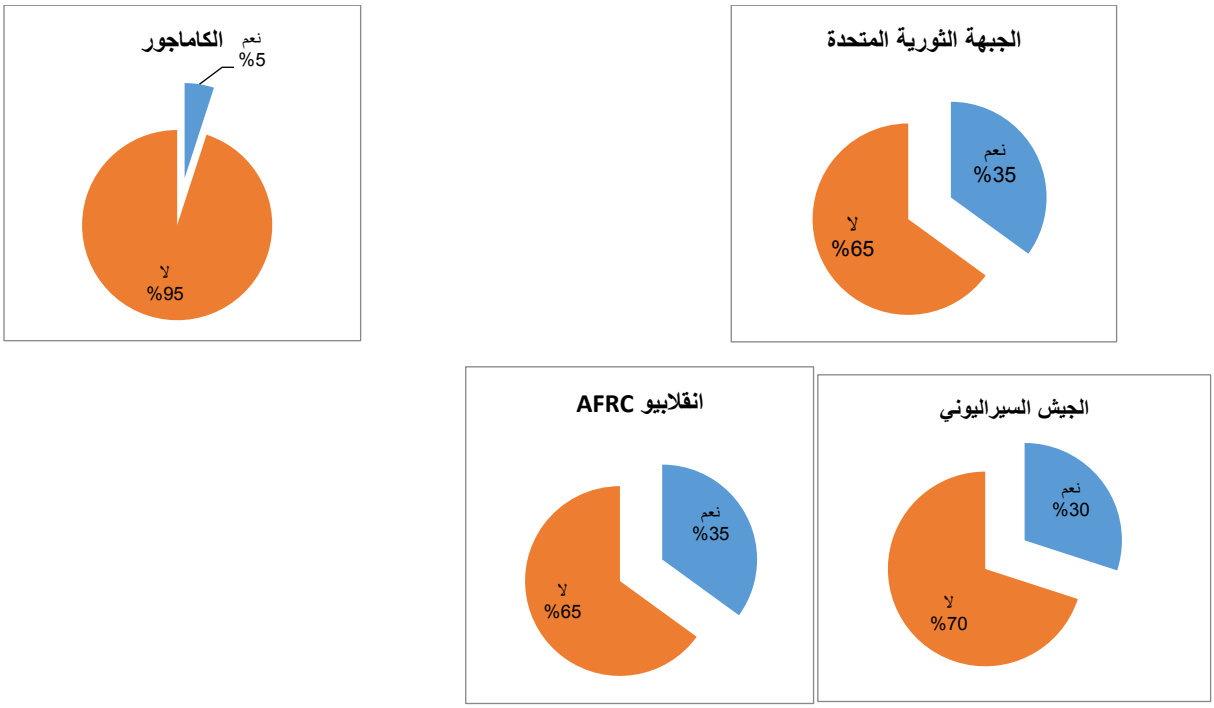

الشكل –38– هل كانت الفصيلة توفر لك المخدرات؟ إجابات المستجوبين[1]

وإن كان هذا المؤشر غير كاف لإطلاعنا على درجة الانضباط، إلا أنه يساعدنا على ذلك. لأن السماح للمقاتلين بالذهاب إلى المعارك تحت تأثير المخدرات، لا بد وأنه من الأدلة على عدم الانضباط. وبناء على هذا المؤشر، تفيد النتائج بأن أكثر الفصائل انضباطا هي الكاماجور وأقلها انضباطا هي الجبهة الثورية المتحدة والانقلابيون. وهذا ما ينطبق مع كون أقل الفصائل انتهاكا للمدنيين هي الكاماجور، وأكثرها انتهاكا هي الجبهة الثورية.

ومنه، يبدو أن الفرضيات 4، 5، 6، 8 محققة وهي التي انطبقت على الحالة السيراليونية، وفق المؤشرات التي تبنيناها. أما الفرضيات 1، 2، 3، 7 فهي غير محققة في نموذجنا. وبالتالي يفسر العنف ضد المدنيين بعامل مستقل عن الفصيلة وهو عدد الفصائل المتنافسة (الفرضية 4)، وبعوامل أخرى مرتبطة

[1] *Humphreys et Weinstein, op.cit, p.27.*

مباشرة بطبيعة الفصيلة وهي درجة التماسك الاجتماعي داخل الفصيلة، دوافع الانضمام إلى الفصيلة و درجة الانضباط.

المبحث الثالث: عوامل استمرار النزاع السيراليوني

لقد لاحظنا في المبحث السابق بأن الدراسات التي اهتمت بالعوامل المفسرة لحدة النزاعات قليلة نسبيا مقارنة بالدراسات التي تناولت العوامل المؤدية إلى نشوب النزاعات. ويمكن قول نفس الشيء فيما يتعلق بعوامل استمرار النزاعات. إذ لم تهتم أدبيات تحليل النزاعات بشكل كاف بالعوامل التي تديم النزاعات في حين أن مسألة طول مدة النزاعات الداخلية مطروحة بكثرة، لا سيما إذا علمنا أن متوسط مدة النزاعات الداخلية أطول بحوالي ست مرات من متوسط مدة النزاعات الدولية، كما أشار إليه **بول كولييه**.[1] فما الذي يجعل بعض النزاعات الداخلية تدوم أطول من غيرها؟ وقبل ذلك هل النزاع السيراليوني يعتبر طويلا؟

لمعرفة مدى طول النزاع السيراليوني، ينبغي مقارنته مع متوسط مدة النزاعات الداخلية. وينبغي الإشارة إلى وجود اختلافات بين الدارسين حول تحديد مدة النزاعات، وهذا راجع إلى عوامل عديدة منها الإشكالية في تعريف النزاع الداخلي بين من يشترط 1000 قتيل في المعارك سنويا على الأقل، على غرار **بول كولييه** الذي اعتمد على تعريف COW project، وبين من يشترط 25 قتيل في المعارك سنويا على الأقل، على غرار قاعدة بيانات UCDP والتي اعتمد عليها باحثون ك**سكوت جيت** Scott Gate و **هافارد سترند** Havard Strand **و هافارد هيغري** Havard Hegre وغيرهم –والذي اعتمدنا عليه في دراستنا.

العامل الآخر يكمن في إشكالية إحصاء عدد القتلى في معارك النزاعات الداخلية، ذلك أن أحد أطرافها –على الأقل– عبارة عن فاعل لادولتي، مما يعيق المعرفة الدقيقة لجميع الأعضاء المنتمين إلى تلك الجماعات. كما ترتبط إشكالية تحديد مدة النزاع الداخلي بصعوبة تمييز مختلف أشكال العنف عن النزاع الداخلي، فالباحث **جيمس فيرون** James Fearon مثلا يعتبر الحروب التحريرية نزاعات داخلية،[2] في

---

[1] *Paul Collier, Anke Hoeffler, et Mans Soderbom, « On the Duration of Civil Wars », **Journal of Peace Research,** vol41, n° 3 (mai 2004): 253-273.*

[2] *James.D Fearon, « Why Do Some Civil Wars Last so Much Longer than Others? », **Journal of Peace Research**, 41, n° 3 (mai 2004): pp.275-301.*

حين لا يعتبرها **بول كولييه** كذلك. إضافة إلى أن العديد من الحروب الأهلية تتميز بالعنف العرضي épisodique والمتقطع intermittent، مما يجعل من الصعب تحديد نقطة بداية ونهاية الحرب كذلك، إذ رغم وجود معاهدات وقف إطلاق النار –التي يفترض أن ترمز إلى انتهاء الأعمال القتالية– فقد يستمر القتال بعدها. كما يشير الباحثان **سكوت جيت و هافارد سترند** إلى إشكالية تحديد الوحدة الزمنية –السنة أو الشهر–، إذ أن النزاعات القصيرة قد لا تتعدى بضعة أشهر بل وحتى بضعة أيام –في حالة الانقلابات–[1]

فبناء على إحصاء **كولييه**، متوسط مدة النزاعات الداخلية مقدر بسبع سنوات. في حين أن إحصاء **فيرون** يفيد بأن النزاعات الداخلية تدوم 6,8 سنوات تقريبا، مع معدل 9.1 سنوات لنزاعات أفريقيا جنوب الصحراء كما هو موضح في الجدول:

20

المنطقة	متوسط مدة النزاع (بالسنوات)
أوروبا الشرقية	2.3
شمال إفريقيا/الشرق الأوسط	4.7
أوروبا الغربية+الولايات المتحدة الأمريكية+كندا+ اليابان	6
أمريكا اللاتينية	6.9
إفريقيا جنوب الصحراء	9.1
آسيا	12.2

الجدول –20– متوسط مدة النزاعات على مستوى مناطق العالم[2]

اعتمادا على تعريف UCDP للنزاع الداخلي، فإن النزاع السيراليوني بدأ سنة 1991 وانتهى سنة

[1] *Scott Gates et Havard Strand, « Modeling the Duration of Civil Wars: Measurement and Estimation Issues » (**Meeting of the Standing Group on International Relations,** The Hague, 2004).*
[2] *Fearon, op.cit, pp.275-301*

2001، حيث منذ 1991 لم ينزل عدد قتلى المعارك تحت حد 25 قتيل إلا بحلول سنة 2002. ولمزيد من الدقة، رجعنا إلى تقرير No Peace Without Justice الذي أرخ للنزاع السيراليوني منذ بدايته إلى نهايته، والذي يفيد بأن أول حدث أذن ببداية الحرب كان بتاريخ 23 مارس 1991،[1] وانتهت الحرب بإعلان من رئيس الجمهورية في 18 جانفي 2002.[2] مما يعني أن النزاع السيراليوني دام 10 سنوات و9 أشهر و26 يوما، أي حوالي 10,8 سنوات. وهذا ما يفوق متوسط مدة الحروب الأهلية ب 3,8 سنوات –اعتمادا على إحصاء كولييه– و ب 4 سنوات –اعتمادا على إحصاء فيرون– ، أي دامت أطول من المتوسط بحوالي 1.5 إلى 1.6 مرة. ودامت أطول من غيرها من النزاعات الداخلية في أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 1.7 سنة، أي بما يقارب 1,2 مرة أطول.

ومنه يمكن القول بأن النزاع السيراليوني يعتبر نزاعا ممتدا. فما الذي جعله يستمر لمدة طويلة؟

هناك مجموعة من العوامل توردها الدراسات التي اهتمت بظاهرة امتداد النزاع منها: العوامل الجغرافية كالتضاريس والموقع (البعد عن العاصمة، الحدود الدولية، أماكن تواجد الموارد الأولية) ومنها الاقتصادية كالدخل القومي المنخفض، ومنها السياسية كاللااستقرار السياسي والانقلابات العسكرية وطبيعة النظام السياسي، ومنها عسكرية/استراتيجية كتكلفة القتال والقدرات العسكرية للطرفين.

المطلب الأول: العوامل الجغرافية:

يرى بعض الباحثين أن للعوامل الجغرافية دورا في إدامة النزاع. وإن كانت –وحدها– غير كافية للتأثير على مدة النزاع. ينطلق الباحث **هالفرد بوهنج** Halvard Buhang من فرضية تفاعل العوامل الجغرافية المتمثلة في الموقع والتضاريس والموارد الطبيعية مع قدرات المتمردين القتالية.

فالنزاعات المتموقعة على مسافة معتبرة من المعقل الرئيسي للحكومة –العاصمة مثلا– ؛

[1] *Alison Smith, Catherine Gambette, et Thomas Longley, op.cit, p.20, www.npwj.org.*
[2] *ibid, p.41.*

على مناطق حدودية؛ في مناطق غنية بالموارد الطبيعية الثمينة، تدوم أطول. كما أن النزاعات التي تقوم في مناطق مناسبة لتكتيك حرب العصابات تدوم أطول.[1] ويفسر الباحث ذلك بكون الحكومة في حالة ضعف كلما كانت بؤرة النزاع بعيدة عنها، لأنها ستضطر إلى القيام بعمليات عسكرية على مسافات أطول، وما يتبع ذلك من عوائق مادية لتنقل الجيش وتكاليف أعلى والمعرفة المحدودة بالبيئة المحلية، ولربما قلة تعاون السكان المحليين مع الحكومة.

من جهة أخرى، تتخذ الجماعة المتمردة قرار التموقع في منطقة معينة حسب طموحها. فإذا أرادت زيادة فرص النصر، فستبتعد عن معقل الحكومة، وستستثمر في الوقت بإطالة أمد النزاع، لا سيما وأنه كلما طال النزاع، كلما قلت فرص انتصار الحكومة بشكل حاسم. أما إذا أرادت الاستيلاء مباشرة على معقل الحكومة، فستستهدف العاصمة مباشرة. لكن هذا القرار يعتبر مخاطرة، لأن الحكومة ستكون في موقع قوة. لذلك قلما تلجأ الجماعات المتمردة إلى هذه الاستراتيجية، إلا في حال كونها قوية جدا وتحظى بدعم الجماهير ، أو بدعم من الجيش –في حال انشقاقه عن الحكومة–، أو في حال كون الحكومة في حالة ضعف كبير. ومنه، يصوغ الباحث الفرضيات التالية:

1. كلما كانت النزاعات متمركزة في مناطق أبعد عن العاصمة كلما دامت أطول؛
2. النزاعات المتمركزة قرب الحدود الدولية تدوم أطول؛
3. النزاعات المتمركزة قرب أماكن تواجد موارد طبيعية ثمينة تدوم أطول؛
4. النزاعات المتمركزة في أراض وعرة تدوم أطول؛

[1] *Halvard Buhang et (&al), « Geography, Rebel Capability, and the Duration of Civil Conflict », **Journal of Conflict Resolution**, vol53, nº 4 (2009): 544-569.*

لو رجعنا إلى نموذجنا، وجدنا أن الخصائص الأربعة المذكورة في الفرضيات موجودة في الموقع الذي اتخذته الجماعة المتمردة. فبالرغم من أن الجبهة الثورية المتحدة كانت تسعى نحو الوصول إلى العاصمة، إذ لم تكتفِ بالمعاقل التي اتخذتها في شرق وجنوب شرق البلاد، إلا أن أكثر أنشطتها القتالية كانت في المنطقة الشرقية وفي المنطقة الشمالية والجنوبية بدرجة أقل.

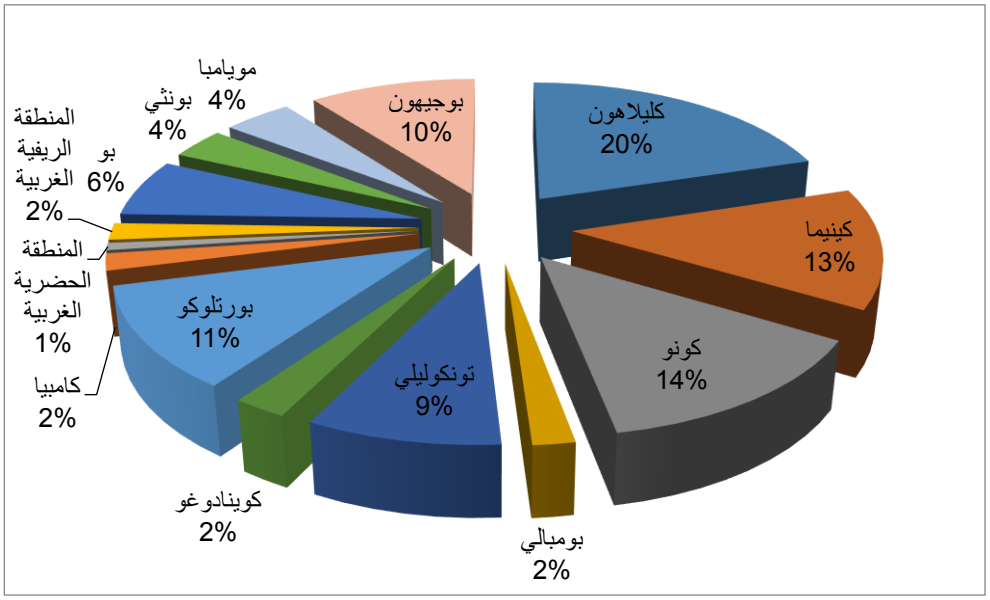

الشكل –39– المواجهات العسكرية بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة[1]

فكما يلاحظ، 47%من المواجهات العسكرية بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة كانت في المنطقة الشرقية، و26% منها في المنطقة الشمالية، و24%منها في المنطقة الجنوبية. أما المنطقة الغربية فلم تشهد سوى 3% من معارك الجبهة الثورية المتحدة والحكومة. فكيلاهون وكونو وكينيما تبعد عن العاصمة فريتاون ب 275، 255، و 234 كيلومتر على الترتيب. وبالتالي تعد أبعد المقاطعات عن العاصمة فريتاون، مقارنة بالمقاطعات الشمالية والجنوبية.

أما فيما يتعلق بالمسافة بينها وبين الحدود الدولية فإن 7 مشخيات من مقاطعتي كيلاهون

[1] *UCDP Georeferenced Event Dataset (GED) Global version 21.1:* https://ucdp.uu.se/downloads/

وكينيما تقع على الحدود السيراليونية–الليبيرية. أما كونو، فتقع 5 من مشيخاتها على الحدود السيراليونية–الغينية. ولعل من أهم أسباب استمرار النزاع السيراليوني، عدم انقطاع الدعم الليبيري عن الجبهة الثورية المتحدة طوال سنوات النزاع، سواء من حيث توفير الأسلحة أو المقاتلين، أو العتاد، أو السماح للمتمردين باستخدام أراضيها، كما رأيناه في المبحث السابق. ولا أدل على ذلك من دخول الجبهة الثورية المتحدة –في أول هجوم لها– عبر الحدود الليبيرية. ولعل كون معقل الجبهة الثورية المتحدة –المنطقة الشرقية– على مقربة من الحدود الليبيرية قد سهل تلقي الدعم، بحيث أصبحت ليبيريا بمثابة الساحة الخلفية للجبهة الثورية المتحدة. وبالتالي، فإن الجبهة الثورية المتحدة استفادت من قربها من الحدود الدولية من جهة، ومن كون نظام البلد المحاذي نظاما مواليا لها ومعارضا لخصمها. لذلك، فرغم كون مقاطعة كونو تتقاسم حدودا مع غينيا، إلا أن عدم وجود دعم غيني للجبهة الثورية لم يمكنها من الاستفادة من الحدود السيراليونية–الغينية بنفس الشكل التي استغلت به الحدود السيراليونية–الليبيرية، وإن كانت أنشطة التهريب رائجة كذلك على الحدود مع غينيا.

وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة، فإننا نجد كذلك أن أغنى المناطق بالموارد الأولية –الألماس– هي مقاطعتي كونو وكينيما، أي في المنطقة الشرقية. ولقد أشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى دور الألماس في تمويل أنشطة الجبهة من جهة، كونها –في الحالة السيراليونية– سهلة الاستخراج والتهريب، وفي تشكيل ضغط على الحكومة من جهة أخرى. بحيث كون الجبهة على مقربة من أهم أماكن التعدين في البلد يشكل قوة ابتزازية على الحكومة. ولعل ما جعل قرب الجبهة الثورية المتحدة من الأماكن الغنية بالموارد الثمينة نقطة إيجابية للجبهة، هو كونها كذلك قريبة من الحدود الدولية، مما سهل عمليات التهريب، وبالتالي الاستفادة من مصدر تمويل يسمح لها بالاستمرار في النزاع من جهة، وكذلك يسمح لداعميها –وعلى رأسها ليبيريا– بالاستفادة من الثروات

المهربة مقابل الاستمرار في تقديم دعمها للجبهة.

أما الفرضية الرابعة، فيبدو أنها كذلك منطبقة على الحالة السيراليونية. بحيث أن من خصائص البيئة السيراليونية التضاريس الوعرة المتمثلة في الغابات الاستوائية الكثيفة التي تغطي 38%من الأراضي السيراليونية، وكذلك في المرتفعات والجبال في المناطق الشمالية والشرقية. فمقاطعتي كيلاهون وبالأخص كونو تعد مناطق جبلية بامتياز، لا سيما في شرقها، على الحدود الغينية والليبيرية. كما توضحه الخريطة.

ومما يجعل تضاريس شرق سيراليون أكثر صعوبة هو كونها تجمع بين خاصيتين من خصائص التضاريس الوعرة، وهي الجبال والغابات. فالمقاطعات الشرقية تمتلك غابات استوائية جبلية Mountain forests، تجعل من الصعب الوصول إليها. ومما يزيد الوضع صعوبة، أنه فقط 8,9% من طرقات سيراليون معبدة من أصل 11555 كيلومتر.[1]

إن للتضاريس الوعرة تداعيات مختلفة على العمليات العسكرية. فيمكن للغابات الكثيفة أن تحد من مجال الرؤية، كما يمكن أن يتعذر على السيارات والمركبات الوصول إلى تضاريس الغابات الجبلية ، لا سيما في الدول التي لا تملك شبكة طرق جيدة على غرار سيراليون، مما يجعل الإمداد والنقل اللوجستي صعبا. ولكن في المقابل يمكن أيضا أن توفر البيئة الوعرة فرصة كبيرة للتمويه والاختفاء إضافة إلى توفيرها للكثير من المواد التي يمكن استخدامها كتحصينات. فبيئة كهذه تشكل البيئة المثلى لحرب العصابات وبالتحديد لما يسمى بتكتيك حرب الأدغال Jungle Warfare. وهي تعطي فرصة للطرف الأضعف في عدم تعريض نفسه للمواجهة المباشرة، بل تسمح له بابتزاز الطرف الأقوى مع تقليل فرص أن يصل هذا الأخير إليه. مما يجعل أمد النزاع يطول ولو لم يكن

[1] *« Infrastructure et Croissance en Sierra Leone » (Tunis: Banque Africaine de Développement, 2011), p.9.*

الطرف المستفيد من تكتيك حرب العصابات قويا بما يكفي فإنه سيتمكن من البقاء والاستمرار في العمل المسلح وإن بقيت حدة النزاع قليلة، كما هو الحال في أغلب سنوات النزاع السيراليوني.

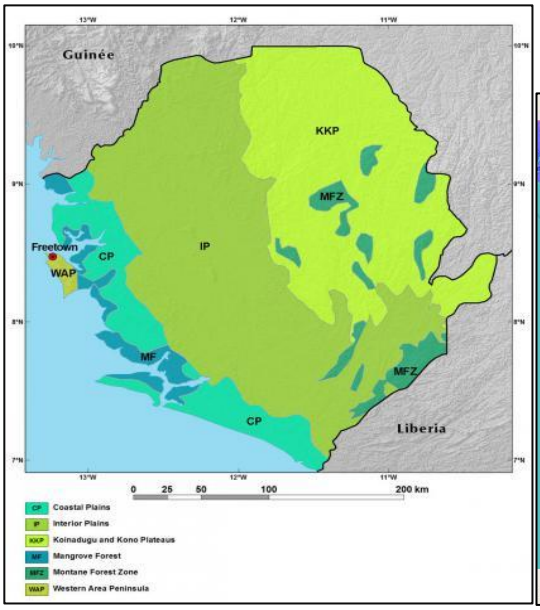

الخريطة-5- توبوغرافية سيراليون

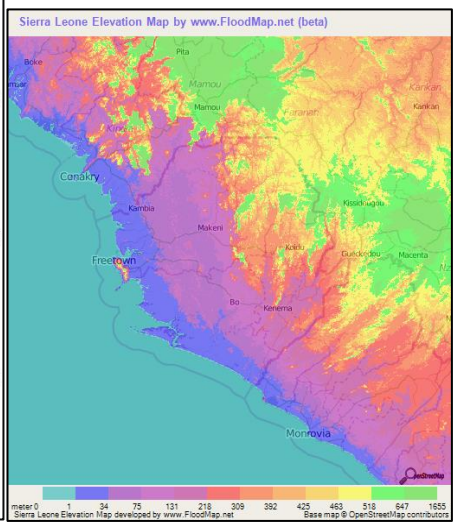

الخريطة-6- الأنظمة البيئية في سيراليون

وعليه، يمكن فهم أحد أسباب طول أمد النزاع السيراليوني. إذ رغم كون الجبهة الثورية المتحدة حركة متمردة ضعيفة سواء من الناحية العسكرية أو السياسية، غير أنها استمرت في النزاع لأكثر من عشر سنوات مستفيدة من البيئة المواتية التي وفرها لها الشرق السيراليوني. وهذا ما صرح به **فوداي سنكوح**، قائد الجبهة الثورية، معبرا عن التغيير التكتيكي الذي قامت به الجبهة منذ 1994: "قمنا بتدمير جميع مركباتنا وأسلحتنا الثقيلة التي من شأنها أن تعرقل تقدمنا فضلا عن كشف مواقعنا. لقد اعتمدنا الآن على الأسلحة الخفيفة وعلى أقدامنا وأدمغتنا ومعرفتنا بالريف السيراليوني. تحركنا بشكل أعمق نحو أرضنا الأم – الغابة. الغابة رحبت بنا وأعطتنا الإغاثة والدعم.

لا تزال الغابة مصدرنا الرئيسي للبقاء والدفاع حتى الآن."[1]

في المقابل، مثلت البيئة أحد أهم العراقيل أمام الجيش السيراليوني الذي، خلافا للمتمردين الذين كانوا أبناء المنطقة التي ينشطون فيها، لم يكن يملك الدراية الكافية بتلك المناطق.

المطلب الثاني: العوامل السياسية:

يمكن تلخيص العوامل السياسية التي يشير إليها الباحثون على غرار **سكوت غيت** و**هافارد ستراند** في طبيعة النظام السياسي واللاستقرار السياسي. كما يشير باحثون آخرون على غرار **كولييه** و**هوفلر** و**هافارد هيغري** إلى عوامل سياسية أخرى لا تقل أهمية وهي تلك التي تتعلق بالطرف المتمرد والمتمثلة في الأهداف السياسية للحركة التمردية.

عادة ما يقرن الباحثون الأنظمة الديمقراطية بأمد أقصر للنزاعات، ذلك أن الديمقراطية – بمؤسساتها وقوتها الاتصالية ومرونتها في التعامل مع المعارضة– ستكون أقدر على تحويل النزاع المسلح إلى نضال سياسي، وبالتالي القضاء على النزاع في مدة أقصر عن طريق جعل المتمردين يفكرون في الأساليب السياسية كطريق لتحقيق أهدافهم. بينما الأنظمة التسلطية –بانغلاقها وقلة تواصلها وتعاملها الصدامي مع المعارضة– قد لا تترك طريقا للمتمردين غير طريق العمل المسلح. ولعل الأنظمة التي تجمع بين الانغلاق وبين عدم التوفر على أساليب الردع الكافية –على غرار سيراليون– قد تكون أكثر عرضة إلى خطر التمرد وأعجزها عن إنهائه، وذلك بسبب ضعفها على إنهاء التمرد وفي نفس الوقت افتقادها إلى الآليات السياسية لتقديم حل سياسي للنزاع.

اعتمادا على مؤشر Polity IV الذي يقيم الأنظمة السياسية من –10 (نظام استبدادي)

[1] *Sankoh, op.cit,p. 3.*

إلى 10 (نظام ديمقراطي كامل)، فإن النظام السيراليوني منذ سنة 1990 –أي قبل سنة من اندلاع النزاع– إلى سنة 1995 حصل على علامة –7 من عشرة، مما يجعله مصنفا كنظام استبدادي. ولكن في سنة 1996، ولعله نتيجة إجراء انتخابات تعددية، حصلت سيراليون على علامة 4 من 10 وهي العلامة المقابلة لما يسميه التقرير ب" الاستبدادية المفتوحة open autocracy".[1] لذلك، لا نعتقد أن طبيعة النظام السياسي لوحدها كافية للتأثير على مدة النزاع. فكما أشار إليه الباحث **دافيد كونينغام**، هناك العديد من النزاعات طويلة الأمد التي شهدتها دول ديمقراطية كالهند، "إسرائيل"، كولومبيا وإيرلندا الشمالية.[2] وفي نموذجنا، نلاحظ أن تحول النظام السيراليوني من نظام استبدادي إلى نظام استبدادي منفتح لم يقصر من أمد النزاع، إذ استمر 5 سنوات أخرى، بل وازدادت حدته في تلك السنوات. ولعل ذلك راجع إلى عامل آخر متمثل في اللااستقرار السياسي.

عادة ما يعبر عن اللااستقرار السياسي بمجموعة من المؤشرات. فمؤشر اللااستقرار السياسي Political Instability Index يعد مؤشرا مركبا indice synthétique يقيس ظاهرة اللاستقرار السياسي من خلال 9 مؤشرات: الاغتيالات؛ المظاهرات ضد الحكومة؛ حرب العصابات؛ أعمال الشغب؛ الإضرابات العامة؛ الثورات؛ الانقلابات العسكرية؛ الأزمات الحكومية؛ حملات التطهير. ومنه، يقيس المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف والإرهاب.[3] وهو المفهوم الذي أخذ به كل من **سكوت غيت** و**هافارد سترانـد**، مركزين على التغيير غير الدستوري والعنيف للنظام، وتوصلا إلى تأثيره الإيجابي على طول النزاع. ويمكن فهم ذلك بأن الانشقاقات في صف النظام من شأنه أن يعطل حل النزاع عن

[1] *« POLITICAL REGIME (OWID BASED ON POLITY IV AND WIMMER & MIN) » (Our World in Data, 2016). : https://ourworldindata.org/grapher/political-regimes (consultée le 03/03/2021)*

[2] *David E. Cunningham, « It takes Two: A Dyadic Analysis of Civil War Duration and Outcome », **Journal of Conflict Resolution**, vol53, nº 4 (août 2009), pp.570-597*

[3] *https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/ (consultée le 03/03/2021)*

طريق إحداث الانقسام في موقف النظام تجاه الحركة المتمردة وكيفية مواجهتها، فضلا عن الانشغال بالانقسامات الداخلية بدل تركيز الجهود على مواجهة التمرد.

تمثل الحالة السيراليونية حالة مثيرة للاهتمام في دراسة علاقة اللااستقرار السياسي باستمرار النزاع. إذ عرفت سيراليون خلال النزاع انقلابين عسكريين أولهما في أفريل 1992 وثانيهما في ماي 1997.

لقد كان للانقلابين نقاط مشتركة، وإن بدا أن الانقلاب الأول جاء احتجاجا على تساهل الحكومة في التعامل مع التمرد على عكس الانقلاب الثاني الذي غير فيه الجيش ولاءه من النظام إلى الجبهة الثورية المتحدة، غير أن كليهما عبر عن عمق الانشقاق داخل النظام وعن حالة العجز عن القضاء على التمرد. لكن يمكن القول أن الانقلاب الأول مهد للانقلاب الثاني. فانقلاب 1992 جاء تعبيرا عن قلة الإمكانيات الموفرة للجيش في مواجهة التمرد، وما إن نجح الانقلاب، تم زيادة تعداد الجنود، ولكن كما أشرنا إليه في المبحث السابق، لم يكن التجنيد على أساس الكفاءة بقدر ما كان على أساس الحاجة. فافتقاد المجندين الجدد إلى الانضباط والولاء فاقم من ظاهرة السلوك الإجرامي داخل الجيش لا سيما تجاه المدنيين، فضلا عن عدم الانصياع لأوامر القيادة. بالإضافة إلى عدم رضى بعض الجنود عن وجود قوة شبه عسكرية –أي الكاماجور– التي رأوا فيها منافسا لهم.

بالنتيجة، يعبر الانقلاب عن غياب الكفاءة والانضباط، والافتقاد إلى صفتين مهمتين كهذه كان من أهم عوامل قيام الانقلاب الثاني. لكن رغم أهمية الانقلاب الأول في التمهيد للانقلاب الثاني، غير أن انقلاب 1997 كان بمثابة نقطة التحول في النزاع السيراليوني باستيلاء الانقلابيين على العاصمة وتحالفهم مع المتمردين.

لقد لاحظنا في المبحث السابق العلاقة القوية بين الانقلاب العسكري وبين الزيادة في حدة

النزاع وهو أوضح في حالة الانقلاب الثاني. لكن هل يمكن قول نفس الشيء في تأثيره على استمرار النزاع؟ ما يمكن ملاحظته هو أن الأربع سنوات التي تلت الانقلاب الأول لم تشهد انخفاض حصيلة قتلى المعارك إلى حد أقل من 25 قتيل (حالة اللانزاع)، بل ازداد عدد القتلى. لذلك أقل ما يمكن قوله أن الانقلاب الذي جاء من أجل إنهاء التمرد لم ينجح في ذلك وذلك رغم مرور 4 سنوات بعد الانقلاب. ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للانقلاب الثاني، إذ استغرق النزاع 4 سنوات أخرى لينتهي. بل وتبعه ارتفاعا غير مسبوق في حدة النزاع. مع ذلك، فإن القول بأن الانقلاب كان من أسباب امتداد النزاع يحتاج إلى دليل يثبت أنه لولا الانقلاب لانتهى النزاع في مدة أقصر. ولكن يمكن القول أن الارتفاع في حدة النزاع التي تبعت الانقلابين هي التي أطالت من عمر النزاع. فإنهاء نزاع قليل الحدة أسرع من إنهاء نزاع عالي الحدة. وبعبارة أخرى كلما كان النزاع حادا كلما صعب إنهاؤه.

لكن لا ينبغي إغفال أن النزاع الداخلي يضم طرفين، ومن عيوب بعض التحليلات أنها تركز على الطرف الدولتي دون الطرف اللادولتي –المتمرد–. لذلك بعدما أوردنا العوامل السياسية المتعلقة بالحكومة، وجب إلقاء نظرة على العامل السياسي المتعلق بالحركة التمردية، والذي يمكن التعبير عنه بالأهداف السياسية للمتمردين. في هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاثة أهداف مختلفة للحركات التمردية:

- حركات تمردية مغيرة للنظام: يكون هدفها قصير المدى وهو إسقاط النظام والحلول محله؛
- حركات تمردية ذات أهداف سياسية طويلة المدى، كالاستقلال الذاتي أو الانفصال؛
- حركات تمردية تستفيد اقتصاديا من الحرب: تهدف إلى مزاحمة الحكومة في السيطرة على الريع عن طريق السيطرة على أماكن الثروات.

تفيد الدراسة الإمبريقية ل**جيمس فيرون** أن الحركات التمردية ذات الأهداف الاستقلالية تجعل النزاع أكثر امتدادا من غيرها، إذ متوسط مدة النزاعات ذات الأهداف الاستقلالية مقدر ب 10 سنوات، وبالتالي تدوم أكثر من النزاعات التي يهدف فيها المتمردون إلى إسقاط الحكومة، وتدوم النزاعات التي يستفيد فيها المتمردون من التهريب مدة أطول من النوعين السابقين.[1] ويمكن فهم ذلك بأن الحركات التي تهدف إلى إسقاط النظام عادة ما تلجأ إلى المواجهة المباشرة، وإذا كانت قوية بما يكفي لهزم الحكومة فإنها ستنهي النزاع في فترة أقصر، وفي حال كون الحكومة أقوى فيسهل عليها هزم المتمردين وإنهاء النزاع في وقت أقصر إذا كانت في مواجهة عسكرية مباشرة معه. في حين أن الحركات الانفصالية عادة ما لا تحارب خارج منطقتها وبالتالي، قلما تلجأ إلى المواجهة المباشرة خاصة في معقل الحكومة. وهذا ما قد يجعلها تدوم أطول. كما أن استراتيجية تعامل الحكومة مع كل شكل من أشكال التمرد قد يفسر سبب الاختلاف في المدة. فالحكومة عادة ما تتفاوض مع من لا تملك معهم خلافات مبدئية على غرار النوع الثالث من الحركات، حيث يمكنها أن تتوصل إلى اتفاق مع المتمردين يحفظ مصالح الطرفين. وهذا يعتمد كذلك على مدى قوة المتمرد. أما النوع الأول والثاني فقلما تملك الحكومة دافعا للتفاوض معها. فقد تختار الحل العسكري وقد تختار التجاهل. ففي حال اختيارها للحل العسكري في مواجهة حركة انفصالية أو حركة ثورية فمن المفترض أن ينتهي النزاع في وقت أقصر خاصة إذا كان الفرق في ميزان القوة كبيرا لصالح طرف أو لآخر. أما إذا اختارت التجاهل أو التعامل غير الجدي مع الحركة، فمن المتوقع أن يدوم النزاع فترة أطول وإن بقي في مستوى نزاع قليل الحدة.

ما يلاحظ على الجبهة الثورية المتحدة أن هدفها الأساسي والذي انطلقت منه منذ بداية التمرد والذي كان واضحا من خلال تحركاتها، تمثل في الوصول إلى العاصمة وإسقاط الحكومة.

[1] *Fearon, op.cit, pp.275 301.*

وإن اختارت في بدايتها المواجهة المباشرة غير أنها بعد مرور سنتين من النزاع انتقلت إلى استراتيجية المواجهة غير المباشرة كما أشرنا إليه مكررا. فهي مزجت بين إسقاط الحكومة كهدف، والمواجهة غير المباشرة كاستراتيجية عسكرية، والسيطرة على الريع كوسيلة اقتصادية. وبالتالي، مزجت بين أهداف الحركات المغيرة للنظام واستراتيجية الحركات الانفصالية وسلوك الحركات الانتهازية. لكنها لم تكن تملك القوة الكافية لإسقاط النظام وإنهاء النزاع لصالحها، ومنه كانت عاجزة عن تحقيق الهدف الذي أُسست لأجله. وضعف الحكومة في المقابل هو الذي مكن للجبهة بالبقاء، لا سيما لما تغيرت استراتيجية النزاع إلى حرب عصابات.

المطلب الثالث: العوامل المتعلقة بالقوة النسبية

ترتبط العوامل المتعلقة بالقوة أساسا بميزان القوة العسكرية بين الطرفين/الأطراف المتقاتلة. ينطلق الباحث **ديفيد كونينغهام** من أن النزاعات بين جماعة متمردة قوية وحكومة ضعيفة ستكون أقصر. إذ سيسقط المتمردون الحكومة في وقت قصير نسبيا، وهذا ما يوافق ما توصل إليه **جيمس فيرون** في أن الثورات/الانقلابات العسكرية هي أقل النزاعات امتدادا، بمعدل حوالي 3 سنوات. كما يجادل بأن النزاعات بين حكومة ومتمردين مسيطرين على مناطق في أطراف المدن والأرياف ستكون أطول.[1] ويمكن فهم ذلك بمجموعة من العوامل. فقد لا تتخذ الحكومة إجراءات جدية في مواجهة حركات تمردية بعيدة عن المدن وعن العاصمة خصوصا، إذ لا ترى فيها تهديدا لوجودها. وقد تكون الحكومة عاجزة عن مواجهة الحركات التي تتخذ من أطراف المدن والأرياف معقلا لها لأسباب طبيعية كالتضاريس أو استراتيجية كصعوبة مواجهة حرب العصابات أو معلوماتية كصعوبة حصولها على المعلومة الصحيحة عن هوية المتمردين وأماكن تواجدهم. وبالتالي، يُفهم أن أقصر النزاعات الداخلية يكون فيها المتمرد متفوقا عسكريا بما يكفي لإلحاق الهزيمة بخصمه في وقت

[1] *Cunningham, op.cit, pp.570-597. .*

أقصر. أما أطول النزاعات الداخلية، فهي التي تضم جماعات متمردة ضعيفة تشن عمليات على أطراف المدن والأرياف لأنها ليست قوية بما يكفي لانتزاع تنازلات من الحكومة، ولكنها آمنة بما يكفي لمنع الحكومة من القضاء عليها. كما يرى الباحث أن فرص تحقيق النصر بالنسبة للحكومة تكون أكبر في البداية وتتراجع مع مرور الزمن. فالحروب الأهلية الطويلة يكون فيها المتمردون أضعف من الحكومة ولكنهم يتمكنون من السيطرة على أطراف الدولة. وإن تمكنهم من السيطرة على أطراف الدولة ليس إلا مؤشرا دالا على ضعف الحكومة وأزمة التغلغل التي تعاني منه.

يبدو من خلال نموذجنا أن هذه الخصائص كلها موجودة في الحالة السيراليونية. فبالنسبة للجيش، لاحظنا في المبحث السابق بأن الجيش لم يكن جاهزا لمواجهة التمرد –مهما كان ضعيفا– إذ لم يتجاوز عدد عناصر الجيش في أعلى قيمه 15800 عنصر، أي نسبة 0.37% من سكان البلد. أما النفقات العسكرية فلم تتجاوز حد 26,6 مليون دولار، أي 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي. فضلا عن إشكالية الانضباط والكفاءة التي تحدثنا عنها سابقا. في المقابل، لم تكن الجبهة الثورية المتحدة حركة متمردة قوية. فكما يشير الباحث **آدم بازكو**: "لم تبق الجبهة الثورية المتحدة ولم تجد لها موطئ قدم إلا بسبب ضعف الجيش، فلا يمكن أبدا أن نقارن الحركة المتمردة السيراليونية بالحركات المتمردة القوية في أمريكا اللاتينية."[1] فمثل الجيش، لم تمتلك الجبهة قوة بشرية كبيرة، إذ لم تتجاوز ال 5000 مجند إلا لما تحالفت مع انقلابيي 1997. ورغم تلقيها الدعم الخارجي، غير أن ضعف الأطراف الداعمة لها لم يجعل منها حركة تمردية قوية قادرة على تحقيق هدفها في وقت قصير، إلا من ناحية اعتمادها على الدولة الجارة ليبيريا في استخدام الأراضي والانسحاب إليها في حال طردها من قبل العدو. كما يفيد تقرير No Peace Without Justice أن الجبهة الثورية المتحدة –حتى في المناطق الشرقية والجنوبية– لم تتمكن من السيطرة على

[1] *Adam Baczko, « Contre-insurrection en Sierra-Leone : Une analyse stratégique de la désintégration des forces armées », **Stratégique**, 2, n° 100-101 (2012).*

عواصم المقاطعات، بل سيطرت على المدن الصغيرة والقرى.[1] في المقابل، لم تبدِ الحكومة –ولا الأطراف الأجنبية الموالية– جدية في التعامل مع المتمردين. ولا أدل على ذلك من أن الحكومة لم تتخذ إجراءات قوية إلا باقتراب المتمردين من العاصمة وسيطرتهم على عدد من الأماكن الغنية بالألماس سنة 1995، حيث تعاقدت حينها الحكومة مع شركتين عسكريتين خاصتين. أو بالاستيلاء الفعلي للمتمردين على العاصمة سنة 1997 و1999، حيث بدأت الأطراف الأجنبية في التدخل بشكل أكثر فاعلية إلى جانب الحكومة. وهذا قد يدل على غياب الإرادة السياسية في مواجهة التمرد بشكل جدي. بل وحتى على افتراض وجود الإرادة السياسية، فكان على الجيش أن يتكيف مع المعطيات الصعبة التي فرضتها حرب العصابات وكذلك قلة المعلومات وكثرة الإشاعات. إذ ينقل الباحث السيراليوني **زبيرو واي** بأن الإشاعات المنتشرة حول قوة المتمردين الخارقة سواء لدى المدنيين أو العسكريين خلقت نوعا من الحرب النفسية إلى درجة أن بعض العناصر من الجيش كانوا يفرون بمجرد سماع صوت قذائف الإكوموغ خوفا من أن يكون مصدرها الجبهة الثورية المتحدة أو حلفائها الليبيريين، حيث كانوا يظنون أنها تمتلك قوات جوية.[2] إن أحداث كهذه تعطينا فكرة عن مدى افتقار الحكومة إلى المعلومات الصحيحة، لضعفها من جهة، ولرفض المدنيين التعاون معها. وذلك إما نتيجة استيائهم من الانتهاكات التي كان يقوم بها الجيش تجاههم أو نتيجة خوفهم من الانتقام الذي يعجز الجيش عن حمايتهم منه. وعليه، فقدت الحكومة مصدرا أساسيا ومحوريا في الحصول على المعلومة في مثل هذه النزاعات ألا وهو المدنيون وأهالي المناطق التي تنشط فيها الجبهة. ولعل من الأخطاء الجسيمة التي قامت بها الحكومة نتيجة قلة معلوماتها وسوء إدراكها للوضع أنها قامت بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد سنة 1993، بسبب اعتقادها بقروب

[1] *Smith, Gambette, et Longley, op.cit, p.21.*
[2] *Wai, op.cit, p.97.*

نهاية الحرب مما أدى إلى قلب دينامية النزاع[1] بإعطاء الجبهة الفرصة في إعادة ترتيب نفسها وتغيير استراتيجيتها الحربية.

وإلى جانب مقومات القوة العسكرية، يضيف باحثون على غرار **بول كولييه** العوامل الاقتصادية. إذ يرى أن العامل الاقتصادي يمكنه أن يؤثر على مدة النزاع بطريقتين مختلفتين. فانخفاض الدخل الفردي مرتبط بنزاع أكثر امتدادا. وذلك لأن أطراف الحرب –كفواعل عقلانية– سترى أن ليس لديها أي مبرر من استبدال الاقتصاد الحربي بالاقتصاد "السلمي"، طالما لا يوفر الاقتصاد السلمي فرص أفضل من الاقتصاد الحربي. ولكن انخفاض أسعار السلع الأساسية التي تصدرها الدولة من شأنها تقصير مدة النزاع. لأن كل من الحكومة والمتمردين يعتمدون على عائدات مبيعاتهم لتمويل أنشطتهم القتالية، سواء بطريقة قانونية فيما يتعلق بالدولة، أو بطريقة غير قانونية فيما يتعلق بالمتمردين (عبر التهريب مثلا). وبالتالي، فإن انخفاض مداخيل الطرفين يؤثر على قدرتهم على الاستمرار في القتال، وهذا ما سيعجل بانتهاء النزاع. وتوصل **كولييه** إلى أن زيادة ب10% في الدخل الفردي تقلل مدة النزاع بنسبة 5%.

صحيح أن سيراليون واحدة من أفقر دول العالم من حيث الدخل الفردي. حيث لم يتجاوز قدره خلال سنوات النزاع 230 دولار سنويا وقد يفسر هذا جزءً من إشكالية امتداد النزاع. غير أنه وفقا ل**كولييه**، يكون الانخفاض في الدخل بالضرورة مقرونا بامتداد في النزاع، في حين أن أخفض قيم الدخل الفردي في سيراليون سُجلت سنة 2000 أي قبل سنة من نهاية النزاع. مع ذلك، يمكن اعتبار أن علاقة الفقر بامتداد النزاع في الحالة السيراليونية قد تكون أكثر وضوحا من غيرها من الحالات. فسيراليون جمعت بين كونها إحدى أفقر دول العالم وبين كونها شهدت حربا دامت مدة طويلة نسبيا. ولكن قد لا تفسر هذه الفرضية الحالات التي تمتلك فيها الدولة دخلا فرديا مرتفعا

[1] *ibid, p.101.*

نسبيا وتشهد حربا ممتدة على غرار العراق مثلا، ولا تفسر الحالات التي تكون فيها الدولة فقيرة ولكنها لم تشهد نزاعا ممتدا بل ولم تشهد نزاعات داخلية أبدا كما هو حال بعض الدول الإفريقية كمالاوي وزامبيا وبنين.

استنتاجات الفصل الثالث:

- هناك علاقة بين البنية الاقتصادية السيراليونية وبين نشوب النزاع. فسهولة الوصول إلى الثروات والطبيعة الطمية للألماس السيراليونية وفرت أرضية مواتية لازدهار الاقتصاد الموازي ومنه ظهور فواعل قادرة على منافسة الحكومة في السيطرة على الريع. لكن هذا لا يكفي لإثبات كون الطمع الاقتصادي سببا في نشوب النزاع بقدر ما يثبت أن الاقتصاد وسيلة للحرب وليس بالضرورة غاية لها؛

- إن سعي المتمردين إلى الوصول إلى العاصمة منذ اندلاع النزاع يثبت أن الهدف من التمرد لم يكن مجرد السيطرة على الريع كما تدعيه نظرية الجشع، إذ لا يقتضي ذلك السيطرة على الدولة في الحالة السيراليونية. وهذا ما يدل على أن دافع التمرد لم يكن ربحيا محضا؛

- كما لا يمكن الاكتفاء بتفسير التمرد بمقاربات المظلومية grivances التي تفترض أن أفقر المناطق هي التي ستشهد بداية التمرد، في حين أن المنطقة التي شهدت بداية التمرد لم تكن الأفقر ولا الأكثر حرمانا من المناطق الأخرى. بل وأن أفقر المناطق هي التي مثلت قلب المعارضة للجبهة الثورية المتحدة ممثلة في قوات الدفاع المدني المشكلة من أهل جنوب سيراليون وشمالها بدرجة أقل؛

- نشوب النزاع السيراليوني يترجم تفاعل مجموعة من العوامل متمثلة أساسا في العامل الخارجي (دور الحرب الأهلية الليبيرية والدعم الليبيري للمتمردين) وتحول العنف السائد في سيراليون من عنف عشوائي إلى عنف سياسي منظم بفعل انتشار الخطابات الثورية بين الشباب المتعلمين وغير المتعلمين؛

- إن عدم انضمام المتعلمين في نهاية المطاف إلى صفوف الجبهة الثورية المتحدة أفرغ الحركة من مضمونها الإيديولوجي وحولها من حركة ثورية راديكالية إلى مجموعة غير متجانسة لا تملك مشروعا سياسيا ولا عمقا إيديولوجيا؛
- لم يكن النزاع السيراليوني حادا قياسا إلى غيره من النزاعات لو اعتمدنا على مؤشر قتلى المعارك؛
- النزاعات التي تضم أطرافا ضعيفة عسكريا –على غرار الجيش السيراليوني والجبهة الثورية المتحدة– عادة ما تكون حدتها منخفضة نسبيا. فالنزاع السيراليوني لم ينتقل من نزاع قليل الحدة إلى نزاع عالي الحدة إلا خلال ثلاث سنوات؛
- بالنظر إلى التكلفة الإنسانية للنزاع لا سيما من خلال مؤشر العنف من جانب واحد –العنف ضد المدنيين– تتجلى حدة النزاع السيراليوني حيث مثل عدد القتلى المدنيين 48%من مجمل ضحايا الحرب الأهلية؛
- لا علاقة بين الفقر –ممثلا في الدخل الفردي– وبين حدة النزاع السيراليوني، ولا يمكن اعتماده في تفسير دينامية النزاع؛
- لا علاقة بين مؤشر الجودة العسكرية للجيش وبين حدة النزاع السيراليوني، فالجيش السيراليوني لم يكن الطرف المحارب الوحيد إذ تدخلت أطراف خارجية أخرى إلى جانبه كالدول والشركات العسكرية الخاصة فضلا عن القوات الدفاع المدني؛
- اعتماد حرب العصابات جعل النزاع أقل حدة من ناحية عدد قتلى المعارك؛
- التغيير في التحالفات واللااستقرار السياسي ممثلا في انشقاق انقلابيي AFRC وتحالفهم مع المتمردين هو العامل الحاسم في تفسير انتقال حدة النزاع من نزاع قليل الحدة إلى نزاع عالي الحدة؛

- يخضع العنف ضد المدنيين لمنطق مختلف عن العنف بين المقاتلين، ومع ذلك يرتبط مصير المدنيين بما يحدث بين المقاتلين؛
- أقل المناطق فقرا كانت الأقل تعرضا إلى العنف ضد المدنيين على مستوى المناطقprovince level analysis ، لكن بالاعتماد على مستوى المقاطعات district level anaylsis فلا علاقة بين الفقر وبين العنف ضد المدنيين؛
- كلما كثر عدد الفواعل في المقاطعة كلما ازداد العنف ضد المدنيين؛
- أغنى المناطق بالموارد الطبيعية شهدت أعلى نسب العنف ضد المدنيين، وهذا مرتبط بالنتيجة السابقة، فالتنافس بين المقاتلين على منطقة معينة كانت له تداعيات على علاقة المقاتلين بالمدنيين؛
- كل الفصائل المقاتلة قامت بانتهاكات ضد المدنيين، وكانت الجبهة الثورية المتحدة أكثرها انتهاكا وقوات الكاماجور أقلها انتهاكا؛
- لا علاقة بين الانتماء الإثني للفصيلة وبين العنف الممارس ضد المدنيين، فكل من الجبهة الثورية المتحدة والكاماجور ارتكبوا معظم انتهاكاتهم في مناطق أصلهم الإثني، وهذا ما يؤكد القول الشائع بأن الحرب السيراليونية لم تكتس بعدا إثنيا؛
- يفسر حجم الانتهاكات التي قامت به الجبهة الثورية المتحدة بالعوامل التالية: قلة الانضباط، قلة التماسك الاجتماعي، الانضمام إلى الجبهة قهرا؛ المكافآت المادية التي وُعد المجندون بالحصول عليها مما جعل الانضمام إلى الجبهة –بعد فترة من اندلاع النزاع– قائما على الطمع أو الخوف، ويمكن تعميم هذا الحكم على بقية الفصائل لا سيما الجيش السيراليوني والانقلابيين؛

- دام النزاع السيراليوني حوالي 10,8 سنوات. وهذا ما يفوق متوسط مدة الحروب الأهلية ب 3,8 سنوات –اعتمادا على إحصاء كولييه– و ب 4 سنوات –اعتمادا على إحصاء فيرون– ، أي دامت أطول من المتوسط بحوالي 1.5 إلى 1.6 مرة. ودامت أطول من غيرها من النزاعات الداخلية في أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 1.7 سنة، أي بما يقارب 1,2 مرة أطول؛
- من بين عوامل طول أمد النزاع السيراليوني: التضاريس الوعرة الملائمة لحرب العصابات؛ بعد معقل المتمردين عن العاصمة؛ القرب من الحدود الدولية وخصوصا الحدود الليبيرية؛ ضعف الأطراف المتحاربة بحيث عجزت كل واحدة منها عن القضاء على عدوها؛ اللاستقرار السياسي ممثلا في الانقلابات العسكرية؛ طبيعة أهداف الحركة المتمردة المتمثلة في إسقاط النظام والفجوة بين هذا الهدف وبين قدرات الحركة.

الفصل الرابع:

تقييم تجربة

الشركات العسكرية

الخاصة في الحرب

الأهلية السيراليونية

الفصل الرابع: تقييم تجربة الشركات العسكرية الخاصة في الحرب الأهلية السيراليونية:

توصلنا في الفصل الأول إلى أن طبيعة الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة تجعل مصلحتها مرتبطة مباشرة بالحروب، لا سيما تلك التي تقدم خدمات قتالية مباشرة. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أنها تعمل حتما على إدامة النزاعات وتعقيدها بشكل يزيد من صعوبة حلها. ذلك أن، مثلما أشرنا إليه في الفصل الأول والثاني، أهم ما يميز الشركة العسكرية الخاصة عن الارتزاق الفردي أن الشركة يحكمها المنطق التجاري طويل المدى، مما يجعلها شديدة الحرص على سمعتها. وهذا ما يدفعها إلى التعامل بكفاءة وفعالية وبمسؤولية اجتماعية في نفس الوقت. لا سيما وأن المعيار المعادي للارتزاق كان ومازال يؤثر على نظرة المجتمع الدولي إلى الشركات العسكرية الخاصة كما سيتبين لاحقا.

يُفرض على الشركة العسكرية الخاصة أحيانا الاختيار بين الفعالية وبين المعايير السائدة في العلاقات الدولية –السلوك الملائم– وليس أدل على ذلك من رفض عدد من الشركات المشاركة المباشرة في الحروب، لما في ذلك من تعريض سمعتها لشبهة الارتزاق. في حين تقبل بعض الشركات التضحية بالمعايير في سبيل الفعالية. وفي النموذج السيراليوني أمثلة مثيرة للاهتمام عن الحالتين.

من جهة أخرى، تعتبر الشركة العسكرية الخاصة –في حال كونها شركة مسجلة خارج الدولة المتعاقد معها– تدخلا أجنبيا. لذلك يمكن اعتبارها جزء من إشكالية أثر التدخل الخارجي على حدة ومدة النزاعات الداخلية، إلى جانب اعتبارها فاعلا لادولتيا عنيفا ذا أهداف ربحية.

فكاستمرارية لما تعرضنا إليه في الفصل الثالث من حيث قياس تأثير مختلف العوامل على حدة واستمرار النزاع، سنقوم كذلك بقياس تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على الحدة والاستمرار. كما

سنقدم قراءة في الانتقادات التي تعرضت إليها الشركات المتدخلة في سيراليون بعد تدخلها، لنرى الأساس الذي يُعترض به على تدخل الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات الداخلية، ومدى تأثير البعد القيمي المعياري على هذه الاعتراضات.

المبحث الأول: سوق الخدمات العسكرية الخاصة في سيراليون:

لقد تطرقنا في الفصل الثاني إلى أهمية فهم بنية سوق الخدمات العسكرية من حيث العرض والطلب وحواجز الدخول. وأشرنا إلى كون سوق الخدمات العسكرية تنافسية عمومًا نظرا لانخفاض حواجز الدخول، مما أتاح ل 217 شركة أن تتنافس في هذه السوق من 1990 إلى 2004، حسب قاعدة **ديبواره أفنت**.

غير أن هذا لا يعني استعداد كل الشركات للتعاقد مع أي فاعل كان. فكما أوضحناه في الفصل الثاني، هناك شركات لا تتعاقد إلا مع المنظمات الدولية والبعض الآخر لا يتعاقد إلا مع الحكومات المنتخبة ديمقراطيا. كما وضحنا أن لكل شركة استراتيجية معينة فيما يتعلق بالتخصص والتنوع. ففي حين، تفضل بعض الشركات تقديم خدمات متنوعة تتراوح بين الخدمات غير القتالية والقتالية، تميل الأخرى إلى الاكتفاء بتقديم خدمات غير قتالية. وهذا ما يجعل الزبون أحيانا أمام عدد محدد من الشركات التي تقبل التعاقد معه من جهة، وتقبل بتقديم الخدمات التي يطلبها من جهة أخرى.

فبالعودة إلى سيراليون، فقد كان الوضع الأمني آنذاك متفاقما إلى درجة اقتراب المتمردين من السيطرة على العاصمة. فطبيعة الظرف ههنا، إضافة إلى ضعف المؤسسة العسكرية، فرض على الزبون السيراليوني الطلب على نوع معين من الخدمات يتعدى مجرد التدريب أو الدعم اللوجستي. وهذا بحد ذاته قلص على الزبون فرص الاختيار بين شركات متعددة تقدم الخدمات المناسبة للوضع الأمني آنذاك. فوجد نفسه أمام خيارات معدودة جدا وأمام شركات عادةً ما تعتمد استراتيجية التسويق المتخصص، حيث لاحظت الطلبات التي لا تلبيها غيرها من الشركات ولا غيرها من الفواعل، لتصبح بذلك محتكرة لتلك السوق.

رغم ذلك، توصل الباحثان **أكسيناروغلو و رادزيزنسكي** إلى وصف سوق الخدمات العسكرية الخاصة في سيراليون بالتنافسية، حيث أحصت 14 شركة عسكرية خاصة تواجدت في سيراليون أثناء الحرب الأهلية

وهي: [1]

Specialist Services Int ; Marine Protection ; Executive Outcome ; Ibis Air International ; Gurkha Security Guards Ltd ; Control Risks ; Denfense Secutiy Ltd ; Sandline ; Lifeguard Management ; Teleservices ; Pacific Architects Engineers ; Cape International Corporation ; Group 4.

والمثير للدهشة أن هذه القاعدة هي المرجع الوحيد الذي أحصى هذا العدد. إذ أغلب المراجع تشير إلى وجود 3 شركات عسكرية خاصة، تدخلت في مراحل مختلفة من النزاع وهي: Gurkha Securiy Guards (GSG) ; Executive Outcomes (EO) ; Sandline International. أما شركة Ibis Air فقد كانت بمثابة القوات الجوية لشركة EO، وبالتالي لا يمكن اعتبارها شركة عسكرية منفصلة، باعتراف المدير السابق للشركة نفسه.[2]

وعلى فرض وجود كل هذه الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون، فإنه لا يكفي اعتماد المعيار الكمي فحسب لوصف سوق الخدمات العسكرية الخاصة في سيراليون بالتنافسية. فبالنتيجة، من بين كل هذه الشركات –إن وجدت– لم تقدم الخدمات العسكرية المطلوبة سوى شركتين وهما EO وساندلاين. وبالتالي، لا يمكن الحديث عن سوق تنافسية في سيراليون إذا كانت أغلب الفواعل في السوق ترفض أو لا تقدم نوعية الخدمات المطلوبة. فلنعتمد إذن على كل من GSG و EO وساندلاين بوصفها الشركات العسكرية الخاصة الوحيدة المتدخلة في سيراليون، والأقدر –إلى حد ما– على القيام بالمهام المنوطة بها.

1. **شركة Gurkha Security Guards:** هي شركة عسكرية خاصة بريطانية، مقرها جزر القنال الإنجليزي Channel Islands. تتشكل الشركة من جنود نيباليين. وقد سميت

[1] *Seden Akcinaroglu et Elizabeth Radzisewski, « Private Military Companies, Opportunities and Termination of Civil Wars in Africa », **Journal of Conflict Resolution,** vol57, n° 5 (2012), pp.796-821.*
[2] *Eeben Barlow, **Executive Outcomes Against all Odds**, Version Kindle (Pinetown: 30 South Publishers, 2018), p.1005.*

الشركة ب "جوركا" نسبة إلى الوحدة العسكرية البريطانية المشكلة حصرا من نباليين. وجنود شركة GSGهم أنفسهم جنود سابقون في وحدة جوركا البريطانية. غير أن خفض بريطانيا لعدد الجوركا في جيشها جعل العديد من الجوركا السابقين يتجهون نحو الخدمات العسكرية الخاصة.

تعاقدت الحكومة السيراليونية مع هذه الشركة في جانفي 1995 لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد. وتضمن العقد :[1] – تدريب وتقديم المشورة للجيش السيراليوني؛

- توفير الأمن لقاعدة الجيش في معسكر Camp Charlie.

ومنه لم تكن الشركة موظفة للمشاركة في مواجهة عسكرية مباشرة مع الجبهة الثورية المتحدة.

بحلول جانفي 1995، تم إرسال 58 من جنود الشركة و3 مدراء أوروبيين إلى سيراليون. قُتل منهم 31 جندي. ثم أرسلت الشركة موظفين آخرين. غير أنها تعرضت إلى الضغط من طرف الحكومة من أجل تنويع خدماتها وعدم الاكتفاء بالتدريب، بل المشاركة بشكل نشيط في القتال أيضا. لكنها رفضت تكييف خدماتها مع الوضع الأمني الخطير وحرصت على الاقتصار على الخدمات المتفق عليها في العقد وعدم المشاركة مباشرة في العمليات. وهذا ما لم يُرضِ توقعات الحكومة. وتعد هذه النقطة نقطة مشتركة بين الكثير من الشركات العسكرية الخاصة التي ترفض تكييف خدماتها مع متطلبات الزبون، وتفضل الالتزام ببنود العقد بشكل جامد وحرفي. وترى **ديبوراه أفنت** أنها كانت استراتيجية مدروسة من قبل الشركة، حيث لم تشأ تشويه سمعتها بشبهة الارتزاق خوفا من التأثير السلبي على عقودها المستقبلية، وهذا ما صرح به مسؤولو الشركة.[2] وكون الشركة بريطانية وأغلب موظفيها من الجنود السابقين في وحدة الجوركا البريطانية، فيبدو أن بريطانيا كذلك

[1] *Alison Smith, Catherine Gambette, et Thomas Longley, op.cit, p.55: www.npwj.org.*
[2] *Avant, **op.cit**, p.85.*

تخوفت من تهمة التدخل في سيراليون والتسبب في إراقة دماء البريطانيين المتواجدين هناك. فقد كان للشركة مصالح أكبر وأوسع مع زبائن مختلفين. كما يبدو أن العقد كان مكلفا أكثر من عقد الحكومة المقبل مع شركة EO. لكن رغم عدم تلبية الشركة لطلبات الحكومة السيراليوينة فيما يتعلق بالمشاركة المباشرة في العمليات العسكرية، إلا أن هذه الأخيرة لم تُلغِ عقدها وهذا ما يثير تساؤلات عن حقيقة تنافسية سوق الخدمات العسكرية في سيراليون آنذاك. فلو كانت الحكومة تملك خيارات أوسع لفسخت عقدها مع شركة GSG التي أثبتت فشلها في سيراليون كما سيتبين في المبحث الثاني، ولتعاقدت مع شركة أخرى تقبل تقديم الخدمات المطلوبة، ولكن ما حدث أن الشركة هي التي ألغت عقدها قبل انتهائه بعد مقتل أحد قادة الشركة **روبرت ماكنزي** من قبل المتمردين في 24 فيفري 1995.

2. **شركة Executive Outcome:** هي شركة عسكرية خاصة جنوب إفريقية تأسست سنة 1989 على يد **إيبين بارلو** Eeben Barlow، قائد سابق للفيلق 32 التابع لجيش SADF الجنوب أفريقي. وهي وحدة خاصة تابعة لجيش نظام الأبارتيد. وكان **بارلو**، حسب ما ينقله الباحث **سينجر**، من المسؤولين على نشر دعاية الأبارتيد ضد المعارضة، كما كان من مؤسسي المنظمات الواجهة front corporations من أجل الالتفاف على العقوبات المفروضة على النظام آنذاك.[1]

تشكلت الشركة من 5000 موظف ذوي الخبرة في المجال العسكري والقتال والتدريب،[2] إذ أغلبهم كانوا من الأعضاء السابقين في القوات الخاصة للجيش، باستثناء بعض المتخصصين كالطيارين الأوكرانيين، وقد كانت لديهم خبرة في الحروب الأهلية الأفريقية من خلال مشاركتهم في

[1] *Peter W. Singer, **op.cit**, p.102.*
[2] *Barlow, **op.cit**, p.998.*

عمليات خارج حدود جنوب أفريقيا لا سيما في دول الجوار كموزمبيق وناميبيا وأنغولا. وعلى غرار موظفي شركة GSG، فقد فقد الكثير من الجنود السابقين في جيش جنوب افريقيا أعمالهم بعد انهيار نظام الأبارتيد وحلت معظم الوحدات الخاصة للجيش، مما خلق فائضا في القوة البشرية لسوق الخدمات العسكرية الخاصة في جنوب إفريقيا. لذلك تبدو دوافع انضمامهم إلى شركة EO واضحة. فقد كانت الشركة تقدم أجورا مرتفعة لموظفيها، إذ حسب **سينجر** ، كانت تتروح من 2000 إلى 13000 دولار شهريا حسب المنصب والخبرة: 3500 للجنود، 4000 للضباط، و7500 لأعضاء الطاقم الجوي. وهذا ما يمثل 5 مرات أجور الجيش الجنوب إفريقي، و 10 مرات أجور أغلب الجيوش الأفريقية.[1] لكن حسب **سينجر** لم تكن الدوافع مالية صرفة، بل كذلك نفسية. إذ أن أعضاء الجيش في إطار النظام الجديد لم يعد ينظر إليهم باحترام بل كفلول لنظام التمييز العنصري، بعد أن كانوا يحظون بالاحترام والتقدير. فمثلت الشركة فرصة جديدة لهم للشعور بدورهم مجددا.[2] وهذا ما يركز عليه المؤسس والمدير السابق للشركة، حيث يقر بأن الكثير من موظفي الشركة كانوا يؤمنون بما يقومون به ويتفانون في القيام بذلك، وكونهم أبناء القارة الإفريقية فإنهم كانوا يطمحون إلى جعل القارة أكثر استقرارا لأنفسهم ولأبنائهم.[3] لكن يبدو أنه، إلى جانب شبهة الارتزاق التي تورطت فيها الشركة منذ تأسيسها إلى غلقها بسبب مشاركتها الفعالة في العمليات العسكرية، كان لماضي الموظفين دور كبير في الإساءة إلى سمعة الشركة. إذ كونهم خدموا الجيش الجنوب الأفريقي في زمن نظام الأبارتيد جعل من السهل مهاجمة الشركة بوصفها نسخة تجارية جديدة لنظام التمييز العنصري. وهذا ما وصفهم زعيم الجبهة الثورية المتحدة: *"إن استيراد "كلاب الحرب الأبارتيديين"* EO *من أجل دعم الحكومة دليل على صحة ما نقوله. إن أكثر ما يثير غضب*

[1] *Singer,* ***op.cit,*** *p.102.*
[2] *ibid, p.103.*
[3] *Barlow,* ***op.cit****, p.993.*

الشعب هو أن هؤلاء المرتزقة عبارة عن تجار طامعين في ألماسنا... عاجلا أم آجلا سيستجيب سكان فريتاون وبو وكينيما... وسيتحرروا من النظام وكلابه ولا سيما كلاب الأبارتيد."[1]

ويرد **بارلو** على هذه الانتقادات بأن أولئك الذين خدموا جيش الأبارتيد سابقا لم يكن لديهم دورا في صنع سياسات الدولة، بل كان خاضعا للمؤسسة المدنية، ينفذ ما يؤمر به كأي جيش احترافي.[2]

وهكذا، تعاقدت الحكومة السيراليونية مع الشركة بعد انسحاب شركة GSG، في أواخر أفريل 1995، وأرسلت ما بين 150 و200 موظف في ماي 1995، بقيمة 31 مليون دولار سنويا على أن تقوم بالمهام التالية:[3]

- تحرير العاصمة فريتاون وضواحيها؛
- استعادة السيطرة على أماكن تواجد الألماس في كونو؛
- المساعدة على إعادة الاستقرار إلى كل البلد؛
- توفير الدعم اللوجستي والمعلوماتي والنقل.

إضافة إلى الخدمات العسكرية، يفتخر **بارلو** بأن شركته قدمت كذلك خدمات إنسانية كنزع السلاح من الأطفال وتقديم الغذاء والرعاية الصحية لهم ونقلهم إلى أماكن آمنة.[4]

تجدر الإشارة أن الحكومة لم تتمكن من دفع كل قيمة العقد فكلفت شركة Sierra Rutile بالدفع لEO، ويقول **بارلو** بأنه في النهاية غادرت الشركة سيراليون دون تلقي كل قيمة العقد.[5] وفي إطار دفاعه عن تنافسية شركته من حيث تكاليف العقود، نشر **بارلو** جدولا قارن فيه تكاليف تدخل مختلف الأطراف مع

---

[1] *Sankoh, op.cit, 1995, 4-5.*
[2] *Barlow, op.cit, p.612.*
[3] *ibid, p.608.*
[4] *ibid,p.696.*
[5] *ibid, p.719.*

تكاليف تدخل EO، مقابل نتائج تدخل كل طرف:

21

الطرف المتدخل	التكلفة	النتائج
EO	31 مليون دولار سنويا (نسبة كبيرة منها لم تُدفع)	–هزم الجبهة الثورية المتحدة؛ – إنقاذ حياة العديد من المدنيين؛ –تسريح الأطفال المجندين؛ –استرجاع السيطرة على مناطق تواجد الألماس والروتايل؛ – ضمان وصول المساعدات الغذائية؛ –مواقفة الجبهة الثورية المتحدة على إمضاء وقف إطلاق النار؛ –عودة اللاجئين؛ –تنظيم انتخابات حرة ونزيهة.
UNAMSIL	500 دولار سنويا	–انقلاب عسكري وطرد الرئيس المنتخب؛ –احتلال العاصمة من قبل المتمردين؛

		-قتل العديد من المدنيين وتعذيبهم؛ -خسائر في البنى التحتية قدرت بملايين الدولارات؛ -آلاف اللاجئين؛ -وصف الأمم المتحدة لبعثتها في سيراليون ب "أنجح بعثة أممية"
المجتمع الدولي	60 مليون دولار سنويا من أجل استقبال اللاجئين السيراليونيين	-حماية حياة الألوف من اللاجئين من خطر المجاعة.
البرنامج العالمي للتغذية، لجان الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية	مجهول	مجهول

الجدول -21- تكلفة ونتائج تدخل كل فاعل[1]

ولقد خصص **بارلو** كل كتابه للدفاع عن سمعة شركته عن طريق عرض أمثلة عن فعالية تدخلاتها في مختلف الحروب الأهلية التي شاركت فيها مقابل عرض أمثلة عن فشل أولئك الذين ينتقدونها وينتقدون الشركات العسكرية الخاصة وعلى رأسها الأمم المتحدة وكذلك الدول العظمى التي أدارت ظهرها أمام الدول الضعيفة المستنجدة بها. فلا هي تدخلت لإنقاذ الشعوب المتضررة من الحروب ولا تركت الشركات العسكرية الخاصة تقوم بتلك الوظيفة عن طريق ما يصفه **بارلو** بالحرب الإعلامية على الشركات العسكرية الخاصة وعلى رأسها شركة EO والتي تسببت في انسحاب الشركة من سيراليون في جانفي 1997 بعد الضغط الذي

[1] *Barlow, **op.cit,** p.1004.*

تعرضت إليه الحكومة من قبل المتمردين من جهة، الذين اشترطوا انسحاب الشركة كشرط للالتزام بمعاهدة السلام، ومن قبل المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي هدد بسحب دعمه عن سيراليون في حال استمرار تواجد شركة EO.[1]

3. **شركة Sandline International:** هي شركة عسكرية خاصة بريطانية تأسست في بداية التسعينات على يد عقيد سابق في الجيش البريطاني يُدعى **تيم سبايسر** Tim Spicer.[2] على غرار غيرها من الشركات العسكرية الخاصة تؤكد شركة ساندلاين على تعاملها حصرا مع الفواعل التالية:[3]

– الحكومات المعترف بها دوليا –حبذا أن تكون منتخبة ديمقراطيا–؛

- المؤسسات الدولية –كالأمم المتحدة–؛
- الحركات التحررية المدعمة والمعترف بها دوليا.

والتي تكون: – قانونية وأخلاقية؛

- تلتزم بالمعايير العسكرية الغربية؛
- أن تكون متوافقة مع سياسات الحكومات الغربية –إن أمكن–
- أن يكون النزاع داخل حدود الدولة المتعاقدة.

فساندلاين لا تتعاقد مع: –الأنظمة المحاصرة؛

- المنظمات الإرهابية؛
- كارتلات المخدرات والمنظمات الدولية الإجرامية؛

[1] *ibid, p.699.*
[2] *Smith, Gambette, et Longley, op.cit, p.56.*
[3] *Christoph Kinsey, **op.cit,** 78-79.*

- تجارة الأسلحة غير الشرعية؛
- انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية؛
- انتهاك حقوق الإنسان؛
- أي نشاط ينتهك أحكام القانون الدولي الإنساني.

لقد تعاقدت الشركة مع الحكومة السيراليونية في المنفى في 23 ديسمبر 1997، من أجل: تقديم الخبرات التقنية؛ تقديم الدعم العسكري واللوجستي والعتاد وذلك من أجل طرد الانقلابيين والمتمردين من العاصمة وإعادة نصب الحكومة المنتخبة، بقيمة 10 ملايين دولار.[1] وتمثل دورها الفعلي في تدريب وتجهزي 4000 من أعضاء ميليشيا الكاماجور؛ توفير الأسلحة؛ وسائل النقل؛ التخطيط لاسترجاع العاصمة؛ التنسيق مع قوات الإكوموج.[2] لكن نظرا للمشاكل المالية التي كانت تعاني منها الحكومة، عولت الشركة على القطاع الخاص وخصوصا على شركة Jupiter Mining Company التي كان يرأسها **راكيش ساكسينا** Rakesh Saxena الذي أوقف لاحقا في كندا بتهمة الاختلاس إضافة إلى جرائم أخرى منها القتل العمدي.[3] وهذه القضية ذاتها ساهمت في تشويه سمعة الشركة، إضافة إلى ما أصبح يُعرف لاحقا ب "قضية ساندلاين Sandline Affair". فعلى الرغم من كون ظرف تدخل ساندلاين أقل إثارة للجدل، حيث تعلق التدخل باسترجاع حكومة منتخبة ديمقراطيا –على عكس زمن تدخل الشركتين الأخريتين حيث تدخلتا إلى جانب حكومة NPRC الانقلابية– غير أنها لم تسلم من إشكاليات أخرى متعلقة بطبيعة الظرف السائد آنذاك. فاستيلاء الانقلابيين على العاصمة جعل من الصعب تمييز المعاملات التي تجريها حكومة

[1] *Smith, Gambette, et Longley, op.cit, p.5-.*
[2] *Avant, **op.cit,** p.93.*
[3] *ibid, p.94.*

المنفى عن المعاملات التي تجريها الحكومة الانقلابية الموجودة فعلا في العاصمة. ولعل الغموض الذي تميز به قرار مجلس الأمن (1132) الصادر في 8 أكتوبر 1997 الذي أفضى إلى منع تصدير الأسلحة إلى سيراليون –دون التمييز بين الحكومة المعترف بها وبين الحكومة الانقلابية– [1] هو الذي ورط شركة ساندلاين في قضية "خرق الحصار الأممي" عن طريق بيع أسلحة لقوات الإكوموج وحلفاء الحكومة المنتخبة، مما أدى إلى فتح تحقيق في 18 ماي 1998 حول:[2] – ماذا كانت تعرف الحكومة السيراليونية حول هذه الصفقة (بعد 8 أكتوبر 1997)؟

- هل تمت الصفقة بدعم أو موافقة رسمية؟
- من أي سلطة أخذت الموافقة؟
- هل يحق لشركة عسكرية خاصة أن توفر أسلحة للزبون؟

في نهاية المطاف، لم يتم متابعة الشركة قضائيا لا سيما وأن مجلس الأمن قام بتعديل قرار 1132 فيما أصبح يعرف بقرار 1171 الذي استثنى الحكومة المنتخبة من الحظر.[3]

بعد عودة الحكومة المنتخبة في مارس 1998، انسحبت شركة ساندلاين من سيراليون بعد حوالي شهرين ونصف من التدخل، حيث بقي الوضع السياسي والأمني هشا بعدها أفضى إلى سقوط العاصمة من جديد في 1999 وبلوغ النزاع ذروة حدته.

على غرار GSG و EO ، لم تعد شركة ساندلاين موجودة منذ سنة 2004.

بعد عرضنا لتعريف مختصر حول كل شركة من الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة في سيراليون، يمكن ملاحظة مجموعة من الاختلافات بينها. فبالاعتماد على مخطط **بيتر سينجر** (الشكل –9–)، يمكن

[1] *Security Council, « S/RES/1132 (1997) », Pub. L. No. 1132 (1997).*
[2] *Kinsey, **op.cit,** p.86.*
[3] *Security Council, « S/RES/1171 (1998) », Pub. L. No. 1171 (1998).*

القول أن كل من شركة EO وساندلاين هي عبارة عن شركات مزوِّدة Provider firms وهي تقع في رأس رمح مخطط سينجر، بمعنى أنها تتموقع على مستوى الخطوط الأمامية للمعركة. في حين تمثل شركة GSG شركة استشارية Consultancy firm لا يتعدى دورها تقديم الإرشادات والتدريب العسكري. وبالنظر إلى الواقع السيراليوني آنذاك، يمكن توقع أن لا تنجح شركة كهذه في جلب الاستقرار –ولو بطريقة شكلية–. فطبيعة الخدمات التي تقدمها لا تتناسب مع أوضاع ومتطلبات دولة منهارة. نعم، كان بإمكانها أن تكيف خدماتها بطريقة تجعلها تشارك بصفة أكثر نشاطا في العمليات العسكرية، ولكن حرصها على سمعتها من جهة وشدة ارتباطها بالسياسة البريطانية من جهة أخرى، جعلها تختار السلوك الملائم على حساب الفعالية. والسلوك الملائم، كما أشرنا إليها في الفصول السابقة، عادة ما يكون متضاربا مع الأداء الفعال في الواقع الحربي. في حين أن طبيعة الخدمات التي تقترحها كل من EO وساندلاين تقتضيان جعل الفعالية أولوية على السلوك الملائم.

لكن كل الشركات المتدخلة تجتمع في خصائص معينة: كالماضي العسكري للأعضاء المنتمين إليها –وهي خاصة مميزة لكل الشركات العسكرية الخاصة– راحوا ضحية التسريح سواء نتيجة سقوط النظام الحاكم –في حالة EO– ، أو نتيجة ظاهرة خفض تعداد القوات العسكرية بعد الحرب الباردة – في حالة GSG وساندلاين– ؛ كلها –باستثناء GSG– حصلت على جزء من قيمة العقد من خلال شركة خاصة ؛ كلها سعت إلى حفظ سمعتها سواء عن طريق السلوك الملائم أو عن طريق الأداء الفعال، فالشركة عبارة عن نسق مفتوح على بيئة خارجية تقدم فرصا وتهديدات، غير أن معنى الفرصة والتهديد يخضع إلى تصور وإدراك الشركة، إذ في حين اعتبرت شركة GSG البيئة السيراليونية بيئة تقدم تهديدات أكثر من فرص، رأت شركة EO العكس حيث اختارت البقاء في سيراليون رغم كل الضغوطات التي تعرضت إليها.

المبحث الثاني: تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على حدة ومدة النزاع السيراليوني:

على غرار ما قمنا به في الفصل الثالث، سنقوم بالتمييز بين حدة النزاع من حيث قتلى المعارك وبين حدة النزاع من حيث ضحايا العنف من جانب واحد. إذ ترتبط زيادة حصيلة قتلى المعارك في حالة تدخل الشركات العسكرية الخاصة بفعالية هذه الأخيرة ومدى قدرتها على إلحاق الضرر بالعدو. فتواجد الشركات العسكرية الخاصة يُفترض أنه يزيد من الفعالية العسكرية للطرف المتعاقد معها مما يزيد من قدرته على إلحاق الضرر بخصمه ومنه يزيد من حدة النزاع –من ناحية قتلى المعارك–. في حين أن معيار الاحترافية يفترض أن يؤدي إلى انخفاض حصيلة القتلى المدنيين سواء المتعرضين إلى حملات مقصودة في إطار العنف من جانب واحد، أم أولئك الذين راحوا ضحية عمليات استهدفت المتمردين أساسا. ذلك أن من أهم معايير احترافية الجيش أن يلتزم بالتمييز بين المحاربين والمدنيين. ويُفترض أن ارتفاع حدة النزاع الناجم عن زيادة الفعالية العسكرية للطرف المتعاقد سيؤدي إلى انتهاء النزاع في مدة أقصر بسبب زيادة قدرته على إلحاق الضرر بخصمه وبالتالي زيادة فرص حسم النزاع لصالح الطرف المتعاقد. ومنه يُفترض أن يؤدي تدخل الشركات العسكرية الخاصة إلى زيادة في حدة النزاع وإلى إنهائه في مدة أقصر.

المطلب الأول: تأثير الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة على فعالية الجيش السيراليوني:

يمكننا اعتبار أثر تدخل الشركات العسكرية الخاصة على النزاعات الداخلية كجزء من إشكالية أثر التدخل الخارجي عموما على النزاعات الداخلية من حيث الحدة والمدة. وإذا كانت الدراسات التي اهتمت بقياس تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على النزاعات الداخلية تكاد تكون منعدمة فإن الدراسات التي اهتمت بدور التدخل الخارجي في النزاع –على قلتها– أكثر توفرا.

فاهتم بعض الباحثين بتحديد دور التدخلات الأجنبية –بمختلف أنواعها– في النزاعات، لا سيما من حيث تأثيرها على مدة النزاع، على غرار الباحث **باتريك ريجان** Patrick Regan. غير أن الدراسات التي خُصصت لدراسة تأثير التدخل الخارجي على حدة النزاع قليلة. فهناك بعض

الباحثين الذين أدرجوا متغير التدخل الأجنبي كمتغير ثانوي مؤثر على حدة النزاع على غرار **بيثاني لاسينا** التي توصلت إلى أن النزاعات التي يتدخل فيها طرف أجنبي إلى جانب الحكومة تكون أكثر حدة بحوالي 4 مرات من النزاعات التي لم تشهد تدخلا أجنبيا. والنزاعات التي يتدخل فيها طرف أجنبي إلى جانب المتمردين تكون أكثر حدة بحوالي 2,5 مرات من النزاعات الأخرى. ولكنها لم تفصل بشكل كاف في نوع التدخل وأيهم يؤثر سلبا على حدة النزاع وأيهم يؤثر إيجابا.

في المقابل، نجد دراسة مثيرة للاهتمام في هذا الصدد، قام بها الباحث البرتغالي **ريكاردو** ريال **دي سوسا**، حيث خصص دراستين إمبريقيتين لتأثير التدخل الأجنبي على حدة النزاع.

لقد قام الباحث بالاعتماد على تعريف **باتريك ريجان** للتدخل الأجنبي باعتباره: "اتفاقية تكسر الأنشطة العسكرية و/أو الاقتصادية في الشؤون الداخلية لبلد أجنبي بهدف التأثير على ميزان السلطة بين الحكومة وقوات المعارضة"[1] غير أنه تصرف في التعريف، من حيث أنه أضاف إليه التدخل الدبلوماسي كنوع من التدخل الأجنبي، إضافة إلى تمييزه بين التدخل المحايد والتدخل غير المحايد، وأدرج كلاهما ضمن مؤشراته.[2] ومنه، قد يكون التدخل عسكريا، أو اقتصاديا، أو دبلوماسيا. وقد يكون غير محايد، أي أن المتدخل يهدف إلى دعم طرف من أطراف النزاع، وقد يكون محايدا، حيث يكون الهدف من التدخل هو الوصول إلى التفاوض. وفي الواقع تكون خصائص النزاع هي المحددة للتدخل من عدمه، وكذلك لنوع التدخل. وبنفس الطريقة، تتأثر خصائص النزاع بالتدخل وبنوع التدخل. إذ حسب دراسة دي سوسا، لا يمكن الحديث عن التدخل بشكل عام دون تحديد نوعه. ذلك أن لكل نوع من أنواع التدخل تأثيرات خاصة به. وقد توصل في النهاية إلى أن التدخل العسكري والاقتصادي غير المحايد يزيد من حدة النزاعات ب 7,6 مرات. في حين أن التدخل

[1] *Patrick Regan, **Civil Wars and Foreign Powers: Outside Intervention in Intrastate Conflict** (Michigan: The University of Michigan Press, 2000), p.20.*

[2] *De Sousa, « External Interventions and Civil War Intensity in South-Central Somalia (1991-2010) », **Cadernos de Estudos Africanos**, nº 28 (2014), pp. 57-86.*

المحايد والدبلوماسي لا يؤثر على حدة النزاع. ويمكن تفسير ذلك بأن التدخل غير المحايد يكون هدفه تحقيق النصر العسكري لحليفه بغض النظر عن مدة القتال وحدته، بينما يهدف التدخل المحايد إلى التقليل من حدة النزاع وإنهائه.

وحتى في حال التدخل غير المحايد، فإن التدخل إلى جانب الطرف المتمرد يجعل النزاع أكثر حدة. ذلك أن غالبا ما يمثل الطرف المتمرد الطرف الأضعف عسكريا في المعادلة مقارنة بالحكومة. وبالتالي، يكون التدخل الداعم للطرف المتمرد قد عدل من ميزان القوة القتالية، مما سيجعل النزاع أكثر دموية وأكثر استعصاء في الحل. في حين أن التدخل إلى الطرف الأقوى – عادة الحكومة– من شأنه التمكين من إنهاء النزاع بسرعة والوصول إلى التفاوض.

عادة ما يكون التدخل العسكري غير محايد، إلا في حالات معدودة كالبعثات الأممية التي تراقب احترام وقف إطلاق النار. وعادة ما يكون التدخل الدبلوماسي محايدا، إلا في حالات معينة كفرض عقوبات سياسية على أحد الطرفين.

وعلى هذا الأساس سنميز بين مختلف التدخلات الأجنبية في النزاع السيراليوني بالاعتماد على قاعدتي UCDP External Support dataset و UCDP Managing Intrastate low-intensity Conflict. لكن تجدر الإشارة إلى أن قاعدة بيانات UCDP External Support dataset لم تسجل الشركات العسكرية الخاصة كفاعل عسكري داعم للحكومة، في حين أن الشركات العسكرية الخاصة بدأت بالتدخل بشكل نشيط منذ سنة 1995، وبالرغم من أنها بإمكانها إحداث الفرق في ميزان القوة العسكرية. لذلك سنقوم أولا بعرض البيانات المتعلقة بالتدخلات الخارجية التي سجلتها قاعدة البيانات والتي تستثني الشركات العسكرية الخاصة، ثم سنتناول بشكل مفصل أثر الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة في سيراليون على دينامية النزاع من حيث الحدة والمدة.

حسب قاعدة بيانات UCDP External Support dataset شهدت سيراليون 15 تدخلا عسكريا واقتصاديا غير محايد – مع استثناء تدخل الشركات العسكرية الخاصة. 5 منها كانت داعمة للحكومة، و10 منها داعمة للجبهة الثورية المتحدة. كما يلاحظ كذلك أن هذا الدعم المقدم للجبهة الثورية استمر طيلة سنوات النزاع. في حين أنه، حسب قاعدة البيانات، لم تتلق الحكومة دعما خارجيا منذ سنة 1991 إلى غاية سنة 1999. يمكن ملاحظة أن التدخل العسكري المباشر الداعم للحكومة لم يبدأ إلا بحلول سنة 2000، بعد أن كان الدعم العسكري عبارة عن مساعدات مالية ولوجيستيكية. في حين أن التدخل العسكري المباشر الداعم للتمرد بدأ مع بداية النزاع واستمر إلى غاية سنة 2000. وهذا قد يثير تساؤلات عديدة متعلقة بسبب تماطل القوات الخارجية في التدخل بشكل حاسم في النزاع. لا سيما إذا علمنا أن الحكومة السيراليونية – خاصة منذ انتخابات 1996– حظيت بشرعية دولية وبدعم دبلوماسي واسعين. غير أن التدخل العسكري الحاسم إلى جانب الحكومة لم يحصل إلا في ماي 2000، أي حوالي تسع سنوات بعد بداية النزاع، وأقل من سنتين قبل انتهائه. ولم يكن هذا التدخل العسكري الحاسم إلى جانب الحكومة لما كان النزاع عالي الحدة. وهذا ما يؤكد فرضية ريجان في أن التدخل عادة ما يقع في المرحلة التي يكون فيها النزاع قليل الحدة. وعموما يلاحظ أن سنتي 1999 و2000 شهدت أكبر عدد من التدخلات العسكرية والاقتصادية، بمعدل 3 تدخلات سنوية.

22

السنة	الطرف المستفيد	المتدخل	الطرفان المتحاربان	نوع الدعم
1991	الحكومة	الو.م.أ- بريطانيا	الحكومة- الجبهة الثورية المتحدة	عتاد – لوجستيك
	الجبهة الثورية المتحدة	ليبيا- NPFL		ليبيا: NPFL: تدريب، عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب
1992	الجبهة الثورية المتحدة	NPFL	الحكومة- الجبهة الثورية المتحدة	عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب
1993	الجبهة الثورية المتحدة	NPFL	الحكومة- الجبهة الثورية المتحدة	عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب
1994	الجبهة الثورية المتحدة	NPFL	الحكومة- الجبهة الثورية المتحدة	عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب
1995	الجبهة الثورية المتحدة	NPFL	الحكومة- الجبهة الثورية المتحدة	عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب
1996	الجبهة الثورية المتحدة	NPFL	الحكومة- الجبهة الثورية المتحدة	عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب

1997	الجبهة الثورية المتحدة	ليبيريا	الحكومة– الجبهة الثورية المتحدة	عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب
1998	الجبهة الثورية المتحدة	بوركينا فاسو – ليبيريا– ليبيا	الحكومة– الجبهة الثورية المتحدة	عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب، دعم اقتصادي، تمويل
1999	الجبهة الثورية المتحدة	بوركينا فاسو – ليبيريا–ليبيا	الحكومة– الجبهة الثورية المتحدة	عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب
	الحكومة	بريطانيا	الحكومة– الجبهة الثورية المتحدة	دعم اقتصادي، تمويل
	الحكومة	بريطانيا	الحكومة– AFRC	دعم اقتصادي، تمويل
2000	الجبهة الثورية المتحدة	ليبيريا	الحكومة– الجبهة الثورية المتحدة	عمليات مشتركة، دعم مخابراتي وعسكري، الأسلحة، عتاد، لوجستيك، تدريب
	الحكومة	بريطانيا	الحكومة– WSB	عتاد – لوجستيك، تدريب
	الحكومة	بريطانيا	الحكومة– الجبهة الثورية المتحدة	تدخل قوات عسكرية، عتاد – لوجستيك، تدريب

الجدول –22– التدخلات العسكرية والاقتصادية غير المحايدة[1]

[1] https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#externalsupport

ويمكن في هذا الصدد مقارنة نوع الدعم العسكري المقدم للمتمردين من جهة، وللحكومة من جهة أخرى. فالدعم المقدم للمتمردين كان محسوسا أكثر، إذ كان عبارة عن عمليات مشتركة وتقديم أسلحة والسماح للمتمردين باستخدام أراضي الجهة الداعمة. في حين أن الدعم المقدم إلى الحكومة كان محدودا. وهذا ما قد يفسر طول أمد النزاع من جهة، والانخفاض النسبي لحصيلة قتلى المعارك من جهة أخرى. فالمتمردون رغم تلقيهم لدعم لامحدود من قبل ليبيريا خاصة، غير أن قوة الدعم من قوة الداعم. والدعم الذين يمكن لدولة بحجم ليبيريا أن تقدمه للمتمردين لا يحتمل أن يحدث تغييرا كبيرا في ميزان القوة. بل ونعتقد – كما بيناه سابقا– بأن الانتصارات التي حققها المتمردون لم تكن بفضل قوتهم بقدر ما كانت بفضل ضعف خصمهم. وبالتالي لم يساهم التدخل العسكري –من الجهتين– في تعظيم القوة القتالية للطرفين بشكل محسوس، باستثناء لما تدخلت بريطانيا بشكل مباشر في سنة 2000، حيث كان تدخلها من بين الأسباب المباشرة في إنهاء النزاع. ومنه، لا يمكن القول بأن التدخل العسكري غير المحايد –في الحالة السيراليونية– يمكنه أن يفسر دينامية النزاع من حيث حدته، سواء إذا قلنا أن التدخل العسكري الداعم للتمرد يزيد من حدة النزاع، إذ لم يزد تدخل ليبيريا وليبيا وبوركينا فاسو في حدة النزاع بشكل محسوس منذ تدخلهم سنة 1991. أو إذا قلنا أن التدخل العسكري الداعم للحكومة يزيد من حدة النزاع، إذ لم يزد التدخل البريطاني سنة 1999 و2000 من حدة النزاع، بل بالعكس يلاحظ انخفاض في حدة النزاع ابتداءً من سنة 1999 مقارنة بسنة 1998، وإن كانت سنة 1999 –إلى جانب سنة 1998– من أشد سنوات النزاع حدة.

إلى جانب التدخلات غير المحايدة، تذكر قاعدة بيانات UCDP Managing Intrastate low-intensity Conflict 149 تدخل محايد من قبل: الأمم المتحدة، الصليب الأحمر، نيجيريا، المملكة المتحدة، الاتحاد الأفريقي، إيطاليا، كوديفوار، غينيا، غانا، بوركينا فاسو، نشطاء المجتمع المدني، منظمة

International alert، ليبيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، هولندا، الاتحاد الأوروبي، الإكواس، الإكوموج، الكومنولث، طوغو ، البنك الدولي، مالي، ليبيا، ممثلين عن الطوائف المسيحية.

وإذا لاحظنا عدد التدخلات المسجلة كل سنة –من 1994 إلى 2001– نلاحظ وجود علاقة بين التدخلات المحايدة وبين حصيلة قتلى المعارك.

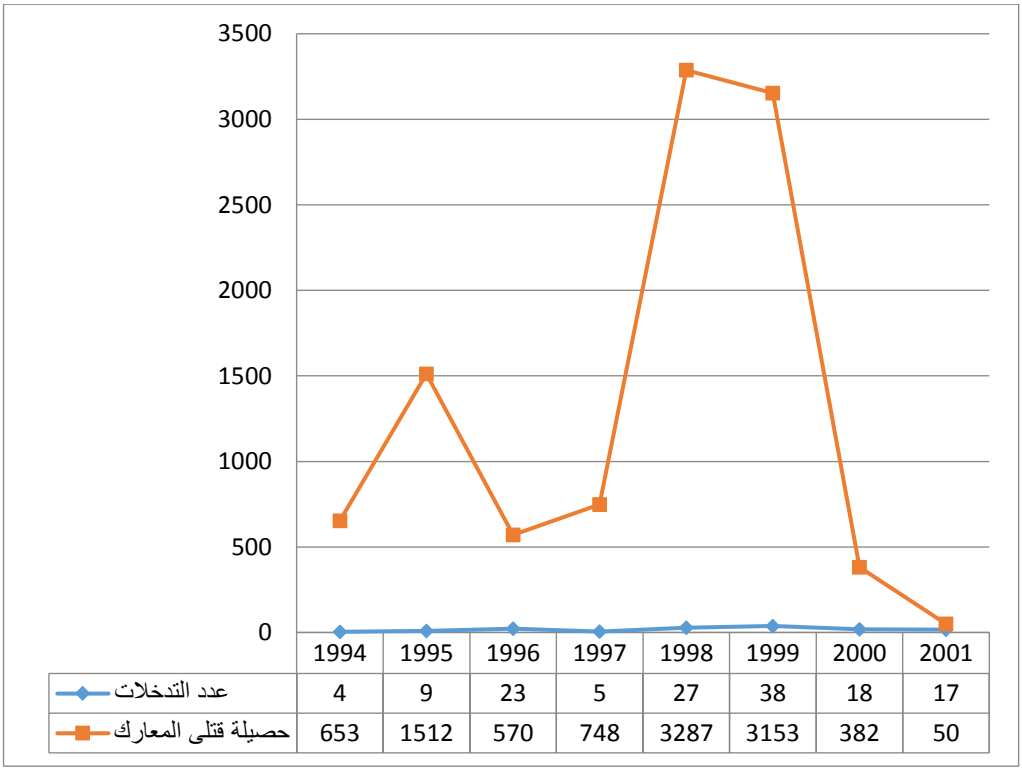

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
عدد التدخلات	4	9	23	5	27	38	18	17
حصيلة قتلى المعارك	653	1512	570	748	3287	3153	382	50

الشكل –41– التدخلات الأجنبية المحايدة[1] وحصيلة قتلى المعارك[2]

حيث أن الارتفاع في عدد التدخلات المحايدة في سنة معينة مقرون بانخفاض في حصيلة قتلى المعارك في السنة الموالية، وهذا ينطبق على جميع السنوات من 1994 إلى 2001، في حين أن الانخفاض

[1] https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#externalsupport
[2] https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#armedconflict

في عدد التدخلات المحايدة في سنة معينة مقرون بارتفاع في حصيلة قتلى المعارك في السنة الموالية. ونلاحظ أن عدد التدخلات المحايدة يزداد لما تكون حدة النزاع في تزايد.

ومنه، نلاحظ علاقة تأثير متبادلة بين التدخل المحايد وبين حدة النزاع في الحالة السيراليونية. فالتدخل المحايد يقع إذا كان النزاع حادا، وإذا ازداد التدخل المحايد في السنة "س" ستكون حدة النزاع في السنة س+1 أقل.

أما التدخل العسكري غير المحايد فهو ليس مقرونا بالضرورة بارتفاع في حصيلة قتلى المعارك ولا بانخفاضها –في الحالة السيراليونية، فالبيانات التي جمعناها لا تفيد وجود علاقة بين ارتفاع حصيلة قتلى المعارك وبين التدخل العسكري غير المحايد. فالطرف المتمرد يتلقى الدعم العسكري المباشر منذ بداية النزاع، ومع ذلك لم تؤثر ذلك على حدة النزاع. بينما خلال السنوات التي انتقل فيها النزاع من نزاع قليل الحدة إلى نزاع عالي الحدة (1995–1998) فلم تشهد تدخلا عسكريا جديدا غير محايد، إلى غاية 1999، حيث بدأت حدة النزاع في التراجع –وإن بقي النزاع عالي الحدة– لينتقل النزاع في السنتين المواليتين إلى نزاع قليل الحدة.

يمكن تصنيف تدخل الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون كتدخل عسكري غير محايد. إذ كل الشركات المتدخلة كانت داعمة للطرف الحكومي. لذلك يُفترض أن يساهم تدخلها في زيادة القوة النسبية للجيش ومنه زيادة حصيلة قتلى المعارك. ولقياس حدة النزاع سنعتمد هذه المرة على وحدة زمنية أخرى متمثلة في الشهر، ذلك أن كل من شركة GSG و ساندلاين لم تتجاوز مدة تواجدها بضعة أشهر. إذ دام تدخل شركة GSG 3,19 شهر، ودام تدخل شركة ساندلاين 2.2 شهر. فشركة EO هي الوحيدة التي تجاوزت مدة تواجدها سنة كاملة، إذ بقيت في سيراليون مدة 19,94 شهرا. فمن أجل مقارنة دقيقة بين أثر تدخل كل شركة على النزاع وجب توحيد وحدة القياس عن طريق اعتماد مدة مشاركة الشركة في النزاع فقد

تتدخل شركة لمدة زمنية قصيرة ولكنها تحدث أثرا محسوسا على حصيلة القتلى قياسا إلى مدة بقائها. لذلك قمنا بتقسيم حصيلة قتلى المعارك أثناء فترة تواجد الشركة على مدة بقائها –بالأشهر– للحصول على المتوسط الشهري لقتلى المعارك أثناء طول فترة تواجدها في سيراليون.

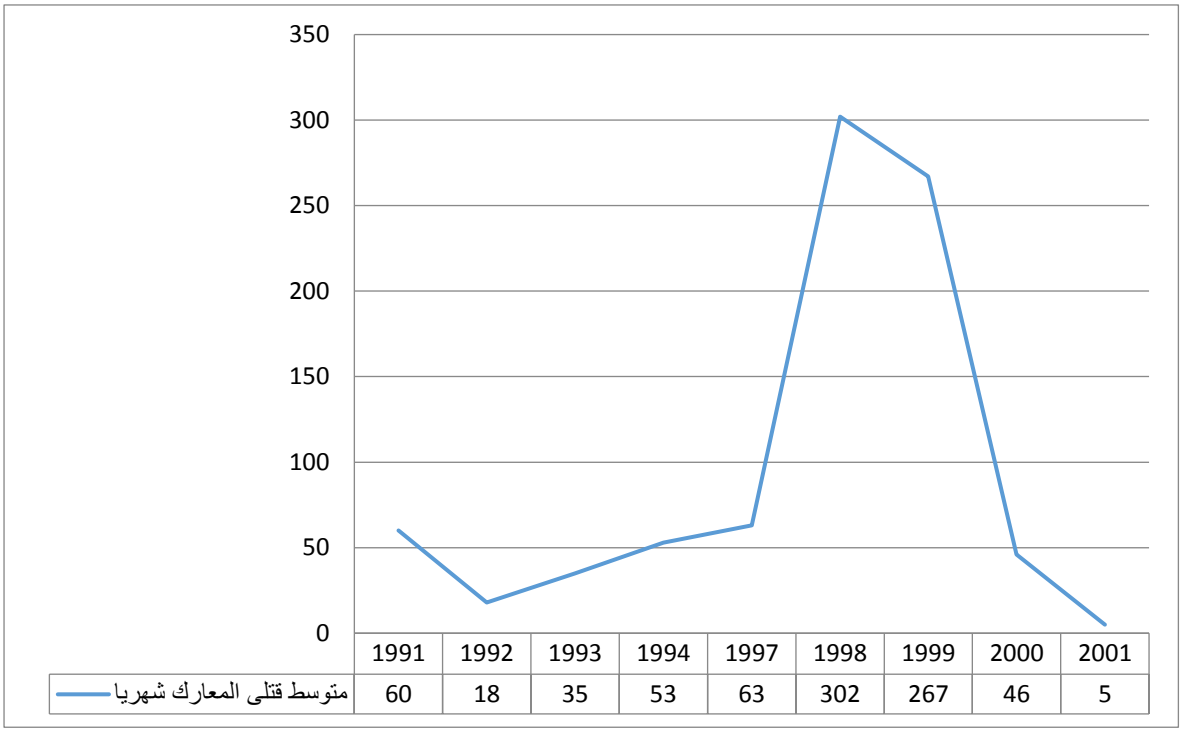

الشكل –42– متوسط قتلى المعارك شهريا في فترات عدم تواجد شركات عسكرية خاصة[1]

وبما أن الهدف من هذا الفصل هو تحديد كيفية تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على حدة ومدة النزاع السيراليوني، فقد قمنا بطرح عدد قتلى معارك السنوات والشهور التي كانت فيه إحدى الشركات العسكرية الخاصة متواجدة حتى نتحصل فقط على عدد قتلى المعارك أثناء عدم تواجد أي شركة عسكرية خاصة ومن ثمة مقارنة النتيجتين. ففي الشكل 42، تراوح المعدل الشهري لقتلى المعارك بين 5 و 302 قتيل كل شهر، بمتوسط 94 قتيل أثناء كل فترة النزاع. في حين أن المعدل الشهري لقتلى المعارك أثناء

[1] البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات: *UCDP Battle-Related Deaths Dataset version 20.1* بتصرف : https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#armedconflict

تواجد كل من شركة GSG و EO وساندلاين قدر ب: 97 و77 و 186 قتيل على التوالي كما يوضحه الشكل 43.

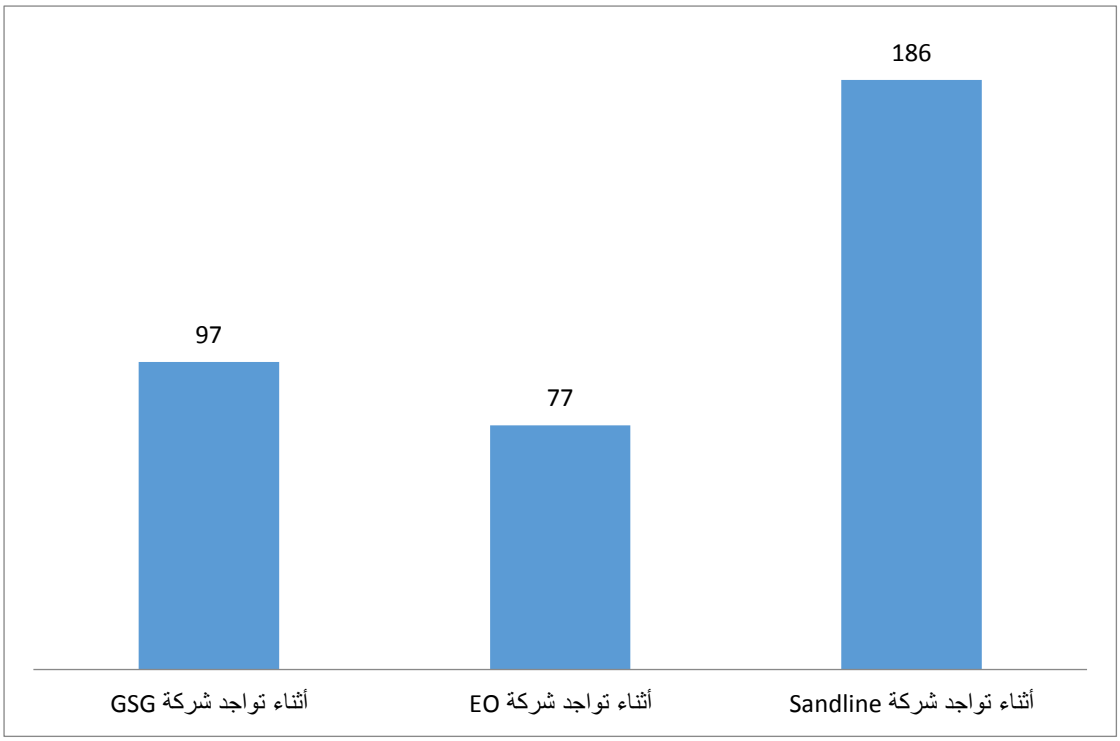

الشكل –43– متوسط قتلى المعارك شهريا أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة[1]

ولو قسمنا حصيلة قتلى المعارك أثناء تواجد الشركات الثلاث على شهور فترة التواجد، لوجدناها لا تتعدى 89 قتيل شهريا. ومنه نلاحظ أن النزاع كان أكثر حدة في الفترة التي لم تكن فيها الشركات متواجدة. لكن إذا نظرنا بشيء من التفصيل، وجدنا أن أول ارتفاع محسوس في حصيلة قتلى المعارك حدث بعد تدخل شركة GSG و EO. غير أن هذا لا يكفي لربط ارتفاع حدة النزاع بوجود شركة عسكرية خاصة.

فلو نأخذ مثال تدخل شركة EO، نلاحظ ارتفاعا في حصيلة قتلى المعارك خلال الأشهر الأولى

[1] البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات: *UCDP Battle-Related Deaths Dataset version 20.1* بتصرف : https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#armedconflict

من تدخلها، إذ بلغت 973 قتيل خلال الأشهر الستة الأولى، ثم تراجعت الحصيلة إلى 570 قتيل خلال طول سنة 1996، أي بمعدل 50 قتيل شهريا. وهذا يعني أن زيادة الشركة لحدة النزاع كان بالمقدار الضروري للالتزام بأهداف العقد، إذ ما إن أُبعد المتمردون من العاصمة ومن أماكن تواجد الثروات الطبيعية وأُضعفوا بما يكفي لدفعهم إلى طاولة التفاوض، تراجعت حدة النزاع بشكل محسوس وذلك رغم استمرار تواجد الشركة العسكرية EO.

لكن قد يقال كذلك أن أثر تدخل الشركة العسكرية الخاصة على النزاع لا يُقاس أثناء تواجد الشركة فحسب وإنما حتى بعد انسحابها. غير أننا بصدد قياس الأثر الفعلي المباشر للتدخل لا سيما إذا علمنا أن كل من EO وساندلاين شاركت مباشرة في العمليات القتالية مما يعني أن أعلى درجات تأثيرها على النزاع كانت أثناء فترة تواجدها لا بعد انسحابها. فالشركات العسكرية التي تشارك في العمليات القتالية عادة ما يكون هدف تدخلها قصير المدى مرتبط بتحقيق النصر للطرف المتعاقد معها. كما أن أهداف العقود التي جمعت بين الحكومة السيراليونية وكل شركة من الشركات المتدخلة يُظهر بأن الهدف من التدخل كان قصير المدى مرتبطا بإبعاد المتمردين من العاصمة ومن أماكن تواجد الموارد الأولية من أجل إضعافهم وإجبارهم على قبول التفاوض. لذلك ليس من المنصف تقييم دور الشركات العسكرية قياسا إلى أهداف لم تسطرها في عقودها.

وبالتالي، يمكن القول بأن تدخل الشركات العسكرية الخاصة لم يؤثر على حدة النزاع، إذ لم يزد من حصيلة قتلى المعارك مقارنة بالفترة التي لم تكن فيها الشركات متواجدة. إذ أن أعلى درجات الحدة التي بلغها النزاع لم يكن أثناء فترة تواجد الشركات بل في غيابها، وهذا يصدق على سنتي 1998 –التي استثنينا منها الشهور التي كانت فيها شركة ساندلاين متواجدة– و1999. ولو كان تواجد الشركات العسكرية الخاصة مرتبطا حتما بارتفاع في حصيلة قتلى المعارك لبقيت الحصيلة مرتفعة طول فترة تواجد شركة EO ولا مبرر

حينها من انخفاض الحصيلة حين استمرار تواجد الشركة.

كنا قد افترضنا بأن ارتفاع حدة النزاع يكون مقترنا بزيادة الفعالية العسكرية لأحد الطرفين أو كليهما. في حين أنه بالنظر إلى نسب خسائر كل طرف، نلاحظ بأن ارتفاع الحدة ليس مقترنا بالضرورة بانتصار الطرف المتعاقد. فنسبة خسائر الجيش في فترة تواجد شركة ساندلاين –التي شهدت أعلى معدل شهري لقتلى المعارك– قُدرت ب 12% مقابل 11% في فترة تواجد شركة GSG و 5% أثناء تواجد EO كما يوضحه الشكل 44.

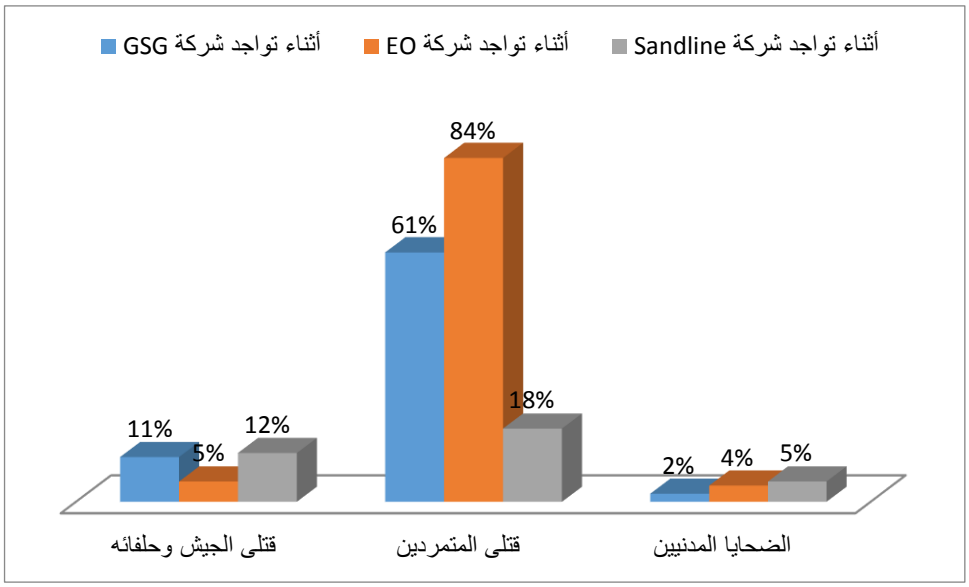

الشكل –44– الخسائر البشرية للأطراف المتحاربة أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة[1]

ومن أجل ملاحظة أثر تدخل الشركات العسكرية الخاصة على الفعالية العسكرية لكل طرف، وجب مقارنة نسب الخسائر البشرية للأطراف المتحاربة أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة بقرينتها في غياب

[1] البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات: *UCDP Battle-Related Deaths Dataset version 20.1* بتصرف: https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#armedconflict

الشركات العسكرية الخاصة:

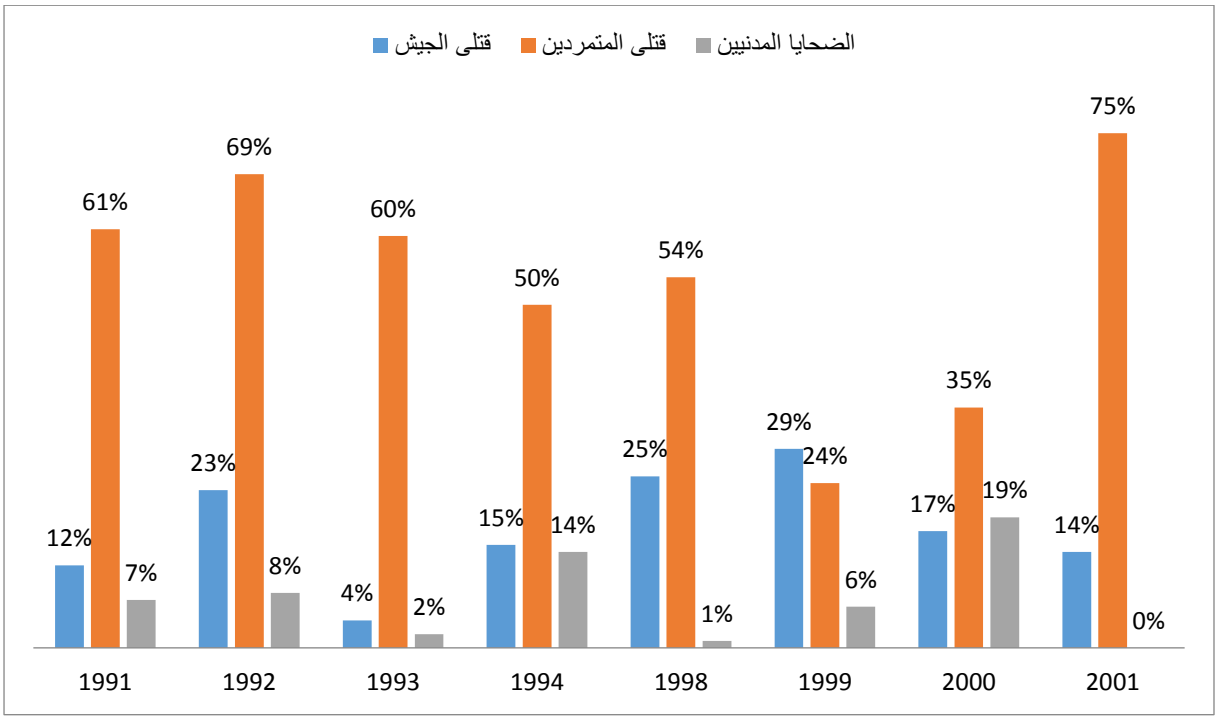

الشكل –45– الخسائر البشرية للأطراف المتحاربة في فترة غياب الشركات العسكرية الخاصة[1]

كما يوضحه الشكل 45، تراوحت خسائر الجيش في غياب الشركات العسكرية الخاصة بين 4% و29%. كما يُلاحظ أن نسبة قتلى الجيش لم تنزل تحت حد 12% إلا سنة 1994. أما خسائر المتمردين فتراوحت بين 24% و75%. وهذا ما يطلعنا على مدى قدرة كل طرف على إلحاق الضرر بالطرف الآخر في ظل غياب الشركات العسكرية الخاصة. بينما تراوحت نسبة خسائر الجيش أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة بين 5% و12% وخسائر المتمردين بين 18% و84% (الشكل 44). وهنا يمكن ملاحظة الفرق بين تأثير تدخل كل شركة عسكرية خاصة. فكل الشركات العسكرية الخاصة قللت من نسب خسائر الجيش

[1] البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات: *UCDP Battle-Related Deaths Dataset version 20.1* بتصرف: https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#armedconflict

إلى حد ما. ولكن أكثرها نجاحا في ذلك هي شركة EO. أما فيما يتعلق بتأثيرها على قدرة الجيش على إلحاق الضرر بالمتمردين، فمتفاوتة بشكل ملحوظ. فشركة EO كانت الأقدر على إلحاق خسائر كبيرة بالعدو. حيث أن نسبة خسائر المتمردين في فترة تواجدها فاقت كل النسب في فترة تواجد الشركات الأخرى، بل وفي كل سنوات النزاع. لذلك، يمكن القول أن الشركة التي كان لها التأثير الفعلي على الفعالية العسكرية للجيش، والتي كان لها تأثير محسوس على ميزان القوة مقارنة بالفترة التي لم تكن الشركات العسكرية الخاصة موجودة هي شركة EO.

وفي هذا الصدد، يقدم الباحث **بيتر سينجر** تفسيرا مهما لأهم عوامل نجاح شركة EO في معظم النزاعات الداخلية التي خاضتها: [1]

- خبرتها في مكافحة التمرد ولا سيما في حرب العصابات؛
- الشبكة الكوربوراتية المعقدة التي تنتمي إليها؛
- خبرتها في النزاعات قليلة الحدة؛
- مرونتها في استخدام تكتيكات مناسبة لكل حالة على حدة؛
- هجوماتها الجوية المفاجئة؛
- الانضباط الداخلي والنظام الصارم وقدرتها على الحفاظ على انضباطها حتى في الظروف الفوضوية التي تفرضها الحروب الأهلية؛
- التجانس الداخلي، لا سيما من الناحية اللغوية. إذ كل موظفي الشركة يتحدثون باللغة الأفريقانية؛

[1] *Singer,**op.cit,** p.116-117.*

- لم تكن تملك الشركة أسلحة متطورة جدا، بل كانت تشتريها من السوق السوداء، وهي أسلحة متوفرة لها كما هي متوفرة لغيرها. ولكن إبداعها كان في طرق القتال لا سيما اعتمادها على القتال ليلا مستخدمة أجهزة الرؤية الليلية؛
- القوة المخابراتية للشركة؛
- سعيها إلى تقديم خدمات من نوع آخر في مجال الاتصال والمجال الاجتماعي كتوفير خدمات طبية على غرار بناء المستشفيات وتطهير المياه.

وإلى هذه العوامل، يمكننا إضافة أن شركة EO لم تكن تكترث لشبهة الارتزاق التي كانت توسم بها بقدر ما كانت تهتم بالالتزام بأهداف العقد وتحقيق النصر للطرف المتعاقد حتى بالمشاركة المباشرة في ساحة القتال. في حين أن شركة مثل GSG رفضت ذلك ورفضت تكييف خدماتها مع الوضع الأمني الخطير وحرصت على الاقتصار على الخدمات المتفق عليها في العقد وعدم المشاركة المباشرة في الحرب. وهذا ما لم يرض الحكومة التي أصبحت تتردد حتى في إرسال الجيش للتدريب مع GSG التي لم تكن توفر لهم الحماية الكافية كما توضحه **ديبوراه أفنت**.[1] كما اهتمت شركة EO بكسب تأييد المدنيين، حسبما صرح به المدير السابق للشركة نفسه،[2] وهذا يعد حاسما في مثل هذه الأوضاع لما في ذلك من أهمية في كسب مصدر مهم للمعلومات في حرب وبيئة مماثلة.

المطلب الثاني: تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على المدنيين:

يمكن قراءة تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على المدنيين من ناحيتين:

- أثر تدخل الشركات العسكرية الخاصة على علاقة الجيش بالمدنيين من خلال ملاحظة نسب الضحايا المدنيين –في إطار عمليات غير مقصودة– أثناء تواجد الشركات، وكذلك

[1] *Avant, **op.cit**, p.85.*
[2] *Barlow, **op.cit**, p.666.*

من خلال ضحايا العنف من جانب واحد –أي الحملات المستهدفة للمدنيين– التي تسبب فيها الجيش أثناء فترة تواجد الشركات. وتطلعنا هذه المعلومات على أثر الشركات العسكرية الخاصة على احترافية الجيش، إذ يُعتبر التمييز بين المحاربين وغير المحاربين من أهم معايير احترافية الجيش؛

- أثر تدخل الشركات العسكرية الخاصة على علاقة المتمردين بالمدنيين من خلال ملاحظة عدد ضحايا العنف من جانب واحد الذي تسبب فيه المتمردون أثناء فترة تواجد الشركات العسكرية الخاصة. وهذا من شأنه إطلاعنا على مدى قدرة الشركات العسكرية الخاصة على حماية المدنيين.

من خلال الشكل 44 و45 يمكن ملاحظة نسب الضحايا المدنيين في إطار عمليات غير مقصودة أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة وفي غيابها. ففي فترة تواجد الشركات العسكرية، تراوحت نسبة الضحايا المدنيين بين 2% و5%. أما في غياب الشركات، تراوحت النسبة ما بين 1% و19%. لذلك يمكن القول بأن تدخل الشركات العسكرية الخاصة لم يؤثر سلبا على حياة المدنيين بالمقارنة مع السنوات التي لم تكن فيها الشركات موجودة. بل على العكس نلاحظ أن نسب الضحايا المدنيين بقيت منخفضة مقارنة بأغلب النسب خلال بقية سنوات النزاع باستثناء سنة 93 و98 و2001. أما استهداف المدنيين من قبل الجيش أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة، فتراوح معدل الحالات المسجلة شهريا في تلك المرحلة من 0 حالة –أثناء تواجد GSG– إلى 8 حالات شهريا –أثناء تواجد ساندلاين، بمعدل شهري للضحايا تراوح ما بين 0 و75 ضحية. (الشكل 46)

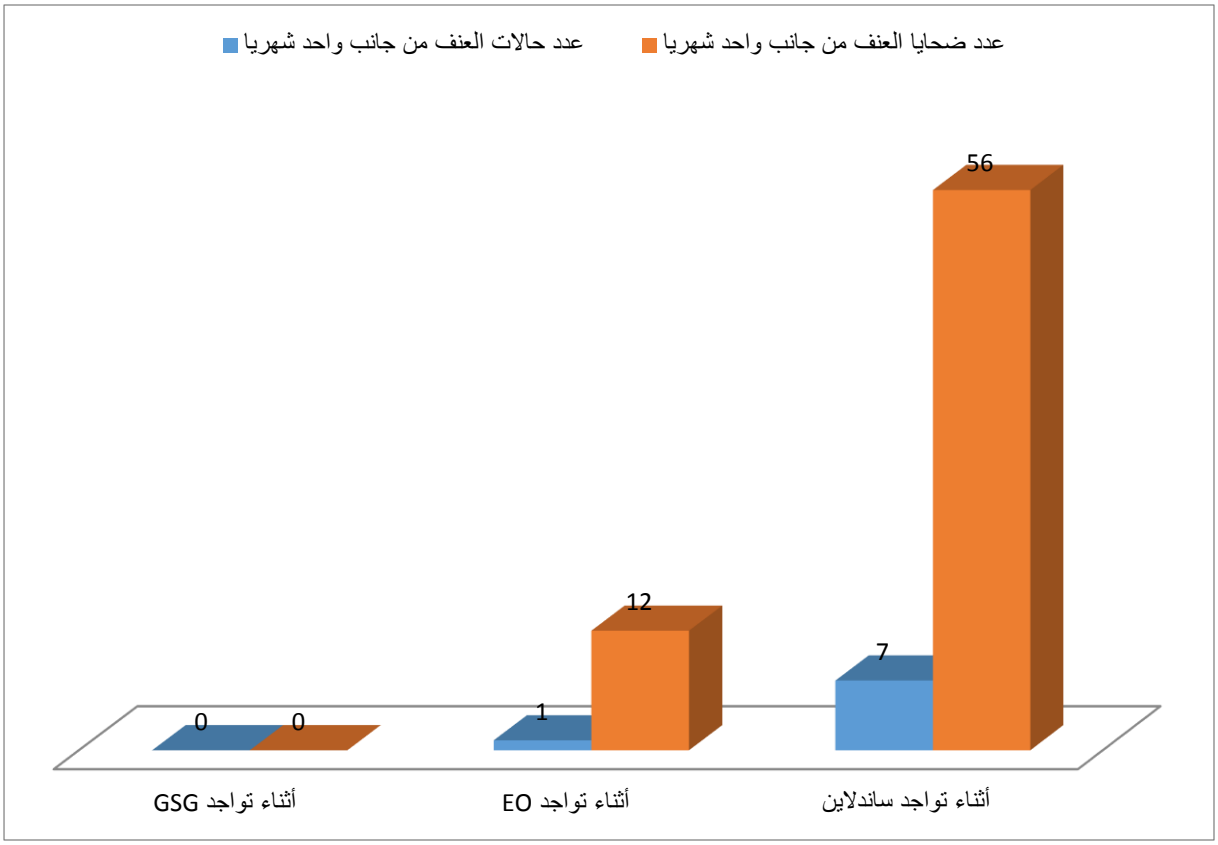

الشكل –46– العنف من جانب واحد المرتكب من قبل الجيش أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة[1]

في حين، نلاحظ في الشكل 47 أن معدل حالات وضحايا العنف من جانب واحد الذي تسبب فيه الجيش في غياب الشركات العسكرية الخاصة أقل من قرينه أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة باستثناء في فترة تواجد شركة GSGالتي لم تسجل ولا حالة عنف ضد المدنيين من قبل الجيش. لكن من المثير للدهشة أن يقترن تدخل الشركات العسكرية الخاصة الأخرى بعدد مرتفع نسبيا من الأعمال المستهدفة للمدنيين من قبل الجيش. فشركة مثل ساندلاين بقيت في سيراليون لأقل من شهرين واقترن تواجدها ب 83

[1] البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات: *UCDP One-sided Violence Dataset version 21.1* بتصرف:
https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#onesided

ضحية عنف من جانب واحد وهو عدد لم يتم بلوغه في غياب الشركات العسكرية الخاصة إلا سنة 1998 حيث تسبب الجيش في قتل 88 مدنيا عمدا. وإذا قارنا متوسط عدد ضحايا العنف من جانب واحد على يد الجيش خلال كل الفترة التي لم تكن فيها الشركات موجودة والذي يقدر ب27 ضحية، لوجدنا أن هذا العدد تضاعف بما يقارب ثلاث مرات في فترة تواجد ساندلاين. لذلك يمكن قول أن وجود شركة GSG اقترن بانعدام حالات العنف من جانب واحد من قبل الجيش، في حين أن تواجد ساندلاين لم يكن لها تأثير إيجابي على احترافية الجيش ولم يساهم تدخلها في تقليل حالات العنف من جانب واحد المرتكبة بل وازدادت خلال فترة تواجدها. أما شركة EO فلا يمكن القول أنها نجحت في جعل الجيش أكثر احترافية ولو لم يقترن وجودها بارتفاع نسبة انتهاكات الجيش ضد المدنيين. فصحيح أن السنة الأولى من تواجد EO لم تُسجل فيه ولا حالة عنف من جانب واحد من قبل الجيش إلا أن السنة الثانية سجلت 9 حالات بحوالي 17 ضحية. لذلك لا يمكن إثبات علاقة معينة بين تدخل الشركات العسكرية الخاصة وبين انتهاكات الجيش ضد المدنيين في ظل اقتران تدخل كل شركة باتجاه مختلف فيما يتعلق بالعنف من جانب واحد.

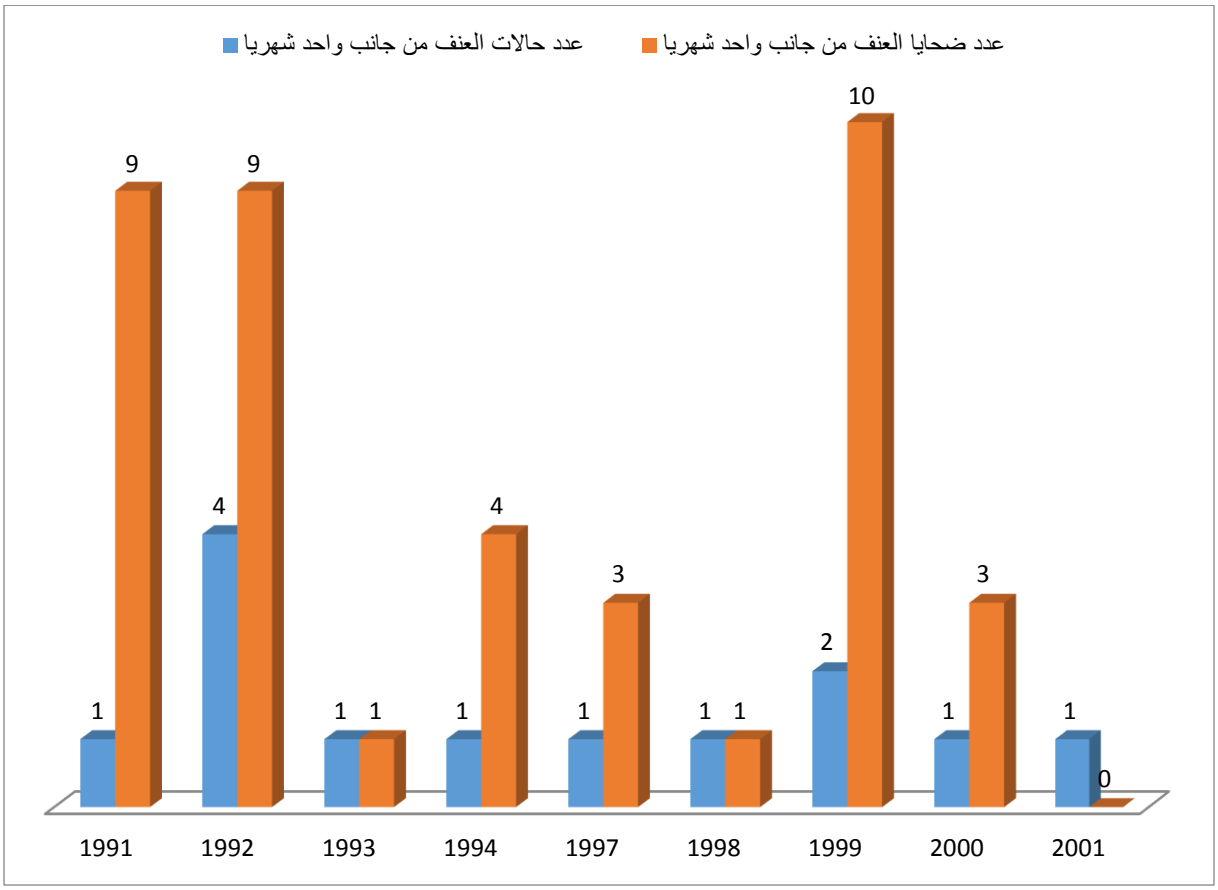

الشكل -47- العنف من جانب واحد المرتكب من قبل الجيش في فترة غياب الشركات العسكرية الخاصة[1]

لذلك نقول أن تدخل الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون لم يؤثر على احترافية الجيش قياسا إلى عدد حالات وضحايا العنف من جانب واحد الذي تسبب فيه الجيش. بل وليس أدل على ذلك من حدوث انقلاب 1997 ، أي 4 أشهر بعد انسحاب شركة EO، إذ تعد الانقلابات العسكرية من أبرز سمات

[1] البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات: *UCDP One-sided Violence Dataset version 21.1* بتصرف: https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#onesided

عدم احترافية الجيش. وفي هذا الصدد، هناك من الباحثين –على غرار **ديبوراه أفنت**–[1] من يحمل شركة EO مسؤولية حدوث الانقلاب بتسببها في حقد الجيش على الحكومة وفي تكريس عدم ثقة الحكومة في جيشها عن طريق تدريب ميليشيا الكاماجور والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الجيش.

أما عن تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على الانتهاكات المرتكبة من قبل المتمردين ضد المدنيين أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة فتراوحت عدد الحالات ما بين 5 حالات –أثناء تواجد شركة EO– و 19 حالة شهريا –أثناء تواجد شركة ساندلاين– وبين 59 ضحية شهريا – أثناء تواجد شركة EO– و234 ضحية –أثناء تواجد شركة GSG– (الشكل 48)

[1] *Avant,* ***op.cit,*** *p.90.*

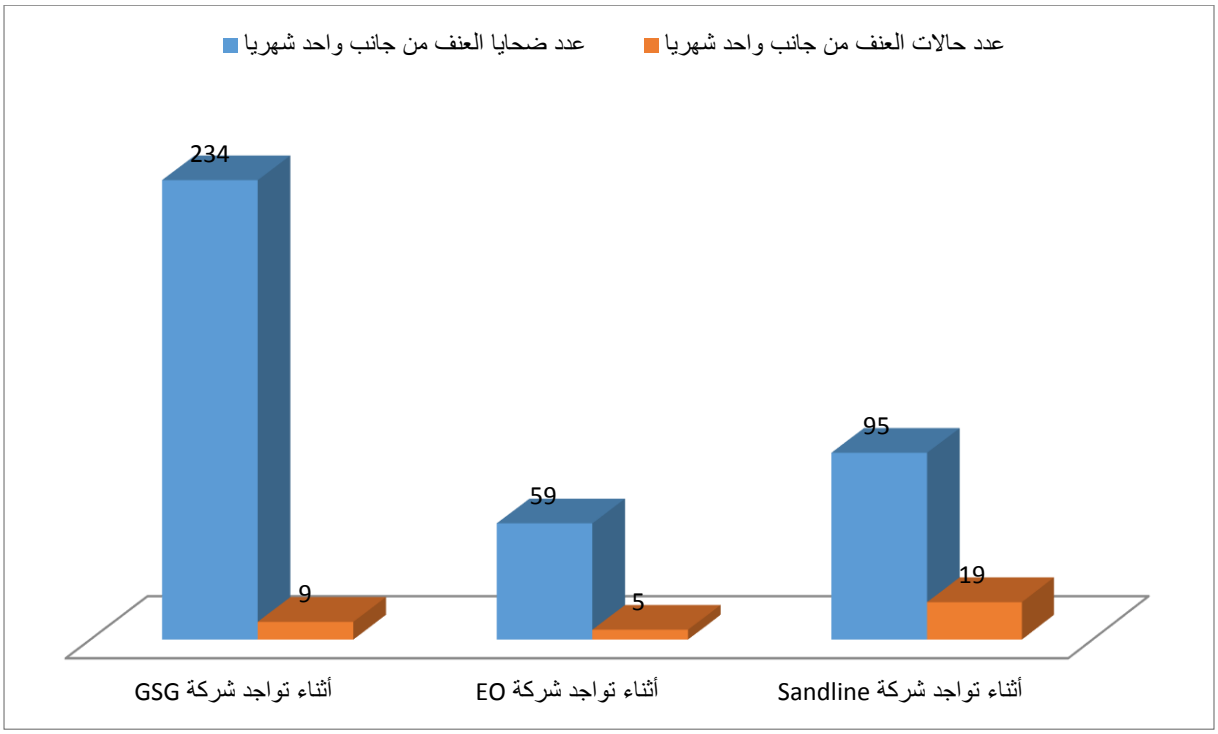

الشكل -48- العنف من جانب واحد المرتكب من قبل المتمردين أثناء تواجد الشركات العسكرية الخاصة[1]

ومن هنا، نلاحظ كذلك مدى تفاوت النتائج المقترنة بكل شركة عسكرية على حدة. فشركة EO أظهرت أنها الأقدر على حماية المدنيين من عنف المتمردين، مقارنة بغيرها من الشركات، وذلك رغم ارتفاع عدد الضحايا في السنة الأولى من التدخل إلى 139 ضحية شهريا، إلا أن السنة الثانية من التدخل شهدت تراجعا محسوسا في عدد الضحايا ليبلغ 31 ضحية شهريا. في حين أن فترة تواجد شركة GSG اقترنت بأعلى معدل شهري للقتلى المدنيين المستهدفين. وبالنظر إلى الفترات التي لم تكن فيها الشركات العسكرية

[1] البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات: *UCDP One-sided Violence Dataset version 21.1* بتصرف :
https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#onesided

الخاصة موجودة (الشكل 49) تراوح عدد حالات العنف من جانب واحد بين حالة واحدة و16 حالة شهريا، فيما تراوح عدد الضحايا ما بين 9 و164 ضحية شهريا. وبالتالي، هناك فترات كان فيها وجود الشركات العسكرية الخاصة –ونعني هنا شركتي EO وساندلاين– مرتبطا بعنف أقل تجاه المدنيين مقارنة بفترات معينة لم تكن فيها الشركات موجودة (1991 –بالنسبة لـEO ، 1994، 1998، 1999) في حين يبدو أن بعض السنوات التي لم تكن فيها الشركات موجودة شهدت نسب أقل من العنف ضد المدنيين المرتكب من قبل المتمردين (1992، 1993، 1997، 2000، 2001)

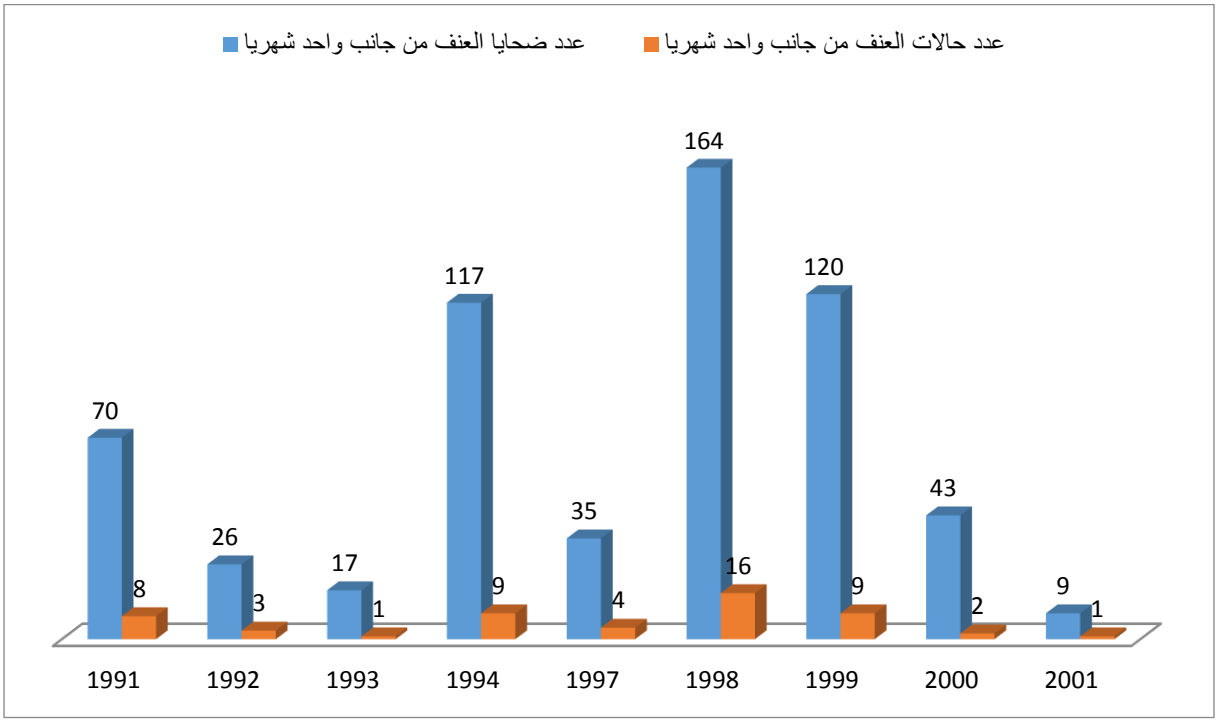

الشكل –49– العنف من جانب واحد المرتكب من طرف المتمردين في فترة غياب الشركات العسكرية الخاصة[1]

لذلك، يمكن القول بأن تدخل الشركات العسكرية الخاصة لم يكن له أثر واضح على علاقة

[1] البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات: *UCDP One-sided Violence Dataset version 21.1* بتصرف : https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#onesided

المتمردين بالمدنيين، ولا يبدو أن تدخلها أثر على الانتهاكات المرتكبة من قبل المتمردين ضد المدنيين بطريقة أو بأخرى. لكن يمكن القول، حسب البيانات المتوفرة– بأن شركة EO كانت الأنجح في حماية المدنيين مقارنة بغيرها من الشركات. بل ويمكن القول أنها –وقت مغادرتها سيراليون– كانت نسب العنف ضد المدنيين المرتكب من قبل المتمردين أقل بكثير من وقت قدومها إلى سيراليون. وهذا ما لا ينطبق على كل من شركة GSG وساندلاين.

المطلب الثالث: تأثير تدخل الشركات العسكرية الخاصة على مدة النزاع السيراليوني

لعل أكثر ما اهتم به الدارسون لامتداد النزاع، هو دور العوامل الخارجية، ولا سيما تأثير التدخل الخارجي على مدة النزاع. ويتفق عدد من الباحثين أمثال **سكوت غيت** و **هافارد ستراند** و**كوليه** و**هوفلر وابراهيم البدوي** و**باتريك ريغان** على وجود علاقة بين التدخل الخارجي وبين مدة النزاع. ولقد تفرد **كوليه و هوفلر** بالقول بأن التدخل العسكري –إلى جانب المتمردين– يقصر مدة النزاع.[1] أما **ابراهيم البدوي** فيقر بارتباط التدخلات الخارجية بأمد أطول للنزاع، إذ متوسط مدة النزاعات التي شهدت تدخلا خارجيا مقدرة بتسع سنوات، مقابل سنة ونصف بالنسبة للنزاعات التي لم تشهد تدخلات خارجية. غير أنه يتردد في إثبات جهة العلاقة السببية إذ يرى أن طول مدة النزاع قد تكون هي السبب في التدخل.[2] في حين أن **سكوت غيت** و**هافارد ستراند** و **باتريك ريغان** يثبتون وجود علاقة سببية بين التدخل الخارجي وطول النزاع حيث يكون التدخل الخارجي عاملا مساهما في إطالة عمر النزاع.

ولعل **ريغان** أكثر الباحثين الذين اهتموا بالتفصيل في العلاقة بين التدخل الخارجي ومدة النزاع. ينطلق الباحث من فرضية أن التدخل الخارجي عموما يطيل من مدة النزاع. وبعد دراسته لكل النزاعات الداخلية التي حدثت بين 1944 و1999، توصل إلى أن النزاعات التي لا يشهد تدخلا أجنبيا عادة ما

[1] *Paul Collier, Anke Hoeffler, et Mans Soderbom, op.cit, pp.253-273.*
[2] *Ibrahim El Badawi et Nicholas Sambaris, « External Intervention and the Duration of Civil War » (**The Economics and Politics of Civil Conflicts**, Princeton University, New Jersey, 2000).*

تنتهي في غضون بضعة أشهر. غير أنه يميز بين التدخلات الخارجية بناء على عدة معايير: نوع التدخل (عسكري/ غير عسكري)، حيادية المتدخل (تدخل محايد/تدخل غير محايد) ، الهدف من التدخل (دعم الحكومة/ دعم المعارضة)، توقيت التدخل (تدخل مبكر/تدخل غير مبكر)، عدد المتدخلين (تدخل أحادي الطرفunilateral /تدخل متعدد الأطراف multilateral)

وعليه، يبني الفرضيات التالية:[1]

1. التدخلات أحادية الطرف الداعمة للحكومة في بداية النزاع تقصر مدة النزاع؛
2. التدخلات أحادية الطرف الداعمة للمعارضة في بداية النزاع تطيل مدة النزاع؛
3. استعمال القوة من قبل المتدخل سينهي النزاع في مدة أقصر؛
4. التدخل المبكر الذي يستخدم القوة العسكرية ينهي النزاع في مدة أقصر من التدخل المتأخر الذي يستخدم القوة؛
5. التدخلات التي تجذب تدخلات مضادة تطيل مدة النزاع؛
6. التدخل المحايد أو التدخل متعدد الأطراف ينهي النزاع في مدة أقصر من التدخلات غير المحايدة وأحادية الطرف سواء كانت داعمة للحكومة أو المعارضة.

تقوم الفرضيتين 1 و2 على معياري توقيت وهدف التدخل. وهي تقوم على منطق أن عادة المعارضة تكون الطرف الأضعف عسكريا لذلك التدخل إلى جانبها يجعل ميزان القوة أكثر اعتدالا ويزيد من قدرتها القتالية لتصبح موازية لقدرة الدولة مما يجعل النزاع يدوم أطول. أما التدخل إلى

[1] *Regan, **op.cit**, p.23*

جانب الحكومة فمن شأنه إنهاء النزاع في مدة قصيرة عن طريق زيادة الفرق الموجود أصلا بين القوة النسبية للحكومة والقوة النسبية للمعارضة لصالح الحكومة. أما التوقيت فتكمن أهميته في أنه كلما طال النزاع كلما قلت فرص انتصار الحكومة انتصارا حاسما.

لقد لاحظنا من خلال البيانات المقدمة في المطلب الأول أن الدعم الخارجي المقدم إلى المتمردين كان أكثر وضوحا من الدعم الخارجي المقدم إلى الحكومة وذلك خاصة في الأشهر الأولى للنزاع. فالمتمردون استفادوا من الدعم العسكري الليبيري والليبي والبوركينابي منذ أولى أيام التمرد، واستمر الدعم الليبيري إلى آخر النزاع. في حين أن الحكومة لم تتلق أي دعم خارجي منذ 1991 إلى غاية سنة 1999، باستثناء جماعة ULIMO المعارضة لجماعة NPFL الليبيرية الداعمة للمتمردين، وباستثناء الشركات العسكرية الخاصة سنتي 1995 و1998.. لذلك قد يكون الدعم الخارجي اللامحدود الذي تلقاه المتمردون قد زاد من قوتهم النسبية بشكل مواز للقوة النسبية للحكومة. فلا المتمردون كانوا يملكون القوة الكافية لإسقاط الحكومة وإنهاء النزاع، ولا الحكومة كانت تملك القوة الكافية للقضاء على التمرد وإنهاء النزاع. لكن لا يمكن الجزم بأن توقيت التدخل هو الذي كان سيصنع الفرق. بل ولدينا ما قد يدعونا إلى القول بالعكس. فبعد أقل من 24 شهر من التدخل العسكري البريطاني سنة 2000، الذي تدخل فيه عناصر من الجيش البريطاني تدخلا مباشرا، انتهى النزاع السيراليوني. فهذا التدخل الحاسم جاء متأخرا نسبيا، أي بعد مرور 9 سنوات من النزاع، غير أنه اقترن بانتهاء سريع للنزاع. لهذا، نرى أن الحالة السيراليونية تُظهر أن الدعم الخارجي للمتمردين يطيل مدة النزاع مقارنة بالدعم الخارجي للحكومة. ولا علاقة لتوقيت التدخل بذلك. ومنه فإن حتى الفرضية الرابعة لا تكون محققة في الحالة السيراليوينة.

أما الفرضية الثالثة، فهي محققة في حال التدخلات إلى جانب الحكومة، وغير محققة في

حال التدخلات إلى جانب المتمردين. فالأطراف الداعمة للمتمردين –وخصوصا ليبيريا– استخدمت القوة في كل تدخلاتها. أما الأطراف الداعمة للحكومة فلم تستخدم القوة العسكرية إلا انطلاقا من ماي 2000 لا سيما من خلال عمليتي باليزر Palliser وباراس Barras . وانتهى النزاع بعدها بحوالي عشرين شهرا.

أما الفرضية الخامسة فترتبط بوجود عدة فواعل خارجية متدخلة، بعضها إلى جانب الحكومة والبعض الآخر إلى جانب المتمردين. وهذا محقق في الحالة السيراليونية. إذ اختلف المتدخلون بين الداعمين للحكومة كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والإكوموغ والشركات العسكرية الخاصة، وبين الداعمين للمتمردين كليبيريا وليبيا وبوركينا فاسو. لكن التدخلات إلى جانب الحكومة كانت أكثر وضوحا انطلاقا من 1997، وبالأخص في سنة 2000. ولم يجذب التدخل الأجنبي إلى جانب المتمردين أي تدخل إلى غاية 1995 ببداية تعاقد الحكومة مع الشركات العسكرية الخاصة، باستثناء جماعة ULIMO الليبيرية التي تدخلت إلى جانب الحكومة انتقاما من جماعة NPFL. ولا شك أن تعقد النزاع السيراليوني بهذا الشكل ومنذ بدايته كان سببا في طول أمده، حيث أنه كلما كثُر عدد الفواعل كلما تعددت واختلفت المصالح، وكلما اختلفت المصالح كلما صُعب الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع.

وأخيرا، تنطلق الفرضية السادسة من أن الهدف التدخل علاقة بمدة النزاع. فالتدخل المحايد يُفترض أنه يهدف إلى إنهاء النزاع بغض النظر عن هوية الطرف المنتصر. لذلك لا يكون تدخله مشوشا بحسابات أخرى من غير إنهاء النزاع. على عكس المتدخل غير المحايد الذي يهدف إلى نصرة حليفه مهما طال أمد النزاع.

لقد لاحظنا في المطلب الأول اقتران انخفاض حدة النزاع بارتفاع عدد التدخلات المحايدة،

حيث تدخلت منظمات عالمية حكومية حوالي 64 مرة من 1994 إلى 2001. مع ملاحظة ارتفاع عدد التدخلات في 1996 و1998 و1999. وإن كانت تدخلات سنة 1996 لم يتبعها انتهاء للنزاع في الأشهر 48 الموالية، فإنه كذلك الفترة ما بين 1998 و1999 وبين انتهاء النزاع تجاوزت 48 شهرا، لذا نقول أن الأثر المباشر للتدخل غير المحايد غير واضح. لا سيما إذا علمنا أن الأطراف المتنازعة وقعت معاهدتي سلام سنة 1996 و1999 تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والإكواس ومنظمة الكومونولث غير أنه لم يتبعه إيقاف للأعمال القتالية. إلا بعد سنتين فيما يتعلق بمعاهدة لومي 1999، و5 سنوات فيما يتعلق بمعاهدة أبيجان 1996. لذلك يمكن القول أن معاهدة لومي اقترنت بانخفاض في حدة النزاع ثم بانتهاء النزاع. في حين أن لا علاقة بين معاهدة أبيجان وبين حدة النزاع ولا بمدته. بل ويمكن القول أن فشل معاهدة أبيجان قد يكون من الأسباب غير المباشرة في زيادة حدة النزاع وامتداده. إذ قد يؤدي فشل التدخل المحايد في اقتناع الأطراف المتحاربة بعدم جدوى الحل السياسي.

بالعودة إلى الشركات العسكرية الخاصة، فمن الناحية الزمنية (الفرضية الأولى) يمكن ملاحظة أن تدخلها جاء متأخرا نسبيا مقارنة بالتدخلات إلى جانب المتمردين التي كانت ملازمة لبداية النزاع. فأول تدخل لأول شركة كان بعد ما يقارب 4 سنوات من نشوب النزاع. وثاني شركة تدخلت بعد 4 سنوات من نشوب النزاع بالضبط. أما آخر شركة فتدخلت بعد ما يقارب 7 سنوات من عمر النزاع. ومن ناحية استخدام القوة من عدمها (الفرضية الثالثة) فكذلك هناك تفاوت في مدى المشاركة الفعلية في القتال، أي في مدى استخدام الشركات للقوة العسكرية الفعلية، فشركة GSG اكتفت بتدريب الجيش، وشركتي EO وساندلاين شاركتا بصفة مباشرة في الأعمال القتالية. فاقتران التدخل المبكر نسبيا لشركة EO –مقارنة بساندلاين– مع استخدامها للقوة العسكرية قد يُفسر إذن سبب تفوقها على غيرها من الشركات في هزم العدو. فرفض شركة GSG لاستخدام القوة العسكرية جعلها عاجزة أمام مواجهة المتمردين –على ضعفهم– رغم تدخلها في

مرحلة أبكر من تدخل EO. في حين أن تدخل ساندلاين المتأخر لم يسمح لها بتحقيق نتيجة حاسمة لصالح الحكومة وذلك رغم استخدامها للقوة العسكرية. فالتعقيد الذي وصل إليه النزاع بعد انقلاب 1997 جعل شركة ساندلاين تواجه خطرا أصبح آنذاك محدقا بكل البلد، إذ سيطر الانقلابيون على العاصمة فيما أبقت الجبهة الثورية المتحدة على سيطرتها على المناطق الريفية لا سيما في شرق وجنوب شرق البلد.

هنا كذلك ملاحظات مختلفة حول تدخل كل شركة على مدة النزاع. فيمكن القول بأن كل من شركة GSG وساندلاين لم تنجح في إنهاء النزاع. ولكن هل هذا يعني أنها ساهمت في إطالة أمده؟ في الحقيقة لا يمكن الجزم بذلك، بل غاية ما يمكن قوله أنها عجزت عن إنهاء النزاع. فقد دام النزاع بعد تدخل شركة GSG 84 شهرا –أي أكثر من 7 سنوات–، وامتد بعد تدخل ساندلاين 48 شهرا –أزيد عن 4 سنوات–.

أما شركة EO، فكان تأثيرها على أمد النزاع مختلفا تماما. بعد ما يقارب 18 شهرا من التدخل، تمكنت الشركة من القضاء على خطر الجبهة الثورية المتحدة إلى درجة دفعهم إلى إمضاء اتفاقية السلام في نوفمبر 1996. ومن المعلوم أن إعلان وقف إطلاق النار يعتبر من المؤشرات الشكلية لانتهاء النزاع – وإن استمرت الأعمال القتالية بعده–. فلا أقل، توصلت شركة EO إلى التمكين لإقامة انتخابات تعددية ولاتفاقية السلام. فزعيم الجبهة الثورية المتحدة نفسه يقر بأنه لولا تدخل EO لأخذت الجبهة العاصمة ولربحت الحرب.[1] ولعل نجاح الشركة في تحقيق نتيجة حاسمة لصالح الحكومة كان السبب وراء إصرار الجبهة الثورية المتحدة على ضرورة انسحاب شركة EO كشرط للالتزام باتفاقية السلام، إدراكا منها بأن انتصار الجيش كان عبارة عن انتصار لشركة EO وأن لا أثر لهذه الأخيرة على قدرات الجيش بعد انسحابها. وما حدث بعد انسحاب الشركة أثبت مدى أهمية EO في تحقيق الاستقرار لسيراليون والحفاظ عليه، كما أثبت مدى هشاشة الحكومة السيراليونية –بما فيها الجيش– وعدم استفادتها من تدخل الشركة

[1] *Singer, **op.cit**, p.114.*

على المدى الطويل.

المبحث الثالث: قراءة في جدل تدخل الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون:

لقد لاحظنا في المبحث الثاني بأن تدخل الشركات العسكرية الخاصة، ولا سيما شركة EO، كان لها أثرا إيجابيا على الفعالية العسكرية للجيش. ورغم أنها لم يكن لها أثر واضح على الانتهاكات ضد المدنيين سواء تلك المرتكبة من قبل الجيش أو من قبل المتمردين، بل ولاحظنا أن تدخل شركة EO ساهم إيجابا في خفض مستوى الانتهاكات المرتكبة من قبل المتمردين ضد المدنيين مقارنة بمستوى العنف من جانب واحد قبيل تدخل الشركة. ولم تكتف هذه الأخيرة بتقديم خدمات عسكرية، بل انتقلت إلى المجال الاجتماعي والإنساني. ورغم مساهمتها الفعالة في إنهاء النزاع –ولو مؤقتا– إلا أنه من الملاحظ أن المجتمع الدولي والرأي العام العالمي لم يرحب بفكرة تدخل فواعل عسكرية ربحية في الحرب السيراليونية. بل وتعرضت كل الشركات المتدخلة إلى ضغوطات مختلفة للانسحاب. ولعل أكثر شركة تعرضت إلى الضغط وإلى الانتقاد اللاذع كانت شركة EO ، وذلك رغم كون تدخلها الأنجح من بين كل الشركات المتدخلة حسب المعايير التي اعتمدناها في المبحث الثاني والتي نعتقد أنها تعكس بموضوعية دور الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة ليس فقط من ناحية الفعالية العسكرية بل وحتى من ناحية المسؤولية الاجتماعية –من خلال المعايير المتعلقة بعلاقة المتحاربين بالمدنيين–. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل: على ماذا اعتمدت تلك الانتقادات؟ ولماذا أثارت الشركات المتدخلة جدلا واسعا رغم وجود أطراف أخرى تدخلت ولم تحقق نفس النجاح الذي تحقق على يد شركة كEO؟

يرى بعض الباحثين على غرار **بيتر فالنتي** Peter Valente بأن الشركات العسكرية الخاصة بطبيعتها مهددة للاستقرار، ولا يلتفت إلى مدى جودة الخدمات التي تقدمها ولا إلى مدى سعيها إلى التوفيق

بين الأداء الفعال والمسؤولية الاجتماعية. إذ يقر الباحث أن شركة ك EO قد حققت انتصارات عسكرية حاسمة لزبائنها، غير أن الإشكال الذي يطرحه مرتبط بتأثيرها السلبي على المدى البعيد، عن طريق إضعافها لسلطة الدولة وإدامتها للنزاع بسبب ارتباط مصالحها الربحية باستدامة الحرب.[1] ولقد فندنا هذا الادعاء الأخير في المبحث السابق. إذ لاحظنا مدى فعالية EO في فرض السلم، ولم تبدُ متماطلة في تنفيذ المطلوب منها في العقد والذي حققته قبل مدة انتهاء العقد. فانتقاد الباحث هنا مبني على أفكار جاهزة أكثر من اعتماده على ما تظهره البيانات الإمبريقية. كما يركز على إشكالية تحدي الشركات العسكرية الخاصة لسلطة الدولة في حين أننا لاحظنا في الفصل الثالث مدى غياب مفهوم الدولة في سيراليون بل حتى قبل نشوب الحرب الأهلية، وأن هذه الأخيرة لم تكشف إلا عن غياب مفهوم الدولة الواستفالية بالمعنى الذي يتحدث عنه الباحث. لذلك لا يمكن اتهام الشركات العسكرية الخاصة في الحالة السيراليونية بمزاحمة الدولة في مهام لا تقوم بها. كما أن هناك فواعل غير دولتية أخرى تشارك في حروب خارج حدودها على غرار بعثات فرض السلم والأحلاف العسكرية، بل وأن حتى مشاركة الفواعل الدولتية الأجنبية في حرب معينة يمكن اعتباره تقويضا لسلطة الدولة المعنية حسب هذا المنطق. ومن جهة أخرى، فإن الحالة السيراليونية تقتضي تحليلا أعمق وأكثر واقعية من مجرد التركيز على تصورات مجردة للدولة الواستفالية النموذجية. في هذا الصدد يعلق المدير العام لشركة ساندلاين تيم سبايسر:

"أحيانا أتساءل: هل الناس الذين انتقدوا "المرتزقة"[2] بتلك الطريقة، وهم جالسون على أرائكهم المريحة، هل عندهم فكرة عن مدى خطورة العالم في الخارج؟ منذ نهاية الحرب الباردة، انفجرت الحروب الإثنية في كل أنحاء العالم. في القديم، كان أحد القطبين يتدخل لإيقافها، لكن اليوم التدخلات العسكرية تراجعت. أغلب الدول لا تملك الموارد ولا الإرادة السياسية للتدخل في نزاعات بعيدة، خصوصا إذا لم تكن

[1] *Peter J. Valente, « Mercenaries and Private Military Companies: How They Destabilize and Undermine African States: A Case Study of Sierra Leone », **Journal of Global Business and Community**,vol 3, n° 1 (28 mars 2012), pp.29-37.*

[2] يقصد الشركات العسكرية الخاصة التي ينعتها مناوؤوها بالمرتزقة

مهمة على الصعيد الوطني. الجيوش المحلية لا يمكنها دائما مواجهة النزاعات. فكيف يمكن للدول أن تخلق بيئة آمنة ومستقرة من أجل التعايش السلمي والنمو الاقتصادي؟ في أغلب الأحيان لا يمكنها تحقيق ذلك بمفردها. لذلك تتدخل الشركات العسكرية الخاصة. ساندلاين وشركات عسكرية أخرى تعد جزءًا من ظاهرة عسكرية جديدة. هل كانت ستختلف الأمور في بوروندي ورواندا لو تدخلت قوة عسكرية فعالة سريعا؟ الإجابة هي نعم. آلاف الأرواح كانت ستُنقذ، ولكن لا أحد ذهب."

كما تقدم الباحثة **ديبوراه أفنت** انتقادا مشابها مبنيا على إشكالية لامركزية السيطرة على وسائل العنف، وعلى عدم جدوى التعاقد على المدى الطويل وعدم تأثيره على تحسين أداء الجيش وامتثاله لمعايير الجيوش الاحترافية.[1] فالحكومة السيراليونية فوضت مهام سيادية عديدة لشركة EO بشكل جعلها حسب **أفنت** فاعلا سياسيا. خاصة أن الشركة لم تكتف بتدريب الجيش فحسب، بل اعتمدت كذلك على ميليشيا الكاماجور، وهذا ما تشبهه الباحثة بسلوك المستعمر البريطاني الذي مكن للقادة المحليين لشيوخ القبائل معززا لمكانة الفواعل المحلية. وهذا ما عزز من التوتر بين المؤسسة العسكرية وبين السلطة المدنية التي أصبحت تثق في الكاماجور أكثر من الجيش.

لكن الاعتماد على الكاماجور من قبل شركة EO لم يأتِ اعتباطا ولا تعمدا لإضعاف الجيش، وإنما كنتيجة للميزات التي كان يفتقدها الجيش وكانت متوفرة في الكاماجور من حيث المعرفة الدقيقة بالمناطق الريفية والبيئة الجبلية والغابية، وكذلك الثقة التي كانت تتمتع بها بين السكان المحليين مما جعلها مصدرا مخابراتيا مهما لا يمكن الاستغناء عنه في ظل حرب كهذه لا تعتمد على القوة العسكرية بقدر ما تعتمد على أهمية المعلومة، كما وضحناه في الفصل الثالث. فشركة EO تعاملت مع البيئة السيراليونية بمعطياتها دون البحث عن التغيير في بنيتها. فالعلاقة التي تجمع الشركة المتعاقدة بزبونها يجسدها العقد، والمطلوب من

[1] *Avant, **op.cit**, p.90.*

الشركة أن تلتزم بتحقيق ما تعد به. ولقد أشرنا في الفصل الأول من أطروحتنا إلى ضرورة التعامل مع الشركات العسكرية الخاصة كفاعل تجاري. فالشركة العسكرية لا تختلف عن غيرها من المنشآت من حيث منطق سيرها. لذلك تقييم أداء الشركة يكون من خلال مدى التزامها بعقدها وليس من خلال ما نتوقع أنه ينبغي أن تقوم به. الشركة العسكرية الخاصة ليست بمنظمة ذات هدف غير ربحي بل هي فاعل تجاري يحكم سلوكه الربح والخسارة. فالمهام التي كانت منوطة بالشركات العسكرية الخاصة المتدخلة في سيراليون تمثلت في مساعدة الحكومة في القضاء على خطر وشيك متمثل في المتمردين وفي تجفيف منابع تمويل الحركة التمردية. فالهدف من توظيفها ارتبط بظرف طارئ وما كان على الشركات إلا التعاطي والتكيف مع البيئة الموجودة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في العقد.

تلخص **سارة بيرسي** الادعاءات ضد تدخل الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون:[1]

- وجود علاقات معقدة ومشبوهة بين شركات التعدين والشركات المتعاقدة معها وشركات عسكرية خاصة أخرى؛
- طمع الشركات في الثروات الطبيعية الموجودة في سيراليون؛
- وجود ضغط دولي دفع إلى انتهاء العقد بين الشركة والزبون.

نلاحظ أنه من الصعوبة إثبات هذه الادعاءات وبالأخص الادعاء الأول والثاني. خاصة وأن الشركات المعنية لا تثبت وجود مثل هذه العلاقات المفترضة في الادعاء الأول. فيذكر المدير السابق لشركة EO أن الشركة لا علاقة لها بشركات التعدين ولا بشركة ساندلاين.[2] بل غاية ما هنالك أن جزءً من قيمة العقد تكفلت شركة Sierra Rutile بدفعه مقابل حصولها على امتيازات في قطاع التعدين، لا أن شركة EO هي التي حصلت على تلك الامتيازات. أما عن شركة ساندلاين وعلاقتها بشركة EO فتكمن في

[1] *Percy, **op.cit,** p.212.*
[2] *Barlow, **op.cit**, p.724.*

توظيفها لموظفين سابقين في EO وهذا ليس بالغريب. فأولئك الموظفين كانت لديهم الخبرة الكافية في سيراليون ولقد أشرنا في الفصل الأول إلى أهمية الخبرة في التوظيف في مثل هذه الشركات. إذ كونها لا تعتمد على رأسمال كبير يفرض عليها تقليل نفقاتها ومنها نفقات تكوين وتدريب موظفيها. كما أشرنا إلى أن الشركات العسكرية الخاصة عادة ما لا تحتفظ بعدد كبير من الموظفين الدائمين بل أغلب موظفيها هم من الموظفين المؤقتين. لذلك قد يعمل نفس الموظف في شركتين مختلفتين. ولقد تطرقنا في الفصل الأول في إطار مقاربة المنشأة إلى أهمية تمييز المنشأة عن الأشخاص المنضمين إليها بل وعن أصحابها بحكم أن المنشأة كتنظيم تملك أهداف مستقلة عن الأهداف الفردية لكل شخص منضم إليها.

أما عن الادعاء الثاني، فلا يمكن إثباته مثلما لا يمكن إثبات دوافع أي فاعل. ولكن يبدو أن طريقة الدفع للشركات –عن طريق شركات تعدين الألماس مثلا– أوحت بذلك. في حين أن طريقة الدفع هذه لم تفرضها الشركات بل لجأت إليها الحكومة نتيجة عجزها عن الدفع نقدًا. ولقد أشار **إيبين بارلو** إلى الانتقادات التي تعرضت إليه شركته بسبب سعيها إلى تحرير المناطق الغنية بالألماس[1] في حين أنه من السهل الرد على اعتراض كهذا. إذ أي حركة تمردية تستفيد من مورد معين لتمويل نفسها، ولا يمكن إضعاف أو القضاء على حركة تمردية معينة دون قطع مصادر تمويلها. فبما أن الجبهة الثورية المتحدة كانت تستفيد من أنشطة تهريب الألماس كمصدر أساسي لتمويل نشاطها، فمن الطبيعي أن تسعى الحكومة ومعها الشركة المتعاقدة إلى تجفيف هذا المنبع. لذلك لا يمكن أبدا الاعتماد على حجة كهذه لمعارضة تدخل الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون.

ولكن رغم صعوبة بل واستحالة إثبات هذه الادعاءات، إلا أنها "توحي بأنها صحيحة" بتعبير **سارة بيرسي.**[2] وبالتالي، إن كانت هذه الادعاءات تثبت شيئا فإنها تثبت استمرار النظرة السلبية تجاه الشركات

[1] *Barlow, **op.cit,** p.647.*
[2] *Percy, **op.cit,** p.214.*

العسكرية الخاصة واستمرار تأثير المعايير المستهجنة للارتزاق Anti-mercenary norms ، بحيث يعتبر أي ربط بين المشاركة في الحروب وبين الربح المادي عبارة عن ارتزاق. ورغم أن كل الفواعل المشاركة في الحرب –سواء كانت جيوشا حكومية أو بعثات أممية أو شركات عسكرية وأمنية– تتقاضى أجرة مقابل عملها العسكري هذا، غير أن طبيعة الشركة العسكرية بوصفها فاعل عسكري/تجاري هو الذي صعب عليها مهمة فرض نفسها كفاعل شرعي في العلاقات الدولية، وإن كان القانون الدولي لا يجرم وجودها.

والمثير للاهتمام في هذا الصدد، أن كيفية التعامل والتقييم لتدخل الشركات العسكرية الخاصة – كتدخل خارجي– يختلف تماما عن كيفية تقييم غيره من المتدخلين الأجانب كالدول مثلا أو المنظمات. حيث لا يُلتفت إلى نوايا الطرف المتدخل بل يُنظر فقط إلى نتائج تدخله من حيث قدرته على تخفيف حدة النزاع أو إنهائه. وتمثل سيراليون تجسيدا واضحا لذلك، إذ كثيرا ما يوصف التدخل البريطاني في سيراليون بالتدخل الحاسم والفعال نتيجة تمكنه من تخفيف حدة النزاع ثم إلى إنهائه.[1] في حين أنه جاء متأخرا ولولا حادثة الرهائن البريطانيين لما حدث أصلا. أما الشركات العسكرية الخاصة التي تدخلت في مرحلة مبكرة نسبيا من النزاع، في وقت كانت كل الأطراف الدولية رافضة للحل العسكري في سيراليون، فتعرضت إلى تقييم صارم يتجاوز في الكثير من الأحيان المعايير التي يُفترض أن يُعتمد عليها في تقييم فواعل كهذه. فعلى سبيل المثال نجد تقرير لجنة المصالحة يشيد بفعالية شركة EO في محاربة الجبهة الثورية المتحدة مؤكدة في نفس الوقت على ضرورة عدم تشجيع توظيف "المرتزقة".[2]

وفي الواقع، يُفترض أن يكون تقييم الفواعل غير الربحية أكثر صرامة وأن يكون التدقيق في نواياها

---

[1] انظر إلى مقال ديفيد يوكو:

*David H. Ucko, « Can Limited Intervention Work? Lessons from Britain's Success Story in Sierra LeoneU », **Journal of Strategic Studies**, 39, n° 5-6 (18 décembre 2015), pp.847-77.*

والورقة البحثية لمركز بحث الجيش الاسترالي:

Richard Iron, « Rapid Intervention and Conflict Resolution: British Military Intervention in Sierra Leone 2000-2002 » (Camberra: Australian Army Research Centre, février 2019).

[2] *« Witness to Truth: Report of the Sierra Leone Truth & Reconciliation commission, Vol 2 », op.cit, p.89*

أكثر، إذ يُفترض أن لا تسعى الفواعل غير الربحية إلى المصلحة المادية. أما الفواعل الربحية، فإنها تقر بأن تدخلها هو عبارة عن عقد بينها وبين الزبون وأنها –بوصفها شركة تجارية– تهتم بأرباحها بالدرجة الأولى سواء كانت ترجح "السلوك الملائم" عن طريق اهتمامها بسمعتها وبأخلاقية أنشطتها، أم كانت ترجح "الأداء الفعال" لمهامها بغض النظر عن حسابات أخرى. فإن كليهما عبارة عن استراتيجية هدفها واحد متمثل في ضمان تنافسية الشركة في السوق.

والمثير للانتباه في الحالة السيراليونية، أن الشركات المتدخلة كلها تدخلت إلى جانب الحكومة الرسمية المعترف بها دوليا، على عكس ما يُتهم به المرتزقة من عملهم على ضرب استقرار الحكومات والإطاحة بها أو عرقلة مسار الحركات التحررية. إلا إذا اعتبرنا الجبهة الثورية المتحدة حركة تحررية أو معارضة مدعومة شعبيا. وهذا ما تفنده المعطيات التي قدمناها في الفصل الثالث، حيث رأينا أن أكثر الفواعل انتهاكا للمدنيين تمثلت في الجبهة الثورية المتحدة وذلك منذ بداية الحرب. فكيف تهاجم من تدعي المناضلة لأجلهم؟ وهذه المؤاخذة وجهت إلى شركة EO حسب مديرها السابق، حيث يقول أن الشركة اتهمت حتى بالوقوف في وجه حركة تسعى إلى تحرير الشعب السيراليوني، وهذا ما جعل الشركة مضطرة حتى إلى تبرير تدخله إلى جانب الحكومة.[1] ومع ذلك لم تتمكن الشركات المتدخلة من التخلص من شبهة الارتزاق. ولا أدل على ذلك من أن كل من EO وساندلاين أُغلقت بعد فترة قصيرة من تدخلها في سيراليون. الأولى بحجة "الدعاية الكاذبة" –حسب وصف بارلو– التي تعرضت إليها، والثانية نتيجة قلة الطلب. وهذا ما أشار إليه **كريستوف كينسي** قائلا أن الشركات العسكرية الخاصة التي تشارك مباشرة في الأعمال القتالية –والتي يسميها بالشركات القتالية الخاصة – اختفت تقريبا من سوق الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة منذ سنة 2006 بسبب غياب الإرادة السياسية في التعامل مع هذه الشركات.[2]

---

[1] *Barlow, **op.cit**, p.648.*
[2] *Christoph Kinsey, **op.cit**, p.15.*

لذلك يمكن القول أن الشركات العسكرية الخاصة، ولا سيما الشركات التي تشارك في الحروب بصفة مباشرة، بقيت رهينة السرية رغم كون نشاطها شرعيا من ناحية القانون الدولي. غير أن تأثير المعايير الدولية حال دون تحولها إلى فاعل مقبول دوليا. بل وحتى الشركات التي تقدم خدمات عسكرية –غير قتالية– أصبحت تفضل صفة "الأمنية" بدل "العسكرية" كما أشرنا إليه في الفصل الثاني.

استنتاجات الفصل الرابع:

- لا يمكن وصف سوق الخدمات العسكرية الخاصة في سيراليون بالتنافسية –على عكس ما ذهبت إليه كل من **أكسيناروغلو ورادزيزنسكي**– إذ لم يتجاوز عدد الشركات المتدخلة خلال كل سنوات النزاع 3 شركات، وإن إبقاء الحكومة على عقدها مع شركة GSG من الأدلة على أن الزبون السيراليوني لم يكن يملك الخيار في التعاقد مع شركات أخرى تقبل المشاركة في العمليات العسكرية؛

- لقد تعاقدت سيراليون مع 3 شركات يمكن تصنيفها –اعتمادا على مخطط سينجر– إلى شركة استشارية –متمثلة في GSG– وشركات توفيرية –متمثلة في EO وساندلاين–؛

- من خلال النموذج السيراليوني يمكن ملاحظة مقاربتين في بناء السمعة: مقاربة ركزت على الأداء الفعال –كشركة EO وساندلاين إلى حد ما–، ومقاربة ركزت على السلوك الملائم للمعايير السائدة في العلاقات الدولية – كشركة GSG–؛

- تميز النزاع السيراليوني بكثرة التدخلات الخارجية الداعمة للمتمردين منذ بداية النزاع إلى نهايته، في حين أن التدخلات الخارجية الداعمة للحكومة –باستثناء الشركات العسكرية الخاصة– كانت قليلة بل ومنعدمة إلى غاية تدخل المملكة المتحدة سنة 2000 تدخلا عسكريا حاسما عجل بانتهاء الحرب، وهذا ما يمكن أن نفسر به طول أمد النزاع السيراليوني؛

- لا علاقة بين التدخل العسكري –مع استثناء الشركات العسكرية الخاصة– وبين حدة النزاع في الحالة السيراليونية؛

- اقترنت التدخلات الخارجية المحايدة بانخفاض في حدة النزاع دون أن تؤدي إلى انتهائه؛

- أدى تدخل شركة EO إلى زيادة حدة النزاع في بداية التدخل ثم اقترن بانخفاض في الحدة في السنة الموالية، وهذا يعني عدم إمكانية ربط حدة النزاع بوجود الشركات العسكرية الخاصة، بل يمكن القول أنها زادت من حدة النزاع –بفعل زيادة المواجهات العسكرية بين الجيش والمتمردين– بالمقدار الكافي للالتزام بأهداف العقد؛

- أعلى درجات الحدة التي بلغها النزاع لم يكن في فترة تواجد الشركات العسكرية الخاصة بل في غيابها؛

- تمكنت شركة EO من زيادة الفعالية العسكرية للحكومة من خلال خفضها لنسبة الخسائر البشرية للجيش إلى 5%، مقابل 11 % بالنسبة ل GSG و12% بالنسبة بساندلاين، وتحققت أكبر نسبة خسائر للمتمردين في فترة تواجد EO حيث بلغت نسبة 84%؛

- بالاعتماد على مؤشر عدد حالات العنف ضد المدنيين وعدد ضحايا العنف ضد المدنيين من قبل الجيش أثناء فترة تواجد الشركات العسكرية الخاصة، لا يمكن القول أن هذه الأخيرة أثرت إيجابا على احترافية الجيش، إذ استمر وجود حالات من العنف من جانب واحد من قبل الجيش رغم انعدامها في السنة الأولى من تدخلEO وأثناء تواجد GSG، غير أنها بقيت موجودة ومسجلة في السنة الثانية من تواجد EO وساندلاين؛

- شركة EO كانت الأكثر فعالية في حماية المدنيين من عنف المتمردين، إذ نسبة عنف المتمردين ضد المدنيين عند مغادرة EO لسيراليون كان أقل بكثير من نسبته عند دخول EO . وهذا لا ينطبق على GSG وساندلاين؛

- عجزت كل من GSG وساندلاين عن إنهاء النزاع، ولكن هذا لا يعني القول أنها ساهمت في إطالته. أما EO، فنجحت في دفع المتمردين إلى قبول وقف إطلاق النار والتوقيع على معاهدة السلام، ولولا انسحاب EO لكان النزاع في طريق الانتهاء لصالح الحكومة؛

- رغم عدم جدوى توظيف الشركات العسكرية الخاصة على المدى الطويل ، إلا أنها أثبتت فعاليتها في حل المشاكل الطارئة التي تتطلب تدخلا سريعا وحاسما، فهي تساهم في حل أعراض الأزمة ولا تساهم في حل الأسباب الحقيقية لها ولا هي تعد بذلك، لذلك لا يصح تقييمها استنادا إلى هذا المعيار؛

- رغم نجاح شركة EOعلى صعيد فعالية الأداء وعدم إخلاله بالمسؤولية الاجتماعية غير أنها كانت أكثر الشركات تعرضا للانتقادات. وهذا يدل على أن تقييم أداء الشركات العسكرية الخاصة يتعدى معياريي الفعالية والمسؤولية الاجتماعية. فكون شركة EO أقربها إلى الفهم الشائع للاترزاق –من خلال مشاركتها المباشرة في العمليات العسكرية– جعلها أكثر عرضة للاعتراضات. وذلك نتيجة عدم استعداد المجتمع الدولي لقبول فواعل عسكرية ربحية خاصة كفاعل شرعي، وذلك رغم استمرار وجود هذه الشركات إلا أنها بقيت رهينة السرية ولم تنجح في التحول إلى فاعل مقبول في العالم القيمي للعلاقات الدولية.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لظاهرة تدخل الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات الداخلية الإفريقية –ومن خلال الحالة السيراليونية بصفة خاصة– تبين لنا بأن الشركات العسكرية الخاصة فاعل عسكري ربحي خاص ولكن الطابع الممأسس وبنية سوق الخدمات العسكرية الخاصة يجعلها متميزة تماما عن أشكال العنف اللادولتي الربحي الذي عرف عبر التاريخ، وعلى رأسه الارتزاق. فوجود عقد واضح ومكتوب بين الزبون والشركة، والتزام الشركات بأهداف العقد –كما رأيناه في الحالة السيراليونية– يظهر أن الشركات العسكرية الخاصة، خلافا للمرتزقة، لا تهتم بالربح الفوري قصير المدى بقدر ما تهتم بالربح على المدى الطويل. إذ المنطق التجاري هو الضابط لسلوك الشركات العسكرية الخاصة وليس الربح القصير المدى. كما أن تنوع الخدمات المقدمة –بين الخدمات القتالية وغير القتالية– ورفض بعض الشركات المشاركة المباشرة في المعارك –على غرار شركة GSG في سيراليون– من الخصائص التي تميز الشركة العسكرية الخاصة عن الارتزاق الذي يقتضي المشاركة المباشرة في الأعمال القتالية. وبالتالي يمكن القول أن الفرضية الثانية محققة.

ويمكن القول أن الفرضية الثالثة محققة إلى حد ما ولكن مع شيء من التفصيل. فبنية سوق الخدمات العسكرية الخاصة أثر على سلوك الشركات العسكرية الخاصة في سيراليون ولكن لا علاقة بكون السوق تنافسية على الأداء الجيد لبعض الشركات المتدخلة –وخاصة شركة EO–. فعلى عكس ما قالت به **أكسيناروغلو و رادزيسفسكي**، لم تكن السوق السيراليونية تنافسية. فعدد الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة لم يتجاوز 3 شركات، ولم يكن تدخلها متزامنا. ولا كانت للحكومة القدرة على مراقبة أداء الشركات العسكرية الخاصة. فالقدرة على الرقابة يتطلب امتلاك الزبون على شيء من القدرة على الضغط، وهذا ما لم يتوفر لدى الحكومة السيراليونية، كونها لم تملك خيارات متعددة، نظرا إلى قلة العرض، وكذلك نتيجة عجزها عن

الدفع. فقيام شركة Sierra Rutile بالدفع بدلا عن الحكومة السيراليونية جعل مصالح الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة مرتبطة بشركة Sierra Rutile وليس بالحكومة السيراليونية، مما جعل هذه الأخيرة في موقع ضعف. إلا أن أداء الشركات العسكرية الخاصة المتدخلة كان جيدا في حالة EO ومقبولا في حال ساندلاين وGSG، وإن كانت هذه الأخيرة لم تسعَ إلى تكييف خدماتها مع الواقع السيراليوني، إلا أنه لا يمكن لومها على الالتزام الحرفي بالعقد. فقد تمكنت شركة EO من زيادة الفعالية العسكرية للحكومة من خلال خفضها لنسبة الخسائر البشرية للجيش إلى 5%، مقابل 11 % بالنسبة ل GSG و12% بالنسبة بساندلاين، وتحققت أكبر نسبة خسائر للمتمردين في فترة تواجد EO حيث بلغت نسبة 84%. أما من ناحية تأثير الشركات على المدنيين، فبالاعتماد على مؤشر عدد حالات العنف ضد المدنيين وعدد ضحايا العنف ضد المدنيين من قبل الجيش أثناء فترة تواجد الشركات العسكرية الخاصة، فلم تؤثر هذه الأخيرة إيجابا على احترافية الجيش، إذ استمر وجود حالات من العنف من جانب واحد من قبل الجيش رغم انعدامها في السنة الأولى من تدخلEO وأثناء تواجد GSG، غير أنها بقيت موجودة ومسجلة في السنة الثانية من تواجد EO وساندلاين. ومع ذلك، رأينا أ، شركة EO كانت الأكثر فعالية في حماية المدنيين من عنف المتمردين، إذ نسبة عنف المتمردين ضد المدنيين عند مغادرة EO لسيراليون كان أقل بكثير من نسبته عند دخول EO. وهذا لا ينطبق على GSG وساندلاين.

فكل المؤشرات تدل على حسن العلاقة بين الرئيس والوكيل في الحالة السيراليونية، ولا يمكن تفسير حسن أداء شركة EO بتنافسية السوق ولا بقدرة الحكومة على فرض أهدافها على الشركة، بل ولم يكن بإمكانها الضغط ماديا على الشركات، كونها لم تكن تملك حتى الموارد الكافية للدفع. ومع ذلك لم تنسحب شركة EO. لذلك يمكن وصف سوق الخدمات العسكرية الخاصة في سيراليون بالسوق الائتلافية، التي على عكس السوق النيوكلاسيكية والسوق العدائية الابتزازية، تقوم على مبدأ التعاون بين الرئيس والوكيل على تحقيق الأهداف المسطرة في العقد، بحيث لا مصالح الرئيس تتضرر ولا مصالح الوكيل. وهذا ما يجعل

فرضية **بيترسون** في مقاله « The Social Structure of the Market for Force » محققة في الحالة السيراليونية.

من جهة أخرى، فإن دراستنا لنشوب وحدة ومدة النزاع السيراليوني جعلنا نعي أن لكل واحد من هذه المتغيرات التابعة متغيرات مستقلة خاصة بها. فالنشوب ترجم تفاعل مجموعة من العوامل المتمثلة أساسا في العامل الخارجي والبنية الاقتصادية الداخلية وتحول العنف العشوائي الموجود أساسا إلى عنف سياسي منظم. أما الحدة فتتحكم فيها مجموعة من المتغيرات على رأسها نوع الاستراتيجية الحربية والتغيير في التحالفات. وعلى مستوى العنف الممنهج ضد المدنيين، لاحظنا ارتباطا بين ارتفاع نسبة العنف من جانب واحد في منطقة معينة وبين وجود موارد طبيعية ثمينة فيها. وفيما يتعلق بعوامل امتداد النزاع السيراليوني، سجلنا العوامل التالية: التضاريس؛ البعد عن العاصمة والقرب من الحدود الدولي؛ ضعف الأطراف المتحاربة؛ الانقلابات العسكرية؛ طبيعة مطالب الجبهة الثورية المتحدة والفجوة بين طموحاتها وقدراتها. لذلك نقول أن الفرضية الرابعة تحتاج إلى المزيد من التدقيق والتوضيح في المتغيرات كي نحكم بتحققها.

أما عن أثر الشركات العسكرية الخاصة على حدة النزاع، فتوصلنا إلى أن تدخل EO، أدى إلى ارتفاع حدة النزاع في السنة الأولى من التدخل لتأخذ في التراجع في السنة الثانية من التدخل، وشهدت فترة تدخل EO عددا أقل من قتلى المعارك مقارنة بفترة تدخل الشركتين الأخريتين، رغم كون EO أكثر الشركات نشاطا في المشاركة في العمليات العسكرية. لذلك فالجزء الأول من الفرضية الخامسة غير محقق. أما الجزء الثاني من نفس الفرضية المتعلق بتأثير الشركات العسكرية التي شاركت مباشرة في العمليات العسكرية على مدة النزاع، فالقول أن الشركات التي انخرطت مباشرة في الأعمال القتالية ساهم في إنهاء النزاع في ظرف أقصر، ينطبق على شركة EO ولا ينطبق على شركة ساندلاين. إذ عجزت كل من GSG وساندلاين عن إنهاء النزاع، ولكن هذا لا يعني القول أنها ساهمت في إطالته. أما EO، فنجحت في دفع المتمردين إلى قبول وقف إطلاق النار والتوقيع على معاهدة السلام، ولولا انسحاب EO لكان النزاع في طريق الانتهاء

لصالح الحكومة. أما الجزء الأخير من الفرضية فهو محقق، نظرا إلى أن الشركة التي عولت على فعالية الأداء –المتمثلة في EO وساندلاين بدرجة أقل– هي التي حققت أهداف العقد.

كما تبين من خلال التجربة السيراليونية أن لا الأداء الفعال ولا الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كان كافيا لتقييم تدخل الشركات العسكرية الخاصة تقييما إيجابيا. إذ رأينا أن للمعايير السائدة في العلاقات الدولية التي تقتضي استهجان أي ظاهرة مشابهة للارتزاق جعل كيفية تقييم أداء الشركات العسكرية الخاصة مختلفا تماما عن كيفية تقييم أداء الشركات التجارية الأخرى، بل ومختلفا عن كيفية تقييم أي تدخل خارجي آخر. وهذا ما يدعونا إلى القول بعدم تحقق الفرضية الأولى. فرغم نجاح شركة EOعلى صعيد فعالية الأداء وعدم إخلالها بالمسؤولية الاجتماعية –حسب المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة– غير أنها نالت أكبر نصيب من الانتقادات. وهذا يدل على أن تقييم أداء الشركات العسكرية الخاصة يتعدى معياريي الفعالية والمسؤولية الاجتماعية. فشركة EO، بسبب مشاركتها المباشرة في العمليات القتالية، تعد أقرب إلى الفهم الشائع للارتزاق، مما جعلها أكثر عرضة للانتقادات، وذلك نتيجة عدم استعداد المجتمع الدولي لقبول فواعل عسكرية ربحية خاصة كفاعل شرعي. ورغم استمرار وجود مثل هذه الشركات، إلا أنها لم تنجح بعد في التحول إلى فاعل مقبول في العالم القيمي للعلاقات الدولية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. دان, تيم – كروكي، ميليا– سميث، ستيف، *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*. الطبعة الأولى .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2016.

2. غريفيتش, مارتن– تيري أوكلهان *.المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية* .دبي: مركز الخليج للأبحاث, 2008.

3. ميكافيللي, نيكولو *.الأمير* .القاهرة: مكتبة ابن سينا, 1990

المجلات:

1. رياحي, الطاهر. « أزمة تكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة في القانون الدولي .«*الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، العدد 18 (2017): 94–186

الوثائق الرسمية:

1. مجلس الأمن, الأمم المتحدة. « تقرير فريق الخبراء المعين عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٦) ٢٠٠٠،(الفقرة ١٩ ،فيما يتعلق بسيراليون ». الأمم المتحدة, 20 ديسمبر 2000.

المراجع باللغات الأجنبية:

الكتب:

1. Avant, Deborah. The Market For Force: The Consequences of Privatizing Security. New York: Cambridge University Press, 2005.
2. Babusiceux, Denis. Décisions d'investissement et calcul économique dans l'entreprise. Paris: Economica, 1990.
3. Barlow, Eeben. Executive Outcomes Against all Odds. Version Kindle. Pinetown: 30 South Publishers, 2018.
4. Carmola, Kateri. Private Security Contractors and New Wars: Risk, Law and Ethics. New York: Routledge, 2010.
5. Christensen Mynster, Maya. « The Underbelly of Global Security: Sierra Leonean Ex-Militias in Iraq ». In Private Security in Africa, 70-89. Uppsala: The Nordic Africa Institute, 2017
6. Contamine, Philippe. War and Competition Between States : The Origin of Modern States in Europe. New York: Oxford University Press, 2001.
7. Cyert, Richard M., et James March. A Behavioral Theory of the Firm. New Jersey: Prentice Hall, 1963.
8. Demsetz, Harold. L'économie de la firme : sept commentaires critiques. Paris: Editions EMS, 1998.
9. Diphroon, Tessa. « Who do you call? Private Security Policing in Durban, South Africa ». In Private Security in Africa, 90-106. Uppsala: The Nordic Africa Institute, 2017
10. Durkheim, Emile. De la division du travail social. Paris: PUF, 2007.

11. El Badawi, Ibrahim, et Nicholas Sambaris. « External Intervention and the Duration of Civil War ». Princeton University, New Jersey, 2000.

12. Garcia, Luis Ribot. « Types of Armies: Early Modern Spain ». In The Origin or Modern States in Europe. New York: Oxford University Press, 2001.

13. Giddens, Anthony. The Nation-State and Violence: a Contemprary Critique of Historical Materialism. Cambridge: Polity Press, 1989.

14. Higbie, James, et Bernard S. Moigula. Sierra Leone: Inside the War. Thailande: Orchid Press, 2012. https://sierraleonewar.com/uncategorized/searching-for-zogoda/.

15. Hirshleifer, Jack. Economic Behaviour in Adversity. Brighton: Wheatsheaf, 1987.

16. Janaby, Mohamad Ghazi. The Legal Regime Apllicable to Private Military and Security Company Personnel in Armed Conflicts. Switzerland: Singer International Publishing, 2016.

17. Kempf, Olivier. De l'économie de la guerre à la guerre économique. Paris: L'Harmattan, 2011.

18. Kinsey, Christoph. Corporate Soldiers and International Security : The Rise of Private Military Companies. New York: Routledge, 2006.

19. Marchall, Roland, et Christine Messiant. Les chemins de le guerre et de la paix. Paris: Karthala, 1997.

20. Matthews, John O. Struggle and Survival on Wall Street. The Economics of Competition Among Security Firms. New York: Oxford University Press, 1994.

21. Mills, Greg, et John Stremlan. The Pivatization of Security in Africa. Pretoria: South Africa Institute of International Affairs, 1994.

Mortimer, Geoff. Wallenstein : The Enigma of the Thirty Years War. .22
Hampshire: Palgrave Mac Millan, 2010.

Nordstrom, Carolyn. Shadows of War : Violence, Power, and .23
International Profiteering in the Twenty-First Century. California:
University of California Press, 2004.

O'Connel, Robert. Of Arms and Men: a History of War, Weapons and .24
Agression. New York: Oxford University Press, 1989.

Percy, Sarah. Mercenaries: The History of a Norm in International .25
Relations. New York: Oxford University Press, 2007.

Poast, Paul. Principes d'économie militaire. Paris: Economica, 2008. .26

Rashid, Ismail. « Sierra Leone: The Revolutionary United Front ». .27
In Criminalized Power Structures: The Overlooked Enemies of Peace, édité
par Michael Diezdzic, 191-216. Lanham: Rowman & Littlefield, 2016.

Rayner, Jenny. Managing Reputational Risk : Curbing Threats, .28
Leveraging Opportunities. West Sussex: John Wiley and Sons Ltd, 2003.

Regan, Patrick. Civil Wars and Foreign Powers: Outside Intervention .29
in Intrastate Conflict. Michigan: The University of Michigan Press, 2000.

Reno, William. « Failed, Weak or Fake State? The Role of Private .30
Security in Somalia ». In Private Security in Africa, 32-51. Uppsala: The
Nordic Africa Institute, 2017.

Rothbart, Daniel, et Katrina Korostelina. « The Ennemy and the .31
Innocent in Violent Conflicts ». In Handbook of Conflict Anlysis and
Resolution, par Dennis Sandole, 85-99. New York: Routledge, 2009.

Singer, Peter W. Corporate Warriors : The Rise of Privatized Military .32
Industry. New York: Cornell University, 2008.

Spulber, Daniel F. The Theory of the Firm. New York: Cambridge .33
University Press, 2009.

34. Steve, Giles. The Business Ethics Twin-Track : combining control and culture to minimise reputational risk. West Sussex: John Wiley and Sons Ltd, 2015.

35. Swed, Owi, et Thomas Crosbie. The Sociology of Privatized Security. Switzerland: Palgrave Mac Millan, 2018.

36. Thomson, Janice E. Mercenaries, Pirates and Sovreigns. New Jersey: Princeton University Press, 1994.

37. Tilly, Charles. Coercision, Capital and European States AD 990-1990. Cambridge: Basil Blackwell, 1990.

38. Tilly, Charles. The Formation of National States in Wesrern Europe. New Jersey: Princeton University Press, 1975.

39. Tse-Tung, Mao. On Guerilla Warfare. Traduit par Samuel.B Griffith. New York: Preager, 1961.

40. Wai, Zubairu. Epistemologies of African Conflicts: Violence, Evolutionnism, and the War in Sierra Leone. New York: Palgrave Mac Millan, 2012.

41. Weber, Max. Le savant et le politique. Paris: Union Générale d'Edition, 1919.

المجلات:

1. Abdullah, Ibrahim. « Bush Path to Destruction: The Origin and Character of the Revolutionary United Front/Sierra Leone » 36, nº 2 (1998): 203-35.

2. Abdullah, Ibrahim. « Youth Culture and Rebellion: Understanding Sierra Leone's Wasted Decade », Critical Arts: South-North Cultural and Media Studies, 16, nº 2 (2002): 19-37.

.3 Akcinaroglu, Seden, et Elizabeth Radzisewski. « Private Military Companies, Opportunities and Termination of Civil Wars in Africa ». Journal of Conflict Resolution 57, nº 5 (2012): 796-821.

.4 Akiwumi, Fenda A. « Strangers and Sierra Leone mining: cultural heritage and sustainable development challenges », Journal of Cleaner Production, 84 (1 décembre 2014): 773-82.

.5 Avant, Deborah. « The Social Structure of the Market for Force ». Cooperation and Conflict, mai 2014, 1-24.

.6 Baczko, Adam. « Contre-insurrection en Sierra-Leone : Une analyse stratégique de la désintégration des forces armées », Stratégique, 2, nº 100-101 (2012).

.7 Bailes, Alyson J.K. « Les affaires et la sécurité: quel rôle pour le secteur privé? » Politique Etrangère, printemps 2006, 119-39.

.8 Bulter, Christopher K., David E. Cunningham, et Scott Gates. « Explaining Civil War Severity: a Formal Model and Empirical Analysis », 1-38. University of Oslo, 2014.

.9 Cailleba, Patrick. « L'entreprise face au risque de réputation ». Responsabilité et Environnement, nº 55 (juillet 2009): 9-15.

.10 Chaudoin, Stephen, Zachary Peskowitz, et Christopher Stanton. « Beyond Zeroes and Ones: The Intensity and Dynamics of Civil Conflict », Journal of Conflict Resolution, 61, nº 1 (2017): 56-83.

.11 Chauvin, Pierre-Marie. « La sociologie des réputations ». Communications, nº 93 (2017): 131-47.

.12 Clapham, Christopher. « Sierra Leone: The Political Economy of Internal Conflict ». Netherlands Institute of International Relations, juillet 2003.

.13 Coase, Ronald. « The Nature of the Firm ». Economica, novembre 1937, 388-92.

14. Collier, Paul, et Anke Hoeffler. « Greed and grievance in civil war ». Oxford Economic Papers, nº 56 (2004): 563-95.

15. Collier, Paul, Anke Hoeffler, et Mans Soderbom. « On the Duration of Civil Wars », Journal of Peace Research, 41, nº 3 (mai 2004): 253-73.

16. Coriat, Benjamin, et Olivier Weinstein. « « Les théories de la firme entre « contrats » et « compétences ». Revue d'Economie Industrielle 4, nº 129-130 (2010): 57-86.

17. Cunningham, David E. « It takes Two: A Dyadic Analysis of Civil War Duration and Outcome », Journal of Conflict Resolution, 53, nº 4 (août 2009): 570-97.

18. Custers, Peter. « Military Keynesianism today : an innovative discourse ». Race and Class 4, nº 51 (2010): 79-94.

19. De Sousa. « External Interventions and Civil War Intensity in South-Central Somalia (1991-2010) », Cadernos de Estudos Africanos, nº 28 (2014): 57-86.

20. Douma, P.S. « The Political Economy of Internal Conflict in Sierra Leone ». Netherlands Institute of International Relations, août 2003.

21. Eichler, Maya. « Citizenship and The Contracting Out of Military Work : From National Conscription to Globalized Recruitement » 18, nº 6-7 (2014): 600-614.

22. Faulkner. « Buying Peace? Civil War, Peace Duration and Private Military and Security Companies », Civil Wars, décembre 2017.

23. Fearon, James.D. « Why Do Some Civil Wars Last so Much Longer than Others? », Journal of Peace Research, 41, nº 3 (mai 2004): 275-301.

24. Gates, Scott, et Havard Strand. « Modeling the Duration of Civil Wars: Measurement and Estimation Issues ». The Hague, 2004.

25. Guidolin, Massimo, et Eliana La Ferrera. « Diamonds Are Forever, Wars Are Not. Is Conflict Bad for Private Firms ? » The American Economic Review 97, nº 7 (décembre 2007): 1978-93.

26. Halvard Buhang et (&al). « Geography, Rebel Capability, and the Duration of Civil Conflict », Journal of Conflict Resolution, 53, nº 4 (2009): 544-69.

27. Hegre, Håvard. « Evaluating the scope and intensity of the conflict trap: A dynamic simulation approach », Journal of Peace Research, 54, nº 2 (2017): 243-61.

28. ———. « Theorizing About Conflict ». Handbook of Defense Economics 1 (1995): 89-165.

29. Hough, Leslie. « A Study of Peacekeeping, Peace Enforcement and Private Military Companies in Sierra Leone », African Security Review, 16, nº 4 (s. d.): 9-21.

30. Humphreys, Macartan, et Jeremy M. Weinstein. « Handling an manhandling Civilians in Civil War », American Political Science Review, 100, nº 3 (août 2006).

31. Iron, Richard. « Rapid Intervention and Conflict Resolution: British Military Intervention in Sierra Leone 2000-2002 ». Camberra: Australian Army Research Centre, février 2019.

32. Isenberg, David. « Security for Sales ». Asia Times, 14 août 2003.

33. Lacina, Bethany. « Explaining the Severity of Civil Wars », Journal of Conflict Resolution, 50, nº 276 (2006): 276-89. https://doi.org/10.1177/0022002705284828.

34. Lacina, Bethany, et Nils Petter Gleditsch. « Monitoring Trends in Global Combat: A New Dataset of Battle Deaths », European Journal of Population, nº 21 (2005): 145-66.

35. Lilly, Damian. « The Privatization of Peacekeeping: Prospects and Realities ». Disarmament Forum, nº 3 (2000): 53-62.

.36 Marchall, Roland, Ero Comfort, et Marianne Ferme. « Liberia, Sierra Leone et Guinée : une guerre sans frontitères ? », Politique Africaine, 4, nº 88 (2002): 5-12.

.37 Melander, Erik, Frida Möller, et Magnus Öberg. « Managing Intrastate Low-Intensity Armed Conflict 1993-2004: A New Dataset », International Interactions, 35, nº 1 (2009).

.38 « Mercenaries and Private Military Companies: How They Destabilize and Undermine African States: A Case Study of Sierra Leone », Journal of Global Business and Community, 3, nº 1 (22 mars 2012): 29-37.

.39 Mielcareck, Romain. « Vers la privatisaton de la défense ». Les guerres low-cost, nº 1 (décembre 2010): 69-70.

.40 Percy, Sarah. « Regulating the Private Security Industry : a Story of Relgulating the Last War ». International Review of the Red Cross 94, nº 887 (2012): 941-60.

.41 Petersohn, Ulrich. « Private Military and Security Companies Military Effectiveness and Conflict Severity in Weak States, 1990-2007 », Journal of Conflict Resolution, août 2015, 1-35.

.42 Pettersson, Therese, et Magnus Öberg. « Organized violence, 1989-2019. », Journal of Peace Research, 57, nº 4 (2020).

.43 Raleigh, Clionadh, et Kars De Brujine. « Where Rebels Dare to Tread: A Study of Conflict Geography and Co-option of Local Power in Sierra Leone », Journal of Conflict Resolution, 61 (2015): 1230-60. https://doi.org/10.1177%2F0022002715603767.

.44 Richards, Paul. « New political violence in Africa: Secular sectarianism in Sierra Leone », Geo Journal, nº 47 (1999): 433-42.

.45 Salzman, Zoe. « Private Military Contractors and the Taint of a Mercenary Reputation ». International Law and Politics 40 (s. d.): 853-92.

46. Schemier, Michael. « Separating Private Military Companies From Illegal Military an Security Support the Reflects Customary International Law ». American University International Law Review 24, nº 3 (2009): 609-46.

47. Smillie, Ian, Lansana Gberie, et Ralph Hazleton. « The Heart of the Matter Sierra Leone, Diamonds & Human Security ». Addis Abeba: Partnership Africa Canada, janvier 2000.

48. Ucko, David H. « Can Limited Intervention Work? Lessons from Britain's Success Story in Sierra LeoneU », Journal of Strategic Studies, 39, nº 5-6 (18 décembre 2015): 847-77.

49. Valente, Peter J. « Mercenaries and Private Military Companies: How They Destabilize and Undermine African States: A Case Study of Sierra Leone », Journal of Global Business and Community, 3, nº 1 (28 mars 2012): 29-37.

50. Zarate, Juan Carlos. « The Emergence of a New Dog of War: Private International Security Companies, International Law and the New World Desorder ». Standford Journal of International Law, Winter 1998, 75-162.

التقارير:

1. Constelli. « Corporate Brochure », 2018.

2. G4S. « Integrated Report and Accounts 2017 », 2018.

3. « Infrastructure et Croissance en Sierra Leone ». Tunis: Banque Africaine de Développement, 2011.

4. L3 Techonologies INC. « Annual Report On Form10-K, For the Year Ended December 31 », 2018.

5. Private Security Industry Authority. « Annual Report ». Pretoria: PSIRA, 2018 2017.

.6 « Sierra Leone 1985: Population and Housing Census ». Freetown: Central Statistics Office, 1995.

.7 « Sierra Leone 2015: Population and Housing Census ». Freetown: Statistics Sierra Leone, octobre 2017.

.8 Small Arms Report. « A Booming Business : Private Security and Small Arms », 2011.

.9 Smith, Alison, Catherine Gambette, et Thomas Longley. « Conflict Mapping in Sierra Leone: Violations of International Humanitarian Law from 1991 to 2002 ». No Peace Without Justice, mars 2004. www.npwj.org.

.10 « Witness to Truth: Report of the Sierra Leone Truth & Reconciliation commission, Vol 2 ». Accra: The Sierra Leone Truth & Reconciliation Commission, 2004.

.11 « Witness to Truth: Report of the Sierra Leone Truth & Reconciliation commission, Vol 3B ». Accra: The Sierra Leone Truth & Reconciliation Commission, 2004

المداخلات في الملتقيات:

.1 Chapleau, Philippe. « Le mercenariat francophone des années 1960-1990 et l'echec de son évolution en societés militaires privées: le cas de Bob Denard ». Paris, 2008

.2 Stina, Högbladh, Therése Pettersson, et Lotta Themnér. « External Support in Armed Conflict 1975–2009. Presenting new data. » Présenté à 52nd Annual International Studies Association Convention, Montréal, 16 mars 2011.

الوثائق الرسمية:

1. British Government. « Private Military Companies: Options for Regulation ». London: Stationary Office, février 2002.

2. Montreux Document on Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States Related to Operations of Private Military and Security Companies During Armed Conflicts (2010). https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc_002_0996.pdf.

3. Organisation de l'Unité Africaine. Convention de l'OUA sur l'élimination du Mercenariat en Afrique (1977). : https://au.int/sites/default/files/treaties/7768-treaty-0009_-_oau_convention_for_the_elimination_of_mercenarism_in_africa_f.pdf.

4. Republic of South Africa. The Regulation of Foreign Military Assitance Act, 15 § (1998).

5. Sankoh, Foday. « Footpaths to Democracy: Toward a New Sierra Leone », 1995

6. Security Council. S/RES/1132 (1997), Pub. L. No. 1132 (1997).

7. Security Council. S/RES/1171 (1998), Pub. L. No. 1171 (1998).

قواعد البيانات:

1. De Brujine, Kars. Database, 2014. https://africaopendata.org/dataset/sierra-leone-data/resource/4130a218-8869-40eb-90ba-f616cb1568b6.

2. « POLITICAL REGIME (OWID BASED ON POLITY IV AND WIMMER & MIN) ». Our World in Data, 2016.

3. UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset version 21.1

4. UCDP Battle-Related Deaths Dataset version 21.1

5. UCDP Georeferenced Event Dataset (GED) Global version 21.1

6. UCDP External Support Dataset

7. UCDP One-sided Violence Dataset version 21.1

8. UCDP Peace Agreement Dataset

قائمة الاختصارات:

AFRC: Armed Forces Revolutionary Council

APC: All People's Congress

CDF: Civil Defense Forces

ECOMOG: Economic Community of West African States Cease-fire Monitoring Group

EO: Executive Outcome

GSG: Gurkha Security Guards

NPRC: National Provisional Ruling Council

RUF: Revolutionary United Front

VAC: Violence Against Civilians

WSB: West Side Boys

ملخص:

تعد ظاهرة الاستعانة بفواعل عسكرية خاصة في الحروب ظاهرة قديمة، إلا أن مأسسة هذه الفواعل في إطار ما أصبح يدعى ب"الشركات العسكرية الخاصة" تشكل ظاهرة حديثة الظهور نسبيا. ولا تمثل القارة الإفريقية استثناءً في ذلك، إذ طالما عُرفت القارة بانتشار ظاهرة الارتزاق التقليدي فيها لا سيما عُقيْب الاستقلال، غير أن استعانة الحكومات الأفريقية بشركات خاصة متخصصة في تقديم خدمات في مجال يفترضه النموذج الواستفالي مجالا حصريا للدولة، فيمكن عدها سابقة في تاريخ الدولة الإفريقية، إذ لم تنتشر بشكل واسع إلا بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة ظروف متعددة ومتداخلة. وبالتالي، تهدف هذه الأطروحة إلى تقييم دور الشركات العسكرية الخاصة كفاعل اقتصادي متخصص في تقديم خدمات متعلقة بالمجال العسكري، في النزاعات الداخلية في إفريقيا، بالاعتماد على التجربة السيراليونية مع الشركات العسكرية الخاصة خلال نزاع 1991–2002. في الواقع/ تعطينا هذه الحالة معلومات ذات أهمية حول مدى نجاح الشركات العسكرية الخاصة في إيقاف النزاعات، والعوامل التي يمكن أن تؤثر على أدائها، لا سيما وأن الدولة السيراليونية تعاقدت مع عدد من الشركات، مما يتيح فرصة المقارنة بين أداء كل شركة، ومحاولة الكشف عن أسباب اختلاف أداء كل واحدة منها، بالاعتماد على مقاربة تحليل التنظيم الصناعي لإدوارد ميزون وجوزيف باين الذي يربط بين : بنية السوق، سلوك الشركة، أداء الشركة، في علاقة سببية.

الكلمات المفتاحية: شركة عسكرية خاصة؛ نزاع داخلي؛ سيراليون؛ خدمات عسكرية؛ فاعل عسكري خاص.

Résumé :

Le recours aux acteurs militaires privés n’est pas un phénomène nouveau en relations internationales, mais l'institutionnalisation de cette pratique dans le cadre de ce que l'on appelle aujourd’hui les « sociétés militaires privées » est un

phénomène relativement récent. Le continent africain ne fait pas exception à la règle, ayant connu depuis longtemps le phénomène du mercenariat traditionnel, notamment après l'indépendance. Néanmoins, le recours des gouvernements africains à des entreprises privées spécialisées dans la prestation de services appartenant à un domaine exclusif de l'État –selon le modèle westphalien- , peut être considéré comme une première dans l'histoire politique africaine, et qui ne s'est largement répandu qu'après la fin de la guerre froide pour des raisons diverses. Ainsi, notre travail de recherche consiste à évaluer le rôle des sociétés militaires privées en tant qu'acteur économique spécialisé dans la prestation de services liés au domaine militaire, dans les conflits internes en Afrique, en s'appuyant sur l'expérience sierra-léonaise lors du conflit de 1991-2002. Le cas de la Sierra Leone est riche en informations importantes sur la mesure dans laquelle les sociétés militaires privées peuvent mettre fin aux conflits, et les facteurs qui peuvent influencer leurs performances. D'autant plus que le gouvernement sierra-léonais a employé plusieurs sociétés militaires privées, ce qui nous permet de comparer les performances de chacune d'entre elles, et tenter d'expliquer les différences entre celles-ci, en s'appuyant sur l'approche d'Analyse de l'Organisation Industrielle d'Edward Mason et Joseph Bayn, qui établit une relation causale entre : structure du marché, comportement de l'entreprise et performance de l'entreprise.

Mots-clés :

Société militaire privée; conflit interne ; Sierra Leone; services militaires ; acteur militaire privé.